



32101 073411496

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

موسوعة البرغاني في فقه الشيعة

المطبعة ب :

غنيمة المعاد في شرح الارشاد

هوية الكتاب :

- اسم الكتاب : موسوعة البرغاني في فقه الشيعة - الجزء الخامس - كتاب الصلوة
تأليف : العولي الشيخ محمد صالح البرغاني الفزيشي الحائري
نهض بمشروعه : الحاج احمد آل العالحي
قدم له : عبد الحسين المالحي
الناشر : نوابشگاه دائمي كتاب
الجروف : طباعة الأعلی (مؤسسة تايپ اعلی)
العدد : ١٠٠٠ نسخة، الطبعة الاولى ١٤٠٧ هجرية، ١٣٦٦ هـ. ش
المطبعة : مطبعة الأحمدی
حقوق الطبع : محفوظة للناشر
العنوان : طهران - خیابان ناصر خسرو - کوچه مقابل شمس العماره
تلفن : ٣٩٤٢٧٨

موسوعنا البرغاني في فقد الشَّيْخِ

المسماة بـ :

غنيمة المعاد في شرح الارشاد

الجزء الخامس

تأليف :

شيخ العلماء والفقهاء، علامة الحق

المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القرويني الحارثي

المتوفى سنة ١٤٢١ هـ

قدم له حفيد : عبدالحسين الصالح

كتاب فقه استدلالی

روائی، استعان به

شیخ محمد حسن صاحب الجواهر

فی موسوعة الفقہیة (الجواهر)

(Arab)

KBL

B373

5 juz - له

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلائق محمد رسول الله و
خاتم النبيين وعلى آله الأئمة المعصومين آل الله .

وبعد يسرني أقدم الجزء الخامس من موسوعة البرغاني في فقه الشيعة
إلى أرباب الفتيا والمحققين وأهل الفضل ومن يهيمه نشر ذخائر تراثنا الدائر
و يستمر اعتمادنا في تحقيق هذا الجزء على عدد من النسخ المعتمدة في
تحقيق الأجزاء الأربعة السابقة التي اشترناه في مقدمة الجزء الأول من الموسوعة
صحيفة ٤٤ - ٤٥ وأسعفتنا في تحقيق الجزء الثالث والجزء الرابع نسخة
المكتبة المرعشية التي ذكرناه في الجزء الرابع وتفضل بها سيد الطائفة العلامة
الخبير آية الله العظمى سيدنا الأستاذ السيد شهاب الدين الحسيني
المرعشي النجفي أدام الله ظله الوارف وهو يخط عبد الرزاق بن محمد حسين
القرظيني المورخة في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الأولى سنة ١٢٤٩ هجرية
و كاتبه من تلاميذ المصنف قدس سره في قزوین .

هذا على الرغم من صعوبة قراءة الحواشي ولا تزال على العهد الذي
قطعناه على أنفسنا من أننا سنحاول الإفادة من ذكر كل ما يقع في هامش النسخ
التي اضافها المصنف رضوان الله عليه في ما بعد التأليف أو في أثناءه لأنه ذات
قوائد جلية .

نسأل الله تعالى وهو الذي بيده الخير كله ان يعيننا على اتجاز هذا
المشروع لأحياء التراث الشيعة الخالد والله المستعان .

حفيد المؤلف

عبد الحسين الصالحی

قزوین ٢٩ / شهر الصیام ١٤٠٧ هـ ق

المصادف ٧ / خرداد ١٣٦٦ هـ ش



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف
النبيين محمد وآله الطيبين الطاهرين ، فهذا هو المجلد
الرابع من كتاب موسوعة البرغاثي في فقه الشيعة

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
أما بعد :

فهذا هو المجلد الثالث ، من كتاب غنية المعاد في شرح الارشاد
تأليف العبد الذليل ، محمد صالح بن محمد البرغاثي ، ختم الله لهما بالحسن ،
ورزقهما خير الآخرة والاولى .

قال المصنف طاب ثراه :

(المقصد الرابع : ما يصلى فيه ، وفيه مطلبان : الأول اللباس : يجب
ستر العورة في الصلاة مطلقا وفي غيرها اذا كان هناك ناظر محترم ، بالاجتماعات
المحكاة المتجاوزة عن حد الاستفاضة ، بل لعله يديهى الدين ، قاله بعض
المحققين : والنصوص بذلك مستفيضة ، بل لعلها متواترة .

منها ما روى عن دعائم الاسلام : انه قال : وروينا عن اهل البيت (ع) :
انهم امروا بستر العورة ، وعلى التحريم يحل لفظة الكراهة الواقعة في بعض
الأخبار ، مضافا الى عدم ثبوت كونها حقيقة في زمان الصدر ، في المصطلح عليه
بين الطائفة ، وهو عندنا شرط في صحتها ، قاله من الأصحاب جماعة حذ
الاستفاضة ، وهو ظاهر النصوص في صلاة الحرة منفردين وجماعة ، حيث اسقط

معظم الأركان من الركوع والسجود والقيام بفقد السائر . وذلك دليل على اشتراطه في الصحة .

ومن استدل لهذا المطلب بقوله تعالى: ((خذوا زينتكم عند كل مسجد)) ، بانضمام ما عن المفسرين . من الاتفاق على ان الزينة هنا ما توارى به العورة ، للصلوة والطواف ، لانهما المعبر عنهما بالمسجد . فقد غفل عن عنوان^(١) المسئلة هذا مضافا الى ان عن مجمع البيان عن الباقر(ع) : اي خذوا ثيابكم التي تزينون بها للصلوة ، في الجمعات والأعياد .

وعن العياشي عن الرضا(ع) قال : هي الثياب .
وعن الصادق(ع) : هي الاردية^(٢) في العيدين والجمعة .
وعن علي بن ابراهيم : في العيدين والجمعة ، يغتسل ويلبس ثيابا بيضا و يروى ايضا : المشط عند كل صلوة .

وفي الكافي في باب تهيئة الامام للجمعة في الصحيح عن ابن سنان . عن الصادق(ع) : في هذه الآية قال : في العيدين والجمعة .
وعن الجوامع : كان الحسن بن علي(ع) ، اذا قام الى الصلوة ، لبس اجود ثيابه ، فقبل له في ذلك ، فقال : ان الله جميل يحب الجمال ، فاتجمل لربي . وقرأ هذه الآية .

و يروى في البحار ، في باب لباس المصلي ، عن العياشي ، عن خيثمة بن ابي خيثمة . قال : كان الحسن بن علي(ع) ، اذا قام الى الصلوة لبس اجود ثيابه ، فقبل له : يا بن رسول الله لم تلبس اجود ثيابك ؟ فقال : ان الله جميل يحب الجمال ، فاتجمل لربي . وهو يقول : ((خذوا زينتكم عند كل مسجد)) فاتحبا ان لبس اجود ثيابي .

(١) اللهم ان يقال : ان الاستقراء منضم الى الاستدلال المذكور ، لكثير الواجبات الشرطية ، بالنسبة الى الواجبات التعيدية ، فافهم . (منه)
(٢) جمع الرداء .

و روى ايضا عن عوالى اللثالى مثله .

ومى الفقيه فى باب غسل يوم الجمعة ، عن الرضا (ع) ، من ذلك تمشط
عند كل صلوة .

وعن العياشى ، عن الصادق (ع) مثله

ومى الشهيد فى رىادات كتاب الغرار ، عن العلأى سبأة . عن
الصادق (ع) ، عن هذه الآية قال الغسل عند لقاء كل امام .
وعن العياشى عنه (ع) يعنى الأئمة .

وعن الحصال ، عن أبى عبد الله (ع) ، فى تفسير هذه الآية قال تمشطوا
فان التمشط يجب الترى ، الى آخر الخبر .

وعن العياشى ، عن أبى بصير ، عن أبى عبد الله (ع) قال هو التمشط
عند كل صلوة فريضة و نافلة .

وقال بعض الأفاضل وقد قرأ بتمشط والسوك والحاتم والسحادة و
السبحة ، نعم قيل هو امر بلبس الثياب فى الصلوة والطواف وكانوا يطوفون
عرة ، ويقولون لا نعبد فى صلوة^(١) ادسأفها ، ونحوه عن عيسى بن ابراهيم .
وعليه فمعه نوع بأبيد لوجوب الستر فى الصلوة والطواف ، كما ان فى قوله
تعالى ((يا بى آدم قد ازلنا عليكم لباسا بوارى سواكم)) تأييد لوجوب الستر
مطلما . لان بوارى سواكم ، يرمى الى قبح الكشف وان الستر مراد الله ، لأن
السوة هى ما يسو الانسان انكشافه ، ويفصح فى المشاهد اظهاره على ما نص
عليه بعض ، ويكنى القول بان فيه تأييدا للاشتراط ايضا فى الحلة ، فافهم .

وبالجملة لا اشكال ولا خلاف على الظاهر ، فى شرطية الستر مع المكان
والذكر ، فالاحلال به والحال هذه فى اثناء صلوته ولو لحظة بطل للصلوة ، وانما
الاحلاف فى وقوع ذلك سهوا ، مظاهر الاكثر على ما صرح به غير واحد منهم ، عدم

الابطال مطلقا ، سوء كان في جميع الصلوة او في بعضها . خلافا للمحكي عن الاسكافي ، حيث قال لو صلى وعورتاه مكشوفتان ، غير عائد اعاد ما كان في الوقت فقط ، محتجا بان استقاء السرانساب شرطية . يمتلزم بتقاء المشروط ، فيجب لاعادة لانه في عهدة التكليف ، اما عدم القضاء في خارج الوقت ، لأنه بامر جديد .

ومنه ، ولا انه مصادره . نعم هو شرط مع الذكر . وثانيا . ان استمر اذا كان شرطا على الاطلاق فهو كلطهارة ، فالتقصير لا يوجب علة ، مدبر والقول^(١) عليه بان الاخبار ، بدالة على وجوب القضاء ، لا يشمل هو ب القضاء ، بى نحو كان مشهوبها لمحل النزاع محل تأمل . ويحتاج الى تأمل . فأمس . والأمر ما عليه الشهرة للأصل . وعدم دليل على الاطلاق في الشرطية وسقوط التكليف مع عدم العلم ، ماله في ، تحرير واستنبط . ومنه نوع مناقشه ، ولكن يمكن تقريره بحيث لا يكون وارده فافهم

و خصوص ما روه شيخ القدوة في السديد . في باب ما يحور الصلوة فيه من اللباس والمكان . وما لا يحور الصلوة فيه من ذلك ، في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (ع) قال سأله عن الرجل يصلي وفرجه خارج به . هل عليه عادة او ماحده ؟ قال لاعادة عليه وقد ثبت صلونه ، واشتمل السند على محمد بن احمد العلوي غير صابر . اما لتصحيح لصف رحمه الله ابروايات التي هو في طريقها من استختلف . كما قاله في ابلاغه على ما سب . و عن المستقى ايضا انه به عليه . او بتصحيح الجماعة ك لصف رحمه الله هذه الرواية فافهم ، ولما قاله الشارح المحقق من ان الوسائط عن علي بن جعفر و الماقيين عنه ، غير صابر لان الاخبار مأخوذة من كتابه ، و كتابه اصل مشهور ومعلوم عليه ، معون بطرق شتى من الصحاح وغيره ، واما يذكر الوسائط رعاية

لاتصال اسيد انتهى .

هذا ، صافا الى ان لولم يعل بعدم صحة سندها ، لكاتب صالحة للحجة ايضا ، ما يرواه احمد بن محمد بن يحيى عنه . وم تستشروا به . و ذلك يدل على احسن كصحيح المصنف رحمه الله على اشهر ، ولحسن حجة ، و يكونها محصورة بالشهرة ، وعليه فيكون كالصحيح حجة . بل هي قوى منه على اسحق بن وكيف كان فهذا الصحيح في الاكشاف مطلقة ، سواء كان في جميع الصلوة او في بعضها . فكان لا يفصل وهو مرفعه على العموم في المعدل في مثال ^١ هذا الحال . فعول 'سعيد رحمه الله بالفرق بين سيات السترايد' فيسرد ، وعروض انكشف في الاثناء لا غير ظاهر الواحد ، وان استحسنه اسيد في العذارك ، صافا الى عدم لعل بالفصل بين هذه لصوره وغيرها ماله بعض المتحققين ثم قال صافا الى حصول نظر بعدم الفرق من ملاحظة قوله (ص ١) رفع عن 'مسي لحظ' و'سيان' ، وامثله . مع ملاحظة هذه لصحيحة والعتاوى اديظهر 'مسا' لصحة هوانه ناس من غير قصير لا ان خروج حصول الفرح مشأ ، او به دخل فيه . وطن المختهد بوجب حصول لبراة اليقينية ، انتهى فتدبر .

ويمكن ان يقال ان ماسوق . من به يظهر من الصحيحة ، عدم الفرق بين عدم السر اسدا ، وانكشف في الأثناء ، اما بسم . اذا انكشف بصورة في الصورتين وم يعلم به ، وما اذا كانت مكتوبة مع علمه به ، ثم عرض له السهو ، فلا يبرم منه الحكم بالصحة ^(٢) انهم الا ان يدع عنه بعدم فهم العرف ذلك . او بظهور عدم القول بالفصل ، فاقم .

قال بعض ^(٣) الأجلة بعد حكمه بعدم ضرر الاكشاف في حال السهو ،

(١) بشرط حمله على لعموم ، هو توافق الامراء . وعدم كون المطلق في بيان حكم آخر ، وفيما نحن فيه كذلك . (منه)

(٢) لان هذا الشخص عام بالكشف ولكنه غير متذكر بعلمه . (منه)

(٣) وهو صاحب البحار . (منه)

وذكر حملة من الأخبار ومنها صحيحة على بن جعفر المتقدمة لاختلاف في أن من أجل
بستر العورة عمدًا ، يعيد في الوقت وحارجه ، ولو أجل ناسيا أو جاهلا ، مذهب
الأكثر منهم الشيخ والمحقق والعلامة ، إلى عدم الاعادة مطلقا ، كما يدل عليه هذا
الخبير الصحيح ، أي صحيحة على بن جعفر ، ومد مر خلاف ابن الحميد و
الشهيد ، وما ذهب إليه الأكثر اظهر ، كما دل عليه هذا الخبر ، انتهى .

أقول تفصيل الكلام ، أما في السهو والسيان المعتبر في مفهوميهما
العلم الابتدائي ، فإن يقال أما يعرف بينهما ، بأن السهو ما يسهو ما يسهو صاحبه
بأدنى شيء ، لأن روال الصورة عن المدركة فقط ، دون السيان فإن روالها عن
المدركة والحافظة معا ، فيحتاج إلى ابتداء أولا كما هو الأمر لمكان المعرفة
على ابطاها ، فعلى الأول ، فدلالة الصحيحة على الصحة في صورة السيان
ظاهرة ، وأما دلالتها عليها في صورة السهو فمعية الاشكال المتعدم ، ^(١) إلا أن
يدفع بما دفع ، وعلى الثاني بالنظر إلى الأيراد ، لا بد أن يشق بشقين ، و
حكم بالصحة مطلقا في صورة ، وهي معنى السيان على القول بالعرف ، وبعد ما
في أخرى مطلقا ، وهي معنى السهو على القول المذكور ، وبالنظر إلى الجواب
السابق ، لا بد أن يحكم بالصحة مطلقا ، كما هو الأقوى .

وأما في الجهل المعسر في مفهومه عدم المعلوماتية مطلقا ، فإن يقال
لا يحلوا أما المراد منه في المقام ، الجهل بالمسئلة ، أو الجهل بالكشف وأن كان
عالمًا بها ، معنى الأول لا يحلوا ، أما حصل الكشف عندا منه ، أو سهوا ، أو سياتا ،
وعلى الثاني من الثاني ، لا بد أن يحكم بالصحة مطلقا ، سواء كان في الابتداء
أو الانتهاء ، للصحيحة ، هذا بالنظر إلى حقيقة الجواب عن الأيراد السابق .

وأما على حقيقة الأيراد ، فيظهر التفصيل مما مر ، والاصاف أن في
المذكور مناشئه ، ويطهر وجهها مما مر في بحث الاوقات ، في مكان فصلها فيه

(١) أي الذي اشرنا إليه في صحت قولنا ويمكن - (منه)

كيفية عبادات الجاهل بالمسئلة ، مراجع السنة ، ومن التدبير في الصحیحة •
وعلى الاول منه ، فلا بد ان يحكم بالمطلان مطلقا ، ان كان الدليل في
العرض ، للصحیحة ، لعدم دلالتها على العرض ، لأن هذا الشخص عالم بحروح
مرجه وان كان غيرها فللمدعى ،ظهار الشك الا ان يقال مقضى الأصل صحة
الصلوة ولو عريا ، خرجنا منه في صورة العمد مع العلم بأصل المسئلة ، وان مع
الجهل بها فلا دليل عليه ، وفيه نظر •

وعلى الثاني من الاول ، فلا بد ان يحكم بالصححة مطلقا سواء حصل
الكشف في الجميع او ببعض ، في الابداء او الاشياء كل العورة او بعضها ،
للصحیحة ، مظهر بما ذكر ان ما اورد البعض المتقدم في العبارة المتقدمه
لاحتمالها ، بل الاولى التعصير وهل عدم السر مع الظن بالكشف مطلقا لا
ظاهر حمله من انكسب كلاله للصحیحة^(١) الثاني ، وعلله الاقوى واحتياط لا يترك •
في هذا شيء وهو ان الشيخ قال في المبسوط ان انكشف عورة
في الصلوة وجب سترها عليه ، ولا يبطل صلوة سواء كان انكشف عنه شيئا
أو كثير بعضه و كله ، وهذا الكلام كما يرى مطلقا يسمى صورة العمد و بعدم
وفد احتسب كلام بعض روجه الله في لذكره واشتد في العرب محمله في
الاول على اطلاقه وشموله صورة لعدم العلم والعمد ، واعرض عنه ما حكى بان الستر
شرط وقد مات ، ويمكن دفعه بان ما اقتضاه الدليل ، بطلان الصلوة لانكشف
عامد في جميع الصلوة لا مطلقا ، قال الشارح المحقق وفيه نظر ، وفي الثاني
على الانكشاف بدور العلم وعدمه ، وهو الاقرب ، ليس في الدهر من
الكلام المذكور ، بان يبطل في العمد ولو لحظة مطلقا ، ولو في اشياء للصلوة
مما لا خلاف فيه ، كما مر •

(بثوب طاهرا بالاجماع في الحملة ، حكاه جماعة ، و تمام بتحقيق في

(١) كالمعتمد والمنهى والمختلف كما عن نهاية الاحكام • (منه)

كتب الطهارة (الآمال السني) من ثوب دوى الفروج والجروح المتحس بدماها،
و ثوب العربية للصبي، وما نقص عن سعة درهم يعلو من ادم، وما لا تتم الصلوة
فيه معرداً، والمعدر تطهيره مع الاضطراب الى لبسه، وكيفية المستطلة و
التفصيل فيها مذكور في الطهارة، فتذكر .

(ملوك المصلي، لما سيحي، و يحقق ملك العين، والمسمع، و
المستحي مفعله بوجه سرعي

١ او مادون فيه، في الصبوه، او لبس مضعا، سطوعا بلا اشكال و
مفهوما اذا عبرنا في شاهد الحال، حصول العلم برضا المالك، وحسن العلم
بكونه ملك من اعراده، ومن ليس بمحجور كالطفل والمجنون والسفيه ومن اكف
حصول الظن برضا المالك، فلعن للاحد بما عن اشرار العاقل حيث قل ولا
يكفي شاهد الحال هنا لعدم النص واصالة السمع من التصرف في مال الغير،
فيعصر فيه حاله على محض الوجدان وهو المكان والفرق بين الماس والمكان،
فان الماس يبلى بالاستعمال ونكل حره منه مدخل في التأثير بخلاف المكان
وجبه وان كان باطلاقه، حتى في صورته حصول العلم برضا المالك، غير مصوغ كما
عرفت، اللهم الا ان يمسح بما ذكره الشارح المحقق، حيث قال في المقام و
يمكن ان يقال شاهد الحال اما يتحقق في كل موضع لم يعرف بين الماس
المصايفه في امثاله، وكان من لتابع اعتماد حصول الادب في نظايره، وهذا
مما لا يختلف بحسب الأحوال والأزمان، وحيث لم يبعد استحباب الحكم في
الباس ايضا، ان فرضنا تحقق ذلك فيه، ان لم يثبت شمول السمع من التصرف
في مال الغير بهذا الموضع والاصل الا باحة انتهى .

وحيث عبرنا في اللباس الملكية، وكونه مادونا فيه (ملو على في الثوب
المعصوب عا) ما يعصب يظن صلوته على الأشهر الأظهر، فيما لو كان
سائرا، بل لا خلاف فيه يظهر الا من شد ودر، وهو مع ذلك محجوج عليه،
بالاجماع المحكية عن كلام كثير، كالسيد في الماصرة والعبة، والعلامة

في ظاهر المتنهي وصريح ، تحرير وسهية الأحكام والذكر ، والمحقق لثاني
 في جامع ، مقاصد ، والشهيد بين في الذكرى والرياض وهو لحة المعتبرة
 ومقتضى اطلاق العن ، وغيره من عبارة لجماعه بل عن اطلاق اكثر عباراتهم ،
 ومنه كثير من نقل لاجماع ، عدم لغوي بين كونه سائرا وغيره وبه صرح جماعة ،
 ومنهم الشهيد عليه ارحمة في حمله من كتبه ، حتى فان في البيان ولا تحور
 الصلوة في الثوب المعصوب ولو حيطا ، فتبين الصلوة مع عسفه بالعصب ، خلا
 للمحقق في تحرير والسيد في المدارك كما عن حده في ارياض ، وعن تعينه
 في الذكرى حيث مواءم بحكمو بالبطالان في لاور ، وعدمه في الثاني بعد
 اندمهم كغيرهم من الأصحاب ، على ما صرح به غير واحد منهم ، على تحريم الصلوة
 فيه وهذا ضعيف ، لا اطلاق حمله من الاجماع المحكية ، ولا يحمي عليك انه
 بولا الاجماع المحكية ، لا يمكن القول بالصحة مطلقا كما عن الفصلين سابقا
 وهذا انه السعي على ما سبب ومواءمهم^(١) تضعف ما تمسكوا به في مقام
 وان شهيد ، ما سمع لما بيني عليك من الكلام ، فعول بلعشهور
 ووجه

الأول - ان الحركات ان وقعت في الصلوة مبهمة عنها لأنها تصرف في
 المعصوب وليس في الحركة ، فهي عن القيام والقعود ولركوع والسجود ، و
 كل منها حر في الصلوة ، فيكون النهي معلقا بحر الصلوة والنهي في لعباده
 يستلزم الفساد .

والجواب ان التكليف ايجابا وتحريما متعلق بالطبيعة وهي شاملة لغير
 المذكور وغيره واسمة بين الطبعين عموم من وجه مطلق الفعل والترك غير
 منسوق بأمر واحد في الحقيقة حتى يدرم التكليف بما لا يطاق وانما جمع المكلف
 بينهما باختياره ، فهو تمثيل للتكليف الايجابى لأن الفرد المأتى يرد للطبيعة

المطلوبة، ومستحق للعقاب أيضا، لكون الفرد الطبيعية المنسية

قال شارح المحقق وهذا القول غير صحيح على أصول أصحابنا، لأن
علق التكليف بالطبيعة مسوق، لكن لا يراد به أن الطبيعة المطلوبة، يجب
أن يكون حسنة ومصلحة راجحة مؤكدة، يصح بلحكم إرادتها، وقد ثبت ذلك
في محله، وغير خاف، أن الطبيعة لا ينصف بهذه الصدق، لأن حيث يحصل
الخارجي، باعتبار راجح، وجوده الشخصي، وحيث يقول الأفراد المحكوم
لا يخلو، ما أن يكون حسنة ومصلحة مؤكدة مرادة بشارع، م لا، وعلى الأول
لا يصح السهوى عنه، وعلى الثاني لم يكن القدر المشترك بينهما وبين باقي الأفراد
مطلوب للشارع، بل المطلوب، طبيعة المستيدة، بعيد يختص به ما عدا ذلك
الفرد، فلا يحصل الامتثال بهذا الفرد، لخروجه عن مراد لما أورده، سهوى.
وفيه أن هذا فرد آخر غير الفردين المذكورين، وهو حسن من وجهه وصحيح
من آخر، فهو د حل يجب كل من الطبيعيين باعتبارها بين الجهتين وصحة
السهوى باعتبار جهة القبح لا الحسن.

وما أسرار إليه بقوله وهذا غير صحيح على أصول أصحابنا، فيه فلا يخفى
كيف؟ وقد ذهب إلى ما ذكرنا حمله من المحققين من أصحابنا منهم بعض من
شاد أن كما عن ظاهر لدريعه من عدائهم ومنهم المحقق الأربابيلي والمحدث
الكشاش وسلطان العلماء، والمدعي لشيرازي وغيرهم كما عن المحققين
الحوسبانيين والسيد صدرائدين، وأما منهم من متأخرينا بل يظهر من الكينسي
حيث نقل كلام الفصل من شاد أن أن الشك في الشيعة مشهور كما أشاد
إليه العاقل المحلبي في البحار.

قال الفصل بين شاد أن وهو في مقدم الجواب عن فاس من العامة
لطلاق في الخيص بضجة العدة مع خروج العدة من باب زوجها ما هذ
لغظه وأما قياس لخروج والإخراج، كرجل دخل دار قوم بغير اسمهم، فبقي
فيها، فهو عاص في دخوله امدار وصلوته جائزه، لأن ذلك ليس من سرراط

الصلوة ، لأنه مهي عن ذلك ، صلى أو لم يصل ، وكذلك لو أن رجلا عصب ثوبا ، أو أحده ، فلبسه بغير أدبه ، ف صلى فيه ، فكانت صلوته حائرة ، وكان عاصيا في لبسه ذلك الثوب ، لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة ، لأنه مهي عن ذلك صلى أو لم يصل إلى أن قال وكل ما كان واحدا قبل الفرض و بعده ، فليس ذلك من شرائط الفرض ، لأن ذلك ليس على حده و الفرض جائز معه ، وكلما لم يجب إلا مع الفرض و من أجل الفرض ، فإن ذلك من شرائطه ، لا يجوز الفرض إلا بذلك على ما سيده ، ولكن القوم لا يعرفون ولا يميزون ، و يرون أن يلبسوا الحق بالباطل إلى آخر ما ذكره .

قال المحل في البحار ، بعد عمل الكلام بطوله ما صورته فظهر أن القول بالصحة كان بين الشيعة بل كان أشهر عندهم في تلك الأعصار و كلام الفصل يرجع إلى ما ذكره محققو أصحابنا - - إلى آخر كلامه .
و حصل كلام المحل الذي تركناه ، هو ما ذكرناه سابقا في الجواب عن الدليل .

و قال الشارح المحقق ، وهو في مقام دفع الاعتراض و فيه نظر لأن الإنسان إذا كان متلبسا بلباس معصوب في حال الركوع مثلا فلا حرج في أن الحركة الركوعية ، حركة واحدة شحبه بحركة لشيء المعصوب ، فيكون تصرفا في مال الغير محرما ، ولا يصلح التعمد به مع أنه جزء للصلوة ، واعتبار لجهتين غير جامع في صحة تعلق الوضوء والحركة ، إلا مع اختلاف المتعلق ، لا مطلقا انتهى .

و فيه أنه لا ريب أن التصرف في المعصوب ، و ما يترتب عليه من التحريم والعقاب ، قد حصل بنفس اللبس ، والتحريم ثابت له ابتداء و استدامة ، صلى فيه أو لم يصل ، يحرك فيه أو لم يتحرك ، فلا يعمل بهذه الحركة الركوعية السجودية

خصوصية في هذا المقدم ، ليترب عليه شيء من الأحكام ، فلا معنى لتعريفه على الحركة الركوعية بقوله فيكون تصرفا في حال قيامه ومعوده من جميع أحواله ، وذلك بظهور أنه لا معنى لقوله فلا يصح التعدية ، إذ التعريف فرع صحة ما راعاه من الاحتصاص بالحركة الركوعية وبحوها - المصروف والتحريم كما عرفت - قد حصل بمجرد اللبس واستدامته صلى فيه أو لم يصل غاية الأمر أنه قد قارن هذا تصرف المحرم ، بهذه الحركات والمكبات في الصلوة وسبى عن المقارن لا يوجب التعدى إلى ما قارنه ، وحينئذ فلا يكون لسبى متدولا بخرق من الصلوة ولا شرطها ، ومع تسليم ما ذكره فالجواب عنه ما تقدم .

وفيه في الإشارة إلى الجواب عن ذلك واعتبار الخسبين غير جامع إلى آخره ممنوع ، فإن بطلان ما علقوا بها ذلك إنما يتم فيما كان يتعلق الأمر والنهي من جهة واحدة ، كما لا يخفى .

فإن قلت قد ظهر من كلام الفصل من سابق ، أن يقول بصحة الصلوة في اللبس بمعصية كان سهوا ، فذلك يصير الاحتصاص لمحكاة هو هو ، فلا بد لك أن تحكم بالصحة ، بمقتضى ما ذكرت .

قلت - لظاهر عدم جواز السهر في ذلك لقول من هي محققة في القول ببطلان على الظاهر المصريح به في بعض العبائر بل سببه بعض المحققين إلى طاهر الأصحاب .

الثاني - أن المكلف مأثور ما به المعصية ورآه أني ثالث فادع فتفر إلى فعل كثير كان مضادا لصلوة الأمر بالنهي يقتضي سبى عن صده فيسند ، وفيه منع من إضفاء الأمر بالنهي سبى عن صده لخص وما يقتضي لسبى عن صده انعدام السبى هو انشئت أو لكف ، وتقدم الجمع في الأصول .

لثالث : أن الأمر بالنهي ، يستلزم عدم جتماع أمر آخر معه يضاده ، لو كان مضيفا وآخر موصفا ، كما فيما نحن فيه ، فإن الأمر بالإنابة موري جماعا ، والعرض سعه وقت الصلوة والا سبى مقدمة على جميع الواجبات ، وحيث استلزم

عدم الاجتماع بقى الصلوة بلا امر ، وهو عين العباد ، اذ لصحة في العباد
عبارة عن موافقة الأمر ، وحيث لا امر فلا موافقة ، فحاشا العباد .

ومنه نظر ، لأننا لم نجد صرا و استحالة فيما اذا قال السيد لعبده .
امرتك ان تفعل الشيء العلابي في آخر الوقت مثلا والشيء الكدائي وهو موسع
لك ، بالمسبة الى الوقت اولا وآخره ووسطا . ولكن ان فعله في آخر الوقت
لا عاقبك ، لانه يصير باعث لترك الأمور في الاولى ، ولكن سيت مظلوبي لأن المطلوب
ليس الا للصيغة ، نعم لو لم يمكن ايجاد الصيغة ، الا في صيغة المقدمة المسبية
عنها لكن القول المذكور وحيثها لفتح التكليف حيث . بخلاف ما لو كان
للأمر به معدات شتى . مباحه وغير مباحه . ومكن للأمر ايجادها في ضمن
المقدمة المباحه ، ولكن بسوء اختياره اوحده في ضمن المقدمة المسبية عنها ،
والتحقيق التام في الاصول وليس هنا محله

بقى الكلام فيما استدل به السحرير ونايروه . قال في التحرير على ما نسب
ثم اعلم اني لم اعد على نص عن اهل البيت عليهم السلام بابطال الصلوة ، وانما
هي شيء ذهب اليه المشايخ الثلاثة وانا معهم . والامر به ان كان ستره
بعبارة ، او سجد عليه ، او قام فوجه . كانت الصلوة باطلة ، لان حره الصلوة يكون
مسهيا عنه ، فتبطل الصلوة بفواته ^(١) او لم يكن كذلك لم تبطل ، وكان كسب
حاتم معصوم . شهي .

وضاهر العبارة كما يرى تعليل البطلان في المواضع الثلاثة ، يكون
كل منها حره من الصلوة وهو مسهي عنه ، مع ان ستر العبادة ليس حره من الصلوة
وبما هو من شروط صحتها كما عرفت . وكان السيد استدل صاحب المداير
بعض بذلك ، فعد عن تعليله ، قال فيه ولمعتمد ما احتاره المصنف في
تحرير من بطلان الصلوة ان كان الثوب ساترا للعبادة ، لتوجه المسهي الى شرط

(١) اداء ظاهرا .

العبادة فيفسد و يبطل المشروط بعونه ، وكذا اذا قام موفه او سجد عليه ، لأن جزء الصلوة يكون مسهيا عنه ، وهو القيام والعود ، حيث انه نفس الكون المسمى عنه ، اما لو لم يكن كذلك لم تبطل ، لتوجه السهي الى امر خارج عن العبادة ، انتهى .

ومنه اما ولا فلاں دعوى فساد المشروط ، سعلق السهي بشرط مطلقا ، كما يقتضيه اطلاق العبارة بمذكورة موسوعة ، بل يختص بما اذا كان الشرط عبادة ، كيف ؟ ولا يلزم بين الحرمة والفساد

واما ما يظهر من كلام بعض الأفاضل ، من حمل الستر عبادة ، حيث قال بعد كلام التحريم المفقول اما ، ماضيه يعنى حرثها ، وما حرثى محترى الحرث من الشرط المقارن يعنى ان السهي اما يقتضى الفساد ، اذا تعلق بالعبادة ، فاذا سجد بالمعصوب ، صدق انه ستر استارا مسهيا عنه ، فلا الاسسار به عين لسهه ، وانتصرف فيه ، فلا يكون الاسسار مأمرا به فى الصلوة ، فقد صلّى صلوة حاله عن شرطه الذى هو الاسسار المأمور به وليس هذا كطهير الحجب بالمعصوب فانه وان سهي عنه كن لطهارة وشرط لصلوة اما هو الظهارة لامعها ، فيسقى لشرط السهي عنه الى آخر ما ذكره .

ممدوح بما ذكره بعض الأخلاء حيث قال بعد فعل المذكور وليت شعري ما الذى دعاه الى جعله - ن - ستر عبادة ؟ ولم ار له اثر عدى تعلق الأمر بالستر وان الأصل فيه تعلق الامر بشرع ان يكون عبادة موفقة على قصد القرية ، وهذا سعيه موقوف على الأمر بالالتجسس عن اثوب من ادعى خروج ذلك ، بالاجماع على عدم اعتبار قصد القرية فيه ، قلد كذلك الأمر فى محل اسراع ، ولا لما صح صفة من سرعوره محلل لا بقصد القرية وهو خلاف الاجماع بل لبديةه .

واما ناسيا فلاں ما علق به المظلال بما لو قام او قعد موفه او سجد عليه من ان جزء الصلوة يكون مسهيا عنه وهو القيام والعود والسجود على الصورة

المذكورة ، والسبب عن العبادة موجب لمطلابها ، و سطلان الجزء يبطل الكل ، لا يوصى انى مطلوب ولا مراد ، ولا يتدمع عنه الايراد ، كما ظهر لك بوجه لا يتطرق اليه الفساد . من انه ان اريد به السبب عنه من حيث عدم حوار الصلوة فيه ، مما ذكره من المطلق ممتنع ، لكن الحال ليس كذلك ، لأنه لم يرد سبب بهذا المعنى من المقام ، والا لسقط المبحث .

وان اريد به السبب عنه من حيث فتح الصرف في مال العيرت وادبه والعصب ، مما ذكره من المطلق امرت على ذلك ممتنع ، لان العذر المقصود من بطلان العبادة بتوجه السبب اليها ، اما هو اذا توجه اليها من حيث كونها عبادة ، لان التعليق على الوصف مشعر بالعلية لامن جهة اخرى ، كما مبيناً نحن فيه ، فعدم لظن الى الحثية ظهر تلك الشبهة الى طان فيها الكلام واتسع فيه دائرة الخصام ، وكثر فيها العصب والارام .

واما ثالثاً فلأنه لا وجه لفساد الصلوة ، من المعصوب اسائر للمعورة ، غير ما ذكر ، وهذا لا يختلف فيه الحال بين لسانه وغيره ، فالقول بان يفرق غير حيد ، سيما مع اطلاق جملة من الاجتماع لمحكية .

واما الاسد لان على بطلان الصلوة من الثوب المعصوب بالخبر المروى عن علي (ع) ، من وصيته لكميل يا كميل انظر فيما تصلى وعلى ما تصلى انهم يكن من حله فلا قول ، معبر وحيه ، كالمروى عن الصادق (ع) قال لو ان الناس احدثوا ما امرهم الله به ، فاعفوه فيما سباهم عنه ، ما قبله منهم ، ولو احدثوا ما سباهم عنه ، فاعفوه فيما امرهم الله به ، ما قبله منهم ، حتى ياخذوا من حق ، ويعفوه من حق .

لان عدم القول ، اما هو بمعنى عدم ثوب التواب ولا يباغى الصحة فامهم وحتررا بالعلم بالعصية عن صورة التحيل بها لصحة الصلوة حينئذ ، فلا سبب معه قطعاً ، والفساد اما بشأ من جهة ، لامن حيث كون الثوب معصوباً ، دلالة ليل عليه حداً ، ومنه يظهر وجه الصحة لو صلى فيه باسما

للعصبية، كما صرح به جماعة والقول بأن الكلام تام، لو استمر السريان إلى آخر الوقت .

أما إذا ذكر في الوقت، مما ذكر مسوغ لظهور أن ما أتى به ليس كما أمر الشارع ((ع))، فهو لبقاء الوقت بأي تحت عبءه الخطأ، فيه ما لا يحصى، واستدل عليه بعضهم، بعموم رفع السريان عن الأمة، وفيه مناقشة، لأن كون رفع جميع الأحكام أمرت المحاربات، مسوغ بالنسبة إلى الخفيفة، لأن اعتبار من مثل الكلام، كما صرح بعض، رفع المواجهة بمعونه ما أمر به في الخبر كالأكره . ولأن الحمل على رفع جميع الأحكام موجب لتخصيص، لثبوت الإعادة للناسي في كثير من الصور .

ومنه تأمل، خلافا للعصف في القواعد والمختلف فيعيد مطلقا كما في الأول أو في الوقت خاصة كما في الثاني . موافق للدروس . وعن الذكرى لميل إليه . وسبب بعض^(١) إلى ظاهر كلامه، بحلي^(٢) وجود فائت بالاعادة مطلقا كبقواعد، وأخر^(٣) إلى كلامه وحوبها في الوقت خاصة، كالمختلف ولم يكن السرائر عندى حتى أبين الحال .

وربما فصل بين العالم بالعصف عند اللبس، لناسي به عند الصلوة بالاعادة والناسي له عند اللبس خاصة بعدم ولم أحد للاول والثالث دليلًا يفعل الذكر، والناسي أنه لم يأب بأمر، على وجهه فيبقى في عبءه التكليف وأما عدم القضاء، فلأنه عرض ثار يفتقر إلى دليلين معاير لدليل التكليف المساء . وفيه ما مر فلا معنى لتخصيص في إطلاق الأمر بالصلوة، قال الشارح المحقق أصح الفائل بوجوب الاعادة دون القضاء، بن الناسي مفروضه على التكرار الموجب للتدكار فإذا حل به كان مفرضا . ولأنه لما عدم كان حكمه

(١) وهو صاحب الحدائق . (منه)

(٢) وهو ابن أديس . (منه)

(٣) وهو الشارح المحقق . (منه)

المنع من الصلوة ، والأصل بقاء ذلك ، عملاً بالاستصحاب ، وأما عدم وجوب القضاء فلأنه بتكليف حديد ولم يشيت ، والحوادث مع وجوب التكرار ، ومنع كونه موجباً للتذكار ، انتهى .

ومنه أن من ذهب إلى التفصيل كالمختلف والذكرى ، إنما عطل ذلك بأنه متى ذكر في الوقت دخل تحت عبدة الخطأ ، لأنه لم يأب بالأمور به على وجهه والوقت باق ، فيبقى تحت عبدة الخطأ حتى يأبى ، لا أنهم عطلوه بما رعبه ، من أن الناس معرط . - إلى آخر كلامه .

وهل الحكم بالبطال بالنسبة إلى العالم بالعصية مطلق (وإن جهل الحكم) ، لا بل يختص ذلك بالعالم به ، وجهان أحدهما نعم وهو المشهور على ما ذكره بعضهم ، واختاره الماتن في التحرير والمنتهى أيضاً ، قال لأن التكليف لا يوقف على العلم به ، ولا لزم الدور ، وعليه الشهيد في الدروس ، كما عن الذكرى وجامع المقاصد ، وقال صاحب المدارك إلى الثاني ، كعمرة^(١) حيث قال وفي المدارك ولا يبعد اشتراط العلم بالحكم أيضاً ، لا متاع تكليف العامل ، فلا يتوجه إليه النهي المعصى للعناد .

وقال الشارح المحقق وأما جاهل الحكم ، فالظاهر من طلاقاتهم معلق حكم البطال بالنسبة إليه سواء كان جاهلاً بتحريم العصب ، أو جاهلاً ببطال الصلوة ، أو جاهلاً بكون الحركات المذكورة عصياً ، قال المصنف في المسألة ، في المكاتب لو كان عالماً بالعصية وجاهلاً بالتحريم ، فإنه لا يكون معدوراً ، ولا يصح صلوته عند ، وكلامه يؤد بالاجماع ، واحتمل في النهاية أحاق لثالث يجهل العصبية ، انتهى .

والمشهور هو المصور ، لما تقدم في بحث المواضع ، من الكلام في عدم معدورية الجاهل ، بما لا مرية عليه ، فراجع المتن ، وظاهر الأصحاب على

(١) وهو صاحب الحدائق . (منه)

ما نص غير واحد منهم ، الحاق ناسي حكم العصبية بحأله في وجوب الاعادة وانه غير معدور ، وعلل بعضهم ^(١) ناساده الى تقصيره وهذا الحكم لا يحتو عن اشكال ، ان لم يكن اجماعا .

فروع

الأول قال في شرح المفاتيح لو علم بالعصب في أثناء الصلوة بصره ان كان عليه غيره والا بطل صلوته وعاد بعد السراسته وفيه نظر ، لأنه لو لم يكن عليه غيره ، وامكن تناول ما يستريح العورة من غير اسطرار مطلق ساويه وتستر عورته ، وسم صلوته ، ولا يحتاج الى استيفاء وعن نظر الشارح المذكور غير لعرض المبرور .

الثاني : قال المصنف في المسهب على ما حكى قيل يبطل انسلوة في الحام المعصوب ، وسببه كلسور والقلسوة والعمامة وفيه تردد . أمره ليضلل أهول لعل مشأ هذا الرد هو كلام لمحقق في التحرير حيث انه حرم باصحة في الحام المعصوب ، ونحوه مما لا يسريه العورة . كما مضى اليه الاشارة . وعرف ان كلام التحرير غير وحيه فلذا قد رجح المصنف طاب ثراه المشهور كما يرى قال في شرح المفاتيح وما بطلابها في الحام المعصوب و الدر ابصحب وامثلهما ، مما لا حماغ المقول المأيد بما مر في لذهب .

الثالث : لو اس المالك للعاصب وغيره ، حارت الصلوة لكل من دخل تحت الادر بلا اشكال . بن الطاهر عدم تحقق العصبية في حال الصلوة ، مع تعلق الادر للعاصب . لان الاستتلاء في تلك الاحال لا عدوان فيه ، ولو ادر مطلقا فلطاهر كما استظهره حيلة من الأصحاب ، عدم دخول العاصب في ذلك لقيام العادة بحقد المعصوب منه على العاصب ، و طمب الاستفاد منه ، واعليه عليه ، والقنوب كما عن سيد الانبياء محبوبه على حب من احسن اليها ، وبعض من

(١) ولعله صاحب الذكري . (منه)

اسماء اليها . فيكون هذا الظاهر بحسب العادة . بمرلة المحصى لذلك الاطلاق ، ولو فرض استعاض ذلك بحسب القرائن ، وجب العمل بمقتضى الاطلاق . الرابع : قال في شرح المفاتيح لو اسس صاحبه في اللبس ، صح الصلوة فيه ايضا ، الا ان يسمع ، ولو مانع حال الصلوة وامكن السمع ، وان لم يمكن ، مهل يبطل الصلوة لعدم رضاه حينئذ ام لا ؟ لادته في الدخول مع علمه بحرمة الابطال ، وجوب الاتمام ، فلم يعتبر معه لمخالفة الشرع ولا استصحاب الشرعية وعدم نقص اليقين ، ولعل الثاني أقوى . انتهى فتدبر .

الخامس قال في شرح المفاتيح لو حمل العصب صاحب صلوة ، لعدم توجه السبي وعليه احره المثل انتهى وقد عرفت بحسب المصنف الستر بالثوب .

وعليه فاما يحور فيه كونه (من جميع ما يلبس من الأرض كالعطر والكافور والحشيش) اذا صدق على المعمول به اسم الثوب ، فلو ستر بالعص والكتان والحشيش الذي لا يصدق عليه اسم الثوب . مع القدرة عليه ، لم يحجر ، واما للدروس ، وفيه اشكال تداركه المصنف في آخر البحث بقوله ولو بالورق والطيب وتعام التحقيق يطلب من هناك .

(و) كذا يجوز في الثوب مع كونه (من حلد ما يوكل لحمه مع استدكيه) لا خلاف احده . بل عن المصنف في التحرير والتمهيد ، ادعاء الاجماع عليه وحيث عرفت تداركه المصنف الاشكال الوارد ، المفهوم من اختصاصه الستر بالثوب ، في آخر البحث ، فلا يمكن ان يقال ان اطلاق الثوب على ما يوحد من الحلود تحور ، اذا لم يهرسه اما يطلق على ما متحد من العطر او الكافور او لا يرسم وحوها ، لا على الحلود وان قطع الثياب .

(وان لم يدبغ) على الأشهر الأظهر ، عن الشيخ والسيد المحالفة ، وقد مر التحقيق في اواخر كتاب الطهارة .

(و) كذا يحور كونه من (صوفه و شعره و ريشه و وبره وان كان) مأخوذا

من (ميتة) بلا خلاف احده ، اذا كان بطريق الجرح ، بل عليه اجماع الامامية في عبارات جماعة ، والنصوص به مع ذلك يعد الأصل كثيرة :

منها ما رواه الشهيد في باب الريادات ، فيما يحور الصلوة فيه من اللباس والمكان ، في الصحيح على الصحيح لمحمد بن عيسى الاشعري ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله (ع) قال لا بأس بالصلوة فيما كان من صوف الميتة ان الصوف ليس فيه روح .

والعليل بقصص المغميم فيما ليس به روح وقد صرح في عشرة اشياء العظم ، الطمر ، الظلف ، الفرس الحافر ، الشعر ، الزبر ، الصوف ، الريش ، والبهيض اذا اكتسى القشر الأعلى .

ومنها ما رواه الكافي في الأطحمة في باب ما لا ينتفع به من الميتة ، في الصحيح على الصحيح بابراهيم ، عن حرير ، عن الصادق (ع) انه قال لزيارة محمد بن مسلم اللبس واللباء^(١) والبيضة والشعر والصوف والغرب واسباب الحافر ، وكل شيء يفصل من الشاة والذابة ، فهو ركي ، وان احدث منها بعد ان تموت ، فاعسله وصل فيه .

واذا كان بطريق القطع ، فالمشهور بين الأصحاب ، على ما صرح به غير واحد منهم ، هو الجوار ، للأصل ، والاطلاق ، وهو وان عم صورته كور القنع (مع غسل موضع الاتصال) وعدمه ، الا انه يجب تقييده بالصحيح المتقدم ، المتضمن لقوله - وان اخذته بعد ان يموت فاعسله - و صاهر ان الأمور هو غسل موضع الاتصال ، هذا مع عدم الامتراح . ومع لا بد من غسل المجموع من باب المقدمة ، وعلل ايضا بان باطن الحلد لا يخلو عن رطوبة ، مع ان بعضهم نجس الملاقي مطلقا ، خلافا للحكى عن ابن حمزة ، والصيد والذبايح من السهاية ، واليهدي ، وكتاب المأكول والمشروب من الاصباح ، فقالوا لا يجل الصوف و

(١) وهو ما يطلب عند الولادة - (منه)

الشعر والوبر من الميتة ، اذا كان مقلوعا .

وعن السرائر والتحريم والمنهى . الحمل على ان لا يزال ما يستصحبه . ولا يغسل موضع الاتصال ، والغول بان مامى باطن الحلد لا يكون صوف او شعرا او وبرا ، فصعفه ظاهر .

وعن الوسيلة اشراط ان لا يتف من حق ايضا ، ميل وهو مسمى على استصحابها شيئا من الأحرار ، ولأحرار المباشرة من الحق كالمباشرة من الميت ، و هذا اشترط في المنهى وسهابة الأحكام ، في المنسوف منه ايضا ، الاراسة و الغسل . وذكر انه لا بد منه من استصحاب شئ من مادته .

قلت . نعم ، ولكن في كون ماله حره نظره بل الظاهر كونه فصله . الا ان يحسن بافصال شئ من الحلد اوللحم معه . كيف ؟ ولو صح ذلك لم يصح الوضوء عدا . خصوصا في الاهوية اليابسة . لاسها لا تحلو ، عن انفصال شئ من لحواحب واللحم .

(و) كذا يجوز من وبر (الحر) بالاجتماع المحكية ، المتجاورة عن حد الاستفاضة ، كالأخبار وفيها المعنوية . ومن حله عند الأكثر . على الظاهر المصرح به في كلام بعضهم .

للمروى في الكافي في كتاب البرى في باب ليس الحر . في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سأل أبا عبد الله (ع) ، رجل واما عده عن جلود الحر . فقال : ليس بها بأس . فقال الرجل جعلت فداك اسها في بلادى ، واما هي كلاب تخرج من الماء . فقال ابو عبد الله (ع) : ذاك خرجت من الماء ، يعيش خارجة من الماء . فقال الرجل لا قال فلا بأس .

ولما رواه التهذيب في الريادات في باب اللباس ، في الصحيح عن سعد بن سعد ، عن الرضا (ع) قال سألت عن جلود الحر ، فقال هوذا نحن لبس ، فقلت ذاك الوبر جعلت فداك . قال اذا حلّ وبره حلّ جلده . ومارواه التهذيب في باب ما يحور الصلوة فيه من اللباس ، في الموثق

عن معمر بن خلاد قال سألت أبا الحسن الرضا (ع) ، عن الصلوة في الحر ، فقال : صل فيه .

وما رواه أيضا في الباب ، عن ابن أبي يعفور قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام ، أددحل عليه رجل من الحراريين ، فقال له جعلت فداك ، ما تقول في الصلوة في الحر ؟ فقال لا بأس بالصلوة ، فقال له الرجل جعلت فداك انه ميت ، وهو علاحي وأما أعرفه فقال له أبو عبد الله (ع) : أما أعرف به منك فقال له الرجل انه علاحي ، وليس أحد أعرف به مني ، فبسم أبو عبد الله (ع) ، ثم قال له ، تقول انه داية تخرج من الماء ، أو تصاد من الماء ، فتخرج فادأفد الماء مات ، فقال الرجل ، صدقت جعلت فداك ، هكذا هو ، فقال أبو عبد الله (ع) : ألك تقول انه داية تمشي على أربع ، وليس هو في حد الحيتان ، فيكون ذلك انه خروجه من الماء ، فقال الرجل أي والله ، هكذا أقول ، فقال له أبو عبد الله (ع) : فإن الله تعالى أحله ، وحمل ذلك موته كما أحل الحيتان ، وحمل ذلك موتها .

وما رواه الصدوق في العيية في باب ما يصلى فيه ، عن يحيى بن أبي عمير انه قال : اكتب الى أبي جعفر الثاني (ع) في السحاب والعنك والحر ، وقلت : جعلت فداك أحب ان لا تحيىي بالنقبة في ذلك ، فكتب الى يحطه صل فيها .

و يمكن المناقشة في الاول ، بعدم التصريح فيه بالصلوة ، فيحمل حل اللبس كالثاني ، نعم قوله (ع) في الثاني ، اذا حل ، الى آخره ، ربما يتشعر بتلازمها في الحل مطلقا ، حتى في الصلوة ، لحل الصلوة في الوبر اجماعا ، بصا ومتوى ، على ما عرفت ، لكن اللبس المستفاد من السياق ، ربما يقوى احتمال احتصاص التلازم في حله خاصة ، فلا يجدى في الاستدلال كالثالث ، لعدم التصريح في الثالث بالمراد من الحز المطلق ، هو الوبر أو الجلد أو هما معا فيحمل ارادة الوبر خاصة ، لشيوع استعماله فيه ، وكونه الفرد العال الشايخ

في ذلك الزمان ، كما لا يخفى على الناظر في الأخبار يعين الانصاف .
و يبحوه بحسب عن الرابع ، و ظهر بالمذكورات الجواب عن الخامس .
ولذا عن العصف في المنتهى والتحرير ، الافتاء بالمع فثلا ان الرخصة وردت
في الوبر لا الجلد ، فيصلي على المع المستفاد من العموم ، وماذا للحجى ، ما فيها
الخلافا عنه ، على ما نسب .

و بعض ما رواه في الاحصاح . فيما كتب محمد بن عبد الله بن جعفر
الحميري الى الساجية المقدسة ، روى عن صاحب العسكر (ع) ، انه سئل عن
لصوة في الحر ، الذي يعيش بوبر الاراب ، فوقع يحور ، و روى عنه ايضا انه
لا يحور ، فاي الأمرين يعمل به ؟ فأجاب (ع) انما حرم في هذه الأوبار و
الجلود ، فاما الأوبار وحدها فحلال ، وفي نسخة ، فكلهما حلال ولا ريب .

و رواه في الخارج عن كتاب العلل لمحمد بن علي بن ابراهيم قال
رسول الله ((ص)) لا يصلي في ثوب مالا يؤكل لحمه ولا يشرب لبنه ، فهذه جملة
كافية من قول رسول الله ((ص)) ، ولا يصلي في الحر . والعلة في ان لا يصلي في
الحر ان الحر من كلاب الماء ، وهي مسوح ، الا ان يصلي ويسقى وعلة ان لا يصلي
في السحاب والسموم ، قول رسول الله ((ص)) المتقدم .

ثم قال لمجلسي رحمه الله بعد نقل الخبر بهان ، لعل مراده عدم
جوار الصوة في جلد الحر ، بقية الاستثناء ، وقد تقدم القول في الجميع ويمكن
حمل الأكثر على الكراهة .

أقول في ان هذا القول هو الأحوط هو الأحوط بحصولا لطبارة
البيقية ، و ان كان الأول لا يخلو عن قوة ، لقوة دلالة صحيحة سعيد بن سعيد
لعويدة بن عويمر الموثق ، مضافا الى خبر ابن ابي يعفور ، الضعيف بالشهرة اظاهرة
والسكينة ، الوارد في الصلوة ، مع التصريح فيه بالدكاة ، وهي انما تعتبر في
الجلد لا الوبر ، مما لا تخله الحيوة .

قال في المختلف بعد احتجاجه برواية ابن ابي يعفور لا يقال هذا

لحديث مدفوع بالاجماع عندكم ، لان لحمه غير خلال فكيف وضعه (اع) ، بأنه
قد اخله الله تعالى لأنما يقول ليس المراد من دنت حر لحمه ، بل حر
استعمال جلده ووبره وان كان مباهة .

علم ان ما ذكر من الاتفاق على حوار اما هو في الحر ، لحاصل عن
لامرأح بوبر الأرب والشعاب مما لا يجوز الصلوة فيه ، وليس المراد مطلق
الخلوص كما يستفاد من ظاهر العبارة ، ان لو كان مرجح بالحرير مثلا بحيث
لا يكون الحر مسهل كما لم يصر على ما وقع انتصريح به في بعض الأخبار و
يدل عليه ايضا بعض الأخبار الأنسية ان شاء الله .

اما لمرج سبي مسهما فالمشهور عن الظاهر المصريح به في عبارة غير
واحد منهم ، عدم حوار الصلوة بل في بعضهم الخلاف فيه بل عن الخلاف
الاجماع في المعشوش بوبر الأرب بل عن ابن رهرة الاجماع فيه وفي
المعشوش بوبر الشعاب ايضا كما عن النصف رحمه الله في السبي حاكيا
بعضه عن كثير من اصحابنا كالمحقق في التحرير حيث نسب دعوى الاجماع الى
الاكثر ، كما سيظهر ، ويدل عليه من الأخبار :

ما رواه في باب اللباس ، في الصحيح عن احمد بن محمد رفعه عن أبي
عبد الله ع في الحر الخالص انه لا بأس ، اما الذي يحلط فيه ووبر الأرب
او غير ذلك مما يشبه هذه ، فلا تصل فيه .

وما رواه الشهيد في الباب عن ايوب بن نوح رفعه قال قال أبو
عبد الله (ع) « لصلوة في الحر الخالص لا بأس به ، اما الذي يحلط فيه ووبر
الأرب او غير ذلك مما يشبه هذا فلا يصل فيه »

وما في اللغة الرصوى لا بأس في لصلوة في شعر ووبر من كل ما اكل
لحمه وانصوب منه ولا يجوز الصلوة في سحاب وسور ومث ، فاما ارب الصلوة
فاسرع منك ، وقد روي فيه رحضة وايك ر تصل في شعاب ، ولا في ثوب
تحت جلد شعاب وصل في الحر ، دالم يكن معوشا بوبر الأرب ، ولا يصل في

جلد الميتة على كل حال .

الى غير ذلك من الأحبار .

واما ما رويته التهذيب في الباب، في الضعيف عن داود الصرمي قال
سألت عن الصلوة في البحر يعنى بوس الأرب فكنت يحور ذلك .
فلا يعاوم شيئا من المذكورات حداً والوجه واضح و روى الشيخ في
تهذيب في الباب هذا الخبر في موضع آخر، وكذلك الصدوق في تنقيح
عن داود الصرمي قال سألت رجلاً بالبحر ثالثاً عن صلوة .
ابن هب وسنة الشيخ الى لشود واختلاف اللفظ في لمساته ولشود
تم احتمال أن يكون محمولاً على التنقية .

في المحقق في استحرير اما المعشوس بوس الأرب والتهذيب فيه
روايت . أحدهما رويته محمد بن يعقوب ثم سأل مرفوعة أحمد و رواية أيوب
من روح والناحية رويته داود الصرمي ثم ذكره ثم قال والوجه صحيح
الرواية الأولى وإن كانت مقطوعة عن الاستظهار العمل بهما بين الأصحاب .
ودعوى أكثر الإجماع على بطلانها انتهى .

وبعيد عن ذكر ما ذكره على عدم حوار الصلوة في بوس ما يוכל لحمه وغيره .
وما ذكره الطهراني ما ذكره الصدوق في التعمية بعد عن رواية داود . بقوله و
هذه رخصه لأخذ بها محاور وزادها ما نوه والأصل ما ذكره أبي رحمه الله
في رسالته . وصل في البحر ما لم يكن معشوشاً بوس الأرب غير حديد والأظهر
على ما ذكره غير واحد من الأصحاب، حمل الرواية على التنقية .

تنبيه :

أعلم انه قد اختلف كلام العلماء في البحر معن مجمع البحرين انه قال
البحر بشديد لراً، دقة من دواب الماء، تنفس على أربعة شمس الثعلب
ترعى من بئر و بئر البحر، لها وبر يعمل به الثياب، يعيش في الماء ولا
يعيش في خارجه، ويسمى على حد الحيتان، وذكورها أحراحيها من الماء حية،

قيل وقد كانت في أول الإسلام إلى وسطه كثيرة .

قال في المتحريز والحدادية مجرية ذات أربع ، تصاد من الماء وتموت بعقده ، قال أبو عبد الله ((ع)) : إن الله أحله وحمل دكوته موته ، كما أحمل الحيتان وحمل دكونها موتها ، كذا روى محمد بن سليمان الديلمي عن هريث ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله ((ع)) ، وعندي في هذه الرواية توقف ، لصعب محمد بن سليمان ، ومخالفتها لما اتفقوا عليه ، من أنه لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك ، ولا من السمك إلا ماله فلس ، وحدثني جماعة من أصحابنا أنه القدس ، ولم اتحققه .

وقال الشهيد في الذكرى ، بعد نقل ما ذكره المحقق من التوقف ، قلت مصورها مشهور بين الأصحاب ، فلا يصرف الطيرين ، والحكم بحله جارأى يسند إلى حل استعماله في الصلوة وإن لم يدك كما أحل الحيتان بخروجها من الماء حية ، فهو تشبيه للحل بالحل ، لا في جس الحلال ، ثم قال لعنه ما يسمى في زماننا مصر ومر السمك ، وهو مشهور هناك ، ومن الناس من يرمونه كلب الماء ، وعلى هذا يشكل دكوته بدون الدبح ، لأن الظاهر أنه ذو نفس سائلة ، انتهى .

أقول ومن الروايات التي يمكن أن يستبسط حقيقة الحرريادة على ما تقدم ، في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج ، ورواية ابن أبي يعفور المتقدمين ، روى التهذيب في كتاب الصيد والدياح ، عن ابن أبي يعفور قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن أكل لحم البحر ، قال كلب الماء ، إن كان له باب فلاتعربه وإلا فاقربه .

وفي الباب عن حماد بن اعين قال سألت أبا جعفر ((ع)) عن البحر ، فقال : سيج يرمي في البر ويأوى الماء .

وفي الباب عن زكريا بن آدم قال : سألت أبا الحسن ((ع)) فقلت إن أصحابنا يصطادون البحر فأكمل من لحمه ، قال : فقال إن كان له باب فلا تأكله ،

قال - ثم كنت ساعة فلما هممت بالقيام ، قال اما انت فابى اكره لك اكله ، ولا تأكله .

و يستفاد من الأخبار امور

أحدها انه دابة مثنى على أربع ، وانه كلب الماء ، كما نقله في الذكرى عن بعض الناس ، وقد وقع التصريح بكونه كلب الماء في صحيحة عبد الرحمن ، وهو وان كان في كلام السائل الا ان الامام ((ع)) مره عليه وفي رواية ابن ابي يعفور الثانية ، وقريب منهما رواية حمزان الدالة على انه سبع .

وثانيها ان منه مائة ناب ، ومنه مائة ناب له ، وان اثنى يحل اكل لحمه كما صرح به رواية ابن ابي يعفور الثانية ، ويرى اليه رواية زكريا بن آدم وما اشتمل عليه خبر حمزان من انه سبع ، يحمل على دى الباب منه .

وثالثها انه يرعى في السرو بأوى الى البحر ، كما ذكره في مجمع البحرين وعليه دلت رواية حمزان ، وانه لو أحد ومنع من المحرمات ، وان دكوته موته في البر ، كما صرح به رواية ابن ابي يعفور الاولى ، وهو ظاهر صحيحة عبد الرحمن ، وحكمه في ذلك حكم الحيتان .

فيما ذكر لا ينبغي الالتفات الى استبعاد استحرامه ، ولا الى جواب الذكرى لاحتصاص ما ذكرناه بالبحري المحض كالسمك ، وهذا ليس كذلك كما عرفت ، وما اشتمل عليه خبر حمزان من انه سبع ، يحمل على دى الباب منه قال بعض الأصحاب وقال ايضا وبملاحظة الأخبار ، ينفذ الاشكال الذي اشار اليه في ذكرى ، و لظاهر من كونه كلب الماء ، وانه على أربع فوايم ، يرعى في البر ، وانه سبع و دواب انه ذو نفس سائلة ، وان دكوته انما هو بالذبح ، مع انه ((ع)) جعل حكمه حكم الحيتان ، في كون دكوته بالعبوح خارج الماء ، وحينئذ فيجب القول باستثنائه من القاعدة المذكورة ، كما انه يجب استثنائه من قاعدة تخصيص حمل ما كان في البحر ، مما كان له فلس من السمك ، فان هذه لأخبار دلت على حروجه من القاعدة المذكورتين ، بالنسبة الى ما ناب له منهما ، وقد

حكم (ع) بالحل والدكوه كذلك . في رواية عبد الله بن أبي يعفور ، وبالثانية في صحيحة عبد الرحمن ، حيث أن طاهرها على الناس عن الصلوة في حله .
و بذلك يظهر ضعف ما نقله في التحرير ، عن جماعة من التجار وكذلك ما ذكره في الذكرى ، مما يسمى في زمانه بوبر السمك ، ومن المحتمل قريباً حدوث هذه الأسماء بهذه الأشياء .

قال في شرح المفاتيح احتلف الأصحاب في حقيقة الحر ، فقيل أنه دابة بحرية ذات أربع ، تصاد من الماء ، وتؤب بعقده ، روى ذلك بطريقه عنه محمد بن سليمان الديلمي الضعيف ، عن فريث عن ابن أبي يعفور عن الصادق عليه سلام ، أنه كان عنده اددحل ١٠٠ حديث ، ثم قال وفي التحرير ضعفه بمحمد بن سليمان ، ومخالفتها لما اتفقوا عليه ، من أنه لا يؤكل من حيوان البحر إلا لسمكه الذي له علس ، ثم قال وحدثني جماعة من التجار أنه سمى ، ولم اتحققه وعن الذكرى عن بعض أنه كلب الماء ، وأنه لعله ما يسمى في زمانه بمصروب السمك ، وهو مشهور هناك .

أقول الرواية المذكورة وإن كانت ضعيفة ، إلا أنه رواها في الكافي وهي صحيحة عنه على البقيين وفي الذكرى أن مضمونها مشهور بين لأصحاب ، ولا يصر صعب الطري ، وأنه لعل المراد من الحلية حبة الصلوة وبحرف فيه ، وفي كتاب المطاعم عن الصادق (ع) ، أنه كلب الماء ، وأنه إن كان به ذات علة فعليه ، والافاقية ، ولعله (ع) قال كذلك لأن له ماله حراماً لأن يكلب له ذات وقوة (ع) والافاقية ، على فرض المحال ، لأنه حلال حيث شرعاً ، لأن السبع حرام جزماً ، على ما روى عن الرسول (ص) ، والسبع ماله ذات ، والكلب له ذات ، وعنه (ص) ، أنه سبع يرعى في البرو يأوى الماء .

ثم نقل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج ، وقال أقول ظهر من مجموع الأحبار ، أنه دابة تعيش على أربع ولها ذات ، ولداً سمى كلب الماء ، ولعله لا يعيش إذا طال حروجه من الماء ، فظهر أنه كلب الماء ، على ما قاله بعض

قال في البحار ما علم ان في حوار الصلوة في الخلد المشهور في هذا الرمان بانحر وشعره ووتره، اشكالا لشك في انه هل هو الحر المحكوم عليه بالحوار في عصر الأئمة (ع)، ام لا بل الظاهر انه غيره، لأنه يظهر من الأخبار انه مثل السمك يموت بحروجه من الماء، وذكوته اخراجه منه، والمعروف بين متحاربين الحر المعروف ان دأبه تعيش في البر، ولا تنوب بالحروج من الماء، لا ان يقال انها صفات برقى وبحرقى، وكلاهما بحور الصلوة فيه، وهو بعيد ويشكل التمسك بعدم النقل، واتصال العرف في زمانا (الى زمانهم، ع)، والعدج في الأخبار بالضعف اذا اتصال العرف غير معيوم اذ وقع الخلاف في حقيقته في عصر علمائنا السابقين ايضا رحمهم الله، وكون اصل عدم النقل في مثل ذلك حجة، في محل المصحح فالاختياط في عدم الصلوة فيه، انتهى.

أقول قوله مثل السمك يموت بحروجه من الماء، فيه اشكال وان كان في صحیحۃ عبد الرحمن ورواية اس ابی يعقوب الاولى، اشعار اليه، ان يظهر من رواية حماد بن عيسى، وكلام مجمع البحرين، انه يرعى في السر وانه لا ينوب بمحرد حروجه عن الماء كالسمك، وما يموت بحبسه عن الماء وعدم رجوعه اليه فلا اختلاف بين الأخبار وبين التحذر ان كان سبب الاختلاف ما ذكر.

وبالحقيقة ما يسمى في زمانا حر، ان طهرانه كما ذكر في الروايات، فلا اشكال في حوار الصلوة فيه، وان لم يظهر، فيمكن التمسك باصالة عدم النقل وبقاء ما كان على ما كان، واصالة عدم التعبير والذي يظهر عدى، هو ان الاختلاف الواقع بين ائمتها، اما هو باعتباره عدم صمهم بعض الأحاديث الى بعض، واحد ما يستفاد من المجموع، وعليه التمسك باصالة عدم النقل مما لا مهرب عنه.

وما ذكره الشارح المحقق، فلا طول الكلام بذكره، وكيف كان فلا احتياط هو ما ذكره المحقق المجلسي في البحار.

وعن مالي الصدوق ان الاولى ترك الصلوة في الحر من اصله قيل

ولا يذكر حوار الصوة فيه الحلبي ولا الصدوق في الهداية ، بل اقتصر فيها على رواية ولا الشيخ في عمل يوم وليلة ، بل اقتصر فيها على حرمة الصلوة ، فيما لا يؤكل لحمه من الأربب والشعلب والسباهما ، وكذلك العلامة في البصرة .

١) وكذا يحور من السحاب وأما لمتقع والشيخ في المبسوط وموضع من النهاية ، كما عن الخلاف وسبه في جامع المقاصد إلى حصص من كبار الأصحاب بل سبه جماعة إلى المشهورين ، متأخرين بل قبل عليه عامة منهم ، عد العاصم في المحرر والقواعد ، وحراردين في شرحه وأصمري ، بظاهرهم التردد لا يصارهم على نقل القولين من غير ترجيح بل سبه المصنف رحمه الله في المنتهى إلى أكثر الأصحاب بل نقل الشيخ في المبسوط عنه الخلاف يؤيد بدعوى الإجماع عليه كما عن الصدوق في الأمالي ، حيث جعله من دين الإمامية ، الذي يحب الأمر به خلافاً للمصنف رحمه الله في المختلف والشيخ في كتاب الأطعمة والأسرة من النهاية كما عن صريح و الصدوق والحلي والقاضي و طاهر الاسكافي والحلي والمرئسي وابن رهبر ، حيث منعوا عن كل ما لا يؤكل لحمه من دور استثنائاً لما يحرمه ؟

وعن الشهيد في الذكرى و سر من وأصحق الثاني في جامع المقاصد النسبه إلى أكثر الأصحاب ، بل نقل طاهر اسرار في الخلاف عنه حيث قال حلد ما لا يؤكل لحمه لا يحور الصوة من غير خلاف من غير استثناء بل عن ابن رهبر دعوى الإجماع عليه ، وسب السائر المحقق إلى الشيخ في الخلاف القول بالجمع وعنه تأمل لأن لعبارة الصفة عنه في الخلاف هكذا كل ما لا يؤكل لحمه لا يحور لصلوة في حله ولا وبره ولا شعره ذكي أو سم يدكي دبع أو سم يدبع ورويت رحمة في الحور في الفسك والسموم والسحاب ولأخوه ما قلناه ، ودلالة السها على الجمع محل تأمل ويؤيد أن صاحب المدارك وأصيل العيين

١) حيث قال أما السحاب والحواصل فلا خلاف في أنه يحور الصلوة فيها - (منه)
٢) وتوقف في الجبل الفتين أيضاً - (منه)

نسبنا اليه في الخلاف القول بالجواز .

وقال الصدوق في العتقة وقال ابي رضوان الله عليه في رسالته التي
لابأس بالصلوة في شعرو وسركلما اكلت لحمه ، وان كان عليك غيره من سحاب
او سمور او فلك ، وارتدت الصلوة عارعه ، وقد روي في ذلك رخص
للأول ، حيار

ومنها ما رواه في التهذيب في باب ما يحور الصلوة فيه من اللباس في
الصحيح عن ابي علي بن راشد قال قلت لأبي حمزة (ع) ما تقول في الغراء
أي شيء يصلي فيه ؟ قال أي الغراء قلت انفت والسحاب والسمور ، فقال
عصل في انفتك والسحاب ، فاما السمور فلا تصل فيه قلت ولشعالي يصلي
فيها ؟ قال لا ولكن تنس بعد الصلوة قلت اهل في الثوب الذي يليه ؟
ن لا

ومنها ما رواه تهذيب في الباب في الصحيح عن ابي بصير عن ابي
عبد الله ع قال سأل عن الغراء والسمور والسحاب والشعث واشباهه قال
لا بأس بالصلوة فيه .

ومنها ما رواه في الريادات باسناد فيه محمد بن زياد المفسر عن
الريان بن لعلب . قال سألت ابا الحسن (ع) عن لبس مرا السمور
والسحاب والحوصل وما اشبهها والمطوى والكيمح والمجشو والعرو و
لحفاف من صاف الخلود فقال لا بأس بهد كله .

وعن الشيخ ، انه عده هذه الرواية من الصحاح قال الشارح المحقق
وكنه يظن ان محمد بن زياد الذي في الطريق ، هو اس عمر (١) وليس بذلك
اسعيد سبي ، ولا يجهل ان محمد بن زياد مشرك بين جماعة كنهم صغار ، الا
ابن زياد لعطار ، وفي التعليقة في ترجمته قال هو اس الحسن بن زياد العطار

(١) لأن اسم ابي عمير زياد بن عبيد . (مشه)

انتهى ، ويؤيد عبارة الوسيط . و ذكر في الحسن بن زياد انه يروى عنه ابن
ابى عمير ، فلو كان محمد بن زياد هو ابن ابى عمير ، فيلزم ان يكون ابن ابى
عمير هو بن الحسن ، وهو خلاف ما يظهر في ترجمته و ترجمه الحسن ، وما ذكره
الكاظمي في (مسكا) في الترجحين فافهم ويمكن ان يقال ان الصحيح لأحسن كونه محمد
بن زياد ، هو ابن زياد العطار ، لانصراف الاطلاق الى الشايخ لكامل تدبر
ومنها ما رواه في الباب في الضعيف عن بشير بن بشار ، قال سألت
عن الصلوة في العك والعراء والسحاب وسمور والحوصل الذي تصاد ببلاد
الشرك او بلاد الاسلام ، ان اصى فيه لعير نفيه ، قال فقال صل في السحاب و
الحوصل الحوار ربه ، ولا تنص في الثعالب والا السمور .

ومنها ما رواه في الباب عن الوليد بن ابى المجهول ، قال قلت
للرضا (ع) اصى في العك والسحاب ؟ قال نعم ، فقلت يصل في الثعالب
اذا كانت ذكية ، قال : لا تصل فيها .

ومنها ما رواه في اسناد عن مقاتل بن مقاتل قال سألت بالحسن (ع) عن
انصوة في السمور والسحاب والثعالب فقال لا خير في داكله ما خلا
سحاب ، فانه دابة لا تاكل اللحم وفي المسالك في بيان وجه التعليل قال وكان
المراد انه ليس يسمح يا كل اللحم . فيمنع لصوة في جلده .

ومنها ما رواه الكاظمي في الباب في الضعيف عن علي بن ابى حمزة
قال سألت ابا عبد الله و ابا الحسن (ع) عن لباس لعراء والصلوة فيها ، فقال
لا تصل فيها ، الا فيما كان منه ذكيا - الى ان قال - لا يابس بالسحاب فانه
دابة لا تاكل اللحم ، وليس هو بما سئى عنه رسول الله (ص) ، انتهى عن كل
دي باب ومحتب .

ومنها ما رواه التهذيب في الباب في الصحيح عن علي بن يقطين قال
سألت ابا الحسن (ع) ، عن لباس العراء وسمور والعك والثعالب وجميع الجلود ،
قال : لأياس بذلك .

ومنها رواية يحيى بن عمران ، المروية في العقبة وقد تقدم ذكرها في المسئلة السابقة .

ومنها ما عن الحميري في كتاب قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن حماد ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال سألته عن لبس السجود والسجحات والعك ، فقال لا تلبس ولا تصل إلا أن يكون دكماً .
وللتأني أيضاً أخبار منها ما رواه الكليني والشيخ في التهذيب عن أبيه ، في الحسن كالصحيح بعلي بن إبراهيم ، عن أبيه ، أو الموثق كالصحيح بإبي بكر عنه ، قال سألت رزاة أبا عبد الله (ع) عن الصلوة في الثعالب والعقد والسجحات وغيره من الأمور ، فأخرج كذا روى عنه أمله رسول الله (ص) أن الصلوة في وبركل شيء حرام لكنه ما صلوه في وبره وشعره وحلده وبوله وروثه وكل شيء منه فسد لا تقبل تلك الصلوة . حتى تصلى في غيره مما أحل الله أكله . ثم قال يا رزاة هذا عن رسول الله (ص) ما حفظ ذلك يا رزاة ، فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وأبانه ، وكل شيء منه جائز ، أب علم أنه دكى قد ذكاه الذبح وإن كان غير ذكاه ما دسه به عن أكله وحرم عليك أكله فالصلوة في كل شيء منه فاسد ، ذكاه لذبح أولم يدكه .
ومنها حمله من الأخبار الدالة على المنع عن الصلوة فيما لا يؤكل لحمه .

ومنها ما رواه في البحار عن كتاب العتل لمحمد بن علي بن إبراهيم ومبه وعلة أن لا يصل في السجحات والسجود ، قال رسول الله (ص) . . . المتقدم .
ومنها ما في الفقه الرضوي ، وقد ذكرناه ، كالمروى في العتل في المسئلة السابقة .

أقول لعل القول الأول لا يخلو عن قرب ، لصعب ما استدله الثاني لعدم مقاومته في معاملة ما يدل على الأول ، والتكافؤ شرط في المعارض ، وذلك لأن الشهرة المحكية معارضة مثلها كما عرفت ، مع قوته وإرجحيته عليها لتحقيق

والحكم به من غير جهة النقل ، دون الشهرة المحكية في كلام هؤلاء لعدم جعقيل بل ظهور استند حكايتهم الى طلاق الجمع من غير استثناء ، في عبارة جملة من القدماء ، ونفي الخلاف ينفي الخلاف .

واما مسعة في السهابة من الصلوة فيه فلا يورث الوهن في الدعوى المبرورة لان تأليف السهابة قبل المصنوع على ما نص عليه بعض^١ واضعهم واشتماله لما لا يقولون به غير صريح لما سنعرف وان اوجب الوهن لأن يخلي ايضا ادعاء على الجمع عموم كما عرفت فيه ايضا جهة وهن بخلاف لميصود ندعواه في السحابة بالخصوص منهم

والاجتماع بالاجتماع مع كون من رفره مدعب له على الجمع عموم على ما نص عليه بعض ولا كذلك معارضة ندعواه على الجوزي السحاب بالخصوص على ما سبق .

واختار ان يسميها لا تقاوم لأحمار الاولاد لخصوصيتها و يقول بان المعتمد من ادلة الجمع هو مؤيد بن بكير ، وهي صريحته في الجمع من السحاب لاسيما الجواب العام معه عليه سبق اسؤان عنه الذي يضيئه كالنص في مستنور عنه غير وحيه وان صرح به غير واحد لا مكان تخصيص السحاب في الجواب بان يقال كل شيء حرام اكله فالصوتة في وسره مثلا حرام لا وبالسحاب الذي سأل عنه ، وحيث حار تخصيص متصلا حار متصلا لعدم الفرق بينهما جدا فانه بعض لأصحاب

نعم الرصوى نص في الجمع ولكن بملاحظة ديله مع تصور سنده وعدم مكافأته للمسيضة المستقيمة بصحيح وغيره ، ظاهر في عدم الجمع لأن ما ذكره من ورود رواية بالرحضة مسعر بان الجوز رحضة ، وان كان الأصل الجمع كما هو ظاهر لصدور الخلاف كما عن السهديمي والديمي والجامع فهو ايضا مؤيد

(١) وهو الخواص الحوازمية - (متة)

للحوار ولو رحمه -

مظهر قوه الأخبار الدالة على لقول الأول ، وضمها له لا يقولون به غير صير ، لاسها كالعالم المحض فيما بقى حجه ، و موجبها للوهن هنا غير صابر ايضا ، لا حصاره بالكثرة والصراحة ، والقول بأنها تعدد العامة موافقة بحلاف الأخبار النافية والأخذ من خالف العامة لرشد بلا ريب ، فيجب ترجيح النافية فيه ما لا يخفى لان تلك الأخبار ايضا بعيدة عن مذهب العامة ، لتضمن أكثرها السمع عما وقع اطماعهم على الحوار فيه على الظاهر لان مذهبهم حوار ، بصورة من حدود ما لا يؤمن بحجه مطعنا حكاة جماعة ، فليحمل الأخبار انما عليه على لكرامة ، لأسها أقرب بالنسبة الى الحقيقة

و يؤيده ما ذكره جماعة من اسما بحار مشهور بالنسبة الى ما هي الأئمة (ع) و ليها ذهب ابن حمزة و ظاهر الصدوق في المحاسن والعقود ، و سائر و الحلاف على ما نقله بعض لطائفه و لعلب الظاهر من الصدوق ايضا حيث رجع في انفيه ما ذكره في رساله والاصناف ان مسئلة عن شوب لا شكال غير حاسه وان كان الحوار بعله لا يخمو عن فوه كما عرفت ولكن الأحوط هو النقل بلا شبهة بحصول انشراح النفسه و خروجها عن شبهة الحلاف فتوى و دليلا في المسئلة

فائدة

السحاب^١ على ما عن مجمع سحرين حيوان على حد لتربوع اكبر من القارة شعره في غاية السعومة ينحد من جلده نورا يلعبه السموم و هو شديد الخيل ان ابصر الاساس بعد سحره العاليه وهو في بلاد اصفاليه و احسن جلوده الأرقى العلي

وعن الصباح المير سمور كنور ، انه معروفه ينحد من جلده نورا

(١) سحاب حيوانى اسب ارموش صحرائى برز كنود سالة كونا و يرموى وسياه و رير شكم و سفيد و نامى حاكستري رنگ حكى عن السحفة (١) سه

مشقة. يكون بلاد الترك، شبةالمر و منه أسود لامع وأشقر، وحكى البعض أن أهل تلك البادية يصيدون الصغار، فيحسون الذكر ويتركوه يرعى، فإذا كان أيام الثلج خرجوا للصيد فمن كان محصيا استسقى على قفاه ما تركوه وقد تم وحسن شعره .

وعن كتاب المجموع العك^(١) كعسل دوية بريه غير مأكوله اللحم يؤخذ منها الغرو، ويقال أن مروجها أطيب من جميع الغراء، يجلب كثيرا من بلاد الصقالبة وهو يبرد من السمور وأعدن وأحر من السحاب صالح لجميع الأمراض المعتدلة

وعن كتاب الحيوان الخوصل^(٢) جمع حوصل وهو طير كبيره حوصه كبيره يتخذ منه الغرو قبل وهذا الطائر يكون مكثر كثير تذهب .

روى سديد بن مكي كتاب الصيد والذبائح عن أبي حمزة قال سأل أبو خالد الكاسي، علي بن الحسين (ع) عن أكل لحم السحاب والعت والصوة فيهما، قال أبو خالد أن السحاب يأوى الأسحار قال فقال له إن كان له سبله كسبله سمور والعدر فلا يؤكل لحمه ولا يحور الصوة فيه، ثم قال أما إذا فلا أكله ولا أحره .

(١) عك بمعنى حمار يست كه أو را فارسي دله می گویند و از پوست آن پوستین سازند و آن پوستین میگویند پوستسپا و موهی جمع مراجه می معادل است و نه محار آنرا میرفت گویند ذکر فی العنكب (نه)

(٢) خواصل مرغی است بسیار حواری ذکره فی منتخب (نه)

(٣) قال فی البحار بعد نقل ما فی کتاب الحيوان قال ابن البيطار و هذا الطائر يكون بمصر كثيرا و يعرف بالبحج و هو جمل الماء و هو صغار ابيض و أسود و الأسود منه كربه ارباحه لا تكاد يسعمن و الاحود ينصه و حواريه قليبه و رطوبه كثيره و هو قليل البقاء و لعله الذي ينحد من ريشه الحده فی هذا الرماد و هو مأكول على ما سمع من التجار و ينحد من حوصله بمرور انتهى . (نه)

السببه بالمحرك اشارت كما عن البلعه ، ومفهوم هذا الخبر ، ان ليس به سله ، محلا لاكله ويحور الصلوة فيه ، ويؤيده قوله اما انا فلا اكله ولا احرمه بحمل كلامه على ما ليس له سببه بمعنى انه حلال على كراهية ، وتحور الصلوة فيه والخبر عريب وبحكم به مشكل ، ادلا يعرف به قائلا ، بل ان ظاهر الاتفاق على بحريته مطلقا على ما ذكره بعض من استثنى حور الصلوة في حلقه ووبره ، على لغو بدلت

مروع :

الأول صرح جمع من الأصحاب بأنه اذا تحور الصلوة في سبب ما عني القول بالتحور مع تدكيه ، لأنه دون عن سائله قال في لمسك وشرط في حوار ، صلوة فيه تدكيه لأنه دون عن والدباغ مظهر عما كان في الذكرى وقد سهر بين السحار والمسافرين انه غير مدكى ولا عبرة بذلك حملا لتصرفات المسلمين على ما هو الاعلى قال في المدارك بعد نقل كلام الذكرى ولا ريب في ذلك لأن معلوم الشهادة ان الكس غير محصور لا تسمع نعم يو علم بذلك حرم استعماله

الثاني : حلف لروايات في حوار الصلوة في لتعائب والأرب على فوبين اشهرهما على انطهر المصريح به في اسحريز والمدرك وغيرهما^(١) ، كما عن المسهي وبتدكري ولتنقيح الجمع وهو الأصح ، بدعوى لاجماع عليه في صريح الانتصار^(٢) ، وبه يشعر عبارة المدارك الآية بحسب الظاهر كاندروسو المنحكي عن البيان حيث جعل الشهيد فيهما رويه احوار مبحورة مسروكه مشعرا بدعوى لاجماع ، كما عن ظاهر ثاني المحققين^(٣) ، وشهيد بن وغيرهما

(١) ليحار ، منه

(٢) قال في الانصار وما عرفت به الامامية ان لصلوة لا تحور في وبر الأرب والثعالب ولا في حلودها ومن يجب ودعب الحلود والوجه في ذلك الاجماع المتعدد وكره المحقق - (منه)

(٣) قال في الحبل المتين وما نصبه الحديث اربع عشر من قوله (ع) ، من -

حيث أدعوا الاجماع على المنع عن كل ما لا يركل لحمه ، من غير استثناء لما نحن فيه اصلا ، هذا مضافا الى الاجماعات الحكيمية في حصول المعشوش بوبرهما ، عن المنتهى والحلاف وابن حمزة ، وقد نصب المسئلة

و ربما يشعر عبارة التحرير ، ببقى الحلاف في المسئلة ، كما عن الحلاف ، ولعله كذلك ، الا ما يظهر من المحقق فيه ، والسيد في المدارك ، قال في البحار في حمله كلام له ، واما وير الأراسب والثعالب وجلودهما ، فالروايات فيه مختلفة والمشهور عدم حوار الصلوة فيها ، قال في التحرير اعلم ان المشهور في فتوى الأصحاب ، المنع مما عدا السحاب ووبر الحر ، والعمل به احتياط في الدين ثم روى صحيحى الحلبي وعلي بن يقطين ، الداليتين على الحوار ، وقال و طريق هذين الصريين اقوى من تلك الطرود ، ولو عمل بهما عامل حار ، و على الاولى عمل الظاهرين من الأصحاب ، مضافا الى الاحتياط في العبادة ، وكلامه رحمه الله في غاية العناية والاحتياط لا يترك في مثله ، مع ظهور احتمال التقية في اخبار الجواز .

قال السيد في المدارك بعد ذكر المسئلة والاستدلال على الجوار ، بصحیحتي علي بن يقطين والحلي المتعديتين في السحاب ، وصحیحة حميل ، وهي ما رواه التهذيب في الباب ، عن حميل ، عن ابي عبد الله (ع) قال سألت عن الصلوة في جلود الثعالب ، فقال اذا كانت ذكية فلا بأس ، وبقى كلام المحقق ماضوته والمسئلة قوية الاشكال ، من حيث صحة اخبار الجوار و استفاضتها ، واشتهار القول بالمنع بين الأصحاب بل اجماعهم عليه بحسب

جلود الثعالب ما احب ان تصلى فيها . وان ظاهره الكراهة محمول على عدم الجوار فان المنع من الصلوة فيها وفي اوبارها وكذلك في جلود ساير ما لا يركل لحمه واوباره سوى ما استثنى ما هو المعروف من مذهب الأصحاب ثم ذكر ان ما تضمنه جملة من الأخبار من الحوار محمول على التقية اذ هو خلاف المعروف بين لطائفة انتهى ملخصا . (منه)

الظاهر، وإن كان ما ذكره في التحرير، لا يخلو من قرب، انتهى .
 أقول . وفيه نظر واضح ، لأن المسئلة بملاحظة الشهرة ، والجماعات المحكية
 والأخبار الكثيرة الدالة على المصح . تكون بحمد الله واضحة السبيل ، ومكتشفة الدليل .
 فليحمل الأخبار المبحورة على النقية ، خصوصا بملاحظة أن أمارتها في صحيحين
 منها لا ثقة . لتضمنها الرخصة في جميع العراء والسمور والغث والشعاب ، وجميع
 الحلود . كما في أحدهما ، وفيما ذكرنا أشباهه كما في الثاني ، ولا نقول به الأصحاب ،
 على الظاهر المصرح به في الذكرى ، فانه قال بعد كلام المحقق المتقدم ، الدال
 على اختياره الحوار ، قلت هذا الحيوان مصرحان بالنقية . لقوله في الأول
 وأشبهه ، وفي الثاني وجميع الحلود ، وهذا العموم . لا يقوله الأصحاب
 رضوان الله عليهم ، انتهى

فطهران ما يدل عليه الحيوان عين ما اعفت عليه العامة . وحلاف ما
 اتفقت عليه الاممية . كما اعترف به . فأتى امر طهر في الحمل على النقية من ذلك
 فليحمل عليها السنة . فإن الرشد في حلافهم ، يقتضى القاعدة المنصوصة
 عنهم ((ع)) .

الثالث : ظاهر الشيخ في المبسوط . حوار لصلوة في الحواصل . حيث
 قال : أما السحاب والحواصل ، فلا خلاف في أنه يجوز الصلوة فيها . وظاهره
 كما ترى مشعر بدعوى الإجماع . وتيدها بحصم^(١) كما عاين حمرة بالحوار رمية .
 وقد تقدم في السحاب في رواية بشير بن بشار ، ما يدل على الجواز . ومع من
 ذلك الشيخ في النهاية على ما نسب . وهو ظاهر الأكثر على الظاهر المصرح به
 في عبا غير واحد منهم .

وبذلك ظهر حال ما ادعاه الشيخ في المبسوط . لونه بصيرا الأكثر إلى
 حلافه ، والحق ما ذهب إليه الأكثر ، والدليل على ذلك كثير قال في الدروس

(١) وهو الدروس . (معه)

وفي الحواصل الجوزية ، رواية بالحوار متروكة ، والعبارة شعرة تدعى الاحماع .
 روى في البحار ، عن كتاب الحوايج ، في حديث يتضمن حديث التوقيع
 من الماحية المقدسة وفيه : وسألت ما يحل ان يصلى فيه ، من الوبر والسمور
 والسحاب والفك والدلق والحواصل ، فاما السمور والثعالب ، محرام عليك و
 عسى غيرك الصلوة فيه ، ويحل لك حدود المأكول من اللحم ، ان لم يكن فيه غيره ،
 وان لم يكن من ما يصلى فيه . ولحواصل حائر لك ان تصلى فيه ، والغراب متع
 العم ، مالم يدس بار فيه بدمه البصري على لصيب ، فجاثرك ان تلبسه ،
 اذا ذبحه اح لك ، او يخالف تثق به .

وظاهر هذا ، بحر الحوار مع الصرور ، و امر الاحياط واضح ، فلا بد
 ان لا يرب في مثال مقام قال في البحار قال في الفموس الدلق بحركة
 دويه كاسمور ، مغرب دله وفي حيوة الحيوان فارسي مغرب ، وهو دويبة
 تدرب من السمور ، قيل انه يفترس في بعض الاحايين .^(١) ويكرع^(٢) الدم ، و
 قيل انه عدو الخدم واد ا دخل المرح لا يرب فيه واحدا ، انتهى . والظاهر
 انه لادس الذي يسمى عدما اسموره انتهى .

الرابع ما عدا السحاب وبحر والحواصل من الفك و نحوه ، هل يحور
 الصوة فيه ام لا ؟ وبعل الذي هو المشهور بين الأصحاب بل لم يف على
 قائل بحوار الصلوة فيه الا ما عن طهر عارة لصدوق في المحالين والمقع
 بالنسبة الى الفك ، وعن الثاني المخافة بالنسبة الى السمور ايضا ، ولعله
 الصاهر من عبارة الرسالة المكتوبة الى الصدوق انتى نقلها في اعيه ، و
 لروايات مختلفة في بعضها ، وكيف كان فالاحياط هو الترت في الجميع ، فلا
 يترك البتة .

(١) كذا يحور من (المعترج بالحريز) مرحا لا يستهلك فيه غير الحرير .

١ الاوقات -

(٢) القرب -

بحيث يصدق على الثوب انه ابريسم محض ، كما يشعر به ادخال الياء على الحرير ،
وبه نص في اسحريز حيث قال : ولو كان عشرا ما لم يكن مستهلكا ، بحيث يصدق
على الثوب انه ابريسم ، وهو مذهب علمائنا ، انتهى .

بلا خلاف على الظاهر المصرح به في غناثر غير واحد منهم ، ويدل عليه
مضافا الى الأصل ، والاجماع المحكي في التحرير وغيره ، كما عن الخلاف وجامع
المقاصد ، وتقييد الأحصار الدالة على تحريم لبس الحرير بالمحض ، كما سيظهر
احبار مستقيمة بل مخاورة عن حدها

منها (١) ما رواه الكنيبي في كتاب الري والتحمل في باب لبس الحرير ،
باستناد معتبر جدا على ما ذكره غير واحد منهم ، عن اسمعيل بن الفضل عن
أبي عبد الله (ع) في الثوب يكون فيه الحرير عدل ان كان فيه خلط فلا
يأس .

ومنها ما رواه ايضا في السب في الصحيح عن احمد بن محمد بن بي
نصر ، قال : سأل الحسين بن ميا ما اذا لحسن (ع) ، عن الثوب الطخم (٢) بغير
والقطر ، البراكثر من النصف ابصر فيه ؟ قال : لا بأس به ، قد كان لأسى
الحسن (ع) منه جيات .

ومنها ما رواه التهذيب في باب ما يصلى فيه من اللباس ، في الصحيح عن
صفوان بن يحيى ، عن يوسف بن ابراهيم ، عن أبي عبد الله (ع) قال : لا بأس
بالثوب ان يكون سدا وورده وعلمه حرير ، وانما كره لحرير اسمهم للرجال .

واشمال السد على يوسف غير صابر ، اما لأن الراوى عنه هنا صفوان
وهو من احمب العصاة ومن لا يروى الا عن ثقة ، او لأن الرواية صحيحة
عد الصدوق لأنه رواها في العقيه ، عند بر اولان يوسف هذا يلقب بطاطري ،
وعن عدة ادعاء الاجماع على العمل بما رواه الطاطريون ، وانظر ان يوسف

(١) ومنهم القواعد رواية اسمعيل موثقا (منه)

(٢) اي المنسوج .

هذا ، هو يوسف بن محمد بن إبراهيم ، كما ذكره الصدوق والمحقق عن التهذيب ،
والظاهر ان النسبة الى الحد لأجل شهرته .

ومنها ما رواه الشهيد في الرياد ، في الصحيح عن فضالة بن أيوب
عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، قال : سمعت أبا جعفر (ع) يسهى عن لباس
الحرير للرجال والنساء ، الا ما كان من حرير مخلوط بخر ، لحمته او سداه حر ،
او كتان ، او فطر . وانما يكره الحرير المحض للرجال والنساء .

والسد غير حال عن القوة . وان اشتمل على موسى بن بكر ، بواسطة ،
المصرح بوقفه في (ط) ، والخلاصة أما الرواية الاخلة عنه كابن المعيرة وماله و
صفوان وجعفر بن بشير كثيرا ، كما صرح به بعض المحققين وفي الأولين اجماع
العصابة . وفي الأخير يروى عن الثقات ويكون كثير الرواية ، وروايته مقبولة
معنى بها ، كما صرح به بعض المحققين ، او لما عن الكافي في باب ميراث الولد
مع الروح حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، قال : رفع الى
صفوان كتابا لموسى بن بكر قال : هذا سماعي عن موسى بن بكر وقرائه عليه . وعنه
في كتاب الحلج قال : وكان جعفر بن سماعة يقول : يشعبها الطلاق ويحتج
سرواية موسى بن بكر ، عن العبد الصالح ، قال قال علي (ع) الحديث ، وعن
ابن طاووس في سد هوميه طعن عن العميدى وابن سنان ، وم يضمن عليه ، ولما
عن المختلف في باب توريث الامام الملاعة جميع مال ولده ، انه وصف
حديثه بالصحة ، على ان ضعف السند لو كان هنا غير صاير لاخباره بما عرفت
سابقا ؛

وفي الاحتجاج كتب الحميري الى الناحية السعدية اما الحد باصفهان
ثياب عتائية ، على عمل الوشي من قروا برسم ، هل تجوز الصلوة فيها ؟ لا ؟
فأجاب (ع) لا تجوز الصلوة ، الا في ثوب سداه او لحمته فطر او كتان .
وعن القاموس : الوشي نقش الثوب ، ويكون من كل لون ، ووشى لثوب
كوعى وشيا ، وشية حسنة ، عمة ونفشة وحسنة كوشاء .

وعن المصباح المصير وشيت الثوب وشيا ، من ياب وعد ، رفته ونقشه فهو موشى ، والاصل على مفعول ، والوشى نوع من الثياب الموشية تسميه المصدر وقال القرطبي ، قال الليث هو ما يعمل به الأبريسم ، مثل الحطة والدقيق .

وعن الواسي : العرب بالفتح والتشديد نوع من الحرير ، فارسي معرب . وفي كتاب الفقه الرصوي لا تصل في ديباج ، ولا في حرير ، ولا في وشى ، ولا في ثوب أبريسم محص . ولا في ثوب أبريسم ، اذا كان الثوب سداً أبريسم و لحمته قطن او كتان او صوف ، فلا بأس بالصلوة فيه .

الديباج معرب ديباً على ما صرح به بعض ، وعن المصباح المصير الديباج ثوب سداً وحمته أبريسم ، وعن الميرور آبادي يقال للكساء الاسود ابركاسي والبركاسي مشددتين ، وعن الواسي الديباج يقال للحرير المسقوش ، فارسي معرب ، وكان الحرير يطلق على ما لا نقش فيه ، و يقابل الديباج انتهى . و عمل صحيفة محمد بن اسمعيل الآتية ان شاء الله في عنوان مول السبب ويحرم الحرير ، الى آخره ، تنامي المذكور ، لدلائلها على ان الديباج على قسمين احدهما ما فيه تماثيل ، والاخر ما لم يكن فيه التماثيل ، وكذا تنامي المذكور موثقة سماعة بن مهران الآتية في البحث المذكور ، وكذا مول الشيخ في التهذيب في بحث المذكور ، بعد ذكر الصحيفة حيث قال ويحمل ايضاً ان يكون رأياً (ع) اذا كان الديباج سداً او لحمة عزلاً او كتاناً ، دون ان يكون مسهما فامهم .

وعن مجمع البحرين بعد ان ذكر ان الديباج ثوب سداً ولحمته أبريسم وفي الخبر لا تلبسوا الحرير والديباج ، يريد به الاستبرق ، وهو الديباج العليط ، قد يقال : ويمكن الجمع بين التكاليف ، فان العليط الذي وصفه هنا باعتبار النقش كما ذكره في الواسي ، والظاهر انه لا يعتدرا في العليط بالعشر كما توهم ذلك عبارة من الجماعة ، فالأول سواء كان العليط أمل او اكثر ، ولو كان عشراً ، ما لم يكن مستهلكاً بحيث يصدق على الثوب انه أبريسم محص .

وعن جامع المقاصد ، بعد ذكر ذلك ، انه يشترط في الحليط أن يكون محللا . وعلى ذلك اجماع الاصحاب ، نقله في التحرير والمنتهى انتهى ، بل الاعبار بحصول الحليط بحيث لا يصدق عليه الحرير المحص . ولا يعتبر حصول القدر المذكور .

قال في السرائر على ما سب : ولا بأس بما كان مبروحا بغير الأبريسم الذي يحور الصلوة فيه ، سواء كان السدا او الملحمة او اعل او أكثر ، بعد أن يصب اليه بطريق «حرثية» ، كعشر و تسع و ثمن و سبع . وامثال ذلك ، انتهى .
والأصل ما ذكرناه ، فما ذكره في خبر الاحشاح وغيره ، من السدا والمصلحة ، يمكن حمله على التمثيل ، او على الاستحباب ، ذكره في البحار ، كما يستعاد ذلك من ذكر المرح بالفض والكثبان ، فانه لا يقتصرون فيهما احدا ، على الظاهر المصرح به في عبارة بعض ، بل كلما تحور الصلوة فيه من صوف وبر و نحوهما ، ما يخرج به عن كونه حريرا محصا ، كما يشعر به عبارة الفقه الرضوي .

(ويحرم) ليس (الحرير المحص على الرجال) مطلقا ولو في غير الصلوة
اجماع علماء الاسلام على الظاهر المصرح به في عبارة غير واحد منهم ، بل هو من ضرورات الدين ، والمتواترات عن الرسول والأئمة عليه بعض الأصحاب ، واما بطلان الصلوة للرجال فيه ، فهو ايضا اجماعي بيننا ، على الظاهر المحكي في كثير من العبائر كالاستصار والمدارك والتحرير والبحار والحل المتين وغيرها ، كما عن المصنف في العسبي والحلاف والذكرى . وعبارة بعض هؤلاء وان لم يكن صريحة في الاجماع ، لكنها ظاهرة فيه جدا ، وفي البحار وذهب علماءنا ، الى بطلان الصلوة فيه ، ونقلوا عليه الاجماع انتهى ، وهو الحق ، مصافا الى الأخبار الكثيرة :

مسما ما رواه الكليني في الباب . في الصحيح عن محمد بن عبد الحبار قال كتبت الى ابي محمد (ع) اسئله هل يصلي في قلسوة حرير محص او فلسوة ديباج ؟ فكتب (ع) لا تحل الصلوة في حرير محص .

ومنها ما رَوَاهُ فِي الْبَابِ أَيْضًا ، فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَعْدِ الْإِخْوَانِ
 قَالَ - وَسَأَلْتُهُ يَعْنِي الرِّضَا (ع) - هَلْ يَصَلِّي الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ أَوْ يَرْسُمُ ؟ فَقَالَ لَا .
 وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الْعَقِيهِ فِي الْبَابِ ، عَنْ أَبِي حَارُودٍ ، عَنْ أَبِي
 جَعْفَرٍ (ع) - أَنَّ النَّبِيَّ (ص) قَالَ لِعَلِيِّ (ع) - أَيُّ أَحَبِّ لَكَ مَا أَحَبَّ لِنَفْسِي
 وَأَكْرَهَ لَكَ مَا أَكْرَهَ لِنَفْسِي ، فَلَا تَنْحُمُ بِحَاسِمٍ دَهَبٍ فَإِنَّهُ رِيشتُ فِي الْأَحْرَةِ ، وَلَا تَلْبِسَ
 الْقُرْمِرَ فَإِنَّهُ مِنْ أَرْدِيَةِ أَيْلَمِيسَ ، وَلَا تَرْكَبْ بَعِثْرَةَ ^(١) حُمْرَاءَ فَايَسُهَا مِنْ مَرَاكِبِ السُّلَيْمِ ،
 وَلَا تَلْبِسَ الْحَبِيرَ فَيَحْرِقَ أَلْبَسَهُ عَرَّ وَحُلَّ جِلْدَكَ يَوْمَ تُلْفَاءُ ، ثُمَّ قَالَ الصَّدُوقُ - وَلَمْ
 يَظْلُقِ النَّبِيُّ (ص) - ، لَيْسَ الْحَبِيرُ لِأَحَدٍ مِنَ الرِّجَالِ ، إِلَّا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
 وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا قَمَلًا ، انْتَهَى .

وَرَعَى الشَّارِحُ اسْتِحْقَاقَ الظَّاهِرِ أَنَّ عِبَارَةَ الصَّدُوقِ هَذِهِ ، مِنْ تَنْمَةِ
 الْحَدِيثِ ، فَذَكَرَهَا فِي دَيْلِ ذَلِكَ الْحَبِيرِ ، وَهُوَ سَهْوٌ . بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ
 الصَّدُوقِ الَّذِي يَدَاخُلُ الْأَحْذَارَ ، فَيَقَعُ فِيهِ لِأَشْيَاءَ ، كَمَا نَحْنُ عَلَيْهِ بِبَعْضِ الْأَفَاضِلِ
 وَلِهَذَا لَمْ يَذَكَرْهَا الْمُحَدِّثَانِ ، فِي الرِّوَايِ وَالْوَسَائِلِ ، وَبَدَّلَ عَلَيْهِ ، أَيْضًا ، أَنَّ
 الصَّدُوقَ يَقُولُ ، الْحَبِيرُ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ ، عَارِيًا مِنْ تِلْكَ الرِّيَادَةِ ، قَالُوا فِي الْبَحَارِ يَعْنِي
 يَقُولُ ذَلِكَ الْحَبِيرُ عَنِ الْعِلَلِ بِهَذَا فِي الْقَامُوسِ الْعَرَبِيِّ مَا نَكْتَسِرُ صَرِيحَ رَسْمٍ ، يَكُونُ
 مِنْ عَصَا رَدِّ دَوْدَ يَكُونُ فِي أَجَامِهِمْ ، انْتَهَى .

وَلَا يَحْتَجِ عَلَيْهِ أَنَّ لِبَاسَ لِقَائِهِ فِي دَلَالَةِ حَرَامِ أَبِي حَارُودٍ عَلَى بَطْلَانِ
 الصَّلَاةِ سَجَالًا ، وَمَا لِحُمْلَةِ الْأَحْذَارِ الْوَاردَةِ فِي الْبَابِ كَثِيرَةً ، بَلِ لِعَلِّهَا مَتَوَاتِرَةٌ ،
 بَعْدَ صَمِّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ مِنْ طَرِيقِ الْحَاصِ وَلِغَايَةِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ تَجَمُّعُهُ
 وَهُوَ مَا يَبِينُ غَايَةَ لِلنَّبِيِّ عَنْ لِبَسِهِ مَطْمَئِنًا ، وَصَرَّحَ بِعَدَمِ حُلِّ الصَّلَاةِ فِيهِ ، لِظَاهِرِ
 فِي سَادَاسَتِهِ ، أَوْ بِصَمِّهِ اقْتِصَافَ النَّبِيِّ فِي أَعْيَادِ الْعَصَادِ ، كَمَا عَلَيْهِ
 عُلَمَاؤُنَا ، عَلَى مَا نَحْنُ عَلَيْهِ بِبَعْضِ الْأَفَاضِلِ .

(١) البعثة آتية برؤي رين انكند باسميت سوار آسان شود، عن المهدية (منه)

واما ما رواه التهذيب في الباب ، في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن بريع ، قال سألت أبا الحسن (ع) عن الصلوة في ثوب ديباج ، فقال ما لم يكن فيه تماثيل فلا بأس .

محمول اما على النقية ، او على حال الحرب ، او على ما اذا كان سداؤه او لحمته عزلا او كتانا ثم لا فرق في الحكم بين ما لو كان الحرير ساترا للعبورة ام لا ، وسبه المحقق في التحرير ، والمصنف في المنهى ، الى الشيخين و المرتضى و اتباعهم ، بل عن المنهى انه عراه الى علماء .

فروع :

الأول : اعلم ان ما ذكرناه من التحريم ، مخصوص بحال الاحتيار ، اما في الضرورة كدفع الحر والبرد وبحوهما ، فلا بلاحلاب ، على الظاهر المصريح به في عبارات الجماعة ، بل عليه الاحكام المحكية البالغة حد الاستفاضة ، واما في حال الحرب فهو ايضا كالضرورة ، بلاحكام المحكية عن جماعة (١) والأخبار في التطبيق كثيره مثل ما روى عنهم (ع) ليس شيء مما حرم الله تعالى ، الا وقد أحلّه لمن اضطر اليه ، وعنه ايضا (ع) ' كما علب الله عليه ، فالله اولى بالعدر ، ومثل قوله (ع) ' دفع عن متى 'لحطا' ولسياب ، وما اكرهه عليه ، وما لا يطبقون ، وامثال ذلك .

وحصوص المستفيضة منها ما رو - نكتي في كتاب الرأي في باب ليس الحرير في الموتى عن ابن بكير الذي هو من اجمعت العصاة ، عن بعض أصحابنا ، عن ابي عبد الله (ع) قال لا يلبس الرجل الحرير والديباج ، الا في الحرب .

ومنها ما رواه التهذيب في باب ما يصلح فيه من اللباس ، في الموثق عن سماعة بن مهران ، قال سألت أبا عبد الله (ع) ، عن لباس الحرير والديباج

(١) المنهى والدكري والرياض والحرير - (مه)

فقال اما في الحرب فلا بأس ، وان كان فيه تماثيل .

ومنها ما رواه في الكافي في كتاب الزى في باب ليس الحرير عن اسمعيل بن الفضل ، عن ابي عبد الله ((ع)) قال لا يصلح للرجل ان يلبس الحرير ، الا في الحرب . وكلمة ((لا يصلح)) وان كانت مشعرة بالكراهة يا شعار ضعيف ، لكنها محمولة على الحرمة ما حجاج علماء الاسلام . كما عرفت .

ومنها المروي عن عبد الله بن جعفر في قرب الأسماء . بسند عن الحسين بن علوان . عن جعفر ، عن ابيه ((ع)) ان عليا ((ع)) كان لا يرى بأسا بلبس الحرير ، والديباح في الحرب . اذا لم يكن فيه تماثيل .

الثاني : استثناء بعض الأصحاب لبسه للعمل ، قال في التحرير على ما حكى و يجوز لبسه للعمل . لما روى عن عبد الرحمن بن عوف والربيع ، شكوا ابي رسول الله ((ص)) ، العمل مريح لهما في قميص الحرير ، وقال الراودي في الرابع لم يرحس لبس الحرير لأحد ، الا لعبد الرحمن بن عوف . فانه كان قفلا و المشهور ان الترحيص لعبد الرحمن والربيع . و يعلم من الترحيص لهما بطريق العمل ، حواره لميرهما بقوى اللفظ . ويفرى عندى عدم التعمدية . انتهى . وعرفت ما ذكره الصدوق ايضا في دليل خراساني حار و د . حيث نقلناه . واستحسن عدم التعدية الشارح المحقق .

أقول ان طهرا ن غلة الترحيص اما هي نكوه قفلا ، ولعله الظاهر من الخبر ، فالظاهر العموم . ولكن الاعتماد على الخبر مشكل . لعدم ((وضوح)) بسنده و يؤيده ما أشار اليه بعض الأخلاء بقوله ان هذه الرواية . وان اشتهر بقفلا حتى في كلام الصدوق رضوان الله عليه . اما وردت من طرق العامة . لعدم وجودها في اخبارنا ، كما لا يحصى على من تسعها من مطائنها . ولا سيما كتاب البحار الجامع بشواد الأخبار . و حيثئذ ييضعف الاعتماد عليها .

الثالث : حيث عرفت سابقا . ان المعتبر في التحريم كون الثوب حريرا محضا . فلو حيط الحرير بغيره من قطن و نحوه وان كثر . لم يخرج عن التحريم

وأظهر في المسح ما لو كانت طائفة أو طهارته حريرا ، وكذا لو جعل الثوب ملعقا من قطع حرير وغيره ، فإنه لا يخرج بذلك عما هو عليه من الحرير ، قاله بعض الأصحاب ، والمسئلة الأخيرة لا حلوع أشكال ، أن لم تكن إحصائية .

الرابع : هل الحشو بالحرير حرام أم لا ؟ ذهب الأكثر ، كما صرح به بعضهم ، وبهم المصنف رحمه الله والمحقق وظهر الصدوق ، إلى التحريم ، و يظهر من الدكري الميل إلى الجوار ، كالبحار حيث قال في البحار في حملة كلام له والحوار متحه ، لعدم تحقق الإجماع على التحريم . وإن كان كلام الفاضل موهما له انتهى ، قيل كلام الفاضل يشعر بكونه مجمعا عليه عندنا ، حيث أطلقنا ، نقول ، وبسبب المخالفة إلى العامة .

حجة الدكري ما رواه في الريادات في الصحيح ، عن الحسين بن سعيد قال قرأ في كتاب محمد بن إبراهيم ، إلى أبي الحسن الرضا (ع) ، يسئله عن الصلوة في ثوب حشوه قرأ فكتب إليه قرأه لا بأس بالصلوة فيه ، ويؤيده ما رواه في التوابع في الباب ، عن سفيان بن السبط ، قال قرأ في كتاب محمد بن إبراهيم ، إلى أبي الحسن (ع) ، يسئله عن ثوب حشوه فريصل في فيه ، فكتب لا بأس به ، وما رواه في الفقيه في الباب قال كتب إبراهيم بن مهزيار إلى أبي محمد الحسن (ع) ، في الرجل يحضر في جيبته بدل القطن قرأ ، هل يصل في فيه ؟ فكتب : نعم لا بأس .

وأجاب التحريم عن رواية الحسين ، بالصعف لاستناد الراوي إلى ما وجد في كتاب لم يسمعه عن حدث ، وحمل الصدوق في العبد القرع على قر الماعز ، ورد هما في الدكري بعد ذكر الكلام في المسئلة ، ونقل تأويل الصدوق ، و جواب صاحب التحرير ، ما لفظه قلت - يصعب الأول ، بأنه خلاف الحقيقة الظاهرة ، والثاني بأن أحار الراوي بصيغة الحرم ، وإمكانة الجرم بها في قوة المشاهدة ، مع أن الخاص مقدم على العام ، فلو قيل بالعمل برواية الحسين لم يكن بعيدا ، ويؤيده ما ذكره الصدوق في الفقيه ، أنه كتب إبراهيم إلى أبي

محمد ((ع)) ، ثم ساق الخبر كما تقدم . ثم قال : أو رده الصدوق بصيغة الحرم
ايضا انتهى ، ونقل الشيخ بعد ذكر رواية الحسين ، تاويل الصدوق . ولم يذكر
شيئا .

أقول : ظهور اشعار الاجماع من الفاضلين . بل من الدكرى ايضا . حيث
قال : فلو قبل المشعر ذلك يكون الحكم بالمسح اجماعيا ، قاله بعض الافاضل ، و
توجيه الصدوق الخبر ، ورضا الشيخ به . حيث لم يعترض على الصدوق بشيء .
بعد نقل توجيهه . وكون العامة قائلين بصحة الصلوة في الحرير . كما نص عليه
بعض الافاضل ، يكون المكاتبات كثيرا أما لا يخلو عن شيء من جهة النقية و
الخوف ، على ما قاله بعض المحققين . المعتمد ذلك بعموم الأحبار المأمنة
عن الصلوة في الحرير . ربما يعصد الذهاب الى المسح ، فيشكل الخروج عنه و
الافتاء بالحوار . الا ان الفا هذه الاحبار . مع تأييدها بمطابقة القاعدة في تقديم
الخاص على العام ايضا ، لا يخلو عن اشكال . ولعل الاقرب المسح كما هو
الاحوط .

(الا التكة والقمسوة) بما لا تتم الصلوة فيه من الحرير بلرجال . واما للشيخ
والحلي والحلي . والشهيديين والمحققين ، وشرح المفاتيح . بل سبه الشارح
المحقق والبحار وغيرهما الى المشهور . وفي المفاتيح الى المتأخرين . وفي شرحه
الى المشهور بينهم . وحلافا للمحكى عن المعيد واس بابويه وابن الحميد . حيث
لم يستثنوا بظاهرهم المسح ، وسب مخالفة الى الديلمي وابن حمزة وغيرهما
من القدماء ايضا . ومال الى هذا القول جماعة من المتأخرين . كالشارح المحقق
والمدارك والبحار والمفاتيح والاثني عشرية . وقواء في الجمل المتين كالمصنف
في المختلف . والرياض . وربما يظهر من المصنف في القواعد ايضا مخالفة .
كالشهيد في اللعة . كما عن المتهنى . وبالع الصدوق في النعيه حتى قال و
لا يحوز الصلوة في تكة راسها من ابريسم .

للأول ما رواه التهذيب في الريادات . عن الحلبي . عن ابي عبد الله

عليه السلام ، قال كلما لايجوز الصلوة فيه وحده ، فلا بأس بالصلوة فيه ، مثل تكة
الابريسم ، والفلسوة ، والحنف ، والربار يكون في السراويل ، ويصلى فيه
وللثاني صحيفة محمد بن عبد الحار ، المتقدمة في عنوان قول البصيف
ويحرم الحرير المحض الى آخره .

وما رواه التهذيب في (١) الباب ، في الصحيح عن محمد بن عبد الجبار ،
قال كنت الى ابي محمد (ع) ، اسئله هل يصلى في فلسوه عليها وبرملايوكل
لحمه ؟ او تكة حرير ؟ او تكة مس و برالا راسب ؟ فكتب (ع) لا تحل الصلوة
في الحرير المحض ، وان كان الوبر دكيا ، حلب الصلوة فيه ان شاء الله .
ويؤيد هما عموم الأحبار المأخوذ عن الصلوة في الحرير المحض ، وما في
الروى : لا تصلى في ديباح ، ولا في وشى ، ولا في ثوب ابريسم محض ، ولا في
تكة ابريسم ، وادا كان الثوب مداء ابريسم ولحمته قطن او كتان او صوف ، فلا
باس بالصلوة فيها .

واجب عن صحيفة عبد الجبار ، بأسها عامه وحبر الحلبي خاص والخاص
مقدم ، والمكاتبة ضعيفة ، ورد بان الحواب مبني على السؤال عن الصلوة في
فلسوه حرير ، فيكون كالنص ، والمكاتبة اذا شهد بصحتها النفع في قوة المشاهدة ،
مع ان حبر الحلبي ضعيف . ورد ذلك بان كالنص ليس مثل النص البتة ،
لجوار ان يرى المعصوم (ع) ، المصلحة وعدم الحواب عما سئل ، كما يفعله
الشيخ مكررا في السديد ، والمكاتبة ايضا ليست مثل المشاهدة ، وان كانت في
وقتها ، ولهذا لا يحكم القاصي بالحظ مطلقا فتأمل .

واما رواية الحلبي وان كان في طريقها احمد بن هلال الضعيف ، الا انه
رواها عن ابن ابي عمير ، واصحابنا يصححون مثل هذا الحديث ، على ما ذكره
السيد الداماد في التواضع ، مع ان العلامة والشيخ وغيرهما ، من يعدل الرواء

(١) رأيت في الاصل في شرح عبارة المقنعة ولا يجوز الصلوة في جلود سائر الانجاس

واعتمادا على توثيقهم وخرجهم . هم الذين رجعوا رواية الحلبي ، بعد موها على صحيحة محمد بن عبد الحبار ، بل منهم من لا يعمل بحبر الواحد ، مثل ابن ادريس وغيره . مع ان صحيحة محمد بن عبد الحبار الثانية ، تضمنت بظاهرها حوار الصلوة في وبرما لا يوكل لحمه ، وقد عرفت حاله ، وربما يرجح ذلك وروها تقية . كما هو الشأن في المكاتب ، من اسهم كانوا يتقون فيها ، خوفا من وقوعها في يد الاعداء ، وهذا ايضا من مرححات المشاهدة على المكاتب .

واهل السنة باجمعهم يحرمون الصلوة في الحرير . وهذا ايضا من مرححات رواية الحلبي على الصحيحة . على ان كون رواية الحلبي ضعيفة اما هو باصطلاح المتأخرين . ككون رواية محمد بن عبد الحبار صحيحة . وتقدم هذا الصحيح على هذا الضعيف ، ليس الا من جهة ما عدهم من كون العدالة شرطا في قبول الرواية وحجتها . ومعلوم ان المؤسسين للاصطلاح المذكور ، الصالحين للقاعدة المذكورة . اتفقوا هنا على تقديم رواية الحلبي على صحيحة محمد بن عبد الحبار على حسب ما مر ، وادعوا القدماء ، الذين رواية الحلبي هذه صحيحة عندهم و باصطلاحهم . وليس هذا الاتفاق والوافق . الا لما عرفت منهم من سقد يقيم الرواية المسحرة على الصحيحة كما هو معروف من فتاويهم ، كذا اعادة بعض المحققين .

وابن خبير بان رواية احمد بن هلال ، عن ابن ابي عمير ، لا تحرج الرواية عن الضعف ، لأن الذي ذكره ابن العنابي ، اما هو اعتمادهم عليه فيما يرويه عن ابن ابي عمير من كتاب نوادره . وابن لنا ؟ ان هذا من دأب واما الاطلاق المحكى عن السيد الداماد ، فالظاهر تقيده بما رواه عن ابن ابي عمير عن نوادره . كما يظهر ذلك بالمراجعة الى كتب الرجال ، مراجع . نعم لو كانت الشهرة على الحوار محققة . لكان المصير الى القول بحجتها متحبا ، ولكن في تحققها اشكال ، واما كفاية الشهرة المحكية هنا . فلا حلوع اشكال ايضا . فليتأمل .

والجروح بسبب تلك الرواية، عن الاطلاقات والعمومات، مع قوة دلالة الصحيحة المتقدمة، بحيث تكون كالنص لو لم تكن نصاً، كما عن جماعة المعتصدة بصريح الرضوى المتقدم محل اشكال، مع كون تلك المعارضات اكثر واصح، فلنكن بالتقديم ارجح، والمكانة غير صابرة لكونها حجة على الاصح سيما مع اتقاي الاصحاب على العمل عليها ولو في غير المسئلة على ما ذكره بعض الافاضل، وحملها على التقية غير وحيه، لظهورها في ان الصلوة في المنع عن لبسه فيها مدخلية، وليس الامن حيث بطلانها، وهو من حواصيص الامامية على ما صرح به بعض الأئمة بل حمل جماعة رواية الحلبي على التقية، على ما يحكى عن الوسائل حيث قال وذهب جماعة الى المنع وحملوا الخبر على التقية، وهو لا حوط، انتهى.

قيل ولا ريب ان حمل الرواية عليها، امكن من حمل اصحاب عليها، لبعدها عن طريقهم في العاية، دون الرواية، فاسها تطبق على مذهبهم لو لا يوههم من مفهومها المنع على الصلوة فيما لا ينم فيه، المخالف للجماعة، الا ان الدب عنه ممكن فان دلالتها على ذلك بالمفهوم الضعيف، فلعلم الجماعة زمان صدور الرواية ثم يقولوا به انتهى.

والقول بان قوله (اع) لا تحل الصلوة في الحرير المخص، مما لا ينع، لحصم ولا بصراً لأن الحلال في الاصطلاح معنى المباح، وهو ما يتساوى في نظر الشارع معه وتركه، فهو يقابل المكروه، وبحر يقول ان الصلوة فيما لا يتجه من الحرير مكروهة، وليس حلالاً بالمعنى المصطلح مدفوع بان تخصيص الحلال بهذا المعنى الذي يقابل به المكروه من المصطلحات الاصولية المستحدثة كسائر اصطلاحاتهم، ولم يشك بحفظها في ما سبهم عليهم السلام، فضلاً عن شيوخها، بحيث يحمل كلامهم سلام الله عليهم عليها، بل يحكم حكماً قطعياً لا يشوبه ريب، باسهم عليهم السلام متى قالوا لا يحل الشيء الفلاني، فاسهم يعنون انه محرم، لا انه مكروه او مستحب، وهذا مما لا مجال للتوقف فيه بوجه، ومع هذا

كله ما لقول بالحوار لعله لا يحلو عن رحل ما ، وان كان الاحتياط التام هو الترت .

(ويحور الركوب عليه والافتراش له) على الاشهر الاظهر ، بل لا خلاف فيه يظهر ، الا ما حكاه المصنف في المختلف عن بعض من تأخر ، وربما يشعر الى التوقف طاهر مختصر النافع كما عن ظاهر الصيمري وصرح ، وربما يعني بعض البعد في ان يكون كلام المختلف ، اشارة الى منع صاحب التحرير وان كان على جهة التردد . معللا بانه لم يفعل فيما وصل اليه عن غيره ، وهذا في مقامه و بهذا يمكن ما عن طاهر والوسيلة من القول بالصع .

وبالحملة المخالف شاذ غير معروف المستند عدا عموم بعض النصوص كخبر هذا ان محرمات على كور امتي . وهو على تقدير تسليم سنده ، وعمومه لما نحن فيه محض بما رواه الشهيد في او اخر الريادات في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن اخيه موسى (ع) قال سألت عن فراش حرير و مثله من الديباخ ، ومصلى حرير و مثله من الديباخ ، يصلح للرجل اليوم عليه والتكأ و الصلوة عليه ، قال يفترشه ويعوم عليه . ولا يسجد عليه .

ويؤيده ما رواه الصدوق في الفقيه في الباب فقال و روى مسمع من عبد الملك البصري انه قال لا بأس ان ياخذ من ديباخ الكعبة ، فيجعله علاف مصحف ، او يجعله مصلى عليه .

والجمع بين الصحيحة والحرير العام . وان امكن بوجه آخر ، و هو حمل الحرير والديباخ الواقعيين فيها على الممتزج . ولكنه محار ، التحصيل مقدم عليه على الاولى ، مع كون التحصيل اوفى بالاصل . وكف كان بالعمومات لا تصلح للمعارضة ، لعدم صدق اللبس على المذكور ، ولم نجد ما يدل على تحريم بطلق الاستعمال يعتد به ، والحرير المتقدم لا اعتداد يشأه في المقام ، على فرض حوار

(١) رواه في البحار عن عوالي اللئالي مرسلًا . (منه)

الاعتماد عليه لما عرفت من الصحيحة الدالة على الجوار المعروف بين الأصحاب .
على ما ذكره الشارح المحقق والمدارك وغيرهما . مؤدبين بدعوى الإجماع عليه .
ولعل هذا حجة أخرى دالة على تخصيص الخبر المتقدم ، ولكن الأحوط
ترك الصلوة عليه . كما في العقه الرضوي في تنمة العبادة المتقدم نقلها عنه ،
في عنوان قول المصنف إلا التكه والقلسوة . ما صورته ولا تصل في حلد الميتة
على كل حال . ولا في حاتم ذهب ، ولا تنسب في آية الذهب والعصاة ولا تصل
على شيء من هذه الأشياء . إلا ما يصلح لبسه . وفي حكم الاعتراض التوسد و
الالتحاف . للأصل وعدم دليل دال على تحريم مطلق الاستعانة . ولا يصدق
عليهما اللبس . كما عليه جماعة .

وأما التدثر . فحكم الشهود الثامى أنه كالأقتراش . وسعه سبطه في
المدارك . رعايته صدق اللبس عليه . وفيه تأمل . والأحوط المنع فيه . بل في
الالتحاف أيضا .

(و) يجوز (الكف به) بأن يحمل في رؤس الأكمام والذيل وحول الربيق و
الحوي به اللبسة وهي الجيب . وعن ظاهر بعض الإطلاق . وأبقا هذا اللفظ
على معناه . على الأشهر الأظهر .

وفي البحار وغيره ^(١) المعروف بين الأصحاب حوار . كالدكوى حيث
نسبه إلى الأصحاب على ما سب . والمدارك حيث جعله مقطوعا به بين
المتأخرين . وكلام هؤلاء مؤدس بدعوى الإجماع . والمخالف في المسئلة ليس
يظهر إلا ما يحكى من ظاهر ابن البراج من المنع . وربما نسب المخالفة إلى
المرتضى .

وكيف كان فالقول بالحوار لا يخلو عن قوة . للنبوي العامي المسحور بالشبهة
العظيمة . المستدل به من الأصحاب جماعة كثيرة . وهو ما رواء العامة عن

(١) وهو الذخيرة .

عمر أن النبي ((ص)) سهى عن الحرير لافى موضع اصبعين او ثلاث او اربع ، واسبوى الآخر : كان له ((ص)) حبة كسروانية لها لبنة ديباج ، وفتحها مكفوماً بالديباج ، ورواية الحلبي المتقدمة فى عنوان قول المصنف : **إِلَّا النِّكَّةَ وَالْعَلِسُوءَةَ** ، فليأمل .

ولأن غاية ما ثبت من الاحتمال والاحصاء حرمة الصلوة فى الثوب الحرير واللباس منه ، والحرير المحص ، والاولان لا دخل لهما فى المقام . واما الحرير المحص والمصادر منه هو ان يكون الثوب حريراً محصاً ، لا ان يكون فيه حرير ، ويرشد الى ذلك رواية يوسف بن ابراهيم المتقدمة فى عنوان قول المصنف : **والمترج بالحرير** لأن فيها لا باس بالثوب ان يكون سداً ورزاً وعلقه حريراً ، واما كره الحرير المصم للرجال .

ورواية المرويه فى الوامى فى كتاب الرى فى باب لبس الحر ، عن ابي داود يوسف بن ابراهيم قال : دخل على ابي عبد الله ((ع)) ، وعنى بيا حر ويطلسان حر مرتفع ، فقلت : ان على ثوبا اكراه لبسه ، فقال : وما هو ؟ فقلت : طيلسانى هذا ، قال : وما بال الطيلسان ؟ قلت : هو حر قال : وما بال الحر ؟ قلت : وسداً ، ابرسم ، قال : وما بال الارسم ؟ قال : لا يكره ان يكون سدى الثوب ابرسم ولا رز ولا علقه ، واما يكره المصمت من الارسم للرجال ، ولا يكره للنساء .
وانت اذا تأملت فى الحرير واما لهما ، لعلك لا تشك فى احكام بعد كور بشىء .

واما الاستدلال على المطلب ، بما رواه النهديب فى الريادات ، عن حريح العدائى ، عن ابي عبد الله ((ع)) انه كان يكره ان يلبس القميص المكفوف بالديباج ، ويكره لباس الحرير ، ولباس الوشى ، ويكره العيشة الحمراء ، مما سها ميثرة ابليس ، بمعونة ما ذكره بعض . بان الكراهة وان لم تكن حقيقه فى المعنى الاصطلاحى ، الا اسها ظاهرة فيه ، لأن معناها لعه وعرفا ، هو ان قدر المشترك بين الكراهة الاصطلاحية ، والحرمة والمرحوحية فى الحملة ، والحرام لا يعبر بمثل ذلك ، بل يعبر بما يدل على المنع عن الارتكاب ، منعاً لازماً واجبا شرعاً ، و العام لا يدل على الخاص ، بل على القدر المشترك وهو ظاهر فى امرحوحية ،

التي لم يحرم فعلها ، ولم يمنع عنها لاهالة البراءة عن الزائد عن المرحوحية ،
 فيكون الحكم الكراهة الظاهرة بحسب القاعدة الشرعية ، يحتاج الى تأمل ، لما
 يظهر من السياق .

واستدلال بعض المحدثين بالكراهة على التحريم ، حيث وردت في
 الحديث ، اعراض ، كما ان الاستدلال بها على عدمه حيث وردت فيه مفريط ،
 الا ان يكون مراد المستدل منه ما تقدم ، فامهم .

والقول بان الرواية معارضة بما دل على تحريم لبس الحرير مطلقا ، والظاهر
 انه بعمومه شامل لمحل النزاع محل كلام ، كما اشربا اليه .

وبالحمله الذي ظهر من المذكورات ، انه لا مانع في الرز والعصا والكفاف
 وبحوها ، والقول بان ما دل على المجور في المذكورات ، غير مشعر بحوار الصلوة
 فيها عبر وحيه ، لكفاية الشمول اطلاقا ، مع عدم الغائل بالفرو ، على الظاهر
 المصرح به في بعض العبائر .

فان قلب روى التهديد في الريادات ، في الموثق عن عمار بن موسى ،
 عن ابي عبد الله (ع) قال سألته عن الثوب يكون عمله ديباجا ، قال لا تصلح
 فيه ، وهو بالنسبة الى المنع عن الصلوة العلم خاص ، والخبز والاحبار ليس
 مطلقه تصلح ان يكون مقيدة به ، والغائل به ايضا موجود على الظاهر ، لان المختلف
 نقل عن الاسكافي انه قال ولا يختار للرحل خاصة ، الصلوة في الحرير المحض ، و
 لا الذهب والمشجع من الصمغ ، ولا الثوب الذي علمه حرير محض انتهى ، و
 ان قال هو بعد النقل ، فان كان مراده التحريم معناه من تحريم الصلوة في
 الثوب المشجع بالصمغ ، وفي الثوب الذي علمه (١) حرير محض ، لما رواه
 جراح المدايني عن الصادق (ع) ، انه يكون يكره ان يلبس القميص المطحوف
 بالديباج ، والكراهة لا يستلزم التحريم ، وان كان مراده الكراهة ، معناه من جوار

(١) العلم بها يجعل في الثوب علامة كطراز وغيره حكى عن الصباح العسير . (منه)

الصلوة في الحرير المحض ، والظاهر ان مراده في الثوب الحرير التحريم ، وفي الباقي الكراهة ، انتهى .

قلت الموثق لا يصلح المعارضة ما تقدم حدا ، على ان القائل به غير معلوم وما يظهر من كلام ابن الحبيد مع عدم ظهوره في الحوار في غير الصلوة ^(١) غير ظاهر في القول بالحزمة في لبسه فيها ، بل لعل الظاهر منه الكراهة كما ذكره المصنف في المختلف ، ويؤيده انما لم يحد من يقل الحلاف المذكور فيه ، مع كون ديدهم بقله حيث كان ، وعن الذكرى انه حمل الموثقة على الكراهة ، و لعله لا يحلو عن قوة ، في الحيل العنبر قال يمكن حملها على الكراهة او على دباح منسوج بالذهب .

وكيف كان فلا مانع اصلا من حيطة الثوب وغيره بالابريص ، على ما هو المتعارف ، ولا وجه للاحتياط فيه اصلا ، لما يرى من العرف و العادة ، مع لقطع بعدم تعبير راسا مع راس الأئمة ، على ما نص عليه بعض ، و ان كان الاحتياط في نحو العلم والكف مطلوبا .

بقي هنا شيء ، وهو ان السوى قدر الكف بأربع اصابع ، ولا يعميه اطلاق العبارة ، وغيرها من عبارات الجماعة ، بورد ها مورد العلية ، وليس الا أربع اصابع مصومة او غايتها معرجة ، والزيادة تعدية هي في المقام معودة فتدبر .
والتحقيق هو المصع عما رآه عن أربع اصابع مصومة ايضا ، أما الوقوع اتعاقبهم عليه ، على ما ذكره شرح المعانيخ وهو حجه ، اولاً المصومة هي المتبادرة ، على ما ذكره بعض ، فافهم ، اولاً حل الانصاف على الصنيع ، على ما ذكره آخر ، فتدبر ، والوجه هو الاعتماد على الأول .

(١) لأن مقتضى الجمع الحوار في غير الصلوة وعدمه فيها ، فينبغي ان يكون لقائل بالقول المذكور ما تلا به بكلا شقيه و ابن حبيد لا يظهر على عبارته القول بالشعين بن الظاهر من عبارته لو سلم القول بالشق الواحد وهو عدم حوار الصلوة فيه فافهم . (منه)

(ويحور بس الحرير (للنساء) في غير الصلوة ، باجماع علماء الاسلام كافة .
على الظاهر المصريح به في عبارة الجماعة ، بل بالضرورة من الدين ، على ما نص
عليه بعض المحققين ^(١) والتصوص بذلك بعد الاصل كثيرة ، وقد مضى جملة
مبها وسبغ الى بعضها الاشارة وفيها على الاشهر الاظهر بل لا خلاف فيه
يظهر ، الا من الصدوق في الفقيه ، وتوقف فيه بعض من تأخر كالنصف في
المسهي والمبسوط والشيخ البهائي في المحيل العتيق ، وربما يظهر من بعض
الأخباريين الميل الى ما احتاره الصدوق .

وكيف كان بهذا القول شاذ ، بل على خلافه اطلاق نامى الاصحاب ، على
ما صرح به النصف في المختلف ، كما عن الشهيد في الذكرى والرياض وغيرهما ،
ولعله كذلك سيما بعد ما يظهر من سيرة المسلمين ، في الاعصار و
الامصار من عدم مسح النساء عن الصلوة فيه ، كما لا ينعوا ، يا هي عن بس
في غيرها ، وبذلك عليه بعد المذكور ، الاصل وعموم الأمر بالصلوة كتابا ورسالة ،
وبستر العورة وكتابا على اشكال ^(٢) في الاحير ، والقدر المخرج مبها بالدليل
للرجال ، ولا يدل على خروجهم عن معصاهما ، سوى اطلاق صحيحتي محمد
بن عبد الحبار ، المساعدة احديهما في عنوان قول النصف ويحرم الحرير للنصف
على الرجال ، واحراهما في قوله الا النكة والفسوسة ، المصميين لعونه (ع) لا
محض لصلوة في حرير محض او ديباج ، وفي احراهما عن نكه حرير .

و رواية زرارة المساعدة في عنوان قول النصف والمخرج بالحرير انقصة
سببه (ع) عن لباس الحرير للرجال والنساء ، بناء على عدم امكان جعلها على
مطلق النيس ، لمخالفة النص والاجماع كما مر ، فيسعى التقييد بخصوص حال
الصلوة .

(١) في المفاتيح . (منه)

(٢) الشيخ يوسف . (منه)

(٣) يظهر وجهه في عنوان قول النصف بحسب ستر العورة . (منه)

وخصوص ما رواه في البحار ، عن الحصال ، عن احمد بن الحسن العطار ، عن الحسن بن علي السكري ، عن محمد بن زكريا البصري ، عن جعفر بن محمد بن بن عمارة ، عن ابيه ، عن حابر الجعفي ، عن ابي جعفر ((ع)) قال يجوز للمرأة لبس الدياح والحرير في غير صلوة واحرام ، وحرم ذلك على الرجال الا في الجهاد ، ويجوز ان تنحتم بالذهب وتصلى فيه ، وحرم ذلك على الرجال ، عن سماعة قال السبي ((ص)) يا علي لا تنحتم بالذهب فانه يبتك الجنة ولا تلبس الحرير فانه لباسك في الجنة .

وما رواه الكافي في كتاب الري في باب لبس الحرير ، في الصحيح عن ابي ايوب ، عن ابي عبد الله ((ع)) لا يسعى للمرأة ان تلبس الحرير المحض وهي محرمة ، فاما في الحر والبرد فلا بأس .

وشيء من المذكورات لا يصح دليلا لاثبات اسع اما في الاضلاي . فلعما رصة حملة من النصوص المرحضة لبس في لسه . الشامل لحال الصلوة وغيرها ، منها : حرابي داود المتقدم في عنوان مول المصف ويجوز الكف . ومنها المروي في كتاب الري في باب لبس الحرير ، عن ليث المردي قال قال ابو عبد الله ((ع)) ان رسول الله ((ص)) كسى اسامة بن زيد حلة حرير فخرج فيها ، فقال مهلا يا اسامة ، اما يلبسها من لاخلق له ، فاقسمها بين سائله .

ومنها ما رواه في البحار عن عوالي اللثالي . قال السبي ((ص)) مشيرا الى الذهب والحرير هذان محرمان على دكور امتي دون اناسهم .

بل من الأخبار المعشيرة ما يشمل عمومهم حال الصلوة . كوثقة عبد الله بن بكير المجمع^(١) على تصحيح ما يصح عنه ، المروية في الكافي في كتاب الري في باب لبس الحرير ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبد الله ((ع)) قال النساء تلبس

(١) مروية في الوافي في كتاب الري . (منه)

الحرير واند يباح الا في الاحرام ، وقصة الاستثناء حوار ليسهر في الصلوة ، و
فصور السد غير صاير لانحصاره بالشبهة العظيمة ، وكون التعارض من قبيل
تعارض العمومين من وجه ، غير ضاير لنا :

أما أولا فلاهما معارضا فيتسافظان ، فببقي الاصل و الاطلاقات ،
سديمين عن المعارض .

وأما ثانيا فلا الترخيح معا ، لرححان طلما ، بالاصل ، واعبومات ،
والشبهة العظيمة ، المحققه والمحكيه في كلام جماعة حد الاستفاضة بل عن
حدها متجاوزة ، وبغيرها فليبعد الاطلاق بإرادة المص ، وعدم الحل بخصوص
الرجل ، كما يشعره سياق الصحيحة ، لا ولي لأن القلنسوة من ملابس الرجال
دون العكس ، بأن يزيد من اطلما حل اللبس في غير الصوة

وأما رواية زرارة ، فمع ضعف سندها ، لاشتماله على موسى بن بكر لواقعي العير
الموثق ، ومخالفه اطلما لاجماع العلف ، معارضة حملة المناطيق المعمولتين الطائفة
ولو سلم ان المعارض من قبيل تعارض العام والخاص المطلقين ، لأن مصموم العام اذا كان
مشهورا ، لا يحوز بحصيصه بالخاص ، ولو كان الخاص بحسب السند والدلالة معتبرا ، فافهم .
وبالمعهوم المستفاد من رواية يوسف بن ابراهيم المتقدمة في عنوان قول
نصف والمفترج بالخير ، المؤيد بصحيفة اسمعيل بن سعد ، الاخص المتقدمة
في عنوان قول النصف ويحرم الحرير المحض على الرجال حيث احص السؤل
بحصوص الرجال ، ان لو كان شاملا للمرأة لكان الاولى هو السؤل عن حاشها
لأنه ملبسها في غير الصلوة حرما ، فافهم .

وبروايي عبد اللّٰم بن بكير واسماعيل بن الفضل المتقدمين في العنوان المذكور
حيث احتق قول المعصوم بالرجل دون المرأة ، فافهم . والتعارض بين رواية
زرارة وبين المعهوم المستفاد من رواية يوسف ، وان كان العموم والخصوص اسطليين
ولكن التفريق مأمور ، ولو كان العام من المعاهيم الضعيفة ، فضلا عن أن يكون مثل
المعهوم الحصر الذي ربما يكون أقوى من المبطون . فافهم .

وأما موثقة سماعه فهي لما لأعلينا ، كما لا يحق على من له أدنى درجة ، و
 قال في حقها بعض الفضلاء وفيها اشعاراً بعدم لبسه في الصلوة .
 وأما رواية الحاصل ، فلضعف سندها لاتصيح ، وإن كان دلالتها متصحة ،
 فلتطرح أو تحمل على الإفضلية ، كما عن البسوط والجامع والسرائر أو الكراهة
 كما في البحار والمحلى عن غيره ، ولا بأس بهما ، نساهما في أدلتها .
 فسرّوح :

الأول : هل يحرم على الحنثى لبس الحرير ؟ قيل نعم ، وقيل لا ، و هو
 الأقرب قد يقال ويحصل الصع فيه احتياطاً لأحتمال كونهم في نفس الأمر
 دكورا ، فينوحه عليهم لمع ايضاً ، مرا الحبيط وصح .
 الثاني : أعلم قد صرح غير واحد منهم ، بأنه لو لم يحد المصلي إلا الحرير و
 لا ضرورة في التعمير ، صلى عارياً عدا ، لأن وجوده كعدمه مع تحقق انتهى
 عنه وجوبه العامة ووجوبه على ما سبب لأن ذلك من الضروريات قالوا ولو
 وحد المحس غيره والحرير ، واضطر إلى أحدهما لرد وجوبه ، بحرّ المحس ،
 لورود الأذى في لبسه .

الثالث : من هل يحرم على الولي مكين انصبي من لبس الحرير ؟ مشهور
 بعدم ، وبه صرح الفاضل في التحرير والمنتهى قال في التحرير يحرم على
 الولي مكين لصغير من لبس الحرير ، لعونه (ص ١) حرام على دكور انصبي ، وقاله
 حابر كنا سزعه عن نصيبا وتركه على انخواري ، والا شبه عدى الكراهة لأن
 النصي ليس بمكلف فلا يسأله الحر وبما معه حر وغيره يحمل على استناره و
 المصلحة في المورع انتهى وجوبه صرح في انصتهى ، ومنه ما لشهيد في
 الذكرى بعد الردد وبعل في الدخيرة مولا بالتحريم ، استناداً إلى ما تقدم ،
 ونظائر ان لرواية الاولى لا دلالة فيها ، كما اشار إليه المحقق ، والثانية عامية ،
 ومضة الاصل بعدم ، انتهى .

وسبب في الدخيرة القول بعدم إلى المحقق ومن تأخر عنه

تذويب :

لأحلاف بين الأصحاب ، على الظاهر المصرح به في عبارة جماعه حد الاستعصاء ، في تحريم لبس الذهب على الرجال ، وأما الأحلاف في بطلان الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه كالحاتم مثلاً ، وذهب الأكثر كما هو الظاهر ، إلى البطلان ، بل لأحلاف في المسئلة يطهر إلا من لمحق في التحرير ، في خصوص الحاتم ، وربما يطهر من الذكرى التوفيق فيه ، حيث اقتصر على نقل القويين من غير ترجيح إلا أن كلامه في الدروس ، كما عن البيان ظاهر في اختيار المشهور ، حيث حكم بأن بطلان في الحاتم ولو سبوا ، فيل يطهر من المشي ، الردد في المسئلة .

للمشهور أخبار فيها ما رواه الشهيد في الرياض في الوثائق عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يصلّي وعليه حاتم حديد ، قال ولا يتحنم به ، لرحل فانه من لباس أهل النار قال لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلّي فيه ، لأنه من لباس الجنة

ومنها ما رواه في الباب (١) عن موسى بن أكيل الميمري عن أبي عبد الله عليه السلام ، في الحديد أنه حلية أهل النار ولذهب حلية أهل الجنة ، و جعل الله لذهب في الدنيا ريشة النساء ، محرم على الرجال لبسه والصلوة فيه الحديث .

ومنها ما في الفقه الرضوي ، بعدم في عنوان قول المصنف و يجوز الركوب عليه والافتراض له .

ومنها ما في الحصال ، المتقدم نقله في عنوان قول المصنف هذا ، وضعف الأسانيد منحصر بالشهرة ، واستدلال المحرير وحوايه مد تقدم في الحاتم المعصوم

(١) ليس في الباب بل في أو آخر باب ما تحوز الصلوة فيه من الناس من الأصل في شرح عبارة المصنف لأناس أن يصلّي الأسان متعلداً سيفاً في عهد أو في كفه إلى آخره .

مراجع ، والمناقشة في بعض الأخبار المتقدمة . وإن كانت ممكنة ، ولكن الرصوى وحبر الحصال ، أعني ما عن جوابها قال الشهيد رحمه الله لومؤء الحاتم بذهب والظاهر تحريمه لصدى اسم الذهب عليه . نعم لو تقاوم عهد ، حتى اندرس و زال سماء حار ، ومثله الاعلام على الثياب من الذهب او الموء به ، في السع من لبسه والصلوة فيه انتهى ، وهو جيد .

ويظهر من المقول عن ابي الصلاح ، عدم تحريم الصلوة في الثوب لذهب حيث قال يكره الصلوة في الثوب المصروع ، وأكد كراهية الاسود ، ثم الاحمر المشيع والذهب ، والموسع ، واطلح بالحزير والذهب ، قال والافصل اشياى البياض ، من القطن والكتان انتهى ، والتحريم احوط وامرى كما سبب الى الفقهاء ، ومن هنا يظهر حان المطفة . ان صدق اللبس عليها ، كما صرح به بعض ، ولعل مع عدم صدق اللبس ايضا ، يكفى في لحكم بالبطالان موثقة فمار ورواية موسى بن اكيل ، فاعلم .

واما ما يستصحبه المصلي من نحو الداسير ، مما لا يصدى عليه اللبس عادة ، فالظاهر عدم بطلان الصلوة . فيه ان لم يظهر فيه سهى عموم ولا خصوصاً ، بل طاهر حملة من المصوص حوار شد اسس مطلقاً ، من دون تقييد له بحال الصرورة ، مع ان الظاهر من حان الشد دوامه ولو حان الصلوة مع ان حوار الاستصحاب من تدهيات الدين ، وظاهر من الاخبار على ما صرح به بعض المحققين وهو مستصحب حتى ينبت حلامه في الصلوة فيه ولم ينبت ، مضاف الى انه لو كان معصوا لشاع وداع ، لشدة الحاجة وعموم تلوى ، وومور الدواعى ، سيما في الاسفار ، وخصوصاً بالنسة الى الصراف والمسلمين باحدة كالتحار

وقيل احتياط المحنطين على الأول اى السع عن الصلوة ، وإن كان مسكوكا بسكة المعاملة ، مع انه ورد حوار السعة في طريق الحج في هيمان يشد على الحقوين ، من دون استئصال ، و فرق من ان يكون دراهم وداسير ، ومع كون الداسير اغلب ، الى ان قال بل احتاطوا عن الصلوة في القراى المعشى

بالذهب ، والمكبوب به ، والرين به . وكذا غيره من الكتب والقراطيس المنقوشة
بماء الذهب ، ومثال ذلك ، والاحتياط حسن . ما لم يقع ضرورة وسف تضييع
او اطلاق الناس عليه . ان ربما كان مأمورا بسننه . انتهى .

اعلم ان الفروع المذكورة في الحرير جارية في الذهب ايضا على الظاهر الصريح
به في عبارة بعض ، قبل . ورد في غيره واحد من الأحبار ، ان الأئمة كانوا يربون
انصبان بالذهب وهذا يؤيد الحرير ايضا

(ويكره السود عداء العمامة والحف) والكساء ، وهو ثوب من صوف ، ومنه العباء
على ما نقل عن الجوهري ، لا تلاق ما ورد في غيره واحد من الأحبار ، بكرة لبسه عداء
المسثنيات المذكورة وستعرف ان شاء الله . روى الصدوق في الفقيه عن حذيفة
بن منصور قال : كتب عبد الله (ع) ، بالحريرة ، فاسي رسول الله (ص) العباس الحليفة
يدعوه ، فدعا مطر واحد وجهه اسود والآخر ابيض ، فلبسه ثم قال ابو عبد الله
عليه السلام : اما بي اليه وانا اعلم انه لباس النار

وعن القاموس : المطر والمطره بكسرهما ، ثوب صوف يتوقى به من المطر .
و روى فيه ايضا عن امير المؤمنين (ع) انه فيما علم اصحابه ، لا تلبس
السود فانه لباس ملعون . و روى فيه ايضا عن وكان رسول الله (ص) يكره
سود الا في ثلاثة لعمامة ، والحف (ص) . و روى فيه ايضا عن سمعيل
بن مسلم عن الصادق (ع) انه قال : وحى به عز وجل الى النبي (ص) من ابيائه
قل للمؤمنين لا تلبسوا لباسا^(١) عدائي ولا تطعموا مطاعم اعدائي . ولا تسكنوا
مسالك اعدائي . فلبسوا اعدائي كما هم اعدائي .

ونكره متأكدة في الفلسفة لما رواه الصدوق في الفقيه في الباب . قال
وسئل الصادق (ع) . عن الصلوة في ثياب السود . فقال لا تصل فيها .
فانها لباس اهل النار .

(١) انظروا ان بعض ملابسات الاعداء^{*} مذكور في غيره الأحبار من اراده
فليرجع هناك . (منه)

وبالحمله الاشكال على الظاهر في كل من حكى المستثنى منه والمستثنى،
الا في استثناء الكساء لعدم وقوعه في العبارة، كالفقود وبحوهما من عبائر
الجماعة كالمحقق من مختصر المامع والشرايع، وكذا الحلن والسراير والمعيد
ابن حمزة، فيما حكى عنهم، بل عن بعض ائهم لم يستثنوا غير العمامة، وفيه ما
نرى، وعن آخر كلهم لم يستثنوه الا ابن سعيد من الجامع، وفيه ايضا ما يرى،
وقال آخر والاكثر على عدم استثناء الكساء، انتهى .

ودليل المسامحة في ادلة الكراهة، لا يابى عن الذهاب الى عدم استثنائه
لحصول الشبهة لعدم استثناء الاكثر، وامصارهم على ما في العبارة، على ما قيل
ومهم المصنف رحمه الله في المنهى مدعيا عليه اجماع الامامية على ما سب
مع عموم بعض المتصوص بكراهة مطلق السود، خرج المجمع على استثنائه وبقى
الباقى، وان كان الذهاب الى الاستثناء، لا يحلو عن قوة تبعها للاخبار
الواردة فيه

ومها ما مر، ومنها ما رواء في الواسي في الباب، عن عدة من اصحابه،
عن احمد بن محمد، رحمه عن ابي عبد الله (ع) قال يكره السواد الا في ثلاثه
الحج والعمامة والكساء .

ومها ما رواء في كتاب الري من احمد بن ابي عبد الله، عن بعض اصحابه،
رحمه قال كان رسول الله يكره السواد الا في ثلاث الحج والعمامة والكساء
وفاقا لجماعة كثيرة من المتأخرين، وخرج المستثنيات المذكورة من اصاله
لا باحة، يحتاج الى دليل، ان الشهرة المحكية لدالة على عدم استثنائهم
الكساء، لما غير ثابتة، قال من البحار في حمله كلام له واما الا لو ان اضعيفه
فالمستفاد من كلام الاصحاب، عدم كراهتها مطلقا، وقال بعض المحققين ولا
يبعد استثناء السواد منها، فيحكم بكراهته وان كان ضعيفا، لا اطلاق الأخبار
الواردة فيه، وهو حسن اذا صدق عليه السواد، وقد استثنوا من السواد، الحج و
العمامة والكساء، لورود الاخبار به، انتهى .

وظاهر عبارته كما ترى مؤى بدعوى الاحتجاج ، فتدبر .
 ونظير تلك العبارة ، عبارة ^(١) الشيخ في الحبل المتين ، قيل ^(٢) ولا
 يبعد استثناء ليس السواد في ماتم الحسين (ع) ، لما استفاضت به الأخبار من
 الأمر بإظهار شعائر الأحرار ، ويؤيده ما رواه شيخنا المجلسي ، عن الرقي في
 كتاب المحاسن ، أنه روى عن عمر بن رين العابد (ع) ، أنه قال لما قتل
 حدى الحسين المظلوم الشهيد (ع) : ليس بسا ، بسى هشم في ماتمه لباس
 السواد ، ولم يعرفها في حر أو برد ، وكان الامام رين العابد (ع) ، يضع له
 الطعام في الماتم ، الحديث منقول في كتاب خلا العيون بالعارسية ، ولكن
 هذا حاصل ترجمته ، انتهى .

وظاهر العبارة احتصاص الكراهة بالسود ، والحكى عن المصنف في
 المنتهى ، القول بكراهة البرقع والمعصر والاحمر ، كالمحقق في التحرير ، حيث
 حكم بكراهة الصلوة في الاشياء المذكورة ، استنادا الى ما رواه الشهيد في
 الريادات في الموتى عن حماد بن عثمان ، عن ابي عبدالله (ع) قال يكره
 الصلوة في الثوب المشيع المقدم ، والى ما رواه في الريادات ايضا ، عن يزيد بن
 خليفة ، عن ابي عبدالله (ع) أنه كره الصلوة في المشيع بالمعصر ، المصرح
 بالبرقعان ، والمقدم حاشي معنيين احدهما المصوغ بالخمرة مشيع ، علوما حكي
 عن الحوهرى وغيره ، الثاني مقدم حاشي مشيع ، على ما حكى عن الحوهرى
 ايضا ، وعن الواسي المصرح بالصاد المعجم والحيم ، المصوغ بالخمرة ، دون
 المقدم وموق المورد .

(١) ولاتعمير بين العبارتين الا ان الشيخ أسقط لفظ بعض المحققين ولفظ
 وهو حسن اذا صدق عليه السواد وذكر بدل لو ورد الأخبار به لما رواه في
 الكافي عن الصادق (ع) من استثناء هذه الثلاثة من السواد المكروهة (مه)
 (٢) الشيخ يوسف في الحقائق .

و روى عن مالك بن اعين قال دخلت على ابي جعفر (ع) ، و عليه ملحقه حمراء شديدة الحمرة ، فتبست حتى دخلت ، فقال كاسي اعلم لم صحت ، صحت من هذا الثوب الذي هو على ، ان النعفة اكرهتني عليه ، و انا احبها فاكترهتني على لبسها ، ثم قال اما لا يصلح في هذا ، ولا تصلوا في المشيع المضرح ، قال ثم دخلت عليه وقد طلقها ، فقال سمعها تبرأ من على (ع) ، فلم يسعني ان امسكها و هي تبرأ منه (ع) .

وعن ابي الصلاح و ابي الحميد و ابي ادريس ، الذهاب الى كراهة الصلوة في مطلق الثوب الشديد اللون ، وكلام المصنف ينظر اليه ، وعن الذكرى الميل اليه ، قال ان كثيرا من الاصحاب ، اقتصروا على السواد في الكراهة ، انتهى . ولعل حجة الجماعة ، موثقة حماد المصنف ، بالمطر الى التفسير الثاني للمقدم ، ولعل التعميم اولى ، نظرا الى قاعدة المساواة ، وحدث مالك المتقدم ينظر الى حوار لبسها في غير الصلوة ، قبل مظاهرها من الأحبار ، حوار لبسها في غير الصلوة وان الأئمة (ع) كانوا يلبسونه في مقام الاستحباب ، أظهرها لرتبته ، انتهى .

واما الا لو ان الصعيقة ، فالظاهر عدم كراهتها ، لعدم الدليل عليها ، و يؤيده ما عرفت من عبارة المحار و غيرها ، واما السواد فلا يبعد الحكم بكراهته مطلقا ، ولو كان صعيقا ، لما عرفت من اطلاق الأحبار .

(و) يكره الصلوة للرجل في الثوب (الواحد الرقيق الغير الحاكى) لبشرة العورة ، وما هي عليه من بياض او سواد او حمرة ، بلا خلاف احدث ، تبعدا من حكاية الحجم و تحصيل الكمال للستر ، و خروج عن الخلاف و الشبهة ، هذا على القول بكفاية ستر اللون كما هو الاقوى و سيحى تحقيقه ان شاء الله

واما على القول بوجود ستر ايضا ، فلما رآه التهذيب في الباب ، في الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله (ع) قال : سألت عن الرجل يصلح في قميص واحد ، او ثوبا طاق ، او ثوبا محشو ، وليس عليه ارار ، فقال : اذا كان القميص صفيقا ، و القباء ليس بطويل الصرح ، والثوب الواحد اذا كان يتوشح به ، والسراويل بتلك المنزلة ،

كل ذلك لا بأس به ، ولكن إذا لمس السراويل ، حمل على عاتقه شيئا ولو جلا .

ولما رواه الشهيد عن الكليني في الباب ، في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : رأيته أبا جعفر (ع) ، صلى في أزار واحد ، ليس بوسع ، قد عقد على عنقه ، فقلت له : ما ترى في أزار يصلى في قميص واحد ؟ فقال : كان كثيرا ، فلا بأس به . . . الحديث .

ومعناها : الكلام أكثر لأصحاب ، على ما قاله بعض بل عامتهم ، كما في لذكرى والدخيرة ، وعن أبي بصير عدم الكراهة في الثوب الواحد إذا كان كثيرا و يدل عليه مضافا إلى ما مر ، روى الشيخ في الباب في الصحيح عن زياد بن سوه ، عن أبي جعفر (ع) قال : لا بأس أن يصلى أحدكم في الثوب الواحد ، و أزاره محبولة أو من محمد حبيب ، و روى في الريادات أيضا ، و روى العقيبة في آخر الباب ، والنو في أيضا في باب الصلوة في ثوب واحد ، وما روى في الباب في الصحيح عن عبد بن زريرة ، عن أبيه قال : صلى بنا أبو جعفر (ع) في ثوب واحد ، وما روى في الباب عن رفاعة بن موسى قال : حدثني من سأل أبا عبد الله عليه السلام ، عن الرجل يصلى في ثوب واحد يأزره ، قال : لا بأس به ، إلا أنه رفعه إلى الثديين ، و روى الكليني أيضا في باب المتقدم ، عن رفاعة ، و فيه بدل الثديين شئدتين (١) .

وحاش في ذلك بعض صحابيا على ما حكاه انصف رحمه الله في المسهي كما حكى ، وعله المحقق في المختصر النافع حيث لم يقبض أثوب بآزره ، مؤدما بكراهة لصلوة منه للرجل مطلقا ، و يظهر من الشهيد أيضا في الذكرى المخالفة ، حيث قال فيه في حمله كلام له ، وقال بعض العامة : الفصل في ثوبيين لما روى عن النبي (ص) : «إلا كان لأحدكم ثوبان فيصن مبهما فلا بأس به ، والأخبار (٢) الأولى لائهامه ، لدلائلها على الحوار ، ويؤيده عموم

(١) قيل : الشدوة بالثلاثة لحم الثديين أو أصله . (مه)

(٢) وهي صحيحة محمد بن مسلم وصحيحة زياد بن سوه . (مه)

قوله تعالى ((أحدوا ربكم عند كل مسجد))، ودلالة الأحبار أن لفافحاً يشترى له وأورد هذا في لتذكره عن النبي (ص)، وفتى به، فيكون مع العصى أراوسراويل، مع الاتفاق على أن الامام يكره له ترك الرداء، وقد رواه سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله (ع)، لا ينبغي إلا أن يكون رداء أو عمامة يرتدي بها.

والظاهر أن القائل بثوب واحد من الاصحاب، إنما يريد به الحوار المطلق، ويريد به أيضاً على البدن، وإلا فالعمامة مستحبة مطلقاً وكذا السراويل وقد روى تعدد الصلوة الواحدة، بالعمم والتسويل انتهى.

ومنه نظر لأن غاية ما ذكره من الأدلة، عند إكراهية ترك الامام ثوباً الدلالة على استحباب التعدد، وهو غير إكراهية لو حده الله تعالى لا يريد بالكراهة ترك الأولى، والظاهر أنه غير المتعارف مبدئ.

نعم روى في المحار عن قرب الاسناد، عن عبد الله بن الحسن عن حده على بن جعفر، عن أخيه موسى (ع)، قال سألت عن الرجل هل يصلح به أن يصل في سراويل واحد وهو يصيب ثوباً قال لا يصلح.

وروى عن كتاب المسائل لعلي بن جعفر، عن أخيه موسى (ع)، قال سألت عن الرجل، هل يصلح له أن يصل في أرواقه وهو جرد؟ قال لا تصلح - إلى أن قال - وسألت عن الرجل هل يؤم في ثياب ومعه قال لا كان ثوبين، فلا بأس، وفي الأخير تدبر.

تميمه

قال في اندكرى كره الصلوة في الرقيق الذي لا يحكى، ما عدا من حكاية الحشم، وتحصيلاً لكمال الستر نعم لو كان تحته ثوب آخر لم يكره ذلك الأسفل ساتراً للعورة، انتهى، قيل بعد نقل الكلام المذكور وربما شعر آخر كلامه، بأنه لو كان الأسفل غير ساتر، فإن الكراهة باقية، وإن حصص لكامل بهما، ويعلم منه حينئذ، أنه لو كان كل منهما لا يستر لعورة فإما يحصن

المستتر بها معا ، فانه لا يحرى ايضا ، والظاهر انه ليس كذلك إذ اعتبار الشرطية في الصلوة غير مفيدة بثوب واحد ، بل المراد ستر العورة كيف اتفق ، بثوب واحد ، او يثاب متعدد ، او غير الثياب مطلقا ، انتهى ، فافهم .

* ويكره ايضا (ان يا ترز علي) فوق (القميص) على المشهور ، كما سببه الجماعة ، لما رواء في الرواى في باب الصلوة في ثوب واحد ، في الصحيح عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله (ع) قال لا يسعى ان تتوشح بأزار فوق القميص ، وابت صلى ، ولا تترز بأزار فوق القميص اذا ابت صليت . فانه من رى الجاهلية .

حلافا للعصف في المنتهى ، والمحقق في التحرير ، والشارح المحقق في الذخيرة ، والمحقق المجلسي في المحار ، والسيد في المدارك ، فلا تكره ، لما رواء التهذيب في الباب ، في الصحيح عن موسى بن عمر بن هريج ، قال قلت للرضا (ع) اشد الا رار والسديل ، فوق قميص في الصلوة فقال لا بأس . ولما رواء ايضا في الباب ، في الصحيح عن موسى بن القاسم البجلي قال رايت ابا جعفر الثاني (ع) ، صلى في قميص ، قد أترز فوقه بسديل ، و هو يصلى .

ومنه نظر لأن حمل معنى اليأس المستفاد من احدي الصحيحين معلا ، و المصرح به في اخرى قولاً ، على معنى التحريم هو طريق الجمع ، فيكون المراد من النهي الكراهة ، التي قال جماعة في حقها ، انها محار مشهور بالنسبة اليه ، فلا معنى لعدم الحكم بالكراهة .

نعم الحاكمون بعدم معدورون ، وذلك لاسهم راوا رواية ابي بصير المعروية في التهذيب ، وهي فيه هكذا قال لا يسعى ان تتوشح بأزار فوق القميص ، اذا ابت صليت فانه رى الجاهلية ، ولهذا اعترض الشارح المحقق ، تبعاً لصاحب المدارك وغيره ، بعد نقله عن الشيخ الرواية بهذه الصورة ، بان مقتضى الرواية كراهية التوشح فوق القميص ، وهو خلاف الاسترار ، ثم نقل عن اهل اللغة ما نقل واست حبيب بان الطاهر ان الرواية المذكورة في الكتابين واحدة ، لأن التهذيب

رواها عن محمد بن يعقوب ، بالسند الذي في الواسي ، واسقط منها موضع الاستدلال ، وهو باس عن العقلة والاستعمال ، فاستقل نظره من لفظ القميص الأول الى الثاني ، مسقط ما بين ذلك ، واكثر هؤلاء بل كلهم على الظاهر ، لم يراجعوا الواسي في المقام ، فظهر ان ما اعترضوا به على هذه الرواية ، من عدم الدلالة في المقام ، وطعنوا به على المتقدمين ، من عدم وجود مستند ليقول بالكراهة ، ليس في محله ، وحيث لم يلاحظوا الواسي ، ولم تكن الرواية المروية في التهذيب مشتملة على الاثر ، حكموا بالحوار من غير كراهة ، للصحيحين المتقدمين ، والحق هو القول بها لما تقدم .

وما تضمنه الصحيحة المتقدمة ، من كراهة التوشع فوق القميص قد امتنع بها جماعة ، والصواب بذلك بعد الصحيحة مستعصية ، منها ، ما رواه التهذيب في الباب ، عن محمد بن اسمعيل ، عن بعض اصحابنا عن احدهم عليهم السلام قال قال الا رتداً فوق التوشع في الصلوة مكروه ، والتوشع فوق القميص مكروه .

ومنها ما رواه في الفقيه في الباب ، عن زياد بن السدر عن ابي جعفر عليه السلام ، انه سأل رجل وهو حاصر ، عن الرجل يخرج من الحمام ، او يعتس ، فيتوشع ويلبس قميصه فوق ازاره ، فيصلي وهو كذلك ، قال هذا من عمل قوم لوط ، فقلت له انه يتوشع فوق القميص ، قال هذا من التحريم الحديث .

ومنها ما رواه البحار ، عن العليل ، عن ابيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن احمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن يصدق بن صدقة ، عن عمار ، قال سألت ابا عبدالله (ع) ، عن الرجل يوم يقوم ، يحور له ان يتوشع ، قال لا يصلي ، الرجل يقوم وهو متوشع .

ومنها ما رواه العليل ايضاً ، عن ابيه ، عن سعد ، عن الهيثم بن ابي مسروق الهندي ، عن ابي محبوب ، عن الهيثم بن واقد ، عن ابي عبدالله (ع) ، قال اما كره التوشع فوق القميص ، لاسها من فعل الجبابرة .

ومنها ما رواه فيه ايضاً ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصغار ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن اسمعيل بن سواد ، عن يونس ، عن جماعة من أصحابه ، عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام ، انه سئل ما العلة التي من اجلها لا يصلّى الرجل وهو متوشح فوق القميص ، قال : لعلّ التكبر في موضع الاستكانة والدل .

ومنها ما رواه في البحار ، عن الحصول ، عن ابيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى ، عن القسم بن يحيى ، عن حده الحسن ، عن ابي بصير و محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله ، عن آياته عليهم السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا يصلّى الرجل في قميص متوشحاً به ، فانه من اعمال قوم لوط .

وأما ما يدل على الحوار ، فهو ما رواه التهذيب في الباب ، في الحسن عن حماد بن عيسى ، قال : كتب الحسن بن علي بن يقطين الى العبد الصالح (ع) هل يصلّى الرجل الصلوة ، وعليه ارار متوشح به فوق القميص ؟ فكتب : نعم .

وعن علي بن جعفر في كتاب المسائل وقرب الاسماء ، عن علي بن جعفر ، عن اخيه موسى ((ع)) ، قال : سألت عن الرجل يتوشح بنوب ، فيقع على الارض ، او يحاور عاتقة ، فيصلح ذلك ؟ قال لا بأس .

وقال الصدوق في الفقيه ، بعد ذكر رواية زياد بن المسار المتقدمة : وقد رويت رحمه في التوشح بالارار ، عن العبد الصالح ، وعن ابي الحسن الثالث ، وعن ابي جعفر الثاني عليهم السلام ، وبها احدث وافتى

وبما ذكر طهران ما ذكره صاحب المدارك ، بعد ان اورد روايتي ابي بصير ومحمد بن اسمعيل المتقدمتين ، بقوله : ولا يبعد عدم كراهة التوشح ايضاً ، لما رواه حماد بن عيسى : الحديث ، لا يكون في محله ، مع ما علم من طريقتيه من عدم المناقشة في ادله الاستحباب والكراهة ، وان قال في اول كتابها قال حتى انه قال في قبيل المسئلة التي نحن فيها باسطر ، بعد ان اورد جملة من الروايات وهذه الروايات كلّها قاصرة من حيث السند ، الا ان المقام مقام كراهة وتبريه .

فلا يصرف فيه ضعف السند ، انتهى .

وظاهر الشيخ في التهذيب ، الجمع بين ما ذكره فيه من اختيار الطرفين ، بحمل أخبار السهي على الالتحاب بالثوب كما تلتحف اليهود ، وإن يشتعل به كما يفعلونه ، واختار الحوار على أن يوشح بالاراء ، فيعطى ما كشف منه ، ويستر ما تعرى من يده ، وأحجج لهذا بما رواه في الموثق عن سماعة قال سألت عن رجل يشتعل في صلوته بثوب واحد ، قال لا يشتعل بثوب واحد ، فإما أن يتوشح فيعطى منكبه فلا بأس .

فيل بعد نقل ذلك الجمع وأبى حبيب بن حسنة حماد الدالة على الحوار ، صريحة في أن التوشح فوق العيص ، فلا يحوز فيها ما ذكره .
وظاهر التعليقات والرواية في أخبار السهي ، أن المص من ذلك ، إنما هو من حيث كونه فعل الحيازة وأصحاب النكر ، والتعليل بالنسبة لليهود إنما ورد في استدلال الرداء واشتغال الصائم ، كما ورد في حملة من الأخبار ، فلم يتم ما ذكرنا ، في أخبار السهي انتهى .
تنبيه .

ختلف أهل اللغة في معنى التوشح ، معن الحو هري و العبرور آبادي يقال توشح الرجل ثوبه وسيفه ، إذا غلدهما ، وعن المصباح السير وتوشح به وهو أن يدخله تحت أبطه اليمين ، ويلقيه على منكبه الايسر كما يفعله المحرم ، و نحوه ما حكى عن المغرب قال توشح الرجل هو أن يدخل ثوبه تحت يده اليمى ، ويلقيه على منكبه الايسر كما يفعله المحرم ، كذلك الرجل يتوشح بحمايل سيفه ، فيضع الحمايل على عاتقه الايسر ، ويكون اليسرى مكشوفة ، وعن سهاية ابن الاثير فيه أنه كان يتوشح به ، أى يتعشى به ، والاصل فيه من التوشاح .

قال في البحار وقال النووي في شرح المصنم التوشح أن يأخذ طرف ثوب القاء على منكبه اليمين من تحت يده اليسرى ، ويأخذ طرفه الأذى القاء على الايسر تحت يده اليمى ، ثم يعقد هما على صدره ، والمخالفة بين طرفيه و

الاشتغال بالثوب ، بمعنى التوشج ، وعن مجمع البيان ، والاصل في ذلك من
الوشاح ، وهو شيء يمسح من اديم عريضا ، ويرصع بالحواهر ، ويوضع شبه قلادة
تلبسه النساء ، ثم قال : معناه ما نقلنا عن الجوهرى والفيروز آبادى ، و عن
مجمع البحرين ، وفيه كان يتوشج به ، اى يتعشى ، والاصل في ذلك كله من
الوشاح ككتاب ، وهو شيء يمسح من اديم عريضا ، ويرصع بالحواهر ويوضع شبه
قلادة تلبسه النساء ، يقال : وشج الرجل ثوبه او باراره ، وهو ان يدخله تحت
ابطه الايمن ويلقيه على منكبه الايسر ، كما يفعله المحرم ، وكما يتوشج الرجل
بحمايل على كفه اليسرى وتكون اليمى مكشوفة .

فيل بعد نقل حملة من عباثر نقله اللعة - ولعل الاظهر ما ذكره في كتاب
انصباح الميرور في المعرب ، لما ذكره الفقهاء في لبس ثوب الاحرام ، الا على
التوشج على المحرور المذكور ، انتهى .

وكيف كان ، فالتدوير اتفاق الكلمات المذكورات ، على انه غير الاثرافوق
انقيص ، فلا وجه للاستدلال باحبار كراهية التوشج على كراهته .^(١) نعم في
رواية ريد بن الصدر المتقدمة ، اشعار بالانحاد ، ولكنه مدعوع بالصحيححة
المتقدمة . المروية في التوامى ، صافا الى كون ذلك الحبر ضعيف السند ، و
منصفا صدره لما لم يقل به احد ، على الظاهر المصرح به في عباثر بعض ، وهو كراهة
جعل المثير تحت القميص ، وعن المصنف في المنتهى ، في الخلاف عن عدم
كراهته ، مؤدبا بدعوى الاحماع ، كما في صريح المدارك ، والمحكى عن التحرير .
(و) يكره (ان يشمل الصما ، بلا خلاف ، على الظاهر المصرح به في
عباثر جماعة ، حد الاستعاضة ، بل في المدارك وجامع المقاصد ، كما عن الرياص و
التحرير والمنتهى والذكرى عليه الاحماع ، وهو الحقبة المعتصدة ببعض خلاف
كما عرف ، صافا الى ما رواه في التوامى ، في باب الصلوة في ثوب واحد في

(١) كما فعله شرح المفاتيح وغيره . (مه)

الصحيح على الصحيح بعلی بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) انه قال اياك والتحاف الصماء ، قلت وما التحاف الصماء ؟ قال ان تدخل الثوب من تحت حياحك ، فجعله على منك واحد .

والى ما رواه البخار ، عن كتاب معاصي الأخيار عن محمد بن هرون الرضائي ، عن علي بن عبد العزيز ، عن القاسم بن سلام ، باسناد متصل الى النبي ((ص)) : انه ((ص)) سئل عن لبسين : اشمال الصماء ، يحتبى الرجل بثوب ليس بين فرجه وبين السماء شيئا ، قال وقال الصادق ((ع)) التحاف الصماء ، هو ان يدخل الرجل رداءه تحت ابطه ، ثم يجعل طرفيه على منكب واحد .

بقي الكلام في معناه ، وانه عبارة عما اذا ، واحتلف اهل اللغة في تفسيره ، مع الجوهري انه قال مال ابو عبيد واشتعال الصماء ان تحلل جسدك بثوبك ، نحو شملة الاعراب باكسياتهم ، وهو ان يرد الكساء من قبل عيبه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ، ثم يرد ثابيه من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن ، فيعطيهما جميعا ، وذكر ابو عبيد ان العفباء يقولون هو ان يشتعل بثوب واحد ، ليس عليه غيره ، يرمعه من أحد حاسبيه فيضعه على منكبيه ، فيرد منه فرجه ، وادأ قلت اشتمل ملائ الصماء ، كالك قلت اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم ، لأن الصماء ضرب من الاشتعال .

وعن الفيروز آبادي نحو ما من ذلك ، وعن الجرجري فيه ولا شتمل اشتعال اليهود ، الاشتعال اسمعال من الشملة ، وهو كساء يتعطي به ويتلف فيه ، والمنتهى عنه هو التحليل بالثوب ، واسمائه من غير ان يرفع طرفه ، ومنه الحد يث سئل عن اشتعال الصماء ، وهو ان يتحلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه حاسبا ، وانما قيل له صماء (١) لأنه يشد على يديه ورجليه المنافع كلها ، كالصخرة : الصماء التي ليس فيها حرق (٢)

(١) وعن مجمع البحرين الشملة كساء يشمل به الرجل واشتمل الصماء ان يجلل جسده كله بالكساء او بالارار . (منه)

(٢) رخته .

ولاصد ع ، ^(١) والعصا يقولون هو ان يتعطى بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثم يرمعه من احد حاسيه يضعه على منكبيه فتكتشف عورته .

وعن الهوى في شرح صحيح مسلم يكره على الأول ، لثلا تعرض له حاجة من رفع بعض الهوام او غيره ، فيتعدر عليه او يعسره ، ويحرم على الثاني ، ان اكتشف بعض عورته ، والا يكره ، وهو مبطله ومن .

وعن العربيين من مسره بما قاله ابو عبيد ، فكراهة للتكشف و ابداء العورة ومن مسره تفسير اهل اللغة ، فانه كره ان يتربل به شاملا جسده ، مخافة ان يدمع منها الى حاله سادته لعنه ميهلك . وعن ابن فارس هو ان يلتحف بالثوب ثم يلقى الحائط الايسر على الايمن ، وعن المعرب لبسة الصماء هي عند العرب ، ان يشتمل بثوبه فيحتلل جسده كله بها ، ولا يرمع جانبها يخرج منه يده ، وقبل ان يشتمل بثوب واحد وليس عليه ازار ، وعن الهوى ان يحتلل الرجل بثوبه لا يرمع منه حائبا ، وعن الاصمعي وهو ان يشتمل بالثوب حتى يحتل به جسده ، لا يرمع منه حائبا ، فيكون فيه فرجة يخرج منها يده .

وعن الحسين بن مسعود في شرح السنة روى عن ابن عمر قال قال رسول الله (ص) اذا كان عند احدكم ثوبان ملجل ملجل فليهما ، فان لم يكن الا ثوب فليتر ، ولا يشتمل اشمال اليهود .

وعن الخطائي فاشتمال اليهود ان يحتلل يده الثوب ويسدله ، من غير ان يشيل طرفه ، فاما الاشتمال الصماء الذي حاء في الحديث ، هو ان يحتلل يده الثوب ، ثم يرمع طرفه على عاتقيه احد حاسيه ، فيبد منه فرجه ، وقد حاء هذا المفسر في الحديث ، واليه ذهب الفقهاء .

ومسر الاصمعي بالاول فقال هو عند العرب ، ان يشتمل بثوبه فيحتل به جسده كله ، ولا يرمع منه حائبا يخرج منه يده ، وربما اضطجع على هذه الحالة ، كانه يذهب الى انه لا يدري لعله يصيبه شيء ان يقيه بيده ، ولا يقدر لكونهما في ثيابه قلب ومن روى ان النبي (ص) . نهى عن الصماء اشتمال اليهود ، فجعلهما

شيئا واحدا ، انتهى .

و روى العامة على ما قيل ، عن ابي سعيد الحدري ان النبي (ص) انتهى عن اشتغال الصماء ، وهو ان يجعل وسط الرداء تحت منكبيه الايمن ، ويرد طرفه على الايسر . وعن ابن مسعود قال : نهى النبي (ص) ، ان يلبس الرجل ثوبا واحدا . ياخذ بحواشيه عن منكبيه ، يدعى تلك الصماء . وعن بعض الشافعية هو ان يلتحف بالثوب ، ثم يخرج يديه من قبل صدره ، سيد وعورته .

أقول هذا كلام اللعويين ومقها المحالين ، في تفسير الصماء ، و اما مقهاؤنا ، فقال الشيخ في المسوط والسهايه على ما حكى هو ان يلتحف بالارار ، ويدخل طرفيه تحت يديه ويجمعهما على منكب واحد ، كقول اليهود ، والمراد بالالشاف ستر المكيبين ، على ما صرح به جماعة عند الاستفاضة .

وقال في معاني الأخبار ، بعد ان ذكر ما نقلنا عن الاصمعي واما المقها فاسمهم يقولون هو ان يشتمل الرجل بثوب واحد ليس عليه غير ، ثم يرفعه من احد حاشييه مبصعه على منكبه ، بيد ومنه موجه ، وقال الصادق (ع) ، الح ما نقلنا عنه سابقا ، ثم قال وهذا هو التاويل الصحيح دون ما حاشيه .

وبمثل الصحيحة المندمة ايضا مفسر صاحب التوسيله على ما سب قال بن ادريس في السرائر ويكره السدل في الصلوة كما يفعل اليهود ، وهو ان يتلف بالارار ، ولا يرفعه على كتفيه وهذا تفسير اهل اللغة ، في اشتغال الصماء ، وهو احتيار السيد المرتضى ، فاما تفسير الفقهاء لاشتغال الصماء ، الذي هو السدل ، قالوا هو ان يلتحف بالارار ، ويدخل طرفيه من تحت يديه ، و يجعلهما على منكب واحد ، ومقتضى كلامه اتحاد السدل واشغال الصماء ، وهو خلاف ما يظهر من المشهور ، وسيجيء تحقيقه ان شاء الله .

وبالحمله ما مفسر الشيخ هو المشهور ، على الظاهر المصريح به في الحيره والبحار والرياض ، والروضة والمدارك ، والرياض ، وغيرها ، بل لم اجد محالها بيما ، الا ما حكاه ابن ادريس عن السيد ، كما عرفت ، ولا عبرة بقوله في مقابلة

الصحيحة الصريحة، المعتصدة بالشهرة، المحققة والمنحكية، وخصوصاً بمرور في معاني الأخبار، كما عرفت.

بقي هنا شيء، وإن هو ظاهره، رواء معاني الأخبار، عن الصادق (ع)، هو كون المراد إباحة أحد طرفي التوب من تحت أحد الخاصين، والطرف الآخر من تحت الإصحاح الآخر، ثم جمعها على منك واحد، وهذا وإن أمكن إرادته من لصحيحة، بأن يراد بالإصحاح الجنس إلا أن المتبادر منها على ما ذكره الجماعة، إباحة طرفي التوب معاً من تحت حديث واحد سواء كان لا يصرح أو لا يصرح، ثم وضعه على منك واحد.

قال من الجنس، ليس بعد أن قل اشترح في المصنوع ونسبه هكذا هو أن يستحق بالآراء، ويدخل فيه تحت يدية، ويجمعها على منك واحد، بما صورته واستدل العلامة في المعنى على تفسير لشيخه، لهذا الحديث وهو يعطى به فهم من الإصحاح من الحديث، أي يدل معاً انتهى.

هذا إن كان في نسخة الوافي حديثك، ما كان فيها حديث بضعة انتهى بدل حديثك كما في إحدى نسخة حسن للسر عدي ولا شكال حداً، وبعلل لأول هو لأصح ويؤيده عدم من حد على لظاهر، اختلافاً المسح في المقام.

ويكره أن يصرح، بغير حديث خلاف حديثه لا من شأنه ذكره بل عليه الإجماع في المعنى، ولتحوير وهو الحق مضاعفاً إلى السوي المروى عن عوالي الثاني وعنه من صلى بغير حديث وصية دائمة ولا يلزم إلا نفسه فمن بعد رويته المذكورة رواء في آخر الكتاب وكتاب لصورة منه، وفي الحديث عنهم من صلى مضطرباً فإنه لا يؤمن له فالملو من إلا نفسه انتهى.

وسد الخبرين بخبر بالغاوي والاحكاميين المعقولين، وغيرهما، وإلى طلاق النصوص بكونها المعممة من دون حديثك.

ما رواه التهذيب في الباب ، عن الكليني في الصحيح على الصحيح لعلى بن إبراهيم عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله (ع) قال من نعم ولم ينحك فاضابه داء لا دواء له ، فلا يلو من الانفسه .

ما رواه في الباب عنه ، ايضا عن عيسى بن حمزة ، عن أبي عبد الله (ع) قال من اعلم فم يدر لعامة تحب حنكه فاضابه الم لا دواء به ، فلا يلو من الانفسه .

ما رواه الصدوق في الباب ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله (ع) انه قال من حرج في سفره ، فلم يدر العامة تحب حنكه ، فاضابه الم لا دواء له فلا يلو من الانفسه .

وقال الصدوق في الفقيهه ايضا في الباب وقال لصادق (ع) صفت لمن حرج من بيته معتما تحب حنكه ، ان يرجع اليهم سالما وقال (ع) اني لا احب من ياخذ في حاجه وهو على وضوء ، كيف لا تقضى حاجته وانى لا احب من ياخذ حاجته وهو متعمم تحب حنكه كيف لا تقضى حاجته ؟ و قال لسي (ص) اعز بين المسلمين والمشركن اللحن بالعمائم و يسهى عيسى ، الامعاط ، انتهى .

و روى ^(١) الكليني عن علي بن الحكم رفعه اني سئلت ابا عبد الله (ع) قال من حرج من منزله معتما تحب حنكه يريد سفرا لم يصله في سفره سرق ولا حرق ولا مكروه ، قال و روى ان الطائفة عمة حمة ليس .

وقد المصنف في المختلف وبعض من باخرعه عن الصدوق القول بالتحريم ، وكلامه في الفقيه هكذا وسمعت مشايخنا - رضى الله عنهم - يقولون لا يحوز الصلوة في الانفسه ^(٢) ولا يحوز للمعتم ر يلقى الا وهو متحنك و دالة هذا الكلام على التحريم محل اشكال لما كان الاسناد الى مشايخه الا ان يعمل

(١) في باب العمائم من كتاب الري .

(٢) الطائفة هي الاقتعاط كما عن القاموس .

انه باعتبار عدم انكاره وردّه ، يظهر من القول به ، وفيه ما فيه ، لا مكان توقفه اللهم الا ان يقال ان الصدوق في آخريّات الجماعة ، جعل ما سمع من جماعة من مشايخه حديثاً ، فكيف اذا قال سمعت مشايخاً ؟ وهذا يكشف عن كونه قائلاً بما قاله المشايخ -

قال في باب الجماعة وصلها وفي كتاب زياد بن مروان القندي ، وفي نوادر محمد بن ابي عمير ، الصادق (ع) ، قال في رجل صلى يقوم من حين خرجوا من حراسان حتى قدموا مكة ، فاداه هو يهودي او نصراني قال ليس عليهم اعادة وسمعت جماعة من مشايخنا يقولون انه ليس عليهم اعادة شيء مما لم يحرمه ، والحديث المفسر يحكم على المحمل انتهى -

وكيف كان فالظاهر من العبارة التي نقلها الصدوق عن مشايخه ، انهم مخالفون في المسئلة ، ولا عبرة بخلافهم لما عرفت من الاجماع السعول وغيره ، قال الشيخ البهائي في الحبل المتين الذي يظهر من عبارات الاصحاب في كتب الفروع ، كون التحدث من مستحبات الصلوة ، وان تركه من مكروهاتها ، والذي يستفاد من الاحاديث عن ائمتنا عليهم السلام ، ان التحريك مستحب في نفسه لكل من ليس العمامة ، سواء صلى او لم يصل ، ولم ينظر في شيء من الاحاديث بما يدل على استحبابه لأجل الصلوة ومن ثم قال شيخنا في الذكرى استحباب التحريك عام - الى - قال - ولعل حكمهم في كتب الفروع بذلك ، ما جود من فتاوى الشيخ الحلي رحمه الاسلام ابي الحسن على من بائويه قدس الله روحه ، فان الاصحاب كانوا يمسكون بما يحدونه في كلامه ، عند احوار المصوص ، ويمسكون ما يقتضيه ضرورة ما يرويه ، كما قال شيخنا طاب ثراه ، في اوائل الذكرى ، فلا يسعد ان يكون هذا من ذلك القبيل ، ثم اشتهر بين المتأخرين حتى نقل بعضهم الاتفاق عليه -

وبما يلويه عليك ، يظهر ان الاولى العواطف على التحريك في جميع الاوقات وان يسدده الانسان في حال الصلوات ، ولا يصلى بدونه ، ومن لم يكن متحكماً ، و

أراد أن يصلى بحك فالأولى له أن يقصد عند التحك أنه مستحب في نفسه
ثم يصلى فيه ، لا أنه مستحب لأجل الصلوة كالرد^١ مثلاً انتهى .

قال في البحار . بعد نقل جملة من كلامه أقول يمكن يستدل بذلك
بما رواه الكليني رحمه الله عن أبي عبد الله (ع) قال طيبة لعلم ثلاثة وسوق
الحدث بث - إلى أن قال - وصاحب القعة والعمل - وكانه وجرى وسهر ، قد حدث
في بزره ، وقام الليل في حنقه لي حر لحبر وفيه بث ما ترى
انتهى .

أقول وبما نقلنا عن العوالي وغيره يظهر مما مر عن السهالي صاحب
تراه وغيره فهم الله .

قال في البحار بعد الكلام الذي سبق نقله عنه وليرجع إلى معنى
الحك فانه هو من كلام بعض الساجدين ، هو أن يدرك^٢ من لعمدة
حب حنكه ويعبره في طرف لا حركه يعطيه حل الحبر في راسا ويوهبه
كلام بعض السجود والى فهمه من الأخبار عوارب طرف العمامة من
تحت الحك وأسأله كما مر في حسب الميت وكما هو مضبوط عند ساد
بن حسين (ع) انه روى عن جددهم حلقا عن سلف ولم يذكر في معجم
الرسول والأئمة عليهما السلام ، لا ج .

ولندكر بعض عبارات العلويين وبعض الأخبار ، ليصح لك الأمر في
ذلك فإن الجوهرى انحدث التلحي وهو - تدبر لعمدة من تحت
الحك وقال الاعتباط سدا لعمامة على إرأس من عبر دارة حب الحك ،
وفي الحديث انه سبي عن الاعتباط وأمر باللحي وقال التلحي تطويق
العمامة تحت الحك ، ثم ذكر الحبر .

وقال الفيروز آبادي امعظ معمم ولم يذكر تحت الحك ، وقال العمة
انطابقة الاعتباط . قال محك اذار العمامة حب حنكه .
وقال الحرري - فيه انه سبي عن الاعتباط ، هو ان يعمم بالعمامة ، ولا

يجعل منها شيئاً تحت دقبه . وقال فيه انه سبي عن الاسعاط وامر بالتلحي .
هو جعل بعض العمامة تحت الحنك . والافتعاط ان لا يجعل تحت حنكه
مها شيئاً .

وقال الرباحشري في الاساس اقتشط العمامة . اذا لم يجعلها تحت
حنكه . ثم ذكر الحديث .

وقال الحليل في العيين يقال افتعط بالعمامة . اذا اعتم بها ولم
يدرها تحت الحنك .

واما الأحبار . فقد روى انكليبي في الصحيح . عن الرضا ((ع)) . في قول
الله عز وجل مسومين . قال العمام . اعتم رسول الله ((ص)) مسد لها من بين
يديه ومن خلفه . واعتم خبثيل ((ع)) . مسد لها من بين يديه ومن خلفه . وعن ابي
جعفر ((ع)) قال كانت على الملائكة العمام البيضاء المرسله يوم بدر . وعن ابي
جعفر ((ع)) قال اعتم رسول الله ((ص)) عليا ((ع)) بيده . مسد لها من بين يديه
وتصرها عن خلفه قدر اربع اصابع ثم قال ادبر ماذبر . ثم قال افضل ما قبل ثم
قال هكذا يحان الملائكة . وعن ياسر الحادم قال لما حصر العبد بعث المأمون
الى الرضا ((ع)) . يسئله ان يركب ويحصر العبد ويصلي ويخطب . فبعث اليه
الرضا ((ع)) . يستعفيه . فالح عليه فقال ان لم تعفني خرجت كما خرج رسول الله
((ص)) وامير المؤمنين ((ع)) . فقال له المأمون اخرج كيف شئت مساو الحديث
الى ان قال فلما طلعت الشمس . قام ((ع)) فاعتسل . وتعمم بعمامة بيضاء من
قطر . الفى طرفاً منها على صدره . وطرفاً بين كتفيه . وتشمروا . الى آخر الخبر
احتصر الحديث . ورواه المفيد في الارشاد . بسند صحيح .

وروى الطبرسي رحمه الله في المكارم . عن عبد الله بن سليمان . عن ابيه .
ان علي بن الحسين ((ع)) . دخل المسجد وعليه عمامة سوداء . قد ارسل طرفيها
بين كتفيه .

وقال السيد بن طاوس قدس سره روي عن ابي العباس احمد بن عقدة .

من كتابه الذي سماه كتاب الولاية ، مأساة الى عبد الله بن بشر (١) صاحب
 رسول الله (ص)، قال سمعت رسول الله (ص) يوم عدي رحم ، الى على (ع)،
 فعمّه واسد ل العمامه بين كتفيه ، وقال هكذا يدسى ربي يوم حين بالملائكة
 معتمين ، فاسدلوا العمام ، وذلك لحرس المسلمين والمشركون - الى آخر
 الخبر وقال في الحديث الآخر عم رسول الله (ص) عليا (ع) يوم عدي رحم ،
 عمامة سد لها بين كتفيه ، وقال هكذا يدسى ربي بالملائكة ، ثم احديده فقال ،
 ايها الناس من كنت مولاه فهذا علي مولاه ، والى الله من والاه ، وعادى الله
 من عاداه ، ثم قال السيد أقول هذا لفظ ما روياه ، اردنا ان نذكره لتعلم
 وصف العمامه في السفر ، الذي نحشاء ، انتهى كلامه رحمه الله .

وأقول لم يتعرض في شيء من تلك الروايات لإدارة العمامة تحت الحنك على الوجه الذي مهمه أهل عصرنا ، مع التعرض لفصيل أحوال العمائم و كيفيةها ، وقوله ((ص)) وذلك حجب بين المسلمين والمشركين ، مشيراً إلى السدل على هذا الخبر وقع مكان قوله ((ص)) الفرو بين المسلمين والمشركين ، استلحق بالعمائم . وأكثر اللعوييين أيضاً لا تأتي عما ذكرناه ، إن إدارة رأس العمامة من الحلق إلى الصدر إدارة أيضاً . بل كلام الحرري والرمحشوري حيث قالوا : لا يجعل شيئاً منها تحب حنكه . فيما ذكرناه أظهر ، والطاهر من كلام السيد أيضاً . أن مهمة مواضع لهما . أنه مال أولاً الفصل الثاني فيما نذكر من التحصن للعمامة ، عند تحقق عزمك على التسرع لتسلم من الخطر ، فإن بعد إيراد الروایتين ما قد منا ذكره ، فظهر أنه مقرر التحصن بما ورد شرحه في الروایتين ، ما قد منا ذكره ، فظهر أنه مقرر التحصن بما ورد شرحه في الروایتين ، مما سداً

العمامة .

وروى الكلبي والشيخ ، عن عثمان السرا قال قلب لأبي عبد الله (ع)

ابى اغسل الموتى ، قال او تحسن ؟ قلت ابى اغسل ، فقال اداغسلت فارفق به ، ولا تعمره ، ولا تمس مسامحه بكافور ، واداعفته فلا تعممه عمة الاعرابي قلت كيف اصنع ؟ قال احذ العمامة من وسطها ، واسرها على راسه ثم ردها ابى حلعه ، واطرح طرفيها على صدره ، كما عرفت في باب المنكهي ، فلو فعل ذلك في جميع الاوقات ، او عند الصلوات ، ولا يقصد الخصوص كان اولى ، ولو جمع بينهما ، كان احوط ، انتهى كلامه رفع في الحلد مقامه .

أقول لا ريب ان كلمات اهل اللغة كلها ، متفقة الدلالة مع الأخبار المتقدمة . الدالة على التحريك وسطية عليها ، والأخبار الدالة على الاسدال ، مخالفة لتلك الأخبار ، وللكلام اهل اللغة والعرف ، مخالفة ظاهرة ، لأن الروايات الدالة على التحريك لمن اعتم دالة بظاهرها على ما عهده الاصحاب ، من استحباب^(١) التحريك بالعمامة مطلقا لا بخصوص حال الصلوة وان السنة في ذلك ، ويعصده كلام بقية اللغة ، والأخبار المشتبهة على الاسدال ، دالة على انه المستحب دائما ، وان السنة في لبس العمامة اما هو يهده الكيفية ، كما فعلوه عليهم السلام ، من اسدال احد طرفي العمامة على الصدر ، والآخريين الكتفين ، او الاكف^(٢) ياخذ الاسدالين ، دون الادارة تحب التحريك ، التي هو معنى التحريك لغة وعرفا ، فيشكل الجمع بين تلك الأخبار .

ولذا اضطرب كلام جماعة من الفضلاء في الجمع بينهما ، فقال منهم من الجمع شيئا لا يرضى به الآخر . وما ذكرنا لك من الكلام ، في الفرق بين الاسدال والتحريك ، ومخالفة الأخبار الدالة على الاسدال للأخبار المشتبهة على التحريك المأمورية ، في الأخبار المتقدمة ، لا يخلو عن تعسف ظاهر ، وتكلف لا يحصى على الحبير الماهر ، واما نقلنا كلامه سماه ، لبيان ما ظهر وما سيطهر من نصه وابعاه ، ولثلا يعتربه من لم يعص على المسئلة بصر من فاطع ، ويحسبه الضمان

(١) والمراد من الاستحباب الرجحان في الجملة . (س)

ماء وهو سراب لاعم .

تفصيل العقام أنه لا يحق على دى الدوق السليم ، والعهم القويم ، و
الوحد ان المستقيم ، ان كلمات اهل اللغة التى بقلها ، كلها فتعقة الدلالة
ظاهرة لعقاة ، من الاطباق على المعنى المشهور ، وان تفاوتت من البيان و
الظهور ، ولا سيما قول الجوهرى : التلحى بطريق العمامة بحب الحنك يعنى جعلها
كالطوق ، كما نقله من علماء البحرين . والى هذا من الاسدال الذى دلت عليه تلك
الأحمار ، واما كلام الحرزى فالظاهر منه ايضا ما ذكرنا ، ولا دلالة له على الاسدال
بشيء منها ، وكذا كلام الرحشري فى تفسير الافتعاط ، وهو اقتنعط العمامة ، دالم
يجعلها تحت حنكه ، كما عرفت المؤيد بان التلحى الذى هو مقابل الافتعاط ،
هو جعل شئ منها تحب الحنك ، واین هذا من الاسدال ؟

وبذلك طهر لك ما من قوله واكثر كلمات اللعوبين ايضا لا يبنى عما
ذكرنا اى آخره ، فان فيه أولا مع صدق الادارة ، لأن طرف العمامة لم ياب من
الحلف حتى يحصل اداره الى المصدر ، واما اثنى من حاسب و اسدل من
المكان الذى خرج منه ، ومع تسليبه فالمراد بالادارة تحت الحنك لا مطلقا ، قال
فى الصدوق على ما حكى الحنك بحركة باطن اعلى ، لم من داخل ، والاسفل
فى طرف مقدم اللحيين ، من اسفلهما ، وعن كتاب مجمع البحرين والحنك ما
تحت الدفن من الاساس وغيره ، اعلى داخل العم ، والاسفل فى طرف مقدم
اللحيين ، من اسفلهما ، انتهى .

ومن البين ان الاسدال لا يتصل به ولا يصل اليه ، ثم لىب شعري ان الكلام
السيد اى مدحليه بكلامه حتى ، يقال والظاهر من كلام السيد ايضا ، ان معبه
مواقع لهما انتهى ، فالكلام المذكور لا يخلو عن عقله واستعمال او اشتعال
وتورع فى الناس ، كيف لا والخبر ان اللدان بقلهما عن السيد ، اما تصمما
اسدال العمامة من حلف بين الكتفين ، فكيف يمكن تفسير التحنك الذى هو
الادارة تحب الحنك كما عرفت ، بالاسدال عن حلف ، وعلى ان المقول عن

السيد ليس كما نقله هنا ، وذلك لأن ظاهر كلامه عن السيد ، ان السيد قال .
 الفصل المذكور ، ولم يورد الا هذين الخبرين ، فكلامه يدل حيث يدل على انه سر
 الاسدال في الخبرين بالتحك ، الذي عنون به الفصل ، والحال ان الأول ليس
 كذلك ، بل السيد لما عنون الفصل بما ذكره صدر اولاً بما يدل على التحك ،
 فعان رويماً ذلك من كتاب الاداب الدينيه ، عن الطبرسي رضى الله ، فيما رواه
 عن مولانا موسى بن جعفر (ع) ، انه قال انصافاً من ثلاثاً لمن حرج يريد سغراً
 معتمداً تحت حنكه ، ان لا يصيبه السرق ولا العرق ولا الحرق .

و روياء ايضاً عن البرقي ، في كتاب المحاسن باسناد الى ابي الحسن
 عليه السلام قال أقول وقد رويما في العمامة عند التوجه للمهمات روايات
 عن ابي العباس احمد بن عفته ، الى آخر ما قدمناه . انى ان قال في آخر
 الكلام أقول هذا لفظ ما روياء ، اردنا ان نذكره ليعلم وصف العمامة من
 السفر ، الذي يحشاه والظاهر ان الرواية الاولى التي نقلها عن الطبرسي و
 المحاسن هي التي عنون لها الفصل المذكور ، حيث اشتملت على ذكر التحك ،
 وما نقله احيراً عن ابن عفته ، فاما قصد به بيان استحباب العمامة على هذه
 الكيفية للمهمات ، او مطلقاً ، والأول اظهر لا بخصوص السفر ، ويشير اليه كلامه
 في الاحير ، وهو قوله هذا لفظ ما روياء الى آخره ، بمعنى بيان وصف العمامة
 من السفر وغيره ، عند عروض المهمات ، كيف لا ولو اراد السيد ما رعه من
 حمل الروايتين الاحيرتين على الرواية الاولى ، بمعنى ان التحك عبارة عما
 اشتملت عليه روايتا ابن عفته ، لورد على السيد ايضاً ، ما اردناه عليه من
 ان دعوى كون الاسدال بين الكتفين تحكاً ، مما لا يقول به من له ادنى درية
 من الرجال فضلاً عن العلماء ذي الكمال .

والظاهر ان الشبهة التي عرض لصاحب الدجاء ، اما هي من حيث
 الاسدال على الصدر ، بمرور العمامة على احد اللحيين ، لا ما اذا كانت بين
 الكتفين هذا محمد الله ظاهر لكل ذي عيين ، كيف لا وابت سطر ، انه قرفى

مفتتح كلامه حيث قال لم يتعرض في شيء من تلك الروايات لإدارة العمامة تحب الحيك ٢٠٠ الى آخر ما ذكره . ولكن عليه انك مررت كما هو مسلم عدنا . بان الروايات الدالة على الاسدال . لم تتعرض لإدارة العمامة تحب الحيك على لوحة المعهود . كما ان احبار التحيك لم يتعرض للاسدال . فلم يسرب التحيك بالاسدال ؟ وجعلت وجه جمع بين احبار امسئلة ؟ مع ان الاسدال ايضا مختلف كما يظهر من الروايات لأن بعضها يدل على اسدال طرف على الصدر . وطرف من حلف . وبعضها يدل على لا اسدال من حلف خاصة . والاسدال من حلف لا يدخل تحب الحيك قطعاً . فلاحظه للجمع المذكور اصلاً .

واما ما استند اليه من احبار تحب الحيك الميب . وايضاً رواية عثمان اسوا . الدالة على صورة التعميم . وقوله بعدها وكذا سائر احبار تعميم الميب فعليه ما ذكره بعض الأخلاء بقوله لا يحق ان ههنا حكمين احدهما استحباب التعميم . والآخر استحباب تحب الحيك رحمه الله . هو ان يلف راسه بها لفا . ويخرج طرفاها من تحت الحيك . ويلقيان على صدره . وقد استندوا في ذلك الى رواية يونس

قال السيد السدي العذارك بعد ذكر عبارته المصنف واما السحاب اخرج طرفي العمامة من تحب الحيك . والقائما على صدره . فمسند رواية يونس عنهم (ع) . قال ثم يعصمه ويؤخذ وسط العمامة فيثني على راسه بالتدوير ثم يلقى يلقى على الايمن على الايسر . والايسر على الايمن . ويمد على صدره . ولا ريب ان هذه الهيئة مشتقة على التحريك . كما هو المشهور لا الاسدال . لانه في احد طرفي العمامة الذي من ليمين . وأخرج من تحب حيث المبت الى الحجاب الأيسر . واحد الخارج من الحجاب الأيسر . أخرج كذلك الى الحجاب الأيمن فان العمامة من الحاسين فداستوعب التحيك و عظمته . وحصل بها التحيك الذي مدعه . والروايات التي اوردناها لم يذكر فيها اريد من التعميم . وانما تطرح طرف على صدره . وليس فيها تعرض لذكر التحريك بل هي محملة كما يمكن حملها على التحيك كما ذكرناه في رواية يونس . يمكن حملها على حجب

الاسدال على الصدر ، من غير ان يدار بكل من الطرفين الى الجانب و يحك
 سهما ، كما لا يحق ، وهذا المعنى الثاني هو الذى فهمه السيد فى العدارك ،
 فقال بعد نقل رواية يونس اولا ، ثم نقل حملة من الروايات ، ومنها رواية عثمان
 المذكورة ، والروايات الاولى هو المشهورة بين الاصحاب ، رضى الله عنهم ، انتهى .
 و خلاصة الكلام انه اضطرب كلام حملة من الفصل ، من الجمع بين الاخبار
 المذكورة ، فسمهم وهو صاحب البحار ، جمع بينهم بما عرفته ، مع ما يرد عليه ، و
 منهم من قال بانه لا ريب ان اخبار الحبيك بعضها دل على استحبابه فى
 السفر ، وبعضها دل على استحبابه فى قضاء الحاجة ، وبعضها بمجرد التعميم و
 لا يحق ان المسمى لأخبار الاسدال ظاهر اما هو القسم الثالث ، حيث اسما
 كما فهمت الاصحاب رضى الله عنهم ، ندل على دوام ذلك واستمراره ما دام معتما ، و
 حيث يمكن القول ببقاء اخبار الفرد بين الآخرين على ظاهرها ، من غير مسافة ،
 اذ لا مسافة فيها ، فان مردها خاص بهذين الفردين فيحتص بها اخبار
 الاسدال .

وجه الجمع حيث هو حمل اخبار القسم الثالث على ان المراد التحك
 وقت التعميم ، بان يدبر العمارة بعد مراعاة من التعميم تحت حكمه ، لا دائما كما
 فهمه الاصحاب ، وبما ذكرنا يشعر بظاهر الاخبار المذكورة ، فان ظاهر قوله ، و
 لم يتحرك من حيث كونه حالا من الفاعل ، فى قوله من نعم والحال قديمى
 داخلها ، يعطى ان الحبيك وقت التعميم ، واما استمرار ذلك فيحتاج الى
 دليل وليس الا ما قد ساء بهذه صورته .

وحيث تبقى اخبار الاسدال على ظاهرها ، فيكون المسنح دائما هو
 الاسدال ، والتحك محصور بهذه الصور الثلاث ، ولا قدح يتطرق بها ذكرها ،
 الا مجرد محاولة الاصحاب ، فيها فهموه من هذه ، حيث لم أقف على قائل بما
 ذكرناه ، لكن لا يخصص وجه الجمع بينها غير ذلك ، والظاهر انه الى ذلك
 يشير ما قدمناه من كلام السيد بن طاووس ، بالتقريب الذى قد ساد ذكره ، انتهى

وأيضا حبيب بن ذلك بعيد جدا ، سيما بعد ملاحظة ما نقلنا عن الغوالي فافهم ، ويعصده ما اقربه مخالفته لعلم الاصحاب ، وكلام السيد ايضا لا يشير الى ما ذكره ، كما سيظهر عن قريب ان شاء الله .

ومسهم من احتمال في الجمع وجوها ، اشار اليها بعد ذكر بعض الأخبار الدالة على الاسدال . بقوله ولعل شيئا منها كان دائر تحت الحك ، او ان ذلك مخصوص بحال الحرب ، او انه دائر ، اولا ثم سدل كما هو المتعارف الان ، بان المسمى يكفى على اشكال ، فتأمل جدا ، انتهى .

ومنه نظر اما في الأول ، فيظهر وجهه مما سبق ، واما في الثاني فملبغاته لخدمة من الأخبار الدالة على الاسدال . لعدم دلالتها على وقوعه في حال الحرب . فلاحظ ، واما في الثالث ، فلامه خلاف ما يظهر من تلك الأخبار على الظاهر ، وقد تعطن هو ايضا اشار بقوله على اشكال .

ومسهم من حصص استحباب السدل بالرسول والأئمة ، واستحباب التحك بنا ، قال ملا عروا جمعنا بينهما ، وبين النصوص العاصية بذلك ، وقيدنا اطلاقها بمن عداهم (اع ١١) ، بل لعله اظهر وجوه الجمع هنا ، ويحتمل آخر ضعيفا ، وهو التحيير بينهما ، ويكون المقصود من استحبابهما ، كراهة الاقتران المقابل لهما ومسهم من حصص السدل بحال الحرب ووجوه . مما يراد منها الترفع والاحتياط ، والتحك بما يرد فيه المحضع والسكينة .

أمور ولعل حبيبنا سرياً في المذكور ، والذي يفرب بحاطري العليل ويدور في مكرى الكليل ، هو ان يقال ان الأخبار الدالة على الاسدال مخصوصة عند التوجه الى المصاهير مطلقا ، كما يشعر بذلك مورد أكثرها ، وكلام السيد الذي نقلناه احيرا ، كالصريح فيما ذكرنا ، كيف لا ؟ وهو قد قال و قد روي في العمامة عند التوجه للمصاهير ، روایات عن ابي العباس احمد بن عقده ، وقال بعد ايراد ما رواه عن ابي عمده ، على ما عرفت هذا اللفظ ما روياء ، اردنا ان تذكره ، ليعلم وصف العمامة في السفر ، الذي تحشاء ، انتهى .

ومن الظاهر ان السفر الذي تحشى عنه مهم عظيم ، وليس بقول بعدم استحباب التحنيك عند المهمات . بل بقول باستحبابه مطلقا ، ولكن عند المهمات الاسدال اصل منه ، فلا تقييد ولا مضافة اصلا ، ولا اختصاص للسدد بهم صلوات الله عليهم ، ولا التحنيك بنا .

وما يشهد على عدم اختصاص التحنيك بنا ، هو ان الراوى حين رأى المعصوم عند المهم ، انه اسدل العمامة بالسحوالدى عرفت . كانه رأى شيئا عريبا ، فلما وضعه فى الرواية وصفا براء ميبها ، واما التحنيك فلما كان شايعا عند الكل ، ويعمله المعصوم (ع) وغيره كثيرا ، فلم يكن محتاجا الى الوصف ، فلما لا ترى وضعه فى كلام الراوى والمعصوم وكثير من العلماء ، واما وضعهم (ع) التحنيك بالنسبة الى الميب ، فلا حل ان تحنيكه خلاف التحنيك المشهور عندما فيحتاج الى البيان لتعددية احكام الشرع . مدير .

ولم ارف على من عطف لهذا الجمع الى الان ، والله العالم بحقائق الاحكام .

فرع :

علم ان التحنيك والتلحي فى الملع والعرف ، ادارة العمامة اى حصرها تحت الحنك فعلى هذا لا يتأدى السمة بالنحت بغيرها . واما للشراح المحقق ، وسط الشهيد الثانى ، والرياض والشهيد الثانى وغيرها ، وخلافا للمحكى عن المحقق الثانى ، واحتمل تأدى السمة به ايضا لكن مترددا ، بعد ان حكاه عن الشهيد فى الذكرى . وعن بعض الفصلا ، انه بغيرها فى الاحتمال ووجهه غير واضح .

(و يكره (اللثام والغاب) على الاشهر الاظهر ، بل خلاف فيه يظهر ، الا من الفوائد فى الأول ، والمحكى عن الشيخ فى المبسوط والمهاية ميبها مطلقا المبع ، حتى يكشف عن العم وموضع السجود ، وعن المبسوط الاحكام على كراهة اللثام قال يبين ان يكشف عن حشته موضع السجود ، وقال فى

التحرير الطاهر انه اى المفيد حيث منع عن اللثام يريد الكراهة. وهو حسن للأخبار المستفيضة الدالة على الجواز *

منها ما رواه التهذيب في الباب في الصحيح ، عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله (ع) - هل يقرأ الرجل في صلوته ، وثوبه على فيه فقال لا بأس بذلك ، اذا سمع الهمهمة *

واما ما يدل على الكراهة ، فهو ما رواه الشيخ في الباب ، في الموثق عن ساعة قال سألته عن الرجل يصلّي مبتلوا القراّن وهو متلثم ، فقال لا بأس به ، و ان كشف عن فيه فهو افضل قال وسألته عن المرأة تصلّي متشفية ، قال : اذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس ، وان اسفرت ^(١) فهو افضل ، وما رواه في الباب ايضا عن الكليني في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال قلت له . يصلّي الرجل وهو مسلم ؟ فقال : اما على الارض فلا ، واما على الدابة فلا بأس ، و في دلالة موثقة ساعة على الكراهة في المقام ، محلّ بطر و الاستدل عليها بها بعض الاعلام ، ويحتمل كون الوجه في الكراهة ، الخروج عن اطلاق القول بالفتح *

(ويحرم) كل واحد منهما (لو مع القراءة) اوشبّا من الادكار والتقييد خرج مخرج المثال ، والسبع حيث منع عليه بين الاصحاب ، على الظاهر ، ويحتمل اختصاص السبع المتقدم بطله عن الشيخين بهذا الغرض ، ولعل عبارة المقنعة مشعرة بذلك ، قال فيها ولا يجوز للرجل ان يصلّي وعليه لثام حتى يكشف من حسنه موضع السجود ، ويكشف عن فيه لقراءة القراّن *

وهل السبع يبي لو سمعا عن ساعيا ؟ الاظهر نعم ، وما قال للمصنف و جماعة كثيرة ، لما في بعض المعتبره على ما قيل ، لا يحسب لك من القراءة والدعاء ، الا ما سمعت نفسك ، المعتمدة بقوله (ع) لا بأس

(١) الاسفاريا الكسر وروشن شدن وپروشنی ما رصیح کردن ذكره في المستحب . (منه)

بذلك - أسمع^(١) الهمهمة، الواقع في دليل صحيحه الحلبي المتقدمة و
 يحيى القول أن شاء الله في وجوب إسماع العرس، فاسطر
 قال بعض الأصحاب، بعد إيراد صحيحه الحلبي المتقدمة و فيه أي
 فيما رواه الحلبي، دلالة على أنه مع عدم سماع الهمهمة، تحريم كذا صرح به
 الأصحاب أيضاً، انتهى.

(والعناء المسدود في غير الحرب) وسه حصة من الأصحاب و منهم
 الشهيد الثاني في الروضة، والمالك وسيطه في المدارك والشارح، المحقق في
 له حبره والمحقق للحلي في البحار، أبي المشهور، وبظهر من الشيخ في
 ظاهر المصنعة تحريم ذلك، كما عن صريح الوسيلة وظاهر المسوط والسياسة،
 قال لشيخ في المصنعة ولا يجوز لأحد أن يضل عليه مياه مسدود، لأن يكون
 في الحرب، فلا يمكن أن يحل، فيجوز لك للأضرار وعقبه انتهي بقوله - كرد لك
 على بن الحسين بن بابويه، وسمعنا من شيخ مذكورة ولم يعرف به خبر مسدود،
 وظاهره انترود، كحمله من متأخري أصحابنا، ومنهم ظاهر الروضة و
 المختصرات مع وأد حبرة والمدارك، والمحقق عن المسهي وأخبريو الدكري قيل
 ظاهر الجماعة عدا الفاصل في المحتجب - منهم مهموا من عبارات المصنعة
 الكراهة، حيث لم يقلوا عنهم الحرمة، بل صرحوا بقتل الكراهة، وذكر الشهيد
 في الدكري، بعد نقل الكراهة عنهم وذكر كلام الشهيد أنه روى إسناده
 أن النبي (ص) قال لا ضل أحدكم وهو محترم^(٢) وهو كناية عن شد الوسط

(١) قيل ولعل سماع الهمهمة هو سماع القراءة بعنوان إسماع العرس و
 مسلم له انتهى فافهم - (مه)

(٢) قال في العاوس الحرم صيط الأمر والأحد فيه بالثقة كالحرامه و لحرمة
 حرم ككرم فهو حارم وحريم وهي حريمه وحراما إلى أن قال وحريمه بحرمة سده و
 العرس شد حرامه وأخرمه جعل له حراما وقد تحريم واحترام وكامير انصد راووسطه
 كالحيروم فيها شرح حرم والحيروم ما استأثرا لظهور الطن اوطلع ليعود وما -

وكرهه في الميسوط انتهى كلام العيل .

واعترض على الذكرى جماعة ، منهم الشهيد الثاني في الرياص و الروضة ، كسبته في المدرك ، والمحقق الثاني ، فقال في الروضة ، بعد نقل عبارة شقيقه في الذكرى وظاهر استدراكه لذكر الحديث ، جعله دليلا على كراهة القاء المشدود وهو بعيد . ونقل في الميكن عن الشيخ كراهه شد الوسط و يمكن الاكتفاء في دليل انكراهه ، مثل هذه الرواية انتهى .

ومنه ان ظاهر الاستدراك ، حيث قال بعد كلام التهذيب قلت قد روي العامة في آخره وان اوهم - لك الا ان سببه بعد ذلك وفي انبيس كراهه شد الوسط الذي جعل الرواية كناية عنه ، ان الميسوط خاصة ، دور الجماعة ظهر في المعايير بينه وبين القاء ولذا عددهما مكروهين في لدروس ، حيث قال ويكره في قاء مشدود في غير الحرب ، ومشدود الوسط ، وعلى انه يمكن ان يقال ان الحديث يدل على كراهة القاء المشدود و ان من معومه على كراهه شد الوسط ايضا فلذا كره كراهه شد الوسط ايضا فامهم

ونرى الشهيد الثاني في شرح المعلقة انه قال بعد نقل كلام الشهيد و يستحب ثوب القاء المشدود وسببه الى المسهور و - كركلام اشهد به ما صورته قد العتيف في الذكرى بعد حكايته كلام الشيخ قد روى العامة ، - السرايى قال لا يصلح حدكم وهو محرم وكنايه عن شد الوسط واران بذلك ان القاء المشدود داخل في - لك ، وهو حسن .

نكن يبنى الكلام في تخصيص القاء المشدود بالحكم قال في المسالك بعد عنوانه من السرايى وفي قاء مشدود ، وسببه الى اكثر الاصحاب و حكمه بعد معلومه المسند على الخصوص . ونقله كلام الشهيد ما صورته وقد روى

→ اكتب الخلعوم من جانب الصدر والعلم من الارض والبرقع كالا حرم و الحرم ان قال و حرم كفرج عص انتهى وعن الرياص واحترم وتحرم بمعنى اي تلبث وذلك اذا شد وسطه بخليل - (منه)

عن النبي (ص) لا يصلّى احدكم وهو محرم ، ويمكن دلالة عليه ، وعسى ما هو اعم منه ، كشذ الوسط ، انتهى .

وبما ذكر ظهر ما في المدارك . حيث حكم بفساد الاسد لان للمطلب .
بالمبوى المتقدم ، قال لأن شد القبا عبر التحريم انتهى فافهم .

ومادكره بعض حيث قال في مقام الاسد لان على المسئلة وبكراهته الظاهر رجوع الصبر الى التحريم ، ويمكن ان يستدل على كراهة القبا المشدود بالعوى ، لأن كراهة الصلوة مع التحريم الذي ليس فيه الاقليل شد ، يستلزم كراهيتها في القبا المشدود ، الذي هو اكثر شدا بطريق اولى الا ان يقال ان الفقهاء لم يفتوا بكراهة التحريم والتقيس بطريق اولى حجة ، اذا كان الحكم في المقيس عليه مقبولا ، انتهى .

ويرد ايضا ما اوردته بعض ، حيث قال بعد نقل ما ذكره وفيه نظر لعدم وضوح الاولوية ، بعد احتمال كون القبا له مدخلية في انكره ، كما هو ظهير الجماعة ، وليس كل متحريم عليه نحو القبض والرداء وغيرهما فنا ، بل هو ثوب خاص و عن نصاب القريب انه قميص صبي انكسر من عدم والمؤخر انتهى .

ودعوى عدم مصير احد من الفقهاء الى كراهة الصلوة مع التحريم ، فيه ما فيه ، لأن التحريم على ما ذكره عبارة عن شد الوسط ، وقد عرفت ان الشيخ في المبسوط . والشهيد في البروض . ذهب الى كراهته واستحسنها بعض صاحبى الفتا حري بل ادعى الشيخ في الخلاف على كراهة اجماع العروة الناحية قال في الخلاف : ويكره ان يصلّى وهو مشدود الوسط ولم يكره ذلك احد من الفقهاء ، دليلنا اجماع العروة ، وطريقه الاحتياط .

نعم لا يمكن ان يكون الاولوية نو كالتسد الجميع الفقهاء بل لمن دل بكراهة الاصل من الفقهاء ، قال في البحار وسهم من حمل^(١) القبا المشدود ،

(١) ويظهر من الشيخ في الجامع العباسي ، لذهب الى هذا القول اي لقول بان القبا المشدود هو ما شدت ازراره . (مه)

على العباء الذي شدد ارزاره وظاهر لأخبار كراهه حل الا رزاري لصلوه . و
انه من عمل قوم لوط ، ولا وجه لهذا الحكم من اصله ولا مستند له . و ما رواه
الشهيد حبر عامي ، لا يصلح مستند الشيء .

قال الشارح المحقق في تحصيله ولا يحق ان لنسج او رد في باب
الريادات من التهديد خبرين دالين على كراهة حل الارزاري في الصلوة
فيمكن تخصيص كراهيه الشد . بما عدا الارزاري ، جمعا ، او يحصى كراهه حل
الارزاري ، بما كان واسع الخفيف ، انتهى .

أقول اندهر انه اراد بالخبرين العرويين في الريادات ، ما رواه عن
ابراهيم الاحمري . قال سألت اب عبد الله (ع) ، عن رجل يصلى وأرزره
محلله فان لا يسمع ذلك ، وما رواه عن عياض بن ابراهيم عن جعفر عن
اسبه قال لا يصلى الرجل محلولا الارزاري ، الا لم يكن عليه ارزاري . وروى في
الريادات ايضا ، عن ريان بن المصدر ، عن أبي جعفر (ع) وسأوى الحديث
لي ان قال ، ع . ان حل الارزاري في الصلوة ، والحذف بالحصى ومضع
، لكندر من المحال على ظهر الطريق من عمل قوم لوط .

وروى ايضا في الباب في الصحيح عن ريان بن موقه عن أبي جعفر
عليه السلام ان لا بأس ان يصلى أحدكم في الثوب الواحد وارزاره محبولة
ان دين محمد حبيب . ورواه في اوائل الريادات ايضا وقد تقدمت تلك
الرواية ، وروى عن الصادق (ع) انه قال لا بأس في خواب من قال له ان
اساس يقولون ان الرجل اذا صلى وارزاره محلوله . ويبدأ بالحلس في
القميص ، انما يصلى عريانا .

ولعل الشارح المحقق ، فهم ما ذكره من القبا ، المشدود ، وفاقا لغيره
في التحار ، وفيه نظر ، لعدم صدق الشد على الرز بالارزاري فله بعض الاصحاب
وعليه فلا تعارض بين الحكمين ، فيحتاج الى احد التخصيصين .

(والامامة عبرة) على المشهور ، على الظاهر المصريح به في عبارة

الجماعة حد الاستعاضة بل في بعض العيائير لا اعرف فيه مخالفاً ، بل عن
الذكرى عليه الاحماع وهو الحق صاف اى ما رواه الشهيد في الزيادات ،
في الصحيح عن سليمان بن خالد ، قال سألت ابا عبد الله عن رجل ام قوما
في قميص ليس عليه رداً فقال لا ينبغي الا ان يكون عليه رداً ، او عمامة
يرتدى بها .

قال في المدارك بعد ذكر الصحيحة و هي اما تدل على كراهة
الامامة بدون الرداء ، في القميص وحده ، لا مطلقا ، ويؤكد هذا الاحتصاص قول
ابى جعفر (ع) ، لما آثم اصحابه في قميص بغير رداً ان قميصي كثيف فهو
يحرى ان لا يكون على ارار ولا رداً ، الى ان قال وبالحظ ان اصل في هذا
الباب رواية سليمان بن خالد ، وهي اما تدل على كراهة الامامة بدون الرداء
في القميص وحده ، فانما ما راد على ذلك يحتاج الى دليل انتهى ١٠
ويظهر من الشارح المحقق متابعه ، ولرواية ابى ايديها على مطلبه

هي ما رواه الشهيد باب الادان والامامة في الضعف بصالح بن عصفه عن
ابى مريم الاصاري قال صلى بنا ابو جعفر (ع) في قميص بلا ارار ولا رداً و
لا ادان ولا اقامة ، فلما انصرف قلت له عمامات الله صليب بنا في قميص بلا
ارار ولا رداً ولا ادان ولا اقامة فقال ان قميصي كثيف فهو يحرى ان لا
يكون على ارار ولا رداً ، اى مبرز به خارج وهو يؤن ويعيم ، فلم انكلم ، فاجابني
ذلك .

ومنه نظر اما اولاً فلا الرواية مع احصيتها عن المدعى كما ذكره ، غير
ضايره ، لعدم القول بالفرق بين من تقدم عليه من العلماء ، على الظاهر المصريح
به في بعض العيائير مما ذكره لا يعنى من الجوع ، واما ثانياً فلا الدليل
العام موجود ، وهو متوى المشهور ، كما اعرفه وذلك يكفي في اثبات انكراهه ،
نظرا الى التسامح في ادلتها ، المقتضى لاثباتها بقوى فقيه ، مصالح الجمهور
وهو ايضا من المتسامحين في ادلتها ، كما يظهر في غير موضع من كتابه ، وان

قال في أول كتابه ما قال •

فليكتب بفتوى الجمهور ، وليحكم بالكراهة ، اللهم الا ان يقال انه يرى المتأدبر من البلوغ والسماع ، هو البلوغ والسماع على وجه الرواية لا الفتوى ، وفيه تأمل ، لمكان ما يظهر منه ، ولو في الجملة ، في بحث السبيع في الأخيرتين ، من متابعتها لأبي ابي عقيل ، في استحباب القول بالنسيح سبعا وحمسا ، مراجع الى هناك •

وتعام التحقيق والتفصيل في ذلك ، يطلب من كتابنا اللغات ، في الممعة المبين فيها استحباب الوصو لمس القرآن مراجع •
واما ثالثا فلان في رواية ابي مریم لا تأييد اصلا لما ذكره بعض (١) الأحناف بقوله : وأما قول ابي جعفر لما لم اصحابه ٠٠٠ الى آخره ، فليس فيه تأييد ، لما توهمه الشاذ المتقدم ، من احتصاص الكراهة بمورد الصحيحة ، لاحتمال الاحراء في هذه الرواية ، الاكفاء ما قل الواجب من ستر العورة لا الاحراء عن الاستحباب ، والالزامي اطلاق الصحيحة المقدمة بل عمومها الناشئ عن ترك الاستعصال عن التقيص ، هل كثيف ام رقيق ؟ فحكمه حيث يشاء بلا يسعني يعم صورتين ، مع ان الرواية السابقة على النقد ير الثاني ، مدعيت استحباب الرداء في الصورة الاولى وهو الشاذ لا يقول به ، كيف يجعل قوله (ع) في هذه الرواية مؤيدا ، وان هو الاغفله واضحة ، انتهى •

أقول يمكن ان يكون مراد السيد من الاتيان بالرواية ، وجعلها وجها للتأييد ، هو ان في تلك الرواية ، ما يشير الى عدم استحباب الرداء من حيث هو رداء ، فلا يرد عليه شيء مما اورد المورد المتقدم ، الا ما اورد عليه أولا ، ولكن يمكن دمه ايضا ، بان قوله (ع) ما حيراني ، الواقع في آخر الرواية ، قرينة على ان المراد من الاحراء هنا ايضا ، هو الاحراء عن الاستحباب ، وفيه تأمل •

سعم لو كان السيد اتى بها ، لأجل كونها الدليل على المطلب لا التأييد له ، لكن للاعتراض عليه باب واسع ، ولكن قد عرفت انه اما اتى بها لأجل التأييد ، من غير نظر الى أمها تدل على شيء لا يعتنى به ، مع ان للسيد ان يقول اى اما اتى بها ، لأجل دلالتها على اختصاص بعير الصعيق ، واما دلالتها على خلاف ما أفتى به فعير ضاربة لقيام دليل أقوى منها على ما أفتى به ، وهو العموم الناشئ عن ترك الاستفصال في الصحيحة ، متدبر .

بقى في المقام شيء ، وهو انه هل مراد السيد من قوله وحده ، الواقع في قوله وهي اما تدل على كراهة القميص بدون الرداء ، في القميص وحده لا مطلقا ، هو الواحد ، حتى يحرج من كان لا لبس غير القميص ، ولم يكن في ملبوسه القميص اصلا ، ومن ضم الى القميص غيره ، ومن لبس القميص متعددا ام لا ، و هذا ايضا يَحْتَمَل وجهين :

احدهما ان التقييد به لأجراح ما لو لم يكن في ملبوسه اقميص اصلا فيشمل ما لو كان لا لبسا للقميص مطلقا سواء كان واحدا او متعددا وسواء كان الملبوس منحصر فيه ام لا .

وثانيهما انه لأجراح ما لو لم يكن في ملبوسه القميص اصلا او كان هوايض فيشمل ما لو كان لا لبسا للقميص متعددا ولعل الاظهر الاحير .

فروع :

يظهر من الشهيد كما عن غيرهما ، استحباب الرداء لمطلق المصلي و لو لم يكن اماما ، قال في المسالك والرداء مسح للامام وغيره لكن مركه مكروه له خاصة ، ولغيره خلاف الاولى انتهى ، ولهم تعليق الحكم على مطلق المصلي ، في احوار كثيرة منها ما رواه الصدوق في العقيه في الباب ، في الصحيح عن زرارة ، عن ابي جعفر ((ع)) انه قال ادسى ما يحريك ان تصلى فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الحظاظ .

ومنها ما رواه التهذيب في الباب ، في الصحيح عن محمد بن مسلم عن

ابى عبد الله (ع) انه قال - ان ليس السراويل جعل على عاصه شيئا و لو حبلا و قد تقدمت تلك الرواية -

ومنها ما رواه فى الريادات ، فى الصحيح عن عبد الله بن سنان ، قال سئل ابو عبد الله (ع) ، عن رجل ليس معه الاسراويل ، فان يحل الكه عنه فيطرحها على عاصه ، ويصلى ، قال - وان معه سيف وليس معه ثوب - فليقتد السيف ويصلى قائما ، و رواه الصدوق ايضا فى الباب ، بأدنى مخالفة -

ويؤيده ما رواه فى الريادات ايضا ، عن حميل قال سأل مرارم اباعبد الله عليه السلام وانا معه ، عن الرجل الحاصر يصلى فى ارار مؤثرا به ، قال يحل على رقبته مديلا او عمامة يرتدى بها - ويرد على ذلك ان عاية ما يدل عليه الرواية الاولى . هى استحباب ستر المكبين ، وليس الرداء مذكورا فيها ، واما الثلاثة الاخيرة فخارجة عما نحن فيه -

نعم لا بأس بالقول باستحباب ما فيها ، و روى شيخنا المجلسى فى البحار فى باب الرداء وسدله ، عن كتاب المسائل باسناده عن على بن جعفر عن ابيه موسى (ع) قال - سألت عن الرجل هل يصلح ان يصلى فى قميص و خد او قبا و خده - قال - ليطرح على ظهره شيئا - وسأله عن الرجل ، هل يصلح له ان يؤم فى سراويل و رداء - قال - لا بأس - ابى ان قال - وسأله عن استراويل هل يحرى مكان الارار - قال - نعم ، وسأله عن الرجل يصح له ان يصلى فى ارار و قلنسوة وهو يحد رداء - قال - لا يصلح ، وسأله عن الرجل هل يصلح ان يؤم فى سراويل و قلنسوة - قال - لا يصلح - الى ان قال - وسأله عن الرجل هل يصلح ان يجمع طرمي ردائه على يساره - قال - لا يصلح حينئذ على اليسار ، و لكن اجمعها على يمينك ، اودعهما متعريين ، وسأله عن الرجل ، هل يصلح ان يؤم فى مطر و خده او حية و خدها - قال - اذا كان محتتما فيص فلا بأس ، وسأله عن الرجل يؤم فى قبا و قميص ، قال - اذا كان ثوبين فلا بأس -

ثم قال البحار بعد نقله ذلك الخبر بيان يظهر من تلك الاخوية ، به

يستحب للرجل أن يكون أعالي يده مستورة، وأن يكون للمصلي رجلا كان أو امرأة ثوبان،
 أحدهما فوق الآخر، سواء كان رداء أو قبا، أو عباء، أو غيرها، انتهى -
 وقال بعض^(١) المجتهدين، بعد اعتراجه على الأحبار السقولة أولا، بأنها
 تدل على كراهية كشف السكبين والعاتق، واستحباب سترهما في الحمله، من
 غير تخصيص بالرداء، هكذا - نعم في رواية وهب بن وهب - عن الصادق (ع)،
 أن عليا (ع)، قال: السيف بمسلة الرداء، تصلي فيه ما ثم يرميه دما، وانقوس
 بمسلة الرداء، ومن الوافي يسعى حملة على غير الامام، لئلا يماي الحديث
 السابق، يعني صحبة علي بن جعفر عن أخيه، أنه سأله عن السيف، هل يحرق
 محرق الرداء، يوم القوم في السيف، قال لا يصلح أن يؤم في السيف إلا في
 حرب، فتأمل -

وأيضا كان عادة الزمان السابق عدم ترك الرداء مطلقا إلا في مثل مصصة،
 فعله علي هذا يسمى ترك الرداء في الصلوة أيضا على حسب ما ظهر سابقا
 فتأمل - ثم مع أن التشبه بالرسول (ص) والأئمة (ع)، وصحابهم، مسح
 ظاهر وهم كانوا مع الرداء إلا في مثل المصيبة فعلى هذا يكون لبس لباسهم
 أيضا مستحبا إلا أن يصير لباس شهره أو مورد الاستحفاف والاستهزاء و
 العدة، مثل أن يلبس اللباس القصير في البلاد التي تكون العادة عيها لبس
 الطوال، وورد في أحبار كثيرة مدح قصر الثوب -

ومع ذلك روى في الكافي بسنده^(٢) عن معلى بن حميس عن الصادق
 عليه السلام أن عليا أشرى ثلاثة أثواب بدبارا قميصا إلى عوى الكعب، والارار
 إلى نصف الساق، والرداء من بين يديه إلى ثدييه، ومن حلقه إلى إبطيه -
 إلى أن قال: هذا اللباس الذي يسعى للمسلمين يلبسوه قال أبو عبد الله
 عليه السلام ولكن لا يقدرون أن يلبسوا هذا اليوم، ولو فعلوا لعانوا محضون، و

(١) وهو الفاسيخ - (ص ١)

(٢) رواه الكافي في باب سائر الثياب - (ص ١)

لقائوا، مرائي والله يقول ((وثيابك فطهر)) قال وثيابك ارفعها لا تحرها وادأ قام قائما ((ع)) كان هذا اللباس -

مصافا الى ماورد ، من ان المؤمن لا يحورله ان يدل بعه وامثال ذلك وهذا يدل على ما ذكره المصنف . من ان التلحي صار الا لباس شهرة ، انه لا شك في انه ادأ صريهه المثابة ، لا يبقى على حسنه ، بل يكون مدعوما ، نعم لو لم يصريهه الحد ، كما هو في بعض البلاد ، ومطلقا بالنسبة الى بعض مثل العلماء والرعده والصحا مطلقا وبالنسبة الى الصلوة ، فالاستحيات باق حراما ولدا على حال الحروح الى لسر باو على حاله الذي كان في زمان الرسول (ص) و الأئمة عليهم السلام ، وكذا البدا السميم من تركه فيهما وفي امثالهما ، فاصابه دأ ، ولا يلو من الا نفسه . كما ورد في الأخبار .

ورد عن علي ان ما يدرك كله لا يترك كله ، او الميسور لا يفسد بالمعسور وعن الرسول (ص) ١ - ١ امركم شئ فابوا معه ما استطعتم فاسرك بالمرّة فاسد مضعا بل ارتكبه عالم لاحد احرا السمة واحيئها ، ولعلّه لا يكون مورد لاستحفاف والاستهتر ، بل ولا يكون داخلا في المشهر عنه كما اشوب ، فتأمل جدا .

والحاصل ان اسماءات مختلفة والسن متفاوتة ولدا ، ربما يستهروا بالصحة مثل صلوة جعفر (ع) ، وحبر الشارب ، وغيرهما ، وبالعلماء في غير واحد من امعالم وطريقتهم الموافقة .

وقان في بحث الحيك ورد في الأحاديث العسرة مع لباس لشهرة مع الصادق (ع) ان الله تعالى يعص شهرة اللباس وعنه (ع) ايضا يكنى بالمرأ حمران يلبس ثوبا شهرة او يركب دابة شهرة وعنه (ع) الشهرة حبرها وشرها في النار ، وعن الحسين (ع) من لبس ثوبا يشهره

كسأه الله يوم القيمة ثوباً من النار، الى غير ذلك .

لكن كون ما ذكر شاملاً لمثل المقام، من المسبوبات و المحاسن الشرعية التي ان تركب هجره، محل تأمل وسيحىء تمام الكلام، ولعله قدس سره اراد بما وعده، ما نقلنا عنه أولاً قال بعض الأخلاء بعد اراده رواية معلية من حيس المتقدمة وفي هذا الحرفوائد - الى ان قال - ومنها ان السنة في الرداء ان يكون عرض الثوب بحيث يصل الى الالبيين، وطوله بقدر ما يصل الى شدييه، ومنها ان الرداء في زمان الصادق (ع) كان يريد على ذلك، كما يستفاد من تتبع الأحبار والسير بحيث انه يجر على الارض، ومنها حوار ترك السنة اذا كانت مهجوره بين الناس، وكان عامة الناس يهيمونها، ويتكلمون في عرض من يفعلها .

قال في الوافي، في دليل هذا الخبر وفي الحديث دلالة على انه ينبغي عدم الاتيان بما لا يستحسنه الجمهور وان كان مسيحياً، كالحكك بالعمامة في بلادنا، انتهى .

قال في النوضة في كتاب الشهادات وبخلف الأمر فيها، اي في المروة المعبرة في الشاهد، باختلاف الاحوال والاشخاص والاماكن ولا يقدح محل السن، وان استحسنها العامة وهجرها الناس، كاللحل والحما والحدث في بعض البلاد وأما المروة بغير الراحح شرعاً، انتهى .

أقول وسيحىء ان شاء الله تعالى في المجلد الرابع من كتاب الصلوة في بحث صلوة الجمعة، في الكلام في تفصيل العدالة، زيادة تحقيق لهذا ما ينظر اليته .

وسيفي التقية لامور :

الأول المعتبر في الرداء ما يصدق عليه الاسم عرفاً، كما صرح به الجماعة قال في شرح المعايير والرداء هو الثوب الذي يوضع على المكبين، على ما يظهر من كلام الاصحاب، والطريقة المعروفة بين المسلمين، والظاهر حكم

المعرف بما ذكره ، قال في البحار - ويحتمل أن يكون العباء وشبهه ايضاً ، قد ثاب
مقام الرداء ، بل الرداء شامل له ، قال الفاضل الرداء هو ثوب يجعل على
العكبين وفي القاموس انه ملحقه ، انتهى .

واعترض عليه بعض الأحلا بان الرداء لغة وعرفان ثوب مخصوص ، كغيره من
الثياب المخصوصة المتفقمة في حد ذاتها ، فكيف يحتمل دخول العباء ونحوه
تحت اطلاقه ، وبإشارة الفاضل لا دلالة لهما على ما ادعاه ، لأن مرادهم
الإشارة الى انه ثوب معلوم يجعل على العكبين ، إشارة الى ثبوت خبره ومعلوميته ،
كغيره من اصناف الثياب ، لا ان مرادهم أي ثوب كان .

الثاني قال الشارح المحقق ، سبعا لصاحب المدارك والمعتبر في الرداء
ما يصدي عليه الاسم عرفاً ، ويعوم النكته ونحوها مقامه مع الضرورة ، كما يدل عليه
رواية ابن سنان انتهى .

ومنه نظر ، لا ما لم يظهر على ما دل على أقامتها مقامه حيث يكون هو
المعتبر كما في اصل البحث ، نعم النصوص المتقدمة في الاراء والسراويل ، دللت
على استحباب نحو النكته له ، ولكنه غير قيامه مقام الرداء حيث يكون مستحبا .

الثالث قال شيخنا المجلسي في البحار من حملة كلام له واما ما هو
اشايح من جعل مد يله او حيط على الرقعة في حال الاحتيار ، مع ليس الا ثوب
المتعدده ، فعنه شائعه بدعة ، قال بعض الافاضل بعد نقل الكلام المذكور أفمن
وجه البدعة ظاهر ، اد فعل شيء باعتقاد شرعيته وتوطيئه من الشارع ، والحاد
انه ليس كذلك تشريع ، وقد حصر في صغر شيء بعض من يتسمى بالفضل و
يدعيه ، ويعمل ذلك في حال امامته بالناس ، ولعل مشاء الشبهة عندهم ، احبار
وضع ، لئلا يحال السيف ونحو ذلك ، ولم يتعبطوا الى ان دللت مخصوص بمن
كان ظهوره مكشوفاً ، كما هو مورد الأحبار .

الرابع المشهور بين الاصحاب ، على ما هو المصرح به في بعض المعاني ،
كراهة سد الثوب ، قيل قد اضطرب كلام حملة من الخاصة والعامة ، في معنى

الاسدال للرداء ، بعد اتعاقبهم على كراهة السدل ، فقال في الدحيه يكره السدل ، وهو ان يلقى طرف الرداء من الحاسين ، ولا يرد احد طرفيه على الكتف الاخرى ، ولا يضم طرفيه بيده .

وقال الشهيد رحمه الله في التعليق هو ان يلتف بالارار ملايرمه على كتفيه ، وقال شيخنا الشهيد الثاني : اعلم انه ليس في الأخبار واكثر عبارات الاصحاب ، بيان كيفية لبس الرداء ، بل هي مشتركة في انه يوضع على المكبين وفي الدحيه هو الثوب الذي يوضع على المكبين ، ومنته في النهاية ، فيصدق اصل السدة بوضعه كيف اتفق ، لكن لما روى كراهة السدل ، وهو ان لا يرفع احد طرفيه على المكب ، وأنه فعل اليهود .

وروى علي بن جعفر ، عن اخيه موسى قال : سألت عن الرجل ، هل يصلح ان يجمع طرفي ردائه على يمينه ؟ فان : لا يصلح جمعها على اليسار ، ولكن اجعلهما على يمينك ، اودعهما ، فمعي ان الكيفية الحالية عن الكراهة ، هي وضعه على المكبين ، ثم يرد ما على اليسر على اليمين ، وبهذه الهيئة فسره بعض الاصحاب رضي الله عنهم ، لكن فعله على غير هذه الهيئة ، خصوصاً بانص على كراهته ، هل يثاب عليه ؟ لا يبعد ذلك لصدق معنى الرداء ، وهو في نفسه عبادة ، ولا يحرجها كراهتها عن اصل الرجحان ، ويؤيده اطلاق بعض الاخبار ، وكسها اصح من الأخبار العقيدة ، انتهى .

وقد تقدم كلام اس ادريس ، الدال على كراهية السدل كما فعله اليهود ، وهو ان يلتف بالارار ولا يرفعه على كتفيه ، وان هذا هو اشتغال الصائم ، عند اهل اللغة ، انتهى .

قال في البحار وقال في الذكرى ، بعد نقل كلام الدحيه ، ومول ابن ادريس باتحاده مع اشتغال الصائم ، وأنه مول المرتضى كما ذكرنا ، وحرم ابن الحيد ايضاً بكراهة السدل ، ونسبه الى اليهود ، وللعمامة فيه خلاف ، قال اس السدر ، ولا أعلم فيه حديثاً ، وقال في النهاية فيه انه سبى عن السدل في

الصلوة ، هو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل ، فيركع ويسجد وهو كذلك . وكانت اليهود^(١) تفعله ، فنهوا عنه ، وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب ، وقيل هو أن يضع وسط الاراء على رأسه ، ويرسل طرفيه عن يمينه و شماله ، من غير أن يجعلها على كتفيه ، ومنه حديث علي (ع) ، انه رأى قوما يصلون قد سلوا ثيابهم فقال كاسهم اليهود اخرجوا من مهرهم وما من مهرهم اى موضع مدارسهم ، وهي كلمة بيطه او عبرانية عريت ، واصلها بهر بالياء . وقال الحوهرى مهر اليهود بالصم مدارسهم واصلها بهر ، وهي عبرانية معربة .

و روى في المشكوة ، عن ابي داود والترمذي ، باسنادهما عن ابي هريره ، ان رسول الله (ص) نهى عن السدل في الصلوة ويعطى الرجل ماء ، وقال الطيبي في شرحه السدل مهي عن مطلقا ، لأنه من الحيلاء ، وفي الصلوة اشبع و اقبح ، قيل حصى المهي بالمصلي لأن عادة العرب شد الاراء على اوساطهم حال التردد ، فادأ انتهوا الى المحاليس والمساحد ، ارحوا العقد واسبلوا الاراء حتى يصبب الارض ، فان ذلك لا روح لهم واسمح لقيامهم وقعودهم ، فنهوا عنه في الصلوة ، لأن المصلي يشتغل بصيطه ، ولا يامن ان يعضل عنه في انتقالاته ، لا سيما عند القيام من القعود ، فانه ربما ينشب فيه عند السهوس رجل فيعضل عنه ، فيكون مصليا في الثوب الواحد ، وهو مهي عنه وربما يصم اليه حواس ثوبه ، فيصدر عنه الحركات المداركة ، انتهى .

وقال شارح السنه السدل هو ارسال الثوب حتى يصبب الارض ، واحتلف العلماء فيه ، فذهب بعضهم الى كراهية السدل في الصلوة ، وقال وهكذا تصح اليهود ، و رخص بعض العلماء في السدل في الصلوة ، قال الخطابي ويشبه ان يكونوا اما فرقوا بين السدل في الصلوة وخارج الصلوة ، لأن المصلي في مكان

(١) قيل قد مسرفى جميع البحرين بما نقل عن النهاية بدون تفاوت - (مه)

واحد ثابت ، وغير المصلى يمشى فيه ، فالسدل من حق العاشق من الحيلة المنهى عنه .

وقال أحمد : أما يكره السدل في الصلوة ، إذا لم يكن عليه الاثوب واحد ، فاما إذا سدل على القميص فلا بأس ، ومن يحوز على الاطلاق احتج بما روي عن ابن مسعود ^(١) اسئل ازاره في صلوته حيلة ، فليس من الله في حل ولاحرام انتهى

أقول لا يبعد ان يكون الذي سئل عنه امير المؤمنين (ع) ، هو ان وسط الرداء على راسه ويرسل طرفيه ، فانه اشبه بفعل اليهود ^(٢) ولما رواه الصدوق عن ابن بكير انه سأل ابا عبد الله (ع) ، عن الرجل يصلى ويرسل حاسي نوبه ، قال لا بأس ، ويمكن ان يكون الكراهة مختصة بمن لم يكن عليه قميص ، كما مر في خبر ابن علوان ، ويحصل ان يكون ارسال طرفي الرداء مطلقا مكرها ، كما ان جمعهما على اليسار ايضا مكروه ، واما المسحبت جمع طرفيه على اليمين ولا ينامي لا بأس بالكراهة ، والاحوط ذلك تبعا للمشهور . انتهى كلامه .

أقول ومما وقف عليه من الأخبار في الباب ما رواه الصدوق في الباب في الصحيح ، عن زرارة انه قال قال ابو جعفر (ع) ، خرج امير المؤمنين (ع) على قوم ، فراهم يصلون في المسجد فسدلوا ارديتهم ، فقال لهم مالكم عد سدلتم ثيابكم كالكم يهود ، وقد خرجوا من مهرهم يعني بيعتهم ^(٣) اياكم و

(١) عن خل .

(٢) قال في البحار بعد نقل خبر عن دعائم الاسلام عن علي (ع) وهو هذا انه خرج على قوم في المسجد فسدلوا ارديتهم وهم قيام يصلون فقال مالكم سدلتم ارديتكم كالكم يهود في بيعهم اياكم والسدل ما صورته قال المؤلف والسدل ان يجعل الرجل حاشية الرداء عن وسطه على راسه او على عاتقه ويضم طرفيه على صدره ويرسله ارسالا الى الارض ، انتهى . (مه)

(٣) بيعهم حل .

سدل ثيابكم .

وما رواه في البحار، عن قرب الاسناد، عن الحسين بن طريف، عن الحسين بن علوان، عن الصادق، عن ابيه عليهما السلام قال اما كره السدل على الارزبعير قميص، واما على القميص والحياب فلا بأس .

ولا يحق عليك ان صحيفة زرارة بحسب طاهرها، مامية لرواية علي بن جعفر المذكورة في كلام الشهيد الثاني، فاسها دالة على التحجير بين ارسال طرفي الثوب، وبين وضعهما على اليمين، واما كره جمعهما على اليسار، ولعل تحصيص الشهيد الثاني الكعبة الحانية من الكراهة بصورة الجمع على اليمين، حيث ان صحيفة زرارة قد عارضت صورة الاسدان، الذي هو احد الفردين المخيرين، واما صورة الوضوء على اليمين، فلا معارض لها، منقبت على اصل الاستحياب .

ويمكن ان يقال ان طاهر التحجير مساواة الامر في الاستحياب، ويؤيده رواية ابن بكير المقدمة، ويمكن الجمع بين صحيفة زرارة، ورواية علي بن جعفر بوجهين حريين اما حمل رواية السهي عن الاسدال، على ما اذا صلى في ازار بعير قميص كما يدل عليه رواية الحسين بن علوان المقدمة، او على وضوء الرداء على الراس والتقميع به واسداله، وبه مرس الخبر المذكور في السهابة، قال فيه انه سهي عن اسدل في الصلوة، وهو ان يسلخ ثوبه ويدخل يديه من داخل، فيركع ومسجد وهو كذلك . . . الى آخر ما تقدم في البحار باعلاعه، وعن طاهر كلام حملة من علمائنا .^(١) وعلما العامة ان اليهود كذلك يفعلون .

(١) قال الشهيد في الدرر وبيده السدل وهو التقاء حل في الرداء من الحاسبين بل ينبغي رد احد طرفيه على الكتف قال في شرح المعانيخ : و الطاهر كراهة سدنه وهو ان لا يرفع احد طرفيه لكونه خلاف المعروف بسهم ولكونه معلل لليهود ولما رواه في القميص عن الباقر (ع) ان امير المؤمنين (ع) الى آخره وقيل اسدل هو ان يلقي على راسه لا يرفع احد طرفيه بصحيفة أمي بصير عن الصادق —

وحينئذ مبيى ما دل على صحیحة علی بن جعفر، من التحییر بین الاسدال والرفع علی الیمین، صحیحاً لا اشکال فیه، قال بعض الافاضل فی حاشیة الفقیه یمکن ان یکون المراد بسدل الرداء، ارسال طرفیها، کما ذکره جماعة من الاصحاب قاله یمسح بالقالیسری علی الیسى، ویمکن ان یکون المراد به وضع وسط الرداء علی الرأس وارسال طرفیها کما هو فعل الیهود، وكلاهما مکروهان، وان کان الثانی نکتة، وان کان الظاهر ان الأول ترک المسح، فان الرداء مستحب وطرحه علی الیسى مستحب آخر، وليس ترک کل مستحب مکروها بل المكروه ما ورد فیه النهی، انتهى .

ولا یحقو علیک ان کاب المستند فی استنباط طرحه علی الیسى، رویه علی بن جعفر السعفة، ملاب الکلام فیهما ذکره هذا العاضل محال، لدلائلها علی استحباب ارسال طرفیها ایضاً، اللهم الا ان یوحه بها وجها کلام ثانی الشہیدین، ولكن عرفت ما یرد فیه ایضاً فتأمل .

وبالحمله الاحسن هو لیس الرداء بالطریق الذی وضعه الشہید الثانی، واما ما ذکره اخیراً، ملعله لا یخلو عن قوة، وستحسسه الشارح المحقق وشيخنا المجلسی فی البحار .

(واستصحاب الحدید ظاهراً) علی الاشهر الاظهر، وهی الریاض علیہ

— علیه السلام لا یأس ان یصلی وثوبه علی طهره وسکبه فیمسله الی الارض و یتلحف، واحضری من رآه یفعل ذلك لصحیحة علی بن جعفر عن اخیه موسى عن الرجل هل یصلح له ان یجمع طرفی ردائه الی آخره، فعلى تعدیر کراهة ما هو خلاف المعروف یطهر مسهما کون الوضوع علی الیسار اشد کراهة من السدل و الحال عن الکراهة هو الوضوع علی السکین ورد ما علی الایسر علی الایمن بل هذه الهيئة مسره بعض الاصحاب فالاولی ان لا یتعدى والا حوط وان کاب العمل بمضمون الصحیحین المدکورین لا یأس انتهى وعن دعائم الاسلام ان السدل ان یجعل الرجل حاشیة الرداء عن وسطه علی رأسه او علی عاتقه ویضم طرفیه علی صدره ویرسله ارسالاً الی الارض . (مه)

عامة من تاجر ، بل لاخلاف فيه يظهر ، الا ما عن المقنع والسهاية والهدب ، حيث ذهبوا الى التحريم ، مستثيا منه السلاح كما عن الأول ، او ما اذا كان مستورا ، كما عن الاخيرين ، وربما ينسب الى ظاهر الكلبي والصدوي ايضا ، مثل ما نسب الى الشيخ وابن البراج .

وكيف كان فالاقوى ما ذهب اليه ^(١) القاتن ، للاحكام المحكي عن الخلاف عليه في الحملة ، واما الأحبار الواردة في المسئلة فكثيرة

منها ما رواه التهذيب في الباب ، عن موسى بن اكيل التميمي عن ابي عبد الله (ع) ، في الحديد انه حذيه اهل النار ، والذهب حلية اهل الجنة ، وجعل الله اذهب في الدنيا ربه النساء محرم على الرجل لبسه واصلوة فيه وجعل الله الحديد في الدنيا ربه الخن والثياطين ، محرم على الرجل المسلم ان يلبسه في الصلوة الا ان يكون قد عسوفلا بأس به قال قلت فالتحل في السفر يكون معه السكين في حقه لا يستعين به او في سراويله مشدودا ، و المفتاح يحشى ان وضعه صاع او يكون في وسطه امسطفه من حديد قال لباس بالسكين والمسطفة للمسامر من وجه ضرورة وكذا المفتاح اذا خاف الصيغة والسباب ولا بأس بالسيف وكل آلة لسلاح في الحرب ، وفي غير ذلك ، لا تحوز اصلوه في شيء من الحديد فانه محض ممسوح .

ومنها ما رواه عن الاموي في الريايات عن عمار بن موسى ، عن ابي عبد الله (ع) ، في الرجل يصلو وعنه حاتم حديد فان ولا يتحم به الرجل ، فانه من لباس اهل النار . . . الحديث

١ قال امصنف في المختلف ، عن ابن البراج ثوب الاسان اكان فيه سلاح مشهور مثل سكين وسيف فيما لا يضح الصلوة منه على كل حال فان وكذلك ان كان في كفه مفتاح حديد الا ان يلقه شيء واذا كان معه دراهم سود الا ان يشدها في شيء الى ان قال قال في الفقيه لا يحوز الصلوة اكان مع الاسان شيء من حديد مشهور مثل السكين والسيف فان كان في عمد او قراب فلا بأس بذلك ، انتهى . - (منه)

ومنها ما رَوَاهُ فِي الْبَابِ ، عَنْ السَّكُونِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ((ص)) لَا يَصَلِّي الرَّجُلُ وَمِ يَدُهُ حَاتِمٌ حَدِيدٌ ، وَرَوَاهُ فِي الْوَأَقِي فِي آخِرِ الْبَابِ أَيْضًا ، ثُمَّ قَالَ وَرَوَى إِذَا كَانَ الْمَصْنَعُ فِي عِلَافٍ فَلَا بَأْسَ .

ومنها ما رَوَاهُ فِي الْبَابِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْفَضْلِ الْمَدِينِيِّ ، عَنْ حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ((ع)) قَالَ لَا يَصَلِّي الرَّجُلُ وَمِ تَكُنْهُ مَفْنَحٌ حَدِيدٌ .

ومنها ما رَوَاهُ فِي الْبَابِ ، عَنْ الْعَلِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ فَصَالٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدْقِهِ ، عَنْ عَمَارِ السَّابِاطِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ((ع)) ، فِي الرَّجُلِ يَصَلِّي وَعَلَيْهِ حَاتِمٌ حَدِيدٌ ، قَالَ لَا وَلَا يَتَحْتَمُّ بِهِ الرَّجُلُ ، لِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ أَهْلِ الْمَارِ . . . الْحَدِيثُ .

ومنها ما رَوَاهُ فِيهِ عَنْ كِتَابِ رِيْدِ الْبَرْسِيِّ ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ((ع)) يَقُولُ مَا قَدَسَ اللَّهُ صَلَوةً مُسَلِّمٌ يَصَلِّي وَمَعَهُ الْحَدِيدُ ، مِفْتَاحٌ أَوْ عِوْرَةٌ حَلَالِ السَّيْفِ عِنْدَ الْحَوِّفِ مَا هُ رَدَا ، أَوْ الدَّرْعُ عِنْدَ الْحَوِّفِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ سِلَاحٍ أَوْ كَوَاعٍ ، فَلَا بَأْسَ عِنْدَ الْحَاجَةِ .

وَمِنْ فِي الْبَابِ بَعْدَ ذِكْرِ الْكَرْعِ ، حَمٌّ مِنْ لَبِقَرٍ وَالْعَصَمِ مُسْتَدٍّ وَالسَّاقِ ، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ طَرَفُهُ ، وَاسْمُ يَجْمَعُ الْحَيْلَ وَالْمَرَادُ هُنَا أَمَّا الْحُلُودُ الَّتِي تَحْمِلُ عَلَى حَاشِيَةِ لُثُوبٍ ، مِمَّا لَا يُوَكَّلُ لِحْمَهُ أَوْ الْحَبْلَ ، أَوْ الْعَرَصَ الصَّلَوةَ رَاكِبًا عِنْدَ الْضَرُورَةِ .

ومنها ما رَوَاهُ فِي الْإِحْتِحَاجِ قَالَ - كَتَبَ الْحَمِيرِيُّ إِلَى الْفَائِزِ ((ع)) ، يَسْأَلُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَصَلِّي وَمِ كَهْ أَوْ سَوَاقِيلُهُ سَكْبٌ وَمِفْتَاحٌ حَدِيدٌ ، هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ ؟ فَكَتَبَ ((ع)) حَاطِرٌ ، وَرَوَى عَنْ عِيْبَةِ الشَّيْخِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّوْحِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ ، مِثْلَهُ . وَبِالْحَقْلِ الْأَخْيَارِ فِي الْمَسْئَلَةِ كَثْرَةُ ، مِنْهَا مَا ذَكَرَ ، وَمِنْهَا مَا لَمْ يَذْكُرْهُ ، وَكَثُرَ الْأَخْبَارُ فِيهَا ، لِمَوْثِقِ ظَاهِرِ فِي الْحَوِّمِ ، وَلَكِنْ حَسَرُ الْإِحْتِحَاجِ إِذَا لَعَلَّ عَلَى الْجَوَارِ ، مَعْدَمٌ لِعَصَادِهِ بِالشَّهْرَةِ الْمُحَقَّقَةِ ، وَالْمَحْكِيَةِ الْمَحَاوِرَةِ عَنْ حِدَا الْإِسْتِفَاصَةِ ،

وعبرها ، فليحمل الأخبار المأهية على الكراهة ، بعد تعيينها بما اذا كان بارزاً ، لما ذكره الشارح المحقق قال قال المحقق ويستقط الكراهة مع ستره ، وقوماً بالكراهة على موضع الوفاق من كرهه ، وهو حسن ، ويدل عليه ما رواه الشيخ عن عمار الساباطي : ان الحديد اذا كان في غلاف ملائس بالصلوة فيه ، انتهى . وما ذكره المحقق محل كلام ، لحوار الناسخ فيها ، والاكتفاء في ثباتها بعتوى فقيه واحد ، فضلاً عن اطلاق الروايات بالمع ، كما نحن فيه . فاطلاق الكراهة لا بعد فيه ، لولا الاتفاق على الظاهر ، من عدم المقع ، على عدمها اذا كان مستورا ، قاله بعض الاصحاب .

وبالحمل رواية عمار السعدية المعتصدة بالشهرة العظيمة وباطلاق المروى في الاحتجاج ، كامية في عبيد الاطلاقات الواردة في المسح ، بما اذا كان بارزاً ، وربما ضعف القول بالتحريم ، بالتعليل الشاهد على الكراهة ، الواقع في رواية موسى بن اكير الميمري المتقدمة وهو قوله ((ع)) لا يصلى في شيء من الحديد فانه حسن مسروح قال في التحرير قد بينا ان الحديد ليس بحسن ، باجماع الطوائف . فاداً ورد التحجيس حملناه على كراهية استصحابه ، فان الحاسة قد يطلق على ما يستحب أن يحتجب ، وقريب منه كلام الصنف في المنتهى كما حكى قال في المدارث والمراد بالحاسة هنا الاستحاضات ، وكراهة استحبابه في الصلوة ، كما ذكره في التحرير لأنه ليس بحسن باجماع الطوائف ثم قال بعد ذكره ما نقلناه عن الشارح المحقق بل ويمكن القول باستثناء الكراهة مطلقاً ، لصعب المسند انتهى ، وفيما ذكره احبوا بطور ، لأنه خلاف ما عليه في غير مقام من الاحكام ، ان شئت ذلك فانظر الى ما قال ، في بحث كراهة الثياب السود فسر .

ربما قيل بكراهة الصلوة في حاتم معه حديد صبي ، ولعله لما ورد عن صاحب ((ع)) في توقيعاته الى الحميري ، حيث سأل عن العنص الحما من هل يحوز فيه الصلوة اذا كان في اصبعه ، الجواب : فيه كراهية ان يصلى فيه ، وفيه

اطلاقاً والعمل على الكراهية، هكذا في الاحتجاج .

وقد حكاه في البحار عن عتبة الشيخ أيضاً، من غير تفاوت، قال هو البحار بعد نقله المذكور عنهما بيان الحماهن ^(۱) بالصم كلمة فارسية قالوا ححر اسود يميل إلى الحمرة، فالظاهر انه الحديد الصبي، وقيل فيه سواد وياض وفي بعض نسخ الاحتجاج الحوهر بدل الحماهن، ولعله تصحيف، وعلى تقديره، فهو محمول على غير الخواهر التي يستحب السحتم بها، انتهى .

والموجود في نسخة الحماهن دون الحوهر، كما ذكرنا، وروى عن الصدوق في العلل، بإساده عن عبد حير، قال كان لعلي بن ابي طالب اربعة حواتيم يتحتم بها يا قوب لسله، و ميوزج لصره والحديد الصبي لغوته وعقيق لحوره الحديث .

قيل بعد نقله وفيه دلالة على حوهر لس الحديد الصبي الا انه لا يدل على حوار الصوة فيه صريحاً مع ان ظاهر سند الخبر انه عامي، فيضعف الاعتماد عليه ونخصيص احكام الصم من الحديث مطلقاً، سيما وقد روى الشيخ في التهذيب، في باب غسل الكوفة، حديثاً يتضمن كراهة التحميمه انتهى . ولعل الكراهة اقوى (في ثوب السهم او المعلوم بعدم الوضوء من الحاسات بلا خلاف) حده الامن المبسوط حيث قال فيه اذا عمل كافر ثوباً لمسلم، فلا يصلى فيه الا بعد غسله وكذا في الاصحاح له، لأن الكافر نجس، و سواه كان كافراً لاصلي او كافر بربه او كافراً له قال لمصنف في المختلف و تعليل الشيخ يونس بالسمع، وهو اختيار ابن ادریس - الى ان قال - وهذا ابن الحميد فان كان استعذره من دمي او من الاعلى على ثوبه الحاسه، عاد حرج لوقت اوله صرح، وهو يؤيد بقول الشيخ في المبسوط، مع انه قال

(۱) حماهن با اول مصوم سكي باشد وآں دو نوع است بر ماده برآں معديت سخت و تيره رك بود و چون با آب ساييد در رد شود مانند در سيج و ماده آں چندان سخت نباشد و حوهر آياك بود چون با آب ساييد سرح شود . (مه)

قيل ذلك، واستحب تحبث ثياب المشركين، ومن لا يرى غسل النجاسة من ثوبه، وتنظيف حذاءه منها، وخاصة ما رلهم، وما سعل من اثوابهم التي يلبسونها، وما يجلسون عليها من فرشهم، ولو صلى فيه أو عليه ثم علم بنجاسته، احترت له الاعادة في الوقت وغير الوقت، وهي في الوقت اوجب منها اذا خرج، انتهى.

قيل بعد نسبة المخالفة الى المبسوط، وتبعه الحلّي للتعلييل^(١) قائلا ان اجماع اصحابنا معتقد، على ان آزارات جميع الكفار نجسة، بغير خلاف بينهم، انتهى.

مظهر ان المخالف في المسئلة، المبسوط والحلّي وابن الحصيد على اشكال في الاخير لاضطراب كلامه. وما ذكره حسن مع العلم بالباشرة برطوبة كما يفهم من تعليهما، بناء على ان نجاسة الكفار عيية، لا تؤثر بالملا في لا بالباشرة له برطوبة قطعا لا مطلقا، قبح ولعله لدا لم يقل الخلاف هذا كثير من الاصحاب، معترفين عن عدم خلاف فيه. واما مع عدم العلم، او ما يقوم مقامه شرعا، ان قلنا به في الحكم بالنجاسة بالباشرة برطوبة، وان كان ظاناً بأنها معها، فالاقوى الظهارة لعموم قولهم (اع) كل شيء طاهر حتى يعلم انه قدر، وخصوص المعبرة في المسئلة منها ما رواه التهذيب في الريادات، في الصحيح عن معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله (اع)، عن الثياب السابري يعملها المحوس، وهم احياء، وهم يشربون الحموس ساوهم على تلك الحال، اليسها ولا اعسلها واصلى فيها؟ قال نعم، قال معوية فقطعت له قميصا وحطته، وفتلت له ارارا وودا من السابري، ثم بعث بها اليه في يوم الجمعة حين ارتفع النهار، فكانه عرف ما اريد، فخرج معها الى الجمعة، وبعص الاقائل، حين اراد ان يذكر تلك الصحيحة وما صاهاها، قال: ما يدل على

(١) اي التعليل الوارد في كلام الشيخ - (منه)

ما هو مقتضى القاعدة المتفق عليها . صحيحة معوية بن عمار .

ومنها ما رواه في الريادات أيضا ، في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله ((ع)) وأنا حاصر أسي اعير الذي ثوبى . وأنا أعلم بشرب الحمر ، وبأكل لحم الحريز ، فيرد على ، فأغسله قبل أن أصلي فيه ؟ فقال أبو عبد الله ((ع)) : صل فيه ولا تغسله من أجل ذلك ، ما لك أغرتك إيآء وهو ظاهر ، ولم تستيق أنه نجس ، فلا بأس أن تصلي فيه ، حتى يستيق أنه نجس .

ومنها : ما رواه في الريادات ، عن علي بن حميس قال : سمعت أبا عبد الله ((ع)) يقول : لا بأس بالصلاة ، في الثياب التي يعطها المحوس والنصارى واليهود .

ومنها ما رواه في الريادات ، في الصحيح عن عبيد الله بن علي الحلبي قال سألت أبا عبد الله ((ع)) ، عن الصلاة في ثوب المحوس فقال يرش بالماء .

ومنها ما رواه في الباب ، عن أبي علي المرار ، عن أبيه قال سألت جعفر بن محمد ((ع)) ، عن الثوب بعثه أهل الكتاب ، أصلي فيه قبل أن يغسل ؟ قال لا بأس ، وإن يغسل أحب إلي .

وبالحيلة الأحبار يحمد الله في المسئلة كثيرة ، ولا يعارضها ما رواه التهذيب في الريادات ، في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الحري ويشرب الحمر ، فيرد ، أصلي فيه قبل أن يغسل ؟ قال لا يصلي فيه حتى يغسله .

وما رواه في الريادات ، وفي الباب ، بإسناد فيه محمد بن اسمعيل عن الفضل ، عن العيص ^(١) بن العاصم قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) ، عن الرجل يصلي في ثوب المرأة ورزرها ويعتم بخمارها ، قال نعم ، إذا كانت مأمومة .
لوحوه شتى ، فليحمل على الكراهة ، مصابا إلى الشبهة الماشئة عن العول بالسمع ، فالصير إليها متعين ، وليس في رواية العيص كالعبارة وبحوها ، بيان المأمومة

(١) ورواه الصدوق عن العيص أيضا وطريقه إليه صحيح . (منه)

عن أي شيء، فلا يبعد أن تشمل كل محدود، ولو غير الحاسة، من خواص العصب واستصحاب مصلاب ما لا يوكل لحمه، كما عن جماعة، ومنهم الشهيد^(١)، قال تأنيهاً، وبسبب عليه كراهة معاملة الظالم واحد عطائه، وظاهر جملة من العبارات تقييد العبارة بالحاسة خاصة، والتعميم أمر بـ ولا يحصى عليك، أن خبر أبي على المتقدم، يدل على الاستحباب، كما عن الأصحاب.

(و) في (الحلحال المصوب) دون الأصم (للراء) مطلقاً، ولو لم يكن سمعية، بل أحلاف أجده، إلا من أبى البراج على ما حكى عنه، محرمه حيث ما، لا تصح الصلوة في حلحال النساء إذا كان لها صوت، ويدل على الحوار إطلاق الأمر بالصلوة كتاباً وأوسنة، وعلى الكراهة ما رواه في الروايات في الباب، في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن (ع) قال سألته عن الحلحال هل يصلح للنساء والنسباني ليسها؟ فقال إذا كانت صامتة فلا بأس، وإن كانت لها صوت فلا.

و رواه في النقيه أيضاً في الباب، وفيها وإن كان لها صوت فلا يصلح، والمستفاد من الصحيحة الكراهية مطلقاً، ولا احتصاص لها بحال الصلوة، لا يقال هذا صحيح لو قلنا بأن كلمة لا يصلح ظاهرة في الكراهة، أو موصوفة للأمر بها من الحرمة، المدفوعة بالأصل في المقام، وأما على القول بظهورها في الحرمة، فلا مشأ لهذا القول، لدلالاتها حينئذ على مذهب أبي البراج، وهي لأخصيتها مقدمة على الاطلاقات لأعميتها، لأننا نقول الاطلاقات معتقدة بالشبهة التي كادت أن تكون إجماعاً، والصحيحة على نقد بظهورها في الحرمة أيضاً لا تصلح للتقييد، فلتحمل على الكراهة، فتأمل، على أنها شاملة لحالة الصلوة وغيرها، وهم لا يقولون به، على ما هو المصرح به في بعض العبائر، فليتأمل، والاحتياط لا يترك في المقام أن شاء الله (و) في الثوب الذي فيه (التثايل والصورة في الحاتم) لا خلاف ظاهر في المرجوحية، كما صرح به جماعة، بل عن جامع

(١) وفي الدرر في ثوب المتهم بالحاسة أو العصبية وفي المسالك وفي ثوب يتهم صاحبه بالتساهل في الحاسة أو بالحرمان في الملابس.

المقاصد الاحماع عليه . وهو الحجة . والنصوص المتعلقة بالمسئلة كثيرة :

ومنها ما رواه الصدوق في الباب . في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن بريع . انه سأل الرضا (ع) . عن الصلوة في الثوب المعلم . فكره ما فيه من تعاتيل .

ومنها ما رواه الشيخ في الباب . في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن بريع قال . سألت ابا الحسن (ع) عن الصلوة في ثوب ديباح . فقال ما يمكن فيه التعاتيل . فلا بأس .

ومنها ما رواه في الريادات في الموثق عن عمار بن موسى . انه سأل ابا عبد الله (ع) عن الثوب الذي يكون في علمه مثان طير او غير ذلك . يصلى فيه ؟ قال لا . وعن الرجل يلبس الخاتم فيه نفس مثال الطير او غير ذلك . قال : لا يجوز الصلوة فيه .

ورواه الصدوق ايضا في الباب . ويؤيده ما رواه في اواخر الريادات في الصحيح عن صفوان عن اس مسكان . عن محمد بن رواح . عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال رسول الله (ص) ان حبرئيل اتي فقال اما معاشر الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب . ولا تعثال حسد . ولا اما بيت فيه .

وما رواه في الريادات ايضا . عن عمر بن حاد . عن ابي جعفر (ع) ان قال حبرئيل يا رسول الله اما لا تدخل بيما فيه صورة انسان ولا نيا بان فيه . ولا بيتا فيه كلب . ورواهما في الرواى في آخريات الصلوة في الكعبة والمواضع التي يكره الصلوة فيها .

ومنها ما رواه في الرواى في الباب . باسناد فيه محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) انه كره ان يصلى وعليه ثوب فيه ساتيل ومنها ما رواه في البحار . عن كتاب العلل لمحمد بن علي بن ابراهيم و فيه لا يصلى في الديباح - الى ان قال - ولا على ثوب فيه تصاوير .

ومنها ما رواه في البحار ايضا . عن قرب الاسناد . عن عبد الله بن

الحسن، عن حده، على بن جعفر، عن أخيه ((ع)) قال: سألته عن الثوب فيه التماثيل أو علمه، يصلى فيه؟ قال: لا، قال في البحار، بعد نقل ذلك الخبر أقول: رواه في المحاسن عن موسى بن القاسم، عن أخيه قال: سألته عن الثوب يكون فيه تماثيل أو في علمه، يصلى فيه؟ قال: لا يصلى فيه.

ومنها ما رواه في البحار أيضا، عن قرب الاسناد، بالاسناد عن علي بن جعفر، عن أخيه قال: سألته عن الحاتم يكون فيه نقش تماثيل، سمع أو طير، يصلى فيه؟ قال: لا بأس، قال في البحار، بعد نقل ذلك الخبر، بهما يدل على أن أخبار السهي محمولة على الكراهة، ورواه في كتاب المسائل، وفيه قال: لا يؤيد سائر الأخبار، والاعتماد على نسخ قرب الاسناد أكثر، مع أنه رواه ابن إدريس في السرائر، من قرب الاسناد، موافقا لما في المسح، انتهى.

وبالحظة الأخبار في المسئلة كثيرة، ومقتضى كثير منها التحريم، كما عن الشيخ حيث قال في المبسوط: الثوب إذا كان فيه تماثيل وصور، لا تحوز الصلوة فيه. وقال فيه: لا يصلى من ثوب فيه تماثيل، ولا من حاتم كذلك، وكذا في النهاية، وكذا نقله في البحار، وعن ابن البراق، أنه حرم الصلوة في الحاتم الذي فيه صورة، ولم يذكر الثوب، ويظهر منه المجالعة من الحاتم فقط، كما عن الصدوق في المفتح.

وكيف كان فالمصير إلى المشهور القائل بالكراهة هو المتعين لرواية قرب الاسناد المتقدم نقلها، المحبزة بالشهرة العظيمة، التي قيل في شأنها في المقام أنها قريبة من الإجماع، بل هي من المتأخرين إجماع في الحقيقة، مع أن المحكي عن المصنف في الشرح، أنه أحتمل حمل الأخبار على كلام الشيخ على الكراهة، لشيوع استعماله فيها في عبارته، بل قيل ذلك من مطلق القدماء، والأخبار.

وعليه فلا خلاف ظاهر في المسئلة، واحتصاصه بالحاتم غير صائب، أما لم ذكره بعض الأحلاف، بكونه محبوزا بعدم القائل بالقرى، إذ كل من حوز الصلوة

فيه . حور في الثوب ايضا . وان لم يكن يحسب الصنع كذلك ، او لما يظهر من التتبع في الأخبار الواردة في الباب ، من ان حبة المصع من حيث الصورة و التمثال ، لا من حيث الثوبية مع الصورة .

ولا بأس بمقل جملة من الأخبار ، حتى يتبين ما ذكرناه

منها : ما رواه التهذيب في الريادات . في الصحيح عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر ((ع)) اصرى والتماثيل قدامى واما انظر اليها فقال لا ، اطرح عليها ثوبا ، ولا بأس بها اذا كانت عن يمينك ، او شمالك ، او خلفك ، او تحت رجلك ، او فوق رأسك . وان كانت في القبلة فائق عليها ثوبا وصل .

ومنها : ما رواه في الريادات ايضا ، باسناد فيه محمد بن سنان ، لرواية الحسين ، عن ثيث المرادي قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) : لو ساعد يميني البهت فيها التماثيل ، عن يمين او شمال ، فقال لا بأس ، ما لم يكن تجاه القبلة فان كان شيء منها بين يديك مما يلي القبلة ، معطه وصل ، واما كان معك دراهم سود فيها تماثيل ، فلا تجعلها من بين يديك ، واجعلها من خلفك . ومنها : ما رواه في الريادات ايضا ، في الصحيح عن حماد بن عثمان قال . سألت ابا عبد الله ((ع)) ، عن الدراهم السود ، فيها التماثيل ، ايصلى الرجل وهي معه ؟ فقال : لا بأس بذلك ، اذا كانت مواراة .

ومنها : ما رواه الصدوق في الباب . في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن ابي عبد الله ((ع)) ، انه سئل عن الدراهم السود تكون مع الرجل وهو يصلى ، مربوطة وغير مربوطة ، فقال : ما اشتهى ان يصلى ، و معه هذه الدراهم التي فيها التماثيل ، ثم قال ((ع)) ما للناس بدم حفظ بضائعهم ، ما صلى وهي معه فلتكن من خلفه ، ولا يجعل منها شيئا بينه وبين القبلة .

وبالحملة : الأخبار الشاهدة للمطلب في المسئلة كثيرة ، وسيظهر جملة منها ايضا ، فعلى هذا تدل صحيحة عبد الرحمن على المطلب بدلالة واضحة ، لظهور لفظ (ما اشتهى) في الكراهة فانهم .

هذا مع ورود كلفه (لابأس) في صحيحة محمد بن مسلم ، و هي ما رواه التهذيب في الريادات ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) ، عن الرجل يصلى وفي ثوبه دراهم فيها تماثيل ، فقال لابأس بذلك .

هذا ضامنا الى ان اطلاق الأمر بالصلوة ، واصالة البراءة ، دالان على الحوار حتى يظهر التقيد ، وهو غير ظاهر ، لصعب حملة من الأحبار لماعة ، ومع غير واحد منها ، بكلمة الكراهة ، ودلائلها على الحرمة غير واضحة ، بل غاية ما يقال فيها انها في الأحبار استعملت في الحرمة كثيرا ، وتسليم ذلك لا يصير باعنا لدلائلها في المقام على الحرمة ، كيف ^١ والغدر الثابت منها ، ليس الا الكراهة المصطلحة ، واصالة عدم التقيد في الاطلاقات سالمة عن المعارضه نعم ، لو كانت دلائلها على الحرمة متيقنة ، لما كان لهذا الكلام وجه ، و ان تعلم ان دلائلها على الحرمة مشكوكه ، مع ان الاطلاق معصود بالشبهة ، و التقيد محل اشكال ، فافهم .

واما موثقه عمار المتقدمه ، فهي تصب للضعف عن الحكم بالحديد ، وعرف ان ذلك الضعف اما يكون على سبيل الكراهة ، فيتقوى في النظر ، كوالمراد من النهي في المقام ايضا الكراهة ، وفيه تأمل .

وبالحمله المسئلة بحمد الله لا تحلو من وضوح قال في البحار و اما الأحبار الدالة على الحوار ، فكثيرة منها : ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عن الرجل يصلى وفي ثوبه دراهم فيها تماثيل فقال لابأس بذلك ، و روى الكليني في الصحيح ، عن البرقي ، عن الرضا عليه السلام ، انه أراء حاتم ابي الحسن (ع) ، و ردة وهلال في اعلاه والأحبار الواردة بلفظ الكراهة ، ولا اشتهى ، ولا احب ، كثيرة .

و روى في الصحيح ^(١) عن زرارة ، عن ابي جعفر (ع) قال لابأس بتماثيل

(١) رواه في المحاسن للبرقي على ما يمسب . (منه)

الشجر، وفي الصحيح عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله ((ع)) قال: سألت عن تماثيل الشمس والقمر. فقال لا بأس، ما لم يكن شيئا من الحيوان^(١) انتهى .
وينبغي التنبيه لأمور:

الأول: ظاهر الأكثر على الظاهر المصرح به في عبارة جماعة، عدم الفرق بين صور الحيوان وغيره، بل في المختلف سببه إلى باقي الأصحاب من عدا الحلبي، واحتاره مستدلا بمصوم النهي، وبالمراد بذلك ترك الاشتغال بالنظر إلى الصور والتماثيل، حالة الصلوة، وهو شامل للحيوان وغيره، قال ابن أديس: أما نكرو الصلوة، في الثوب الذي عليه الصور والتماثيل من الحيوان، فاما صور غير الحيوان فلا بأس .

ويظهر من جماعة من المتأخرين تفويته، قال في البحار، وما ذكره الأكثر، وإن كان أوفق بكلام اللعوبين، فإن أكثرهم فسروا الصورة والمثال والتماثيل، بما يعم ويشمل غير الحيوان أيضا، لكن ظاهر إطلاق أكثر الأخبار التحصيل، وفي بعض الروايات الواردة في خصوص هذا المقام مثال طيرا وغير ذلك، وفي بعضها صورة أسار، وفي بعضها تماثيل حسد، وعن أبي جعفر ((ع)) قال: إن الذين يؤدون الله ورسوله، هم المصورون، يكلفون يوم القيمة أن يفتح فيها وليس بباح، وفي الحاصل عن ابن عباس قال رسول الله ((ع)) من صور صورة كلف أن يفتح فيها وليس بفاعل الخير .

مهدء الأخبار ومثالها، تدل على إطلاق المثال والصورة على ذي الروح، وقد وردت أخبار كثيرة تتضمن حوارا على صور غير ذي الروح، ولا يحلو من تأييد لذلك، وكذا ما ورد في عدم حوار كوسها في الميب، فقد روى الكليني عن أبي عبد الله ((ع)) قال: قال رسول الله ((ص)) إن جبرئيل أتاني فقال أما معشر الملائكة . . . الحديث المتعدد نقله، وفي الموثق عنه ((ع))، في قول الله عز وجل: ((يعلمون له ما يشاء من محاريب وتماثيل))، فقال: والله ما المنتهى تماثيل الرجال

(١) و وصف جماعة هاتين الروايتين بالصحة . (منه)

والنساء . ولكنها الشجر وشبهه ، وفي الحسن كالصحيح ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :
لا بأس بأن يكون التماثيل في البيوت ، إذا عيرت رؤسها منها ، وترك ما سوى ذلك .

و في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أبي الحسن ((ع)) قال : سألت عن
الدار والحجرة فيها تماثيل ، يصلى فيها ؟ فقال : لا تصل فيها ، وشئ يستغلك
الإن لا تحببها فتقطع رؤسها ، والأفلا تصل فيها ، وعن أبي جعفر ((ع)) قال : قال
خبرئيل يا رسول الله لا تدخل بيتا فيه صورة إنسان الحر .

وروى الطبرسي في المكارم عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ((ع)) قال
لا بأس أن تكون التماثيل في البيوت ، إذا عيرت الصورة .

ووجه الدلالة في الجملة في تلك الأخبار غير حفي ، وسيأتي بعضها في
أبواب المكاب ، وقد صرح بعض اللغويين أيضا بما ذكرنا . قال المنطري في
المعرب التمثال ما نصعه وتصوره . مشبها بخلق الله من دواب الروح والصورة
عام ، ويشهد لهذا ما ذكر في الأصل ، أنه صلى وعليه ثوب فيه تماثيل كره له
ذلك . قال : وإذا قطعت رؤسها فليس بتمائيل ، وقوله ((ص)) لا تدخل الملائكة
بيتا فيه تماثيل أو تصاوير ، كانه شك من الراوي .

وأما قولهم ويكره التصاوير والتمائيل ، فالعطف للبيان ، وأما تماثيل شجر
محار ، ص . وقال في المصباح السير التمثال الصورة المصورة . و في ثوبه
تماثيل أي صور حيوانات مصورة ، وقال في الذكرى حفي ابن ادريس الكراهة .
بتمائيل الحيوان لا غيرها كالأشجار ، ولعله نظر إلى تفسير قوله تعالى : ((يعملون
له ما يشاء من محاريب وتمائيل)) مع أهل البيت عليهم السلام ، أسها كصور
الأشجار ، وقد روى العامة في الصحاح أن رجلا قال لابن عباس : أسى أصور
هذه الصورة ، فاعتنى فيها . فقال سمعت رسول الله ((ص)) يقول كل مصور في
النار ، يجعل له بكل صورة صورها نفسا ، معدية في جهنم . وقال : إن كنت
لا بد فاعلا فاصنع الشجر ، وما لا نفس له .

و في مرسل ابن أبي عمير ، عن الصادق ((ع)) ، في التماثيل في المساكن ط

لها عيان واست تصلى فقال ان كان لها عين واحدة فلا بأس، وان كان لها عيان فلا، وعن محمد بن مسلم، عن ابي جعفر (ع) لا بأس ان يكون للمائيل في الثوب اذا عبر الصورة منه، واكثر هذه يشعر بها قاله ابن ادريس، وان اطلقه كثير من الاصحاب انتهى .

أقول مع قطع النظر عن دلاله تلك الأخبار على تخصيص مدلول التماثيل والصورة بقول اذا حار الصلوة، ورأى الكراهة بحص المص في عضو من الحيوان، مع ان ساير احرائه مماثله لما وجد منها في الخارج، فالشجر ومثاله اوسى بالحوار، وبالحمله الحزم بالتعميم مع ذلك مشكل مع تأييد التخصيص باصل البراءة، ومساسسه للشرعية السمحة السهلة، ولعونه تعالى: ((حدوا ريتكم عندكن مسجد)، وان كان الاحوط ترك لبس الصورة مطلقا، انتهى .

أقول ظهر بما ذكرناه من حملته من المص بالاحتصاص كما اعترف به حمله من الحول ولعله هو المنادى من الاطلاقات العامة ايضا، كما اعترف به بعض الاخلا، فلا يحدى ما اسدل به المص في المحتلث اولاً، واما ما اسدل به ثانياً، فيمكن دفعه ايضا بالصحة، بامس، وبالنقض في صورة النقض في عضو الحيوان ثانياً، اللهم الا ان لا يكون قائلاً بربوا انكراهة في صورة المص، وبأكثرية الاشتغال في صور الحيوان دون غيرها ثالثاً، وكون المص ط مطلق الاشتغال، فاسد من وجوه، والاستدلال للمطلب بكلام المعرب والمصباح امس غير محد، وان كلامهما سبباً الأول، والاحتصاص المتثال بصور الحيوان حقيقة، وكون اطلاقه على غيرها محار، التصريح الأول بعموم الصورة والقول بانه غير صاير بعد احتصاص مورد المص العامة مطلقاً بالتمثال دون الصور، غير وجهي لورود لفظه المصاوير في كتاب العنل لمحمد بن علي بن ابراهيم كما عرفت، والصعب في السد، سحير بالشبهة المحققة والمحكية .

وبالحمله ظهر بما ذكرنا وبما سيحي في بحث المكان ان شاء الله، ان ما احتاره الحلي، كما قواه جماعة من المحققين المتأخرين، غير حال عن قوة، ولكن

اشتهار^(١) اطلاق الكراهة، وشبهه دعوى الاعاق عليه في المحلف، ووجود
اشبهة في المسئلة، الناشئة من اطلاق مع الشيخ وابن المراح وغيرهما، وان
كاتب هتية مع السماح في ادلة الكراهة، كما مرّ غير مرة، يرحح العمل بالاطلاق
بلا شبهه

الثاني يكره لصوة الى الوسايد الممثلة، اذا كانت تحاء اقبله، الا ان
يعطى، ويدل عليه رواية ليث المرادي المتقدمة، وكذا صحيحة محمد بن مسلم
المتقدمة، وان كانت دلالتها من حيث العموم غامض، وكذا ما رواه التهذيب
في كتاب من الصحيح عن ابي حنيفة قال قال ابو عبد الله (ع) «رسم قمم
فاصلين وبين يدي الوسايد فيها تماثيل طير، جعلت عليها ثوبا -

وما رواه التهذيب في الباب عن عمرو بن ابراهيم الهمداني، رفع
الحديث قال قال ابو عبد الله (ع) «لا تأمن ان يصلّى الرجل، والبار والسراج
والصورة بين يديه، ان الذي يصلّى به امرت اليه من الذي بين يديه، فهو
لا بد من الكراهة فان الشيخ بعد نقل تلك الرواية وهذه رواية شاذة ومع
هذا ليست مسددة، وما جرى هذا المجرى لا يعدل اليه عن خبر كثيرة مسددة
الثالث يكره الصلوة اذا وضعت الدراهم السود بين يدي المصلّي، و
تروى انكراهة بحملها في حلقه، ويدل عليها صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج
المتقدمة، وكذا رواية ليث المرادي المتقدمة، ويدل على رواها، وان كانت
مستورة صحيحة حماد بن عثمان المتقدمة، ولكن طاهر صحيحة عبد الرحمن
بن ماري دلت، كالمروى في البحار عن الحاصل، عن ابيه عن سعد بن
عبد الله، عن محمد بن عيسى عن القاسم بن يحيى، عن حماد بن الحسن بن راشد،
عن ابي بصير، ومحمد بن مسلم، عن ابي عبد الله (ع) قال قال امير المؤمنين (ع) «

(١) قال في المسالك المراد بالتماثيل والصور، ما يعم مثل الحيوان وغيره، كما
اطلعه الاصحاب وحسن ان ادريس الكراهة تماثيل الحيوان وصورها، لا غيرها
من الاشجار والمشهور الأول، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة، انتهى (١ منه)

لا يعقد الرجل الدراهم التي فيها صورة في ثوبه ويصلي ، ويحور ان يكون الدراهم في هميان او في ثوب ادا حاب ، ويجعلها الي ^(١) ظهره ، عنامل .

ويمكن ان يقال ان غاية ما يدور عليه صحيحة حماد بن عثمان ، هي روال الكراهه بمواراتها في اى حبة كانت كما يشعر به رواية قوب الاساد والحصال لا تبت . ان شاء الله ، كان الاصل ان يكون مواراتها في حبة الحلف ، كاتدل عليه صحيحة عبد الرحمن ، المعتصدة برواية ليث المرادي .

قد المصنف رحمه الله في المنهى كما حكى لو كانت معه دراهم فيها عاثير ، شحب له ان يواربها عن نظره ثم نقل روايتي حماد وليث ، وقال في البحر : ولحبر الاحيراي رواية ليث ، يحتمل ان يكون المراد به وضعها حقه ، كذا كر ، ولعدم شغل القلب به ، ولعله محمول على ما اذا لم يحف النفس ، فان معه يكون شغل القلب اكثر .

وقد ايضا بعد نقله رواية الحصال المتقدم عليها . توصيح ما دل من كراهه استصحاب الدراهم التي فيها صورة في الصلوة ، هو المشهور بين الاصحاب ، و تروى و شحب الكراهه ، بشدها في ثوب او هميان ، وشدها في وسطه ، بحيث تكون الدراهم حلقه لا يمسح حلقه كما يفهم ، ولعن المكتبة في ذلك بها ادا كتب حلقه ، ولم تكن مبيه وبين القيله كان ابعد من توهم العبادة بها ومثابته بسده الاصنام ، ويؤيده ما رواء الصدوق في العقيه ، بسده الحسن انه سأل عبد الرحمن الحجاج ابا عبد الله ((ع)) . . . البحر ، انتهى .

ويظهر من العبارة ، و رواية الحصال ، اطلاق الصبح ، ولو كانت الصورة في راعم البيض ، قال بعض الاصحاب ، بعد نقل حيلة من الأخبار المتعلقة بالمعام والمستفاد من هذه الأخبار واحار الدراهم البيض ، ان الدراهم في الصدر الاول بيض ، اى من صفة بيضا ، ويكتب عليهما اسماء الله تعالى الى

(١) في حل .

ان قال - وسود اي من قصة سوداء . وعلمها من صورة الاصنام ، ولا يحصى ما في هذه المناسبة ، من الحسن من المقام ، انتهى .

وعلى هذا يظهر وجه التقييد بالسود ، في غير واحد من الأخبار والفتاوى الرابع - ظاهر حمله من الأخبار ، روال الكراهة بتغيير الصورة كما صرح به جماعة منها : صحيحة محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر (ع) ، ورواية ابن ابي عمير ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبد الله (ع) ، المتقدمتان في نقل كلام المحقق المحسى . اللتان رواهما الشهيد في الريباء ، ومنها : رواية علي بن جعفر والمكارم ، وما عن ابي جعفر المتقدم على كل من نقل كلام البحار .

ومنها ما روى عن قرب الاسناد ، عن الحسن عن حده عن ابي جعفر ، عن اخيه موسى (ع) ، قال - سألت عن فراش حرير ومصلى حرير ، وسئله عن اندباج - ابي ان قال - وسألت عن الرجل ، هل يصلح له ان يصلي في بيت فيه اعطاط فيها تماثيل مد عظامها " قال لا بأس . وسأله عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في بيت على باب ستر خارجة فيه التماثيل ودونه ما يلي البيت ستر آخر ليس فيه تماثيل ، هل يصلح له ان يرحى السراكي ليس فيه التماثيل حتى يحول بينه وبين السراكي فيه التماثيل او يحجب الباب ودونه ويصلي ، قال نعم لا بأس وسأله عن البيت مد صور فيه طيرا او سمكة او شمسه ، يعيث به اهل البيت هل يصلح الصلوة فيه " قال لا حتى يقض رأسه وبعده ، وان كان قد صلى فليس عليه اعادة ، وسأله عن الدار والحدوة فيها التماثيل ، يصلي فيها " قال لا تصل في شيء منها تستهلك ، الا ان لا تجد بدا ، تقطع رؤسها ، ولا فلا تصل .

وعن المحاسن ، عن موسى بن القاسم ، عن علي بن جعفر ، عن اخيه (ع) قال - سألت عن الرجل ، هل يصلح له ان يصلي في بيت على يانه ستر الى آخر الاسئلة والاجوبة ، وتقدم السؤال الاخير في نقل كلام المحسى رحمه الله .

الخامس . يستفاد من حمله من الأخبار في لباسه ، كانت تحب
رجلى المصلى .

مها - صحيفة محمد بن مسلم المقدمة في اصل المسئلة ومها ، رواه
في الريادات من الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن بن جعفر ، عن ابن أبي
، يلقى على كل التعاشيل اذا جعلت تحتك ومها ما روى عن لحصال ،
باساده عن علي ، (ع) في حديث الاربعائه فان لا احد الرجل على صورة
ولا على ساط فيه صورة ، ويحور ان يكون الصورة تحت قدميه او يطرخ عليها ما
يواريها ، ولا يبعد الذراهم ، لتي ٠٠٠ الحديث ويؤيد روايه بن بصير قد
قلت لأبي عبد الله (ع) : اما يتسبط عندنا الوسايد فيب استعيل وعرشها
قال لا بأس لم يتسبط مهب ومعتري ويرطأ اما يكره مهب ، مهب على احتياط
واسر

وروى لتهب في الريادات عن سعد بن اسمعيل عن بيه قد
سألت يا الحسن لرجل ع عن المصلى : سباط يكون عنه مائتين ، انعم
عليه فيصلي ام لا ؟ قال والله ابي لا كره ذلك وعن حسن بن علي بن حسن بن عبد
سباط عليه مثال فقال احذ هيب هذا فقال لا تجلس عليه ولا يصل
عليه ، قال الشيخ هذا احذر محمول على كراهته بدلالة ما قدس من
لأخبار وانه لا بأس بالعمود عليه وان يربط ما لم يجد علمها انتهى .

السادس حكم بعض برفع الكراهة بالضرورة مستدلا بقوى ما رل
على سقوط التكليف الحمي ، والقول عن باب الحرير والديباخ مقال ما في
الحرث فلا بأس ، وان كان فيه مائتين ما في وغريب منه طواهر حمله من
النصوص

السابع من بعض الاصحاب ، بعد ان ذكر رواية علي بن جعفر المقدمة
عن قريب جميع ما ذكره رضي الله عنه في هذا الباب ، خصوص المائتين او الصور
المقوشة على الثياب ، او الستور ، او الخيام او الحدردن ، اما لو

كانت بصورة مستقلة ، غير معوشة على شيء ، كصورة طيور بحره ، فلم يعرضوا للكلام فيها ، ولا ذكرها فيها اعلم احد .

وظاهر قوله ((ع)) في حديث علي بن جعفر المتقدم . المقول في كتابي قرب الاسناد والمحاسن ، وقوله منه وسألته عن البيب ، قد صور فيه طيرا او سمكة يعبت به اهل البيب ٠٠٠ الى آخره . هو كراهة الصلوة في ذلك البيب ، الذي فيه تلك الصور ، حتى يقطع رأس الصورة ، او يمسحها بمقصب بعض جرائه ويحتمل كون تلك الصورة معوشة في حد راس البيب . الا ان الظاهر من كونها يعبت بها اهل البيب بمعنى اللعب بها ، انما هو الأول ، حيث لا احكام المذكورة حاربه من الثمانين ، متونه كانت او مستقلة .

(ويحرم) الصلوة (في حلد الميتة) مطلقا (ون دبع) اجماعا على الظاهر المقترح به في عدد كثيره . ولصوص تلك مسقيمة . بل لعلها متواترة معها ما رواه التهذيب في الباب ، في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال سألته عن الحلد الميت . ايلس في الصلوة اذا دبع ؟ فقال لا . ولو دبع سبعين مرة . و رواه ايضا في الباب ، عن محمد بن مسلم ، ما ساد اخرى . و رواه الصدوق ايضا في الفقيه . في الباب ، عنه عن ابي جعفر .

ومنها : ما رواه في البحار ، عن الحصال ، عن احمد بن محمد بن اسبثم واحمد بن الحسن اعطان ، ومحمد بن احمد الساسي ، والحسين بن ابراهيم العنكب ، وعبد الله بن محمد بن الصابع ، وعلي بن عبد الله الوراق جميعا عن احمد بن يحيى بن زكريا ، عن بكر بن عبد الله بن حبيب . عن تميم بن بهلول عن ابي معوية ، عن الاعمش . عن جعفر بن محمد ((ع)) ، قال لا يصلى في حلود الميتة وان دبع سبعين مرة . ولا في حلود السباع .

ومنها : ما رواه عن دعائم الاسلام ، عن جعفر بن محمد ((ع)) . قال لا يصلى بحلد الميتة ، ولو دبع سبعين مرة ، اما اهل البيب لا يصلى بحلود الميتة وان دبع . و روى في الدعائم ايضا ، عن جعفر بن محمد عن آبائه ، عن علي بن ابي بصير

قالوا د المقدّس فقال يا رب ابنى اخلصك بك المحبة منى وعسل قلبى
عن سواك ، وكان شديد المحبة لاهله ، فقال سارث ومعالى ((اخلع بعلبك اى
اسرع حب اهلك من قلبك ، ان كانت محبتك لى خالصا ، وقلبك من اميل الى
ما سواى معسولا ... الحديث .

ومقصود صحيحه ابن ابي عمر السفدة ، عوم لمع لم ليس بماترا بى .
كما صرح به جماعة ، بل يسعد من حريم او سحبات اص كالنوتق والعرى
المروى فى الشهيد فى الياض ، عن جماعة قال سأل اب عبد الله عن عبيد
السيف فى الصلوة فيه العراء والكيمحت ، فقال لا بأس ما لم يعلم انه ميتة ، و
الصحيح المروى فى الريادات عن عبد الله بن جعفر بن حصين لمكان محمد
بن عيسى بن محبوب ، قال كتب له - معنى ما محمد (ع) - بحر بل رجل
ان يصلى ومعه مارة منك فكتب لا بأس به - كان - كذا .

وغيرهما ، كالمرورى فى الريادات عن عبد الله بن ابي حمزة فى الحسن
او الصحيح لمكان محمد بن عيسى الاشعري قال حدثنى عيسى بن ابي حمزة
ان رجلا سأل ابا عبد الله (ع) وانا عنده ، عن الرجل يخطئ السيف ويصلى فيه
قال نعم ، فقال الرجل ان فيه الكيمحت ، فقال وما الكيمحت ؟ فقال جود
دواب ، منه ما يكون ذكرا ومنه ما يكون مائة فقال ما علمت انه ميتة فلا بأس
فيه .

فرعان

الأول : قال الشيخ المهادنى فى الحبل المتين ولا يفتى ان السمع من
الصلوة فى حلد الميتة يشعل ما طلافه فيه دى النفس وغيره ، سواء كان مأكول
البحر او لا ، وفى كلام بعض علمائنا ، حوار اصولوة فى غير دى النفس من مأكول
اللحم كالسك الطامى مثلا ، وقد نقل شيخنا المحقق الشيخ على الله
قدره ، فى شرح القواعد ، ان المحقق فى التحرير عن الاحكام على حوار
الصلوة فى حلد هذا القسم من الميتة ، ونقل رحمه الله فى شرحه على الترساة ،

عن شيخنا الشهيد في الذكرى أنه نقل عن التحرير الإجماع على ذلك، وهذا عجيب، أن شيخنا في الذكرى لم يفعل الإجماع على ذلك أصلاً، والحاصل أن ذلك الإجماع لم ينف على ما نقله، والمصح عن الصلوة متجه، لصدق الميتة عليه، وإطلاق المصح من الصلوة في حلد الميتة، وكونه طاهراً، لا يستلزم حوار الصلوة فيه، وكان والدي قدس الله روحه، يميل إلى هذا أقول، ولأناس به.

قال الشارح المحقق وأعلم أن عدم الاستعصال في الروايات، بين ميتة ذي النفس وغيره وكذا إطلاق الأصحاب، يقتضي عدم انفراق، ومواء صاحب حبل المتين، ونقل عن والده الميل إليه، ومقتضى كلام المحقق في التحرير، و استشهاد في الذكرى، اختصاص المصح بميتة ذي النفس، وبه حكم في المدارك، ونقل المصدق الشيخ على في شرح الألفيه نقل الإجماع على حوار الصلوة في ميتة السمك، وسبب النقل إلى الذكرى عن التحرير، وفي شرح القواعد نقله عن التحرير بلا واسطه، والشارح العاقل خطأ هذا النقل، أدليس ذلك في التحرير وإنما الموحود فيه عبارة موهمة لذلك، وهو حسن، وللتأني في هذه المسئلة مجال، وإن كان لتعميم الحكم رجحان، مع موافقه للاحتياط، أسهي

قال الشهيد الثاني، في شرح الرسالة على ما حكى، بعد عن الإجماع عن الشيخ على وسببه إلى الوهم أن المصنف لم يفعل ذلك عن التحرير، ولا موحود في التحرير، وإنما الذي نقله في التحرير والموحود فيه الإجماع على حوار الصلوة في وسر الحر وإن كان ميتة لأنه طاهر في حال الحياة ولم يحسن بالموت، ولكن عبارة الذكرى، نوههم كون البحث عن السمك، وبعد الاعتبار ملاحظة التحرير يحل لك الحال، وأما حلد السمك، فلم يذكر في التكاين، انتهى.

فظهر بما ذكرنا، أن جماعة من الأصحاب، لإطلاق النص والعنوى، ذهبوا إلى التعميم، وأخرى^(١) إلى الإحصاء بذي النفس، لتباينه من الاطلاعات، و

(١) و منهم شرح المفاتيح والرياض والحدائق والمدارك كما في التحرير والذكرى والمنتهى (صه)

لعل هذا أقوى ، قيل وأما قوله ، أى لبهاى احصا : وكونه ظاهرا لا يسلم
حوار الصلوة فيه مردود بان مقتضى المعومات المذكورة - لك ، حتى يقوم دليل
هنا ، كما قام الدليل على صلاح الحيوان العرا بما كوال اللحم على القول
بالتحريم . ولا ريب ان هذه الحدود ظاهرة فى حال حيوة حيوانها وانعوت لم
يبحسبها بعدم للنس ، فمحور الصلوة فيها كباير لملايس الظاهرة .

وممن احنار الحوار فى المسئلة المذكورة ، شيخنا الشهيد الثانى رحمه الله
فى شرح الرسالة ، مستندا الى ما ذكرناه من الطهارة حال الحيوة وان الموت
غير محس ، وائده ايضا بان النصف واكثر الاصحاب ، حوزوا الصلوة فى حلد
الحر وان كان غير مدكى ، مع كون لحمه غير ما كوال . فحوارها فى حلد السمك
اولى اسهى .

والحاصل ان مقتضى الأمر بالصلوة والسر هو المصلحة فى أى لباس كان .
وبأى سائر كان ، حرج ما حرج ، ولا دليل على خروج ما اذا كان السائر غير
دى النفس ميبقى الاطلاق سليما عن المعارض واطلاق المسع بحكم التبادر
فى دى النفس غير شامل لعبره ، والاخوط الاولى مراعاة للعميم ، و عليه
فيسعى فيقيد غير دى النفس بنحو السمك عمالة الحلد ، الذى هو مورد النص
دون نحو العمل والبيع والبرعوت ، كما صرح غير واحد منهم اما لأن الميتة فى
مقابل المدكى . كما قاله بعض ، او لقطع بعدم لباس بها ، كما قاله آخر .

الثانى . ذكر كثير من الاصحاب ، ان الصلوة كما تبطل فى الحلد مع
العدم بكونه ميتة ، او وجوده ، فى ما كمر ، كذلك تبطل مع الشك فى تدينه ، لاصالة
عدم التدينه ، ويظهر من جماعة من ساجرى المناجرين ، كصاحب المدارك و
الشارح المحقق وغيرهما ، مع ذلك ، ولا بأس بعل حمله من الأخبار المتعلقة
بالمعام ، ثم التكم فى حجاج الطرفين ومن الأخبار المتعلقة بالمقام ما تقدم فى
اصل المسئلة ، من موثقة سماعة ، وصحيحة عبد الله بن جعفر ، وصحيحة عبد الله
بن المعيرة عن على بن ابي حمزة .

ومنها ما رواه اسيد بن عمار عن الكلبي عن الياب ، عن علي بن ابي حمزة
قال سألت ابا عبد الله ع ا عن لباس العراء والصلوة فيها قال لا تصل
فيها ، الا فيها كان منه كفا . . . يتحدث .

ومنها ما رواه الكلبي ، والشيخ عنه في الياب ، عن ابي بصير قال
سألت ابا عبد الله ع (ع) عن الصلوة في العراء قال كان علي بن الحسن
عليهما السلام رجلا صريحا لا يذوقه من الحجر ، لأن دماغها بالقرط فكان
يبحث الى العراء فيؤتى مما ملئهم بالعرو فيلبسه . . . احضرت الصلوة لقد
ولعن العنصر الذي فيه مكان يسئل عن . . . فقال ان هبل العرو
يسخلون لباس الخبث المبتدئ ويرغمون ان . . . كونه .

ومنها ما رواه في ثوبي في الياب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن
علي بن ابي عبد الله ع ا عن رجل من بني النضير اعلى هذا الحيوان من
يدعون الاسلام فاسرى منهم لعراء للحجارة يقول لصاحبها ليس هي دكيه .
فيقول من هبل يصلح لي ان ابيعها على سب . كيه فقد لا ولكن لا بأس
ان يبيعها ويقول قد شرط الذي اشترى مني منها . كيه قلت وما اسعد
ذلك قال استحلل اهل العراء للمبته ورعوا ان . . . جلد المبته
كونه ثم لم يروا ان يكونوا الا على رسول الله ص .

ومنها ما رواه في الكافي في الياب في الحسن كانه صحيح لعلي بن
ابرهيم عن ابيه عن الحلبي عن ابي عبد الله ع ا قال نكره الصلوة في العراء
الا ما صنع في أرض الحجر وما عنت منه دكوة .

ومنها ما رواه التهذيب في احوالي في الصحيح عن الحلبي
قال سألت ابا عبد الله ع (ع) عن الحفاف التي تلبس في السور فقال اشترى
وصل فيها ، حتى تعلم انه ميت بعينه .

ومنها ما رواه في الرضا ، في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي بصير
عن ابي بصير ع ا قال سأله عن الحفاف يلبس السور فيشرى لحد لا يدري

ادكى هوام لا؟ ما يقول في الصلوة، وهو لا يدري ايصلى فيه؟ قال نعم انما
 شترى الخف من السوق، ويضع لى، واصلى فيه، وليس عليكم المسئلة
 ومنها ما رواه في الريادات، في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي
 نصر، قال سألت عن الرجل يأتى السوق فيشترى حبة فرو، ولا يدري اذ كتيه
 هي ام غير دكية؟ ايصلى فيها؟ فقال نعم ليس عليكم المسئلة، ان انا
 جعفر (ع) يقول ان لخارج صفوا على انفسهم بحبالهم ان الذين اوسع
 من ذلك.

ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه في الباب، في الصحيح عن سليمان
 بن شعرا جعفرى انه سأل العبد الصالح، موسى بن جعفر (ع) عن
 الرجل يأتى السوق فيشترى حبة فرا، لا يدري اذ كتيه هي ام غير دكية، ايصلى
 فيها؟ فقال نعم ليس عليكم المسئلة، ان انا جعفر (ع) كان يقول ان
 اخارج صفوا على انفسهم بحبالهم، ان الذين اوسع من ذلك.

ومنها ما رواه الصدوق ايضا في الباب، في الحسن كاصحاح لبراهيم
 بن هاشم عن جعفر بن محمد بن موسى، ان اباك كتب الى ابي الحسن (ع)،
 يسئله عن الغروا خف ابيسه واصلى فيه، ولا علم انه دكى فكتب لايأس به.

ومنها ما رواه السديد في الريادات، في الصحيح عن عبد الله بن
 المعيرة عن اسحق بن عمار عن العبد الصالح (ع)، انه قال لا تأس بالصلوة
 في الغراء اليابس وفيما صنع في ارض الاسلام، قلت له وان كان فيها غير
 اهل الاسلام، قال اذا كان الغالب عليها المسلمين، فلا تأس.

ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه في الباب، عن اسمعيل بن عيسى،
 انه سأل ابا الحسن الرضا (ع)،^(١) عن الحلود والغراء يشترى الرجل في
 سوق من اسواق الجبل، يسئله عن دكوته؟ اذا كان البايع مسلما غير عارف،

(١) والسند لا يخلو من حسن - (منه)

قال (ع): عليكم ان يستلوا عنه اذا راىهم المشركين يبيعون ذلك ، واذا رايتموهم يصلون فلا تستلوا عنه .

ومنها ما رواه التهذيب في اواخر الباب عن الحسن بن الحسن قال قلت لأبي الحسن (ع) اعترض السوق فاشترى حفا لا ادرى اركى هو ام لا ؟ قال صلى فيه ، فقلت والسعل قال مثل ذلك ، قلت انى صلى من هذا ، قال اربع عبا " كان ابو الحسن (ع) ، يفعله .

ومنها ما رواه في اواخر الباب ايضا ، عن ابراهيم بن مهزيار قال سأله عن تلوته في حرموى وأبنته بحر موى بعثت به له فقال يصلى فيه .
ومنها ما رواه التهذيب في اواخر الباب ايضا ، في الصحيح عن ابن عن اسمعيل بن العسل قال سألت ابا عبد الله (ع) ، عن لباس المحلود و انحاء السعال والصلوة فيها اذا لم يكن من ارض المصلين ، فقال اما السعال والحفاف فلا بأس .

اذا عرفت ذلك ، فاعلم ان الشارح المحقق قد قال ذكر جماعة من الاصحاب ، منهم الشهيد ان والشيخ على ، ان الصلوة كما سطر من الحد مع العلم بكونه ميتة ، او وجوده في بد كافر كذلك تبطل مع الشك في تدكيته ، لاصالة عدم التدكية ، وفيه ضعف قوى ، لأنه متى على اعتنا بالاستصحاب ، وعميمه حتى في غير الاحكام الشرعية ، وهو ضعف جدا ، مع انه على تقدير التسليم كات غاية ما يحصل منه الطر بعدم التدكية .

واعتبار الطن في مثله محل النظر ، مع انه قد ورد في عدة من الأخبار ، الا ان في الصلوة في ما لا يعلم كونه ميتا كما سيأتى ، بل في بعض الأخبار الصحيحة الالية ، عند قول المصنف لا الحف والحرور دلالة على حوار الصلوة فيما لم يكن من ارض المصلين .

فان قلت قد وقع السهو عن الصلوة في الميتة ، في الأخبار السابقة ، فالكلية بالصلوة ، مشروط بعدم كون اللباس من الميتة ، وتحصيل العلم بذلك ،

أما يحصل عند الاحتجاب عما يحتمل كونه ميتة .

قلت قد عرفت مرارا ، أن عموم المفرد المعروف باللام ، إنما يكون معهودا بمعاونة المعام ، وكون الحمل على بعض الأفراد ، ترجحا من غير مرجح ، وحمله على الأفراد المسافة إلى الدهر ، لا يخرى فيه ذلك ، وغير حفي أو المتبادر المساق إلى الدهر ههنا ، ما علم كونه ميتا خصوصا - أساسا - لثبوتها معاينة ما يستفاد من الأخبار ، انتهى عن الصلوة فيما عزم كونه ميتا انتهى .

أقول قد من سرقه من قوله بل في بعض الأخبار الصحيحة إلا أنه . . .

إلى آخره ، خبر سمع من ابن فضال ، المنقول أحرا ، وفيما ذكره رضي الله عنه بظن ما أولا فلا الاستصحاب ببعض المعبره الذي له على عدم حوار بعض اليقين بالشك أبدا ، حجة مطبعا كيف ومن الظاهر لبيته أنه لا يمكن رفع اليد عنه في موضوعات الأحكام ، وأنبأ اصطلاح زمان المعصوم (ع) ، أو غير ذلك ، خصوصا إصابة العدم ، مما احتار حجتها عبيد الأخباريون بها على ما يحكى .

وأما ثانيا فلا لفظ الميتة ، اسم لما خرج عنه الروح من غير شك شرعه من دون مدحبة عزم ومعرفة ، فإذا كانت اسمه اسما لما هو في الواقع ميتة كسائر الاسامي من غير مدحبة علم ، فلا يجوز الدخول في الصلوة ، مع احتمال كون لحلة ميتة ، لأن الصلوة بنفس الأخبار السابعة ، مشروطة بعدم لاسان بها في الميتة ، والشك في الشرط يوجب الشك في امتهنوط ، فيحتمل كون الصلوة في الحلة ممهيا عنها ، وشغل الدمة بسدعي لمرءه النيقينية .

فكيف يكفي مجرد الاحتمال على هذا القول ، يكون اسامي العبادات موضوعة للأعم من الصحيح ، وأما على القول بكونها موضوعة لخصوص الصحيحة ، فعدم الكفاية اظهر و أوضح ، مظهر بما ذكر أن التبادر الذي ادعاه ، في معرض المنع .

وأما ثالثا فلا صحة عبد الله من جعفر المتقدمة ، تدل على اشتراط

التدكية كالمنقولة كالصحيح ، أو الحسن كالصحيح ، المروى في الكافي في الباب عن ابن بكير انه قال سأل زرارة ابا عبد الله (ع) ، عن الصلوة في الثعالب و العنك والسنجاب ، وغيره من الوبير ، فأخرج كتاباً روى عنه املاً رسول الله (ص) ، ان الصلوة في وبركل شيء حرام كله ، فالصلوة في وبره وشعره وحده وبوله وروثه و كل شيء منه فاسد ، لا تعيل تلك الصلوة ، حتى يصلى في غيره مما احل الله اكله ، ثم قال يا زرارة هذا عن رسول الله (ص) ، فاحفظ ذلك يا زرارة ، فان كان مما يؤكل لحمه فالصلوة في وبره وبوله وشعره وروثه والماء وكل شيء منه حائر ، ان علمت انه دكي قد دكاه اذبيح فان كان غير ذلك مما قد سهيب عن اكله و حرم عليك اكله فالصلوة في كل شيء منه فاسد ان دكاه اذبيح اولم يدكه .

واسما نقلناه بنماه لما يظهر في منه من كونه في غاية الاعتناء ، و دعاه لنقله ايضاً في المسئلة المسئلة به ، الآتيه عن قريب ، وقد تقدم في بحث السحاب ايضاً .

ويدل على اشراط التدكية ايضاً ، رواية علي بن ابي حمزة ، المروية في التهذيب والكافي ، المنقولة ايضاً ، المؤيدة بصحيفة الحسن المروية في الكافي المنقولة ايضاً ، بل بروايتي ابي بصير ، وعبد الرحمن الجحاح المنقولتين ، معاً المعتصدة بالشهرة على ما ذكره غير واحد منهم .

ويدل على ذلك ايضاً ، صحيفة عبد الله بن المعيرة ، عن اسحق بن عمار ، عن الكاظم (ع) ، المتقدمة المعتصدة برواية اسمعيل بن عيسى المروية في المعية المنقولة ايضاً ، وسند الاولى في غاية الاعتناء ، من لا يبعد كونه صحيحاً ، لما ذكره بعض ، بان الزاحج كون اسحق هذا هو ابن عمار بن حبان ثقة الحليل الكوفي ، لا عمار بن الساماني الفطحي .

مظهر بما ذكر ، ان ما ورد في عدة من الأخبار ، الاذن في الصلوة فيما لا يعلم كونه ميتاً ، معارض بمثلها من المستقبضة ، المعتصدة بالشهرة المحكية في كلام غير واحد ، مع ان تلك الأخبار ، وهي صحيفة الحلبي ، وصحيفة ابن

ابى نصر، وصحيحة سليمان بن جعفر الجعفرى . وما ضاهاها ، غير ظاهرة فى الدلالة ، بناء على احتمال ان يواد من السوق سوى المسلمين ، بل هو الظاهر لأن المعهود المتعارف فى زمن صدورهما . ولا كلام لىامى جواز الصلوة فيما اشترى من يد مسلم مطلقا ، او من سوق المسلمين ، او سوق علب عليه المسلمون من يد مسلم ، او من يد من لا يظهر كفره ، للأخبار الكثيرة .

ومنها تلك الأخبار ، ولأن المدار فى الاعصار والامصار ، على ذلك فى ذلك ، لأن الاصل صحة تصرفاتهم فى امثال ذلك ، ومقتضى اطلاق النصوص ، عدم الفرق بين كون الماحود منه ، ممن يستحل الميتة بالدبيع ، او دباحة اهل الكتاب ، ام لا ، احبر بالتدكية ام لا ، وبه صرح جماعة ، بل عن الشهيد الثانى ، انه سبه الى المشهور ، خلافا للمحكى عن المصنف رحمه الله فى الذكرى و المنتهى والتحرير ، فصع عما يؤخذ من يد مستحل الميتة بالدبيع مطلقا ، و ان احبر بالتدكية ، لاصالة العدم .

وعن الشيخ فى النهاية ، عدم حوار شرائها ممن يستحل ذلك ، او كان منهما فيه ، وعن الشهيد فى الذكرى والبيان ، انه استقرّب القبول ان احبر بالتدكية ، لكونه دايد عليه ميقبل قوله فيه ، كما فى تطهير النجس ، واستدل له بما رواه الكافى فى الباب ، عن محمد بن الحسين الاشعري قال كتب بعض اصحابنا الى ابى جعفر الثانى (ع) ما تقول فى العرويشترى من السوق ؟ فقال اذا كان مضموبا فلا بأس ، قال الشهيد فى الذكرى والسطل للصلوة فيه ، علم كونه ميتة ، او الشك اذا وجد مطروحا ، لاصالة عدم التدكية ، او فى يد كافر ، عملا بالظاهر من حاله ، اومى سوق ، ولو وجد فى يد مستحل بالدبيع ^(١) ففيه صور

(١) قال الشهيد فى الدروس لا يحوز الصلوة فى حلد الميتة ولو دبع سبعين مرة او كان لا يتم فيه الصلوة بمجرد اولو شسعاء فى حكمه ما يوجد مطروحا او يوجد من كافرا و من سوق الكفار ومستحل الميتة بالدباع على قول الا ان يحبر بالتدكية فيقبل ويحوز فيما كان فى سوق الاسلام ومع مسلم غير مستحل او مجهول الحال فى الاستحلال انتهى (مه)

ثلاث

الأول : ان يحصر يانه مية ، فيحسب لا اعتضاده بالاصل من عدم الدكوة .
 الثاني : ان يحصر يانه مدكى . فالا قرب القبول ، لأنه الاعلب و لكوسه
 دايد عليه ، فيقبل قوله فيه ، كما يصل في تطهير الثوب المحص ، و يمكن المص
 لعموم (متثيتوا) ولأن الصلوة في الدمة ميعر ، فلا تروى بدونه .

الثالث : ان يسكب ، ففي الحمل على الاعلب من النذكية ، وعلى الاصل
 من عدمها ، و حبان . وقد روى الهذيف عن عبد الرحمن بن الحجاج ، ثم نقل
 الرواية لمتقدمة الصغولة في الكافي عن عبد الرحمن فقال وفي هذا انحر
 اشارة الى انه لو اثير المستحل بالكافة لا تقبل منه لأنه المستثنى من احصر ان
 كان مستحلا بذلك والا فطريق الاولى ، وعن ابي بصير عنه (ع) كان على
 بن الحسين ، ثم نقل رواية ابي بصير المتقدمة تمامها ، وفي هذا انحر
 دلالة على ليسه في غير الصوء انتهى

قال بعض^(١) الاصحاح بعد نقل المذكور عنه أقول واما ما ذكره مع علم
 كونه مطروحا او في يد كافر او في سوي المسهور بينهم والاصح هو لطهارة
 وهو احتشاح حيلة من اواصل ساحرى المسأخرين واما ما ذكره صاحبنا وحدث من
 يد مستحل بالذبيح ، فما احتاره في المصورتين الاولتين حيد لدلالة الأخبار كما
 سلف وسماني ان شاء الله تعالى ، ما يدل على وجوب قبول دى ايدي فيما يحصر
 به من طهارة او نجاسة ، او حل او حرمة .

واما قوله في الصورة الثانية ويمكن المص الى آخره ، ولطاهر صغعه كما
 حققناه في كتاب الطهارة ، من ان قول دى اليد باعتبار دلالة الأحرار على
 وجوب العمل به كالشاهدين اللذين اوجب الله سبحانه العمل بقوليهما ،
 موجب للخروج عن عهدة التكليف كما لو شهد الشاهدان بطهارته اثوب او

(١) وهو الشيخ يوسف . (منه)

الطهارة، أو نحو ذلك من شروط الصلوة .

وأما ما ذكره في الصورة الثالثة، مما يؤيد بالتوقف، فعليه أن مقتضى انعادة المصنوعة، أن كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحوام بعينه، وهو حل الصلوة فيه وكل شيء ظاهر حتى نعلم أنه قدر، فإذ علمت فقد قدر هو طهارته ومنى ثبت الطهارة حارب الصلوة فيه، ولا معارض لهذه الأخبار، بل هي مؤيدة بالأخبار المستقيمة .

وأما ما نقله من رواية عبد الرحمن بن أبي بصير، فيها معارض بما هو واضح سنداً، وأكثر عدداً، وأصرح دلالة من الأخبار الدالة على طهارة ما يشتري من الخلود من الأسواق من أي مائع كان والصلوة فيها، انتهى .

أقول وقد عرفت سابقاً أن مقتضى إطلاق المصنوع الكثيرة، بل عمومها الناشئ عن برئ الاستعمال، كما في حملة منها، عدم الفرق بين كون الماحور منه ممن يستحل الميتة بالدبيع أم لا، أخير بالتدكية أم لا، فيحجب الإحد بالانطلاق أو العموم، وأما رواية أبي بصير وعبد الرحمن المتقدمتان فلا يعارضان ما ذكرنا لصعب سندهما بل ودلالتها أصلاً، لما ذكره بعض، بأن عتبة ما يستفاد من رواية أبي بصير (ع) كان يصرع منه مرو العراق حال الصلوة، وفيه اشعار بعدم كونه ميتة، ومن رواية عبد الرحمن، انتهى عن بيع ما أخير بتدكيته على أنه مدكي وهو غير دال على تحريم استعماله، بل هي اليأس عن بيعه أخيراً يشعر على عدم كونه ميتة، لعدم حوار بيعها إجماعاً انتهى .

نعم ربما يشكل الأمر في إحد المصنوع من بلاد الإسلام،^(١) فالأصل مع

(١) قيل بعد إيراد الروايتين والروايات مع غاية ضعفها وعدم إحصاءها ليس فيهما ما يدل على كونه ميتة واقعاً أو في حكم الميتة من عدم حوار الشراء وعدم التناول بل في غاية الظهور في خلاف ذلك لصراحتهما في حوار الشراء والتناول والبيع والليس والانتفاع غاية ما في الأول عدم الصلوة فيها ومما يليها وفي الثانية من عدم البيع بشرط التدكية بل صريح في حوار البيع بأن صاحبها شرط التدكية —

الأخبار الدالة على اشتراط التدكية ، يحكم بكونه في حكم المية ، والأخبار الدالة على اشتراط العلم في الحكم بها ، يحكم بعدمها .

تفصيل الكلام ، ان يقال الحلد المطروح المشكوك في تدكيه ، اما يكون مطروحا في بلاد الكفر ، أولا بل في بلاد الاسلام ، فعلى الأول يحكم بكونه مية بالأخبار الدالة على اشتراط التدكية ، وللأصل ، المعصدين بأشهره المحكية في كلام البعض المقدم على كلامه ولا يعارضهما بعض^(١) الأخبار ، لداله على اشتراط العلم في الحكم بكونه مية لتأدير غير بلاد الكفر منه .

وعلى الثاني فلا يخلو ، اما يكون الحلد مبروعا فيه كحلد المصحف وبحده ام لا ، وعلى الثاني يحكم بما يقتضيه الأصل لداله على عدم استدكية المعتصده بالأخبار لداله على اشتراط التدكية المعصدة بأشهره المحكية في كلام البعض ، المقدم على كلامه ولا يعارضه بعض الأخبار المشترط في الحكم بعدم التدكية لعدم التأدير غير محل تعرض منه ، وعلى الأول فلا يخلو اما يعلم بكون الصانع فيه اهل هذه البلاد ليس كلهم مسلمون ، او عالمهم ، او يظن في ذلك ، او يشك ، وعلى الأخير لا يبعد ان يحكم بمقتضى الأصل بغيره .

وعلى الأول ، شكل الأمر . من طلاق صحيحه عبد الله بن ابي عمير عن اسحق بن عمار ، المعصده بموثقة سماعة وخمسة او صحيحة محمد بن عيسى الاشعري ، عن علي بن ابي حمزة وبها يورى من سيرة المسلمين في الأعصار و

— مع ان فعل المعصوم (رض) لا يدل على المنع والحرمه فلا يعارض الصحاح مريعا كان بناء على الاستحباب كما يظهر مما رواه في الرواى في الحسن كالصحيح عن الصادق (ع) قال يكره الصلوة في الفرا^(٢) إلا ما صنع في ارض الحجاز او عند منعه دكوة وورد ايضا في بعض الأخبار المنع عن الصلوة في الحبوب بدارش معبلا بان دباعها بحر^(٣) الكلاب وانما هو انه محمول على الاستحباب بعدم قيل بان يوجب ولمعارضه للاطلاقات السابقة ولم يصح ابعده ذلك ، انتهى . (منه)

(١) وانما قيد ما البعض لأن بعض الأخبار لداله على اشتراط العلم في الحكم بعدم التدكية غير معارض أصلا منه صحيحه الحسن . (منه)

الامصار، اسهم اذا رآوا حلد المصحف، والحفاف المستعملة وامثالهما، مطروحا لا يحكمون بعدم تدكية، بل يستعلمونه، بل ربما يبيعونه، اداعلموا ان صاحبه رفع اليد عنه، ويرضى بذلك، وبان الظاهر من تصرفاتهم الصحة، ومن موثقة ابن بكير المعتضده بالاصل، ورواية علي بن حمزة الموقولة سابقا عن التهذيب في الباب، وبصحيفة^(١) عبد الله بن جعفر المسقدمة، وبالشهرة^(٢) المحكية في كلام البعض المتقدم نقله ولعل الأول لا يحلو من رخص، وامام في صورة المظنة فالمسئله محل اشكال، فليأمل فيما ذكر، طهر ما يرد على ان ذكرى والبعض المتقدم نقل كلامه.

ملرحح الى ما كنا فيه منقول من ما ذكره الشارح المحقق بقوله مع انه قد ورد في عدة . . . الى آخره، قد طهر ما يرد عليه .

واما رايها فلا نصحيتها اما، عن اسمعيل بن الفضل، التي اشار اليها بقوله في بعض الاخبار الصحيحة الاية . انتهى . لا غرض ان تعارض بها هو اكثر عندنا، واصح سندا، واودق بمذهب الشيعة، واعمد عن مذهب العامة عن ما يحكى

(١) واما جعلنا صحيفة عبد الله من المؤيدات لاختصاصها بفارة مسك قال في التمدارك قل في التذكرة فاره المسك طاهر سواء احدث من حية او ميتة و استغرب في المنهى بحاسنها ان اعطيت بعد الموت وكان الاستيفاء هو عدم اعتبار بعضها بالتدكية بتصريحهم بحاسه ما يفصل من الحي من لآخر التي تحلها الحيوة الا ان ذلك غير ثابت عندنا والاصح صحتها مطلقا كما احتارها في التذكرة بالاصل وصحيفة علي بن جعفر عن ابيه موسى (ع) قال سألت عن فارة المسك يكون مع الرجل وهو يصلي وهي معه في حية او ثيابه فقال لا بأس بذلك اذا كان كذلك لحوار ان يكون المراد بالتدكي الظاهر مع المص من استصحابها في الصلوة لا يخصص وجهه في النجاسة والاولى عدم استصحابها في الصلوة الا مع التدكية ويكفي في الحكم بذلك شراؤها من المسلم، انتهى . (منه)

(٢) لا يقال المشهور المحكية من المرححات لموثقه ابن بكير فلا يتشبه ما ذكرت لا ما يقول شمولها للعقار غير ثابت لمايل المظنون عدم وقوعها في العقار . (منه)

فى وبر الازائب من غير ضرورة ولا غية ؟ فكنت ((ع)) لا يحوز الصلوة فيها .
ومنها ما رواه فى الباب ، فى الصحيح عن على بن مهزيار قال كتب اليه
ابراهيم بن عتبة عندما حارب ٠٠٠ الى آخر ما رواه احمد بن اسحق الابهري .
قال الشارح المحقق ، بعد ابراده هذه الخبر اررده الشيخ فى التهذيب
معلقا ، من على بن مهزيار ، وطريقه اليه صحيح ، لكن الظاهر من التعليق هناك
حوالة الاسناد على الخبر السابق هناك ، فانه مروي عن على بن مهزيار باسناد
ضعيف ، وعلى هذا فاسناد الخبر فى التهذيب ضعيف ، وقد ذكر بعض الافاضل
ان الرواية التى تصلح للبناء عليها ، لم تكن فى السبعة الموجودة بخط الشيخ
اولا والحق ثانيا ، ضعف احسن البناء ، ويؤيده ان الشيخ اورد ها فى الاستبصار
معلقه ، عن على بن مهزيار ، ثم اورد بعدها الرواية التى ذكر احتمال البناء
عليه ، وعلى هذا فالرواية صحيحة فى كتابى الشيخ ايضا انتهى .

أقول الظاهر من التهذيب عدم حوالة الاسناد ملاحظ .
ومنها : المروي فى العقيقة فى باب الموارد ، الواقع فى آخر الكتاب فى
وصية النبي (ص) لعلى (ع) ، يا على لا يص من جلد ما لا يشرب ليمه ولا يوكل
لحمه .

ومنها : ما رواه فى البحار ، عن العليل ، عن على بن احمد ، عن محمد بن
جعفر الاسدى ، عن محمد بن اسمعيل البرمكى رفعه الى ابي عبد الله (ع) .
قال لا تحوز الصلوة فى شعرو وبرما لا يوكل لحمه ، لأن اكثرها مسح . قال
الصدوق رحمه الله يعنى اكثر الاشياء التى لا يوكل لحمها مسح .

ومنها ما رواه فى البحار ايضا ، عنه عن ابيه ، عن سعد بن عبد الله عن
ايوب بن نوح ، عن الحسن بن على الوشاء ، رفعه قال قال ابو عبد الله (ع) .
يكراه الصلوة فى وبركل شئ لا يوكل لحمه ، والمراد من الكراهة الحرمة ، كما يظهر
من التتبع فى اخبار المسئلة .

وبالحيلة الأحبار فى المسئلة كثيرة جدا ، ومنها ما سبق فى المسئيات

كالتسحاب وغيرها ، فلا حظ لها بطيل الكلام بذكرها نسياً .

فروع :

الأول المشهور بين الاصحاب ، على الظاهر المصريح به من عبارة جماعة ، عدم حوار الصلوة في فلسفة أو بركة ، محددين من حلد غير العاقل استناداً إلى عموم الأدلة ، وربما يظهر من التهديف تحوير الصلوة مما لا يسم فيه لصلوة ، حيث قال في أسباب سعد بن أورق رواية عن الحسين بن سعيد ، عن جميل عن أبي عبد الله (ع) ، قال : سألته عن الصلوة في حلود الثعالب ، فقال إذا كانت فلا بأس ، فيحتفل أن يكون أراد أنه لا بأس به ، إذا كان على مثل الفلسفة ، وما أشبهها ، مما لا يتم الصلوة بها انتهى ، والمعنى قوى ، لوجه شئ .

الثاني المشهور على الظاهر المصريح به من عبارة جماعة ، عدم حوار الصلوة في الفلسفة والتكليف المتحدة من وبر ما لا يوكل لحمه ، ولهم صحة أن مهريار ورواية أحمد بن إسحاق ، لاسهرى المتقدمين هذا مصاباً إلى طلاق النصوص بالمعنى في نحو الوبر والشعر ، وإلى كصحة بن بكر استقدمه خلافاً للمحكى عن ^(١) المبسوط وأن حمزة مجتور مع بكره .

قال في لمجملته أجمع النسخ رحمه الله به من ثبت للملكة والفلسفة ، حكم الثوب ، من حوار لصلوة فيها ، وأن يجسبن أو من حرير محض ، فكذا يجوز لو كان من وبر الأراب وغيرها ، وإن لم يروم للمدعى وجوداً وعدمه أن كان ثامناً ثبت المطلق ، وكذا أن كان معياً والحوار عن الأول بالقرى بين كوسهما يجسبن وكوسهما من وبر ما لا يحل الصلوة في وبره ، وقد بيناه فيما مضى ، وعن أشقى بالمعنى من الإسلام في الطرود ، حالتى وجوده وعدمه المطلق ، لحوار كون المعنى راجعاً إلى أدب لا إلى وجودها ، مع فرض استلزامها ، وجوداً وعدمه ، انتهى .

(١) فإن من المبسوط يذكر الصلوة في الفلسفة والتكليف إذا علم من وبر ما لا يوكل لحمه وكذا يذكره إذا كان من حرير محض . (عنه) .

والأظهر الاستدلال للشيخ على هذا القول ، بصحيفة محمد بن عبيد
الخبار ، المتقدمة في عنوان قول المصنف ، لا التكه والقلسوة ، وقوله فيها بعد
السؤال عن الصلوة في قلسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه ، أو تكه من وبر الأراب ، و
أن كان الوبر فكيف جلب الصلوة فيه أن شاء الله .

وعن الذكرى أنه أحاط عن هذه الرواية ، أولاً ، بأنها مكاسة ، وثانياً ، بأنها
تصعب قلسوة عليها وبر ، فلا يلزم منه حوارها من الوبر ، وبحو عن التحرير .
فمن رأيت خبراً فيه ، أن المكاسة لا تعصر عن المشافهة في كان المعصر
عن كل من الأمرين من يوق به ويعتمد عليه ، وأما قوله ، ومعه المحقق بأنها إنما
تصعب قلسوة عليها وبر إلى آخره ، فعجب غاية العجب ، من الرواية و
أن يصعب ذلك فكيف يصعب التكه المحبولة من الوبر ، والحواف ومع عن
الأمرين ، انتهى .

وأما من الحواف عن الأخير ، بأن ما ذكر حسن ، لو عطف قوله ، أو تكه
، إلى آخره على قوله ، قلسوة مع أنه يحمل لعطف على قوله ، وبر ، بعد
قوله عنها ، ولا ترجيح للأول بل قرب المرجح برجح الثاني وإن بعد عن
الاعتبار ، لكن غاية الوقف في الرجح لا بقصد الطبع السليم نعم يرد على
اعتراضه لأول ، بأن المراد من قوله ، فإن المكاسة لا تعصر إلى آخره ، ما ذكره
الحجية وإن كانت أدون منها ، فيكون الذكرى بأحد بحجتها على ما فهمه ، أم
في كل شيء ، فإن كان الأول فيقبح ما أشار إليه الشهيد في الحشو بالتحرير ، في
رد التحرير ، حيث ضعف ما قرأه الحسين بن سعيد ، في كتاب محمد بن
إبراهيم ، إلى أبي الحسن الرضا (ع) ، وعلل للضعف بأسناد الراوى إلى ما
وحده في كتاب لم يسمعه من محدث ، بقوله ، والمكاسة المحروم بها في قوة
المشافهة ، كما تقدم بحث الحشو بالتحرير .

وإن كان الثاني فيبطله في غاية الوضوح ، وبظاهر أن مواد الشهيد ما
سيظهر عن قريب وحلاصه ما يرد على هذا الاستدلال ، أن هذا الحزم مكاتبة ، و

هي وان كانت حجة، لكنها لا يعارض المناهضة وان فُصرت عن الصحة، لا حصارها كما عرفت بالشهرة المرححة لها، على الصحيح، سيما اذا كانت المكاتبات موافقة لمذهب العامة، ان المكاتبات قلما تحلو من شيء، كواذا وقعت في يد اعدائهم لم يقع منها ضرر، وسيما هذه المكاتبة لمناسبة اشتراط التدكية فيها، لما يحكى عن احمد بن حنبل، المعاصر للرضا (ع)، حيث حكم بعدم حوار الصلوة في الحرير المحض وبطلانها فيه، واشترط في الشعور الوبر كونه ماحودا من الحق، والمدكى بالتدكية الشرعية وحكم في احد قوليه موافقا للشامعي، بكون الماحود عن الميت محصا لا يحوز الصلوة فيه.

وهذا المذهب على ما يحكى كان مشهورا في زمان العسكري (ع)، و لشدة التقية في زمان العسكري (ع)، لأن العامة على ما يحكى قائلون بصحة الصلوة في وبر الارانب.

هذا مصاعا الى معارضة مكانة ابن مهييار، والاسهرى ولا يصلح لمقاومتها، لكوسهما موافقون للشهرة ومذهب الشيعة ومحالعين لمذهب العامة فان الرشد في الاحد محلامهم وموافعين للأخبار الكثيرة وغيرها.

والى ما ذكره بعض باه^(١) ينصم لاشتراط كون الوبر مدكى، في حل الصلوة منه وهو خلاف الاحماع نصا وفتوى، باي معنى اعتبر التدكية فيه، بمعنى انظاهرة او قبول الحيوان ذي الوبر التدكية او الطهارة غير مشروطة في نحو النكة، التي هي مورد السؤال، مما لا يتم فيه الصلوة اتفاقا، وكذا قبول الحيوان التدكية، لعدم اشتراطها في الوبر من طاهر العين منه، الذي هو مورد البحث في المسئلة اجماعا.

قيل^(٢) ولعل المراد من التدكية فيها^(٣)، كونه مما يؤكل لحمه، يشير الى ذلك

(١) اي الخبر.

(٢) وهو شرح المفاتيح. (منه)

(٣) اي صحيحة عبد الحبار. (منه)

ما رواه في الوافي في باب اللباس ، علي بن أبي حمزة ، انه سأل الصادق (ع) :
 وانكاظم (ع) عن لباس العراء والصلوة فيها ، فقال لا تصل فيها ، الا ما كان منه
 دكيا ، قال قلت : وليس الدكي ما دكّي بالحديد ؟ فقال بلى ، اذا كان مما
 يؤكل لحمه . . . الحديث ، انتهى .

والاظهر حمل تلك الصحيحة على التقية ، كما صرح به جماعة ، لا سيما
 لأخبار بالجمع عموما وخصوصا ، عما لا يؤكل لحمه المعتصدة بما عرفت ، والجمع
 بالحمل على الكراهة لا وجه له لما عرفت .
 فائدة :

قال في المدارك : اختلف الاصحاب في النك والفسوس المعمولتين من
 وبر غير المأكول ، ذهب الاكثر ومهم الشيخ في النهاية الى الصع منها لف
 سبق في الحدود وقال في النهاية بالكراهة ، وقال اليه في التحرير ، نحو بلاغ
 الاصل ، ورواية محمد بن عبد الحبار الساقفة واستصعافا للأخبار الصاعدة ، و
 هو غير بعيد ، الا ان الصع انحوط .

قال بعض متأخري المتأخرين واعلم انه قد وقع لصاحب المدارك سهو
 في هذا المقام ، حيث انه بعد ان نقل عن النهاية اولا القول بالجمع نقل عن
 النهاية ايضا القول بالحوار على الكراهة ، وهذا القول اما هو في العسوط ، لا
 في النهاية كما جرى به طبعه هنا ، انتهى .

أقول : سبب الحقن المجلس ايضا الى النهاية القول بالكراهة ، كالشيخ
 البهائي ، قال في البحار : الصلوة في قلنسوة او ثوب من جلد غير المأكول
 او وبره ، مما مشهور بين الاصحاب الصع ، والمستفاد من كلام الشيخ في التهذيب
 الحوار في المتحدثين من الحد ، وكذا ذهب الشيخ في النهاية ، والمحقق في
 التحرير ، الى الكراهة في المتحدثين من وبر الارانب ، لأخبار حملها على التقية
 اظهر من حمل معارضها على الكراهة ، قال في الحبل العنبر الثاني حوار
 الصلوة في ثوب من وبر الارانب ، وبه قال الشيخ في النهاية ، وكلامه في التهذيب

يعطى بعدية الحكم الى كل ما لا يمتثل للصلاة فيه من التكه وغيرها من الارباب و
الثعالب وما الى اليه المحقق في التحرير كما مر . وقال شيخنا في انكرى . لا شبه
الصنع . انتهى .

والظاهر ان اشياء الفاضلين ليسوا المدرك واما احتمال صحة نسبتهم
بعيد ، لما يظهر من المصنف في المختلف وغيره واما ما ذكره لمهاشي قد
ان كلام لهيب يعطى الى آخره فلعنه اراد من كلامه المعطى لما
ذكره ما ذكره في دليل ما نقلنا عنه سابقا . في الفرع الأول لا واسطة بقوله و
ان يكتشف عما ذكره ما رواه - ثم نقل صحيحه محمد بن عبد الحارث بن عيسى .
وقال - بحوار يكون الضرورة لضرب من انتفيه .

الثالث المشهور بين الاصحاب . على ان ظاهر المصنف به عبارة جماعة (١)
نعنيهم اصبح من الصوف والشعرين ووجهها . من غير تخصص بالمالس و عن
اشهدين و جماعة ومسلم صاحب المذرك التحصين بالمالس ولو كانت
غيرها كالشعراب السقاء على الثوب لم يصح عن اتقوا

بالشهادين ومن تعيها الاصل وفيه انه مختص بموقفه ان يغير
المتضمنه لقوله اع وكل من حرام اكله فالصلاة من حله و قوله و
روثه وكل شيء منه فاسده - - الحديث . ورواه ابراهيم بن محمد السهماني
المتقدمة في اصل المسئلة المسحبة باشبهة بين الطائفة الصريحة في عدم
حوار للصوة في الشعر والوبر الملقى على الثوب ورواية الحسن بن علي ابوشا
المتضمنه بكراهة الصادق (ع) عن وبركن شيء لا يؤكل لحمه الذي يكون لمراد
مها في المقام الحرمة كما يظهر من التسع في اخبار المسئلة ورواية سمعيل
البرمكي . المسحبة بالشبهة المروية في العمل كما قدمنا وبغيرها من لأخبار .
وثم احتصاص الصنع المسفاد من الأخبار الصاعدة بالمالس بملاحظة

(١) ومسلم البخاري والذخيرة وشرح المفاتيح - (١٥٠)

كلمة في المنصية لذلك ، فيبقى الاصل سليماً عن المعارض ، غير وحيه لعدم حريانه في كصحيحة ابن بكير ، لدخولها على البول والثروت ايضاً ، بالنسبة اليهم للصرفية قطعاً ، بل لمطلق الملابس ، وفي رواية ابراهيم بن محمد السهمداني ، المسحبة بالشهرة ، الناصه بعدم حوار الصلوة في الشعر والوبر الملقى على الثوب كما تقدم .

ولهم ايضاً صحيحة محمد بن عبد الحبار المتقدمة ، المنصية بقوله ((ع)) ، و ان كان الوبر دكياً حلت الصلوة فيه ان شاء الله ، بعد السؤال عن الصلوة في فليسة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه ، وفيه ما عرّف من وجوه القدح فيها ، سيما التقية .

وما ذكره الشارح الفاضل بقوله وطريق الجمع حمل روايات المصنوع على اثوب المعمول من ذلك ، والحوار على ما طرح على الثوب من الوبر ، غير وحيه بعدم الشاهد عليه ، ولا ، وبعد التكافؤ ثانياً مع تضمن صحيحة محمد بن عبد الحبار ، حوار الصلوة في النكح المعمولة من وبر الارانب ، و رواية ابراهيم بن محمد السهمداني ، لصرحة بالجمع في الشعر والوبر اندي يسقط على الثوب ، و قريب منها كصحيحة ابن بكير ، فكيف يتم له الجمع بما ذكره ؟

ثم ان الشارح الفاضل ايضاً ومن صرح بالحوار الشيخ ، والشهيد في الذكرى ، وهو طاهر التحرير ، وجمع الشرح بينهما بحمل الحوار على ما يعمل منها ما يتم للصوة وحده ، كائنته والفتسوة ، كما وقع التصريح به في مكانة العسكرية ((ع)) ، انتهى .

وفي هذا الجمع ايضاً ما ترى ، ان فيه اضراج لروايى ابن مهزيار و الابهرى ، المتقدمين في اصل المسئلة .

الزايح : صرح حملة من الاصحاب ، بعدم دخول فصالات الاسان من شعره وريقه وعرقه وظهره و نحوها ، في حكم فصالات غير ما كول اللحم بل لا واحد من

الاصحاب قائلا بالسمع في المفروض بالخصوص، الاما ذكره بعض^(١) المحققين، من انه سمع ان بعض العلماء، كان يترع ثوبه عما اصابه الشمع و الغسل كثره^(٢) عن عرق الانسان، وفيه ايضا ما يرى .

وكيف كان ؟ فالظاهر عدى حوار الصلوة في المذكور لصحيحة على س ريان المروية في الريادات ، قال كتب الى ابي الحسن (ع) : هل يحور الصلوة في ثوب يكون فيه شعرون شعرا لاسان واطفاره ، من قبل ان يفضه ، و يلقيه عنه ؟ فوقع - يحور ، وهي شاملة لشعر المصلي نفسه واطفاره ، او شعر غيره واطفاره .

واما ما ذكره المحقق البهائي رحمه الله ، وبعد ان ذكر ان الصحيحة تدل على حوار الصلوة في ثوب علق به شيء من شعرا لاسان او اطفاره ، بقوله : والظاهر ان المراد شعر المصلي واطفاره ، كما يظهر من كلام العلامة في المنتهى ، وبمعصم عدى الحكم الى شعر غير المصلي ايضا ، فعليه ما به ، وصحيحة على ما صحيحة غير واحد منهم الأخرى ،^(٣) قال : سألت ابا الحسن ، عن الرجل ياخذ من شعره واطفاره ، ثم يقوم الى الصلوة من غير ان يفضه من ثوبه ، قال لا بأس . والاحتماس بالشعر والظفر غير صاير ، اما لعدم القول بالعض كما هو الظاهر ، او لكون العلة واحدة كما قيل

ويعصد ذلك ما روى عن كتاب قرب الاسداد ، عن الحسين بن عيون عن الصادق (ع) عن ابيه (ع) ، ان عليا (ع) مثل عن البراء بصيب الثوب ، قال لا بأس ، واطلاق في لباس شامل لما نحن فيه ، بل ربما يقال يمكن القطع بخروجه ، لما روى من صحة الصلوة في ثوب العير وان احتمل تحقق وسجه و عرقه ، بل وشعره منه ، ونحو ذلك فيه ، وكذا ألعاب الغم من العلة وغيرها من الروحانيين وغيرها ، ومن الاطفال وغيرهم وعرو ائيد وغيره في المصافحة وغيرها ، سيما في البلاد الحارة في ايام اشط وكذا لمن الروحه عند المصافحة

(١) وهو العنانيج . (منه)

(٢) كثره ظاهرا حل .

(٣) مروية في باب ما يصلى فيه وما لا يصلى فيه من العفة .

والمحاضمة والملاعبة *

وبالجملة الفرقة الناحية ما كانوا يحتشون عن أمثال ما ذكر في الأعصار و
 الأمصار، وما كانوا يعاملون مع الأدمى معاملة الحيوانات، مثل السّمور و
 السحاب ونحوهما، وبالحمله الحب عن ذلك موجب للعسر والضرر،
 المفسين شرعا، بل ذلك مخالف لأجماع المسلمين بل الضرورة أيضا، كما
 ذكرها بعض، هذا على فرض شمول الاطلاقات أو العموم لما نحن فيه بحسب
 المنافع، والا كما هو الأقوى فالاطلاعات الأمر بالصلوة والستر تكفيا، لأن
 المتبادر من الأخبار المانعة، غير الأساس كما ذكره جماعة *

قال بعض الأفاضل: لا يحصى أن المتبادر من غير ما كحل اللحم، في تلك
 الأخبار المقابلة في كثير منها، كموتقة ابن بكير وغيرها، بما كحل اللحم انه هو
 ما كان من سائر الحيوانات ذي النعم السائلة التي وقع ذكر حمله منها بالتفصيل
 في تلك الأخبار، من الحر والسحاب والفك ونحوها، وبعض الأخبار قد
 اشتمل على هذا العموم وبعضها قد اشتمل على حيوانات معدودة و
 بعضها قد اشتمل على الأمري، وحيث قد يحتمل مطلقها على مفيدها، ومجملها
 على مفصلها، وبالحمله فالأساس وأن صدق عليه هذا العموم، لكن يرمي
 هذه العبارة في الأخبار، والمتبادر منها بتقريب ما ذكرنا، اما هو معدود من
 تلك الحيوانات، التي حرت العادة باتحاد الحلود والاشعار والابواب، و
 الانتفاع بها في سائر وجوه المنافع، انتهى *

ويمكن أن يقال ان ما ذكرنا يحدى، لو كان كل الأخبار المانعة في
 قبيل الاطلاقات، لأنها لا تشمل للأفراد الغير المتبادر، واما اذا كان فيها
 ما يسمع بعموم العموم الاستعماري، كموتقة ابن بكير، وحبر الحسن بن علي
 الوشاء، فلا يحدى المذكور، لشمول العموم الاستعماري للأفراد البادرة، وان
 كان هو أيضا غير شامل للفرد الا ندر، ولكن كون الانسان في هذا القبيل غير
 مستوع، بل غاية انه فرد نادر، فتدبر *

نعم يمكن ان يقال ان الصنع غير متوجه الى الاسان في الأخبار المانعة .
لكونه آكلا . والحلية والحرمة اما هي بالنسبة اليه ، توصيخ ذلك ، اما بالنسبة
الى العموم الواقع في اول ^(١) موثقه ان تكبر المتقدمه ، فلان كلمة للاسان
مقدرة بعد قوله ((ص)) حرام اكله . الواقع في قوله ان الصلوة في وبركل شيء
حرام اكله قطعاً ، لعدم توجه التكليف الى غير الاسان من الحيوانات . والحمل
على بعض اقاربه دون الآخر ترجيح من غير مرجح ، ومما يعوم التكليف .
واما بالنسبة الى الأخبار المتضمنه لعوله ((ع)) لا يؤكل لحمه ، لا سئلرأيه
الكذب المعتنع بالنسبة اليهم ، لو ابعينا على ظاهره ، كقول الله سبحانه : ((لا يمسّه
الا المطهرون)) . وما ذكرنا اقرب المحاربات بالنسبة اليه ، حينئذ لا بد من تقدير
كلمة للاسان ، للتقريب الذي قدمه ، علينا مل .

و ربما يظهر من غير واحد ، احراء الاستصحاب في نحو الشعر . قال في
الحبل المتين في حطة كلام له شعر الاسان ليس مما يحرم فيه ، لأنه مما يعم
به الهوى ، لمشقة الاحتراز عنه ، ولحوار الصلوة فيه متصلاً بمكداً مفصلاً ، استصحاباً
للحال ، كما قاله شيخنا المحقق الشيخ على اعلی الله قدره ، انتهى .
وكيف كان ، فالمسئلة بعون الله واضحة .

الخامس : قال بعض المحققين قد عرفت عدم دخول الاسان فيما لا يؤكل

(١) واما قيد ما بالاول لأن قوله ((ص)) في آخر الموثقة : فان كان غير ذلك مما قد
سهيت عن اكله وحرم عليك اكله فالصلوة في كل شيء منه فاسد ليس من العموم
الامرادى . بل من العموم الاحرائى . فيخرج الاسان من اطلاق قوله ((ص)) قد
سهيت عنه لكونه فرداً بادر او لم يصح عن ذلك ما يح لكلمة ما ، لقلنا في العموم
الواقع في اول الموثقة بل الأمر فيه اظهر لوجود ما المحاطب المراد منها من
نوع الاسان لعموم التكليف ومما يثبت على ذلك كون الفعل منها للمفعول و
وقوع ذلك تفسيراً من الصادق ((ع)) لقول الرسول ((ص)) لأن الظاهر ان قوله
عليه السلام : فان كان مما يؤكل لحمه الى آخره وقع تفسير القول الرسول ((ص)) من
الصادق ((ع)) لزرارة متدبر . (منه)

لحمه ، وهل يدخل فيه مثل النحل ، فلا يصلّى في ثوب أصابه الشمع والعسل .
على ما سمعناه من برعه بعض العلماء عنهما ، كثرعه عن عرق الإنسان أيضا ، أم
لا ؟ والنحل وإن لم يكن له لحم ، إلا أنه داخل في قوله كل شيء حرام أكله لكن
لا يحصى عدم شموله لمثل البق والبراغيث والعميل ، من الحيوانات التي يصلّى في
صلتها ودمها ولعابها البتة من غير تأمل ، ولعن النحل أيضا كذلك ، بل
لعل الاظهر أنه كذلك ، ولا حنيط ، مر آخر .

وقد بعض آخر الظاهر خروج شعر الإنسان وأظفاره ، كفصلا ما لا يؤكل
لحمه ، غير ذي النفس ، مما لا يمكن المحرر عنه ، كالقمل والبق والرعوب ونحوه من
محل المزع ، كما صرح به جماعة من الأصحاب ، لا اختصاص بأذى السع بضره في
بحكم السبادر ، وغيره بغير ذلك حدا . مع لزوم انفسر و لخرج و لصيق في
التحجب عن نحو ذلك قطعاً ومحلته لأحما ع المسلمين ، بل الضرورة ايضاً .

وقال آخر في دليل كلامه ، الذي نقلنا عنه في الفرع السابق ، بقولنا لا
يحصى أن المتبادر من غير ١٠٠ التي آخره ، فصل ملين في صورته وما بالنسبة
إلى ما لا نفس له ، فيما عدم من عدم تبادر ذلك من العنوس المذكور وعدم
عدّ شيء ما لا نفس له في عداد تلك الأجزاء وأصالة العدم ، حتى يقوم الدليل
المواضح البين ، ولأن إطلاق الالعاد في الأحكام الشرعية إنما ينصرف إلى
الأفراد الشائعة المتكثرة ، من دون الفروض البادرة ، ولأنه لو تم ذلك للزم
الحكم بالسع من الصلوة في الثوب والبدن الذي عليه فصلة الدواب ، و لزوم
الخرج به ظاهر ، ويعصد ذلك ما من وجه حوار الصلوة في الحرير المصروح اتفاقاً ،
وما لا يتم الصلوة فيه وإن كان حالصاً على المشهور ، مع أنه من فصلة ما لا يؤكل لحمه
وبذلك يظهر لك حوار الصلوة في الثوب الذي يسقط عليه العسل و الشمع
المتحد منه ، وما يوضع منه تحت فص الحاتم ، ونحو ذلك ، انتهى .

أقول الكلام هنا يقع في مقامين

الأول : في صلاب الحيوان غير ذي النفس ، مما لم يكن لحم ، كالنحل و

البيق والبرعوث والقفل وما صاهاها ، والظاهر ان ما ليس له وبر ايضا ، واما ما يظهر من الحبل ، مسيحي الكلام فيه في العائدة الى سبب ذكرها ، فالذي يترجح في نظري القاصر ، هو حوار الصلوة ، فيها ، لما اطلاق الأمر بالصلوة ، السالم عما يصلح للمعارضة ، وكون تلك الفضلة للحيوان العير المأكول غير صابر لعدم وجود اللحم في الحيوان الصادر عنه تلك الفضلة ، والأخبار العاصية على ما هو في خاطري ، اما سمع عن صلة ما لا يؤكل لحمه ، وجعل الكلام كالسائلة اسمعية الموصوع ، غير وحيه ، لأنه مع كونه خلاف الأصل ، يرد فيه حرارات كثيرة غير محمية على العطر ، مع ان حمل الأخبار العاصية اما يسمع عن وبر ما لا يؤكل لحمه ، واما موثقه ابن بكير ، فالظاهر ان المراد منها ايضا ، الحيوان الذي يكون اللحم ووبر .

تفصيل الكلام ان في المتن عبارة ، يمكن ان يستدل بها بطريق احدهما قوله (ص ١١) ان الصلوة في وبر كل شيء حرام اكله ، والصلوة في وبره وشعره وحلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد ، لا تقبل تلك الصلوة حتى يصلى في غيره مما احل الله اكله ، والتقريب واضح .

لا يقال ان ما يترأى من التكرار في عبارة هذا الحديث من قوله ان الصلوة في وبر كل شيء حرام اكله ، فالصلوة في وبره وشعره . . . الى آخره ، وذلك ما يلوح من الحرارة في قوله لا تقبل تلك الصلوة حتى يصلى في غيرها ، مما احل الله اكله ، يعطى ان لفظ الحديث لاس بكير ، وانه قل ما في ذلك الكتاب بالمعنى ، ويمكن ان يكون هذا الصواب ، ومع عن بعض رجال الاسد سوى ابن بكير ، وذلك مما ينافي الاستدلال به ، لانا نقول المذكور على فرض التسليم ، لا يخرج الخبر عن الحجية ، وان كان منكسر الصورة الاستدلال به .

وامت حبيب بان ما ذكر في دليل لا يقال ، اما يكون بحسب بادى النظر ، واما بحسب النظر الدقيق ، فيمكن ان يقال : ان المعصوم (ع) ، اما ان يلفظ الوبر في اول الرواية ، لعائدة ، وذلك لأن رواية اما يسئل عن الحيوان صاحب

الوبر، الا ترى الى قوله ((ع)) ٠٠٠ وغيره من الوبر، الواقع في سؤاله عن الصادق عليه السلام، عن الصلوة في الثعالب والعك والسحاب وغيره من الوبر، فالمعصوم ((ع)) اخرج كتابا لاحتواء سؤاله، على هذا النحو ان الصلوة في ووبر كل حيوان حرام اكله، فالصلوة في ووبر ذلك الحيوان الموصوف، و شعر ذلك الحيوان وحل ذلك الحيوان ذي الوبر الذي حرام اكله، ويول ذلك الحيوان الموصوف وروثه، انتهى .

فعلى هذا لا يشمل الحديث الحيوانات التي حرام اكلها، وليس لها ووبر، فهذا هو القاعدة في لفظ الوبر الثاني به في قول الحبر، ولفظ شعر الذي هو واقع بعد قوله في ووبره لا يما في المذكور، لما يظهر بالتدبر وبالراحة الى العرف، واما الحرابة المدعاة في قوله ((ص)) لا تغفل الى آخره، فلا يسميها . فظهر بما ذكرنا من الكلام، ان مثل النحل والنمل والبعوض، ونحوها من الحيوانات، التي ليس لها ووبر، غير داخل في لفظ المسموح من موثقة ابن بكير، فتأمل حدود ويمكن ايضا ان يقال، على فرض التسليم بان الوبر واقع في اول الحديث تكرار تحت ولا قاعدة فيه او فيه غير ما ذكرناه، ويكون الكلام في قوة ان كل مرد من امراء الحيوان الذي حرام اكله، فالصلوة في ووبره ٠٠٠، الى آخره، يسمي مطلبيا ايضا، من كون المراد هو الحيوان ذو الوبر، وذلك لأن صميم في ووبره، اذا رجع الى مرد، لا بد ان يرجع الصماير الواقعة في الكلمات الثانية ايضا اليه، كما هو مقتضى الاصل والقاعدة، فعلى هذا يكون المراد من الكلام، هو الحيوان ذو الوبر والشعر والحل العبر المأكول، فلا يشمل النحل ونحوه لعدم كونه ذا ووبر وشعر، فتدبر .

وتاسيها قوله ((ع)) فان كان غير ذلك مما قد سبقت عنه ٠٠٠ الى آخره، والتفريغ واضح، وفيه ان قوله ((ع)) في آخر الحديث دكاة الديح اولم يدكه، يفهم منه ان المراد من الحيوان المسمى عن اكله في تلك العبارة، انما هو الحيوان القابل للتدكية، وما كان من اللحم، وذلك غير حفي على المصنف، ويؤيده

قوله ((ع)) سابقا فإن كان مما يؤكل لحمه . فافهم . فيخرج النحل وما مثله عن تلك العسارة أيضا ، وأما حصصا ما يمكن ان يستدل به في الوثقة للمقام بهاتين العسارتين ، مع امكان الاستدلال له فيها بعبارتين غير المذكورتين ، لكون الاستدلال بهما في غاية الوهن . فافهم .

وبعكس ان يقال ان المراد من لفظة اكله ، الواقع في عدة مواضع في تلك الوثقة هو اكل لحمه بعريته وموته فيمن عداها من الأحرار الماسة ، فلما يشمل النحل ونحوه ، فتدبر جدا .

وبالحمد ما يفصل عن العمل والنسب والميراث والدياب ونحوها ، غير منطل للصلوة قطعا . سواء قلنا بشمول موته ابن بكير لا أمّا على التقدير الثاني فتدبر ، وأما على الأول فلعسر والخرح المعنيين شرعا ولما يظهر من سيرة المسلمين في الاعصار والامصار . الموجب لحصول القطع بعدم بطلان الصلوة في ذلك . ولأنه لو كان المذكور واحيا للمطلان لشاع وبواتر . و الثاني باطل فاسقدم مثله على اما لوهيبيا على العموم كما هو المفروض . لكان في من الحديث ما يدل على حوار الصلوة ومقبوليته بالنسبة الى العسل ودلت لأن العمل حلال اكله بالاجماع والنص . فيدل قوله ((ص)) لا يعمل تلك الصلوة حتى يصلي في غيره مما احل الله اكله . على مقبولية الصلوة فيه . فيمن عداها من اشجع الماحود منه وفصله . مطلق الدياب والبق وامثالها . بالاجماع المركب . على ما هو الظاهر . فليتأمل .

وكيف كان . فالمسئلة بحمد الله . واضحة السبيل مكشوفة ادليل .

الثاني . في فصلات الحيوان غير ذي النفس . مما يكون له لحم فالذي يعصيه الترواياب الماسة . هو التفصيل في المقام . بان يقال لا يحلو اما يكون الحيوان المفروض ذي وبر وشعر ام لا . وعلى الأول فالاولى والاحوط . هو الحكم ببطلان الصلوة فيه . وفي جميع فصلاته . وعلى الثاني يحكم بصحة الصلوة فيه وجميع فصلاته . ولا يعارض المذكور قوله ((ع)) في آخر موثقة ابن بكير . فإن

كان غير ذلك . . . الى آخره ، لما عرفت من انه يفهم من قوله (ع) في آخرها دكاة الى آخره ان المراد هو الحيوان الذي حرت العادة في تذكيته ، وان يتحد منه الجلود ، متدبر كي لا تعفل ، ولا تحوط الخشب . سيما في السمك العير المأكول اللحم .

تميمه :

لم نجد ولم يظهر لنا حيوان كان من غير ذي النفس ، وكان له وبر وشعر ، واما ما يظهر من المحل والريش والوبر والشعر ، الذي كاد ان يدرك باضطراب ، فاطلاق الوبر والشعر غير منصرف اليه قطعاً ، مع ذلك يمكن منع كونه وبراً او شعراً ، بل الظاهر به ريش كما في الطيور ، فافهم .

معلي هذا قولنا موافق لغرض من ذهب الى حوار الصلوة في مفصلات الحيوان غير ذي النفس كما نقله المجلس عن ظاهر الاصحاب ، وسيظهر ، وصرح به بعض ، وبعض ادنا وان كان يحرق في بعض افراد ذي النفس ايضا لكن لم نجد قائلًا به ، بل انما هو عدمه فان الاقوى هو الحكم بالبطال فيه السادس قال من البحار بعد نقله جملة من الابواب وفي الامام دلالة على حوار التحلي بالثلوث والمرحاض للرجال والنساء ، وصلواتهما فسيهما بلا طلاق لاسيما في مقام الامتنان وقد يشكل في الصلوة التوثيكية حرماً من صدف حيوان لا يؤكل لحمه اما كونه حيواناً فلهذا كراهية كراهية ، وغيرهم من التحارر لعواصين وما رواه انكليبي في الصحيح ، عن علي بن (١) جعفر عن ابيه قال سألته عن اللحم الذي يكون في اصداف البحر والعراب ايؤكل ، قال ذلك لحم اصداف لا يحل كله ، وما كونه غير مأكول اللحم ، فلهذا الحبر ، ولا حجام المقول على ان من حيوان البحر لا يحل له الا السمك ، واما عدم حوار الصلوة في حرماً فلا يؤكل لحمه ، فلما سبى من عدم حوار الصلوة في شيء منه ، الا ما

(١) وصحيح علي بن جعفر هذا مروى في كتاب الصيد في قبيل باب الحراد . منه .

استثنى .

ويمكن أن يحاط بوجه

الأول : لا يتم كونه حراً من لك الحيوان فان الاعتقاد من حوجه لا يستلزم الحرثه بل انظر هراة طرف لتولد . الب نعم يكون اللؤلؤ من بعض الاصداف مركباً من حوجه وهذا ما ذكره ويمكن ان ينافى فيه بها .

الثاني : اما لا يتم عدم حوار الضلوة من حراً ، فالا يوكل لحمة هذا ليس له نفس سائله . وان امكن المناقشة فيه .

الثالث : انه على تقدير عدم اختصاص لحكم بانه نفس ثلث فهو خاص من المسند . فظهر الآيات السابقة وسبوع انتحلي بها . والضوء معها من اعصار الأئمة (ع) مع انه لم يرد مع بخصوص ذلك وانظر هراة لو كان مصنوعاً بحد الصنع منه من حمار معدة . ولم ارجحاً بتخصه الا العمومات ، الاطلاقات التي يمكن ان يدعى بها محمول على الامر السابق . وليس هذا منها .

وبالحكمة الحكم بالصنع مع عدمه ، له على حوار . وعدم ظهور بخصوصه وبطريق لا حمة من حوجه لا يخلو من سكال وبوده ما رواه الصدوق في الصحيح عن علي بن عمار عن حمة (ع) . سألته عن الرجل هل يصلح ان يصلى معه من كان معه من قرائته ملا ، وان كان لا يفعله فلا بأس . انتهى .

السابع : قال بعض المحققين المسند من لفظة في الروايع من هذه الاخبار ان الصنع محض باليد . وما يسلط به اسباب من اللس واسول والشعيرت استغناء عن اللس . وذاير فضلات فالا يوكل بحمة . وحسنه فلا بد من في لك المحمول فلو صلى ثلثا يعظم انعين من مشط . وغيره

ما يحل ، فلا بأس بالصلوة فيه ، وبما ذكرنا أيضا صرح المحدث الكاشاني في الواقع ، وكلام الاصحاب في هذا المقام ، لا يخلو من الاختلاف و الاضطراب ، انتهى .

أقول الاحوط بل لا قوى ، هو الحكم بالطلاق .

الثاني : قال بعض^(١) الأحناف المتأدبر من مأكول اللحم والمراد منه من المقام ما يحل أكله وإن كره ، فدخل فيه الحيوان وسباعه ولحمير ومائتها ، على ما هو لظاهر من الاصحاب وفي لغة الرضوي سألته عما يخرج من محرر انداية ان تحرت فاصاب ثوب الرجل قال لا بأس ليس عليك ان تعسله ، انتهى ، ولما دار في الاعصار والامطار ايف على ذلك ونهى في احكام مائتها ، ما دس على حوار الصلوة في ثوبها وارتائها ، في صحيحه زرارة انها من لا تعسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمة وفي اخرى غسل ثوبك من ابوال ما لا يؤكل لحمة ، انتهى .

الثالث قال الشارح المحقق قال المصنف رحمه الله في المذكور لو مرص صوف لا يؤكل لحمة مع صوف ما يؤكل لحمة ويسج مسج ثوب ثم يصح الصلوة فيه تعليقا للحرمة على أشكال بيشا من اياحه المسحوق من الكس و الحرير ، ومن كونه غير متحد من مأكول اللحم فكذا لو احدث قطع وخطف و تم سلخ كل واحد منهما ما تستربه المعوزة ووجه الاشكال ان لا يكره لا يخلو عن ضعف فالأقرب المصح انتهى .

قال والذي قدس سره وهو في بيان وجه الضعف وايضا ما يمنع الصلوة من جسمه وحقيقته ، يمنع الصلوة من بعضه ايضا ، وسببها في الصلوة وان لم يسر المعوزة لأن السبي في الأحدث مضيق والسبي يوجب مسد السبي عنه بخلاف الحرير فان السبي فيه عارض للرجح دون السبي وللرجال ايضا

(١) وهو المفتاح . (منه)

إذا كان خالصاً دون الصريح انتهى كلامه رفع في الحلد مقامه .
 العاشر قال في المحار حلفوا فيما لو شك في كون الصوف وأبوهر من
 مأكول اللحم فقال في المسهي بالبيع ولعل الخوار أفوق لاسيما . الحد
 من مسلم أحمر بكوبه ماحوا . من مأكول اللحم وقال النارج المحقق في المسهي
 لو شك في كون الصوف والسعرا وأبوهر من مأكول اللحم لم يجر لصوفه فيه
 لاسيما مسروطة سائر العورة بما يؤكل لحمة . وشك في شرط يقتضي أشك في
 المشروط . ولعائل أن يقول استحوذ الله على البيع من ملبسه ما لا يؤكل
 لحمة ، لا عموم لها عمومها طاهر العوياء وعرضا ، بحيث يشمل المعلوم والمشكوك بل
 أن عمومها مستفاد بغيره ، لا حوالا وإطلاق استوان ، وعدم الاستفصال ، وغير بعيد
 انصرافها إلى الأفراد المعلوم كونها مما لا يؤكل لحمة ، وعمومها ليسه إليها لا يند من
 ذلك ، إلا حبراً من بكير وقد عرفت أن حملها على البيع التحريمي ، محض استطر
 وعنى هـ . فالقدر المستفاد من البيع من أدمر . لعدمه فالأفراد
 المسكوكه بأية على أصلها ، حجة عملاً لا تلازمها صلوة وبويد ، صحيحة
 عبد الله بن سعد قال قال أبو عبد الله . من سئى يكون منه حرام أو حلال فهو
 لك حلال أيضاً . حتى تعرف الحرام بعينه ، في معناه ، ربه مسعده بن صدمه
 عن أبيه . في الإع . ولا حوط المسره

وهي بعض المحققين بعد من مذهبهم الظاهر في هذه سنده
 عرفت في هذا السند . ولا مانع من أحد ، وكذا في الصحيح أن لشرط في
 الصلوة سائر العورة مطلقاً ، إلا أنه قد دلت حمله من لخصوص على تنهي عن الصلوة في
 أشياء . وهي المعدودات في هذه المقامات . وإن لم يستتر بها عورة . ومنها ، بحيث
 ما لا يؤكل لحمة كدبره من اختار هذه المقامات ، والبيع عن شك يوقف على علمي
 معلومتيه كونه مما لا يؤكل لحمة . فممن يعلم كونه كذلك . فليس له حين يجب بلست
 لأخبار ، فبعض يجب أصل لصحة . وبعضه الآخر صحيحه انصرجه في كل شيء
 فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه ، فالأفراد بلحل ما هو أعم من

الاستماع ، نعم ما ذكره هو الاحوط ، انتهى .

أقول الاظهر هو القول باسقلال في صورة الشك لما استدل به المصنف رحمه الله وقد كره لناج الحق من انصراف اطلاق الأحبار الفاسقة الى الافراد المعلوم كونهما لا يؤكل لحمه فيه ما فيه لأجل يحرم أكله ليس معه الا ما يحرم بحسب الواقع من غير مدحلية للمعلومية والعشوائية في معناه ، كما هو الحال في تدبير المقام ولتقيد بالمعلومية خلاف الأصل ، و الظاهر كما صرح به بعض وال وما ذكر طبر حعل العبداله شرعا من قبل حر ابو حنبل ، لأن الله تعالى يقول ((اِنْ حَاكُم مَّا سَوَّيْنَا فَمَنِّيْنا)) والفاحق من خرج عن الطاعة واقع مصادمه شرطا لا واسطة بين العلق والمعدالة وهذا ومثاله مسلم عند المورد وغيره من الشيعة انتهى .

مع ان العموم الاسعمراني موجود في حنبل من الأحبار ومنها مؤنفة ابن بكير ، ملاحظ ما عساه من الأحبار ومؤنفة ايضا دابة على الحرمة ، و قوله (ص) فيها لا تنقل تلك الصلوة حتى يصلح ١٠٠ الى آخره ، من المعاصدات لما احتراها سيما على القول بدلالة كلمة لا تنقل على معنى الاخر ، و بعضه ايضا استدعا لا شتعال البراءة القبيية ، ومع ذلك كله فالقول ببحوار الصلوة فيه لا يحلو عن رجحان ، عملا باطلاق الأمر بالصلوة ، وعموم قوله (ع) لا تعداد الصلوة الا من خمسة كما يأتي منه الامارة وعموم نحو صحيح ابن سنان المتقدم وغيره كما ينقله في الدنايح في شرح قول المصنف ويحرم المشتبه بالمينة .

ولمع من الاشياء المذكورة ، ثابت فيما (عداما استثنى) من الحصر والسحاب و كذا يحرم الصلوة (فيما يسر طهر القدم) لم يكن به ساق ، بحيث يعطى المعصل الذي بين الساق والقدم وشيئا من الساق كالشمشت (بضم الشين وكسر الميم ، على ما قاله غير واحد من الاصحاب ، وفاقا للمحقق و الشهيد ، بل ربما يسبب الى التهمة والمصنعة وابن البراج والى سائر الامم الصلوة على الموتى ، من سبه في الزوطة والمسالك كما عن الرياض ، الى المشهور .

ومنه بحث ، لأن المحكى عن الشيخين وغيرهما ، السع عن الصلوة في العمل السدى والشمك خاصة ، وهو أحسن من المدعى ، قال في القنعة و لا يجوز أن يصلّى في العمل السدى حتى يسرعها ولا يجوز الصلوة في الشمك قال في المختلف ، بعد نقل كلام القنعة وحملها ابن البراج في قسمها باسم الصلوة فيه ، وقال سائر ولا بأس بالصلوة في الحف والخرموفين والعمل السدى فاما العمل السدى والشمك فلا صلوة فيهما ، إلا الصلوة على المرس خاصة ، و هو يشعر بالسع ، والأولى الكراهية ، وعده ابن حمزة في المكروه وقال و روى أن الصلوة محظورة في العمل السدى والشمك ، انتهى .

مظهر بما نقل احتمال أن لا يكون السع لسرها طهر القدم ، دون شيء من الساق ، كما ظنه الفاضل وغيرهما ، بل يحتمل أن يكون ذلك لورود خبريهما خاصة ، كما نقل المصنف عن ابن حمزة ، بل لولا دهاب أكثر المتأخرين على الظاهر المصريح به في عمائر جماعة إلى الحوار فيما عيون به المصنف ، لكن مع الكراهة ومنهم المحكى عن المصنف في السعي والسحرير كما عن الشيخ في المسوط والاصباح والوسيلة ، في الشمك والعمل السدى خاصة ، لكن القول بالسع لا يخلو عن قوة للرواية المصدرة من المحرر بالشهرة القديمة ، على ما حكاه الشهيد الثامن ، كما عرفت .

والقول بالحوار ، مؤيد بما روى عن الشيخ في كتاب العيبة والطبرسي في كتاب الاحتجاج ، مما كتب به الحميري إلى إمامه امقده هل يجوز للرجل أن يصلّى ، وفي رحله يطيّب ليعطى الكهين ، أم لا يجوز ؟ فخرج الجواب : جائز .

وعن الفاموس البيطيط رأس الحف بلاساق ، كانه سمي به تشبيها له بالبط ، والحكم بانكراهة ، لأجل التقصّي عن شبهه الحلال الناشئ من اختلاف الفتوى ، والرواية المشار إليها في الوسيلة ، لكنها غير عامة لكل ما يستتر مظهر القدم ، بل في خصوص ما مر من الامرين .

قال فی المسالك واستدوا فی ذلك - ای المصنع - ای معنی لبس (الص) ،
 و لصحبه والتابعین ، والأئمة الصالحین فاسهم لم یصلوا فی هذا النوع ولا
 فعله عنهم بآفل ۱- بوضع لقل مع عموم اللوی ولا یجفی عليك ضعف هذا
 المسند ، فانه شهادة علی المعنی غیر المحذور ولا تسمع ومن دلیلی احتاط
 علماء باسهم كانوا لا یصلون فیما هو کذب ولو سلم ثم یکن سلا علی عدم لحوار
 لحوار کونه غیر معتدلهم ولو تم - لک یرم تحريم الصلوة فی کل صف لم یصل
 فيه لبس والأئمة (ع) فالقول بالحوار اوضح نعم بکزه حروحا من خلاف
 الجماعة ، انتهى .

فان الاقوی هو القول بالکراهة لما - کربا سابق ، ولما فعله فی المسالك
 للقول بالمع لأنه مما یوجب الشبهة قبل الذی یظهر من لیس فی غیره .
 ان حار العمل لبس الذی حار الشک وکون المصنع فيه ایضا من جهة ستر
 ظهر القدم وعدم سرش من اساق انتهى واحصر بقولنا ما لم یکن .
 لی آخره ، عما له ساق یعطى ولو شیئا من اساق ، للاطلاق السلیمة عن
 المعرض . ولاحصاع لمحکی عن استحویز والتذکره و غیرهما .

ولذا برى المصنف انه ما لا لحد والحدود^(۱) وهو فعل مخصوص و
 هو معرب علی ما - کرهما بعض ومثلها الحرموی ، وهو علی ما عن الذکره
 حد واسع قصیر یسوی الحد وقد حصی من الأحبار فی حکم المیتة ، ما
 یدر عنی حور الصلوة فی الحد والحرموی فلا حظ المیتة .
 تذکره .

نسحب الصلوة فی البس العربی ، عند علمائنا اجمع علی ما حکى عن
 جماعه حد الاستغاضه مؤدین بدعوى الاحصاء وهو الحجة مضاعفی النصوص
 المستفیضة منها ما رواه ابن بابویه فی الصحيح عن عبد الرحمن بن اسحق

(۱) حور بالفتح جیری که یا رابو شاند ذکره فی مستحکم . (ص ۱۶۷)

عبد الله، عن أبي عبد الله ((ع)) أنه قال: «إذا صليت فصل في عليك إذا كانت ظاهرة، فإن ذلك من السنة، ورواه في التهذيب في الباب، بإسناد فيه إيمان عن عبد الرحمن عنه ((ع))، وفيه فانه يقال ذلك من السنة».

قال في الحبل المتين: ربما يستشكل في ظاهر قوله ((ع)) فانه يقال إن ذلك من السنة، فإن هذا الكلام ربما يعطى التردد في كون ذلك من السنة و هم صلوات الله عليهم مبرهون عن ثبوت التردد في الأحكام ولعل العرض من قوله ((ع)) يقال: إني أنا أقول ذلك وهذا وجه آخر، وهو أن عبد الرحمن عن أبي عبد الله ((ع))، لما كان من أحلاء النقاء المعروفين بكثرة الرواية عن الصادق ((ع))، كان مذهبه أن يقتدي به أصحابه، من الأهمية رضوان الله عليهم في أعماله سريلا لما يفعله سرلة ما يرويه، فيمكن أن يكون عرضه ((ع)) أنك إذا صليت في عليك ورأت شيئا صلى فيها قالوا إن ذلك من السنة، وسلوكوا على منوالك من الصلوة في عالمهم وقوله ((ع)) إذا كانت ظاهرة يدل على أن أصحاب الصلوة فيهما مشروط بظهور رتبتهما، وإن كانت الصلوة فيهما إذا كان تحسين صحيحة أيضا، لكونهما مما لا تتم فيه الصلوة وحده، ويجب اتصال رأس الأبهامين إلى الأرض ليسجد عليها، ولا يكفي وصول طرفي السجدة، انتهى.

ومنها ما رواه التهذيب في الباب في الصحيح عن عبد الله بن معوية قال: إذا صليت فصل في عليك إذا كانت ظاهرة فإن ذلك من السنة. ومنها ما روى عن العلل، في الصحيح^(١) أو الحسن، على ما قيل قال: وكان رسول الله (ص) إذا أميت للصلوة، لمس عنقه و صلى فيهما.

ومنها الخبر المروي عن^(٢) الواسع عن محمد بن الحسين عن بعض الطائفة يلعب برأس الصديقي قال سمعت الرضا ((ع)) يقول: أصل موضع

(١) التردد بسبب إبراهيم بن هاشم في السند

(٢) في باب نوادر الصلوة.

القدمين في الصلوة المعتلة

وروى التهذيب في الباب ، في الصحيح عن معوية بن عمار ، قال رايت
ابا عبد الله (ع) ، يصلي في عليه غير مرة . ولم اراه يرفعهما قط .

وروى ايضا في الباب ، في الصحيح عن علي بن مهزيار ، قال رأيت
ابا جعفر (ع) ، صلى حين زالت الشمس يوم المروية ، ست ركعات حنف ، لعمام
وعليه معلاه لم يرفعهما .

وروى في الباب ايضا عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن اسمعيل
قال رايت في عليه لم يخلعهما ، واحسبه قال ركعتي الطواف .

ومقصود الروايات كما ترى استحباب الصلوة في السجل مطلق ولعل
الوجه في حملها على العربية ، انها هي المفارقة في ذلك البرهان كما صرح به
غير واحد منهم لكن قال في المدارك ولعل لاطلاق ولي ، وفي الدخيرة و
القول بالاطلاق غير بعيد ، بل ولعل وجهه مع الاعتراف بصحة الحمل كفاية
لاحتمال في استحباب من باب السجدة والاحتياط ، فان رفع عنهم الاعراض
فيه محل تامل لما ذكروه ، لأن المطلق ينصرف الى المتعارف ، وليس ههنا عموم
لعوى يقع .

(وعورة لرجل) التي يجب سترها مطلقا ولو في غير صلوة و يشترط
صحتها بسترها ، قبله اي الفصيص والاشياء (ودبره) والظاهر ان المراد به
حلقة الدبر التي هي نفس المخرج على الاشهر كما هو الظاهر المصرح به
في المختلف وابتدرك والمعاتيج وشرحه والمسالك وشرحين للألفية والدخيرة و
الرياض والبحار وبعض شروح التريع وغيرها كما عن الرصاص والذكرى و
التنقيح وجامع المقاصد ، خلافا للعاصي على ما حكاه في المختلف والذكرى و
البيان و لعلني عني ما يظهر من المختلف قال العصف منه فان اس اسراج
من السرة الى الركبتين ، وبه قال ابو الصلاح ، قال ولا يمكن ذلك الا بستر من
السرة الى نصف اساق ، ولبعض سترها في حان الركوع والسجود ، ومثله على

ما فى الكشف كما قيل .

وسب جماعة الى العاصى ، انقول بها ما بين السرة والركبة . وسب بعض هذا القول الى الحلبي ايضا واحزابى لسبب ايضا . وفى اندروس . و اوجب الحلبي والطرابلسى ستر ما بين السرة الى الركبة . ومقصود هذا خروج السرة والركبة عن العورة ، ولا كذلك الأول . فان مقصاه الدخول على القول مدحول حدى الابتداء ، والاسها ، فى الحدود . نعم ان قيل بخروجهما عنه فلا فرق ، وللحلبى على ما حكاه جماعة .^(١) حيث قال : سها من السرة الى نصف الساق .

والحق هو المشهور للاجماع المحكى عن الخلاف والعبة و السرائر . المعتد بالشهر العظيمة وبما عن الذكرى والرياض من دعوى شددود القولين الاخيرين . وعن التحرير والمنهى والذكره والتحرير . الاجماع على ان ابركته ليست منها . كما عن التحرير على ان السرة ليست منها .
هذا مضافا الى الأخبار المستفيضة :

منها : حمرابى يحيى الواسطى^(٢) عن بعض اصحابه عن ابي الحسن العاصى (ع) ان العورة عورتان القبل والذبر ، والذبر مستور بالاليين ، وهذا ستر القصيب والييمين فقد سرت العورة .

ومنها : الخبر عن مولانا الصادق (ع) ،^(٣) لحد ليس من العورة . ومنها : ما رواه الكافى فى كتاب الرى فى باب الحمام ، عن عبيد الله الواقفى قال : دخلت حماما بالمدينة ، فابا شيخ كبير وهو قيم الحمام فقلت يا شيخ لمن هذا الحمام ؟ فقال : لآسى جعفر محمد بن على بن الحسين (ع) فقال : كان بدخله فقال : نعم فقلت كيف كان يصح ؟ قال : كان

(١) . ومسلم : الخيل المتين وبعض شواخ الارشاد كما عن الذكرى والبيان . (منه)

(٢) . فى الكافى فى الرى والمهديد عن دخول الحمام . (منه)

(٣) . فى التهذيب فى باب دخول الحمام . (منه)

يدخل^(١) مبدأً ميطلى عاتته وما يليها . ثم يلف أراؤه على طرف احتليله . و يدعوى ماطلى مايريدنه ، فقلت له يوما من الايام ان الذي تكرم اراؤه قد رايته قال كلا ان النور ستره .

ومنها - المروى عن الصادق (ع) الركبة ليست من العورة .

وتصور السد والدلالة محبورتان بالشهره العظيمة . وعدم قائل بالعرض بين الطائفة على ما ادعاه بعض الأخلاء . نعم يرب على المدعى المذكور ان ادعاه عدم القول بالفصل . حديث الصادق لدال على ان الركبة ليست من العورة . غير وحيه . لما عرفت من سبه جماعه الى القاصي . القول بان العورة هي ما بين السرة الى الركبة كما سبب ذلك الى الحلبي والسيد ايضا وهذا القول يقتضى عدم دخولها فيها . وفيه بحث .

ولا يعارض ما احترياه . النبوي ان اسفل السرة وهو الركبة من العورة . والآخر الذي رواه بعض العامة على ما قيل عن النبي (ص) انه (ص) اراء قد كشف عن محده . فقال عطف محدك ولا تنظر الى محدك ولا ميت . والآخر كما قيل المحدورة . وما عن الحصول . عن علي (ع) ليس للرجل ان يكشف ثيابه عن فخذه . و يجلس بين قوم .

ومنها حير بشير النبال^(٢) قال سألت ابا جعفر (ع) عن الحمام فقال تريد الحمام ؟ فقلت نعم قال امرنا سحان الحمام . ثم دخل فاتزر باراد . و عصى ركبيه وسرّه . ثم امر صاحب الحمام مطلقا ما كان خارجا من الارار قال اخرج عني . ثم طلى هو ما بخته بيده . ثم قال هكذا فافعل .

وما روى عن القرب . عن الحسن بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر . عن ابيه (ع) انه قال اذا روج الرجل امته . فلا ينظر الى عورتها . والعورة ما بين السرة الى الركبة .

(١) اي الحمام .

(٢) في الكافي الري .

وما عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن أسير عن أسير بن علي
عن أسير بن جعفر عن أبيه أن ليس له أن قال كشف السر والحد و
الركبة في المسجد ، من العورة .

لا مسبه ما احتراها سدا ، لكونه مخبراً بالأحداث المحكية ، والشهرة
المحققه ، ووضح الدلالة ، وموافقاً للأصول الشرعية ، وكون المعارض موافقاً
للمشهور بين العامة لأن القول بأن لعورة هي ما بين السرة إلى الركبة
مسوب إلى مالك والشافعي وأحمد^{٢١} من إحدى الروايتين ، وأصحاب الرأي ، و
أكثر الفقهاء ، ومخالفاً للأصول ، مع ضعف دلالة أبي عبيد بن من المرحلات
الفقيه .

وكذا لا يعارضه نصريح أسير بن علي ، كما سبب بأن معنى العورة
في الرجل ما بين السرة والركبة ، وذلك واضح على أنه معارض بظهور عدله
المصاحح أسير بن عمار بن الصراح ومجمع التحريم من كراهة على ما قيل قال
في المدارج ، الأصح الأول أي القول بأن لعوره التقصيب والاشد والديبر ،
اقتضاهما جانب الاتصال على موضع الوفاي انتهى ، ومثل ما ذكر ، استدلال
عده أيضاً كما عن المسهي ولد حيزه والشافعي ومجمع لفائدة .

أقول يمكن تقرير ذلك الدليل على وجوه

الأول : أن ما مورون يستقر العورة ، وكلما متفقون بأن التقصيب والاشد
الديبر من العورة والمخالف يدعي الرياء ، ويقول أن بين السرة و

١) مروي في المسند يرفعه في ريار ، فصل المساجد - منه

٢) فظهر بها ذكر أن حمل روي به الحسين بن عيسى على أبيه عبيد بن عيسى
كون الحسين عامياً - (منه)

٣) لظهور خبر حسين بن عيسى الذي هو أقوى المعارض - بحسب الدلالة
في عوره الأما لا الرجل أو العورة المطلقة على بعد فهو على السد يرين مخالف
للاحكام فتوى وبما كما ادعاه بعض على أن المرأة جميع جسدها عورة عدا ما

الركبة من العذر وغيره أيضا منها ، والأصل براءة الذمة عن تلك ، لزيادة المدعاة وفيه أن أصالة البراءة لا تحدى في انعدام بل لابد من التمسك بأصالة الاحتياط ، لأن معناها مشتبه ، أت تقول بأنها القصب والاشجار والنبات وهو يقول لا بد من من لزمه إلى الركبة ، والتكليف متعلق بالحرص وسره في الأصول أن التكليف لا يحصى بلغظ محمل ، وحب الاتين بجميع محملاته أن يمكن

ويظهر آخر بعبارة معنى واحد ، أت قل بان معناها ما قول ، وهو يقول لا بد معناها ما أقول وحيث وحب الأتيان بجميع المحملات ، نعم لو كانت موضوعه بعدد اشتراك بين القصب والاشجار والنبات ، وبين السرة والركبة ، لكان المذكور وحبها ، فافهم •

الثاني أن كل ما يقول بوجوب سره أت قائم به وأت تدعى البراءة والأصل عدمه ، وفيه أن ما يقول بوجوب سره إما أن قائم به للدلالة لدانة عنه والأدلة غير مقصوده بما ذكره من سبب دلالة ما يقول به أيضا ، وحيث لا يجوز أن يقال الأصل عدم دلالة على تركه بل لابد من الرجوع إلى أدلة ، واضطر من كعبه دلالة بها

الثالث أن إجماع واقع على وجه سر القصر والتدبير وأما سره فإراد مشكوك فيه والأصل عدمه وفيه أن إجماع الإجماع على ذلك ، بل هو وقع على وجوب سره بعبارة ، وحيث لا يجري الأصل صدق في لغز بين الوجوه المذكورة كي لا يعمل •

وأستدل لمطلوب أيضا ، أن نطق العبارة جميعه في الثلاثة المتقدم إليها الإشارة بلا اشكال ولا دليل على كونها جميعه في غيرها أيضا والأصل يقتضى أن يكون محاربا لما نقرر في أصول من كونه حبرا من الاشتراك ، وهذا الدليل

— أوجه وما شابهه مما سباني إليه الإشارة وتقييد بالرجل بعد عن سياقه كما لا يخفى على المتصف (مه)

يحكى عن التحرير، وفيه مظهر، لأن المخالف غير مدع بلاشترتك، حتى يفان أن
الحار أولى منه، بل تكونا متعقبن بأن لها معنى واحداً، ولكن وقع الاشتباه في
معناها، أنت تدعى شيئاً وهو شيء آخر، غاية الأمر أن ما تدعيه يكونه معنى
سها حراً لما يدعيه الخصم وأن هذا من الاشتراك^١ وكيف كان فالمسئلة
بمحمد الله، وأصحة السبيل مكشوفة الدليل.

مروع.

الأول حكى عن التحرير المردد في كون البيصين عوره، وهو ضعيف
حداً لما عرفت من الأدلة.

الثاني يسحب سر ما من السر والركبة لبعض الأخبار المتقدمة
المحيرة باسمه في أدلة السب والكرهه وبالشبهة المحكية من عن الخلاف
عليه لإجماع، كما عن ظاهر العينية.

الثالث: فإن بعض الأصول^٢ في بعضه عن الكذب^٣ بعد عمواله
من انصف وعورة الرجل قبله ودره، ماضونه انفراداً بالعقل، انصف والاشياء
والحاي العجان سها في وجوب السر أو في السب، مذبذبه.

وحيت عرفت أن عورة الرجل إنما هو قبله ودره، وعرفه أيضاً في أول
بحث الناس وجوب سر، عوره، قلت، قال، انصف أو يحسب على الرجل
سرهما لا مطلقاً بل مع قدره أعينه لعدم بوجه التكليف مع استغناء و
هل يجوز الاستدراك في صلوة بكل ما سر العوره كالنوب والحشيش والورق
ولطبخ أم يعسر في حوار الأسرار بالحشيش وما بعده فقد الأول. هـ
الأكثر، منهم الشيخ وأبو ريس والفاضلان في أسباب ابن المحميرين الأربعة
المذكورة، وعدم كون شيء منها معبداً بحال لصورته كذا نقله في أخبار
وابه يشير ظاهر عبارته انصف رحمه الله هـ، حيث أن أولو باورق و

(١) وهو الشيخ على. (منه)

(٢) أي كتاب الارشاد. (منه)

الطين) وإلى الناس دعب رحمه الله في القواعد ، قال الشارح المحقق وهو قول الأكثر ، أما صريحاً أو ظاهراً ، كالشيخ واس أدریس والمحقق والمصنف في أكثر كتبه ، والشهيد في البیان ، وقال آخر الذي في البیان إنما يساعد ما نقله في الدخيرة وعبارة العلامة في الإرشاد ظاهرة في التحجير مطلقاً وهو ظاهر الریض ، وظاهر عبارتي الحرير والمسهي ، التحجير في الأربعة لم يكره كما نقله في البخار ، انتهى ملخصاً .

وهما قولان آخران ، أحدهما ما احتاره الشهيد في اندروس ، وهو الستر بالثوب فإن فقد التحجير بين الخشب والنورق من مقد ما طين ، و يظهر من إسناده رك الميل اليه وثابتهما ما احتاره في الذكرى وهو لتحجير بين الثلاثة الأول ، فإن فقد ما طين ، واليه ذهب لشارح المحقق رحمه الله ، وقواه في البخار لكهما فالأ بالتحجير مطلقاً في عمر لصلوه .

للأول حصول المقصود من الستر وهو استتار من الريادات ، في الصحيح عن علي بن حجر ، عن حميد بن موسى أع من سأسه عن الرّحمن قطع عليه أو عرق متاعه ، معنى عربياً وحضر الصلوة يصلی " قال أن أصاب حشيشاً يسربه عورته أم صلوة بالركوع والسجود وأن لم يصب شيئاً يستربه عورته ، أو موى وهو دائم وقول إسناده أع من رواية رافعي الصورة سرة ، وقد الشارح المحقق ، الأول بالسمع من حصول المقصود بالستر وفيه نظر ، لأن لسمع هب لا يحدی لأن من السدول مواعيد للاطلاق الأمر بالصلوة ، ولمدعى لسفيده لا بد منه من إثباته والأصل مع السدول وإثباته^(١) بعدم دلالة على التحجير والثالث بأن ما دل على كون الصورة سترة وإثباته وسددها غير قوي ، فالتعويل عليهما مشكل وفيه نظر لأن الرواية الدالة على كونها سترة مشهورة بين الأصحاب على لظاهر وهو أيضاً صرح بذلك فيما بعد كلامه ذلك بعريف

فلا يصرفها ضعف الستد .

وللثاني : أما على تقديم الثوب ، فمعدم مهم غيره من السائر عند الإطلاق ، و برواية على بن جعفر ، وقول الباقر (ع) : « ادعى ما يصلح فيه امرأة ذرع و ملحه ومعضه وحب الثياب للمرأة . فيثبت الحكم في الرجل أيضا ، بالاجماع على عدم العرق ، وأما على التحجير بين الأمانى ، عند عدم الثوب ، فمحصول معصود السترة .

ورد الأول بان لعدم الدى يثبت بالاجماع والأخبار وحب السر بحيث لا يطرأ إليه . وآما دلالتها على استر بالثياب معبر واضح ولحكم باستر بالحشيش في الرواية سماع للثوب وهو تعدر الثوب . و لك لا بعض عدم حوار السترة عند امكان الثوب وقول الباقر (ع) : « منزل على امعالت المتعارف فلا استدلال به مشكل .

والثاني : بالجمع المتقدم ، وقد عرفت ما فيه .

ولثالث : اما بالنسبة الى تقديم الثوب معا عرفت انما واما بالنسبة الى تقديم الورق والحشيش على الطين فمعدم مهم لطين من السائر على الإطلاق ، كما عن الذكرى ، وقوله تعالى (احدثوا ريستكم عند كل مسح ، والطين لا يعد ربة وفيه ما مضى وما ياتى .

وللرابع : اما بالنسبة الى النحر بين الثياب وغيرها ، برواية على بن جعفر (ع) : « واما بالنسبة الى تقديمها على الطين فمعدم مهم من السائر عند لاطلاق وقوله تعالى (احدثوا ريستكم عند كل مسح) فان ذلك لا يعد ربة . ورد لأول بان الرواية محضة بصورة تعدر الثياب فلا دلالة فيها على التحجير بين الثياب وغيرها .

والثاني : بانه لو تم ، امضى تقديم الثياب على الورق والحشيش وعلى ان الاستدلال بالآية مشكل ، للاختلاف في تفسيرها في الأخبار ، وقول المفسرين ، مع ان الربة غير مراده بظاهرها ، للاجماع على الاخرى ، باخرى و

شبهه ، مما يعدّ ربه ، ولو تم ما فعل بعضهم ، من اجماع المعصومين على ان المراد بآدمية ما يوارى العورة ، لاشارك الكل في ذلك .

أقول الحق هو ما اجماعه الناس هنا ، للاطلاق الأمر بالصلوة ، السالم عما يصلح للمعارضة فان قلب الاطلاق مقيد بالسائر ، والمتبادر منه هو الثوب قلب ذلك وحيه لو كانت العبارة المقيدة للاطلاق ، نحو هذه العبارة لا بد ان تستر عورث سائر ، ولكن لم يجد حديثا ورد بهذا الضمور وعبر ذلك الضمور لا يحرق منه السائر ، انصف من نفسك هل يرى الثياب مناد راس قول بي الحسن الماصي (ع) العورة عورتان العبل والتدر ، واندير مستور بالالبيين فادا سترت الفصيص والبيصتين فقد سترت العورة " كلائم كلا ، ليس الأمر كذلك عند من له طبع سليم ووجدن مستقيم ، من الاطلاق ورد في المعنى في بيان حكم آخر ، فلا سائر ولا عموم فيه يظهر .

نعم يمكن القول بان المصادر من العبارة كون السر تاما بحيث لا ينظر الى العورة كما عرفت وايضا من ذلك " فليأمل في المقام فانه من حال الاقدام ولحبر النورة سرية المحبر يشهرته بين الاصحاب على الظاهر المصرح به في عبارة بعض والتعريف واضح .

قال الشارح المحقق ولو قيل بالتحجير في السر بين الثياب وغيرها ، في غير حال الصلوة لعدم سبهاص الادلة على أكثر من ذلك وامام في حال صلوة فيجب تقديم ما عدا انطبئ عليه بمسكا بالاصل ربما دل على الانتقال الى الابد ، من غير اعتبار الظن لم يكن بعيدا اشهى ، وتبعه صاحب البحار ، وفيه ما ترى ، لأن قوله (ع) : " ومن صب شيئا " الى آخره يفهم منه انه اذا اصاب شيئا ي شئ يكون يستتره العورة ولا يصلي فائما ولو كان طيبا ، و الظاهر ان ذكره احتشيس ايضا يكون من باب المثال ولا لم يعنى (ع) " ومن لم يصب حشيشا يستتره عورة وهو قائم ، وذلك واضح وامر الاحياط واضح ، فلا يترك قول الدروس من اهله .

فسروع :

الأول ، لاريب في وجوب سر اللون ، وإنما الاشكال في وجوب سر الححم
 صرح الفاضل بعدم ، وعليه أكثر المتأخرين على الظاهر المصريح به في
 عبارة بعض ، بل مشهور الاصحاب كما صرح آخر . وذهب بعضهم الى وجوبه و
 الأول اظهر لحبر النورة مشرة ، المشهور بينهم ، المعتصدا بالاصل والاطلاقات
 سيما اطلاق صحيحة محمد بن مسلم السعدية في عنوان قول المصنف والواحد
 الرقيق ، لعير الحاكى ، الدالة باطلاها على عدم اللباس في الصلوة في الثوب
 الواحد ، الكتيّف ولو كان حاكنا للحجم هذا معناه الى صدق المنع عرفا ، و
 يرشدك الى ايضاحه بدن المراء المستورة بالحليّات مثلا ، ويدسها عورة بالضرورة ،
 فافهم .

فيما ذكرنا طهر عدم وجاهه لا سدلا على وجوب ستر لحجم بالتبادر ،
 فتدبر .

وروى التهذيب في الباب عن احمد بن حماد رفعه لابي عبد الله
 عليه السلام قال لا يصل فيما شئت او صفت بمعنى الثوب المضلل .
 وروى في الكافي في الباب ، عن محمد بن يحيى رفعه قال قال ابو
 عبد الله (ع) لا يصل فيما شئت وصفت بمعنى لثوب الثعلب هـ ، ما كتب في
 منه من المسحطين اللبس عمدي وثبت به حاشية احدهما بدل صف او وصف
 بالورين وفي الاخرى بدل او صف بانور او واحد ، قال في الذكرى معنى
 شئت لاحت به البشرة ومعنى وصف حكى الححم قال وفي حط الشيخ
 ابي في التهذيب اوصف بواو واحد ، والمعروف بواوين من لوصف ، انتهى .
 قيل لا يحصى ان الرواية ابي وصف اسما في كتب المحدثين ، فلا عن
 لتهذيب وفي كتاب التهذيب الذي بايدينا ، اما هي بواو واحدة ، واما
 الذي في ابوابنا هي بالثين كما عرف وعلى كلا الروايتين فالراوى
 قد مرّ به بالصيغ فما ذكره الذكرى لا اعرف له وجها ، انتهى .

وبالحمله مقتضى الاطلاقات عدم وجوب ستر الحجم ، واما رواية احمد بن حماد ، فلا تصلح للمعارضه ، لضعف سندها وعدم دلالتها ، و ما ذكره من الذكرى ، فيه ما عرفت ، واما عن استدلال لعل الاكثر ، يكون حسد المرأة عورة ، فلو وجب ستر الحجم ، وجب ستره فيها ايضا ، والتالى باطل فالمقدم مثله ، فلعلى به وجبها ، فامهم ، وامر الاحتياط بحمد الله واضح .

مائدة :

قال بعض المحققين بعد ان قال بوجوب ستر الحجم واعلم ان المراد من ستر الحجم ان لا يحكى الساتراياه من ورثه ، والمراد من عدم ستره ، ان يحكىه الساتر بحيث يرى بعض الحجم وشيحه ، كما هو مقتضى الادلة ، فيحقق السر بالطين وامثاله ايضا ، بل ربما كان لسائر الثوب التخييل غاية النحر ، وضع ذلك من جهة صيفه غاية والفاضة بعض الذكروالحصيتين يرى تحتها المستورة بذلك الثوب ، ولا شك في صدق ستر الحجم على ان حسد المرأة وحشها يطهر مع ثيابها و تحت ارزاقها ، مع ان ستر حسد ها واجب في الصلوة وعن غير المحرم بطلانها ، فلو كان هذا عدم ستر الحجم ، لزم تكليف ما لا يطاق ، في الأمر بستر حسد ها ، والمحال في امثالها الا في مثل دخولها في حجره سائر ، ومعلوم ان سره الحجرة غير معتبر حجب .

ومما ذكر طهر فساد الاستدلال على عدم وجوب ستر الحجم ، وما ورد في بعض الأخبار ان النورة ستر للحصيتين والذكر ، كما فعله بعضهم ، وكذا حكمه بالاحر ، بستر اللون ، عند ما كان لساتر هو ابطين للتعدرا انتهى ، ولا يحقق ان ذلك لتفصيل خلاف ما يظهر من عباراتهم ، فامهم .

تذييل

دا كان السر بالطين معن الشهيد التصريح باعتبار اللون والحجم مع ، فان بعدد اللون خاصة ، قال : وفي الايمانظر ، وعن الشارح العاضل انه تبعه ، قال الشارح المحقق ولم اطلع على تصريح لمن تقدمها ههنا انتهى ، وفيون الصادق (ع) ، النورة سترة ، يدل على حواستر اللون فيه ، وامر الاحتياط واضح .

الثاني - قال الشارح المحقق إذا لم يوجد ساتر إلا الظبي ، ففي وجوب الركوع والسجود نظر ، لأن الظاهر من الأدلة تعيين الأيما ، عند تعدد الثياب وما جرى مجراه كالحشيش ، انتهى .

أقول تحقيق المقام يسد على كل الأخبار المتعلقة بالمسئلة وهو في الجملة ، ثم القوي في الترجيح ومن الأخبار المتعلقة بالثياب ، صحيحه على بن جعفر المتقدم ، قال الصدوق في العقبه في الثياب و روى في الرجل يخرج غريبا فتدركه الصلوة ، انه يصلي غريبا قائما ان لم يره احد ، فان رآه احد صلى حالما

ومنها ما رواه لكاهي في باب لصوء في ثوب واحد في الحسن كما صحيح لاسراهم بن هاشم عن زرارة قال قلت لأبي جعفر (ع) رجل خرج من سعيه غريبا ، أو سب ثيابه ولم يجد شيئا يصلي فيه فقال يصلي ايما ، أو كانت امره جعلت يديها على مرحل ، وان كان رجلا وضع يده على سوسه ، ثم جلس يومئذ ما ، ولا سجد ولا تركع ، فبعد ما جفهم ، يكون صوتهما ايما ، رؤسهما ، فان كان من ، أو جرحى لم يسجد عليه و موضوع عنهما لمحة منه ' يومئذ من ' ايما ' رفعهما توجده ووضعهما

ومنها ما رواه الصدوق في عقبه في باب صوة الخوف والمتاركة في لغوي بل العوفي عن سعد بن شهر بن ربيعة عن عبد الله ع انه قال و العرياء يصلي فعدا ويضع يده على مرحل ، أو كانت امره جعلت يديها على مرحل ، ثم يومئذ ايما ، ويكون سجود عند حصص من ركعتيهما ولا تركعان . لا يسجد ان فييد وما جعلهما ، ولكن ايما ، رؤسها وان كانا جماعة صوا وحدا ، أو في لهما ، واطمين يكون الصلوة بالايما ، و الركوع احص من السجود .

ومنها ما رواه لسيدي عن الربيع بن ابي بصير عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله (ع) ان سأسه عن قوم صوا جماعة وهم عراة قد يتقدمهم الامام بركبته ويصلي بهم جلوسا وهو حائس قيل والحكم بالحسوس

في الجماعة يقتضى وجوبه مطلقا ، ان لا يعقل يرث الركن لتحصيل فصيلة .
ومنها ما رواه في الريادات في الموثق عن اسحق بن عمار عن طيب
لأبي عبد الله (ع) قوم قطع عليهم الطريق واحد ثمانهم ، فعوذة وحصر
لصلوة . كيف يصعبون ؟ قال يتقدمهم اما مهم فيجلس ويجلسون خلفه
فيومى اياهم بالركوع والسجود ، وهم يركعون ويسجدون خفية على وجوههم .
ومنها ما رواه في الريادات ، في الصحيح عن اس مسكان ، عن بعض
صحابه عن ابي عبد الله (ع) في الرجل يخرج عريانا فدركه الصلوة قال
يصل عريانا قائما ان لم يره احد وان رآه احد صلى خائفا .
ومنها ما رواه في الريادات ، عن ايوب بن سوح عن بعض اصحابه ،
عن ابي عبد الله (ع) قال العادي الذي ليس له ثوب ، ان اوحد حفرة
دخلها ويسجد فيها ويركع .

ومنها ما رواه السديد في الباب عن سماعة قال سألته عن رجل
يكون في صلاة من الارض ليس عليه الا ثوب واحد ، وحدث فيه وليس عنده ما
كيف يصح ؟ قال يتمم ويصل عريانا عددا ويومى .

ومنها ما رواه ايضا في الباب ، باسانيد فيه محمد بن عبد الحميد ، عن محمد بن علي
الحلي ، عن ابي عبد الله (ع) في رجل اصابته حيا به وهو بالقلاة ، فلبس عليها لثوب
واحد ، فاصاب ثوبه منى ، قال : يسيم ويخرج ثوبه ويجلس مجتمعاً ويصل ويومى اياهم .
ومنها ما رواه في البحار عن نوادر الرازي ، باسناده عن
موسى بن جعفر عن ابيه (ع) قال قال علو (ع) في العريان ان رآه اناس
صلى قاعدا وان لم يره (١) .

ومنها : ما رواه ايضا عن فرب الاسناد ، عن السدي بن محمد ، عن بن
البحري ، عن الصادق عليهما السلام قال من عرفت ثيابه ، فلا ينبغي له ان
يصل حتى يحاف دهاب لوقت ، يبتغي ثيابا ، فان لم يجد صلى عريانا جاسدا
يومى اياهم ، ويجعل سجوده اخص من ركوعه فان كانوا جماعة فاعدا وامى له جالس

ثم صلوا كذلك مرادى .

ومنها - ما رواه من البحار عن المحاسن ، ^(١) عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن عبد الله بن مسكان ، عن أبي جعفر (ع) ، من رجل عريان ليس معه ثوب ، قال : إذا كان حيث لا يراه أحد فليصل قائما

إذا عرفت ذلك ، فاعلم أن ما ذكره الشارح المحقق مشكك ، كيف لا ، ولو صح ذلك لوجب الحكم بتعيين الأيما عند عدم وجود الثياب مطلقا ، ولو وجد قطع من الأديم وأمثاله مما لم يسم ثوبا ، وذلك خلاف ما أمر به ، فالحق هو القول بوجوب الركوع والسجود ، وعدم حوار الأيما مع وجود الطين ، كما لا يخور عند وجود الخشيش وما يحرى مجراه لصحيفة على بن جعفر ، المؤيدة بحسنة رواية المتقدمين . لأن الكثرة الواقعة في سياق المعنى تعيد العموم .

لا يقال : إن موثقه عمار المتقدمة ، يدل على الأيما عند فقد الثوب ، لأن نقول ذلك الاطلاق محمول على العائب ، لعدم ثباتي الستر بالطين في العائب لأنه حال الرطوبة يحترق بالحركة للركوع والسجود ، وكذا إذا قلب الرطوبة حتى يابس في حال الصلوة ، وذلك واضح ، هذا مصافا إلى أن تلك الموثقة مطلقه ، وصحيفة على بن جعفر مقبذة ، وحمل الأول على الثاني منعارف شائع ، وسد لا تأمل في صحة الستر بمثل الأديم مما لا يعد ثوبا ، مع أن الموثقة دالة على الانتقال إلى الأيما ، مع نعد الثوب فليحمل المطلق على المقيد ، وليحكم بوجوب الركوع والسجود ، في صورة كون السائر هو الأديم أو الخشيش والطين الثالث إذا ستر بالطين مع وجود غيره ، فهل يصلح قائما بركوع وسجود أم يصلح أيما ؟ معنى الذكرى أنه قال : ومن سقوط الأيما ، نظر ، من حيث طلاق استر عليه ، ومن أيما العرف ، انتهى ، والاقرب عندي ، وفاق لبعض المحققين هو الصلوة قائما بركوع وسجود ، لحصول الستر لدى هو شرط في صحة الصلوة

(١) للبرقي - (منه)

بالطين كما عرفنا سابقا ، وقول الذكرى من اننا اعرف لامعنى له بعد
الادلة التي اقسمها سابقا .

الرابع ذهب جمع من الاصحاب الى ان معاري بوحيد حفيرة
يمكنه الركوع والسجود فيها وحب عليه . ثبت ومعه آخر
للأول رواية يوب من روح المصنف وما استدل به للحريز ، من حصول
المنزعة من هذه ولم يثبت شرطية الصلوة بالدرج ويرى على الأول انها
صعبة لست فلا يصح الاستدلال بها مع ان ظاهرها الصلوة في الحفيرة مع
سدر لنوب وان وجدنا من ادعى وحشيش وبخوها ، والحق ان صحيحة
على من جعفر المتقدم تدل على انه سئل في هذه الصورة الى السر
بالحشيش وبخوه وذهب الاصحاب ايضا جعفر لحفيرة مرسية من حوله عن الحشيش
وبخوه الا يخبر اطلاق ذلك الخبر بغيره ، فمدير

وعلى الثاني بان المبادر من الأخبار وغيرها ، ان سر العورة انما يجب
في الصلوة ، بما هو عار عن وضع شيء عليها بحيث يحول بين الدطرانها و
رؤسها ويرشدك الى ذلك احكامهم في سر اجسامهم بعد اتفاقهم على وجوب
ستر للون ، لا انه عار عن وضع الالباس نفسه في مكان متسع لا يراه احد ، وان
كانت عورته مكشوفة ، والا لصح صلوة من صلى عاريا في ذلك معلفه عليه اوبيت
مظلم لا يراه احد ، وانظروا انه لا خلاف في عدم حوز ذلك كما صرح عليه
بعض ، ولا ريب ان الحفيرة انفسه على اجلاء ، بحيث يركع ويسجد ويجلس
فيها ، من قبيل ما ذكرناه وان تفاوت الاساع وله وكثرة ، نعم لو كانت الحفيرة
صغيرة على وجه يلتصق بالبدن بحيث ينفذ فيها ويومي ايماء امكن سر العورة
بدلك ، ولعل ذلك هو مراد الشيخ حيث لم يذكر الركوع والسجود في
الحفيرة ، وعن ابن مهدي في كتاب الموحج انه نقل قولاً ، بان الصلوة في الحفيرة
بالايمان وهذا القول هو الاسبب بما ذكرناه ، ولعل ماثلته نظر الى ما قلناه .

فان التحرير ما قد السر ، لو وجد حفيرة دخلها وصلى قائما وركع و

سجد ، وقال الشيخ يدخل ويصل ، ولم يصرح بالركوع والسجود ، وهو مبني على قوله بوجوب القيام . مع امن المطلق ، وسع ذلك جمع من الجمهور ، من اوجب الصلوة حالسا ، لأن السائر لا يلصق بحل المصلي محرى محرى عدمه لما ان السر يحصل عن المشاهدة ، ولا سلم ان الصاى السائر شرط ، ويؤيد ذلك ما رواه ابوب بن موح ، ثم اورد الرواية وقد عرفت ما فيه .

قال ^(١) بعض شراح الكتاب بعد عنوانه قول المصنف و الطين ما صورته وانما يحرى السريه ، عند فقد التوب و نحوه من الورق والحشيش ومع فقد ما بنا الكدر ثم الحفيرة الصيقة والعسقاط الصغير لدا لم يكن بهه . يركع فيها ويسجد ، لورود الرواية في الحفيرة عن الصادق (ع) ثم الحب و التابوب ويومس فيها للركوع والسجود ، انتهى .

ويظهره كور العسقاط الصغير مثل الحفيرة في وجوب السريه ، و الصلوة مع ركوع وسجود ، ويظهر ما فيه ، مما تقدم في الحفيرة بل الأمر فيه اوضح ثم اوضح .

ولقائل ان يقول مقتضى الاصل المسعاد من الأحبار وغيره ، هو وجوب الاتيان بالركوع والسجود مطلقا ولو كان المصلي غاريا ، بحيث يرى عورته غيره خرج من ذلك ما خرج بالدليل ، ولا دليل على خروج ما نحن فيه ، وهو الصلوة في الحفيرة والعسقاط الصغير غاريا عنه ، بمعنى ما دل على وجوبهما بالنسبة الى المذكور ، سليما عن المعارض ، فلا بد من الاثبات بهما ، فليتأمل والانصاف ان المسئلة لا تحلو من اشكال لكنها قليلة الحدودى ، لسعة الحاجة .

الخامس لو وجد وحلا او ما اكدرا ، سهل يحب المروء والاستتار ام لا ؟ ذهب جماعة منهم الشهيد الى الأول ، بل سبه تاسهها الى المشهور على

(١) واظنه الشيخ على . (منه)

ما يحكى ، وأخرى منهم المحقق في التحرير والمدارك والشارح المحقق والمبحر إلى
 الثامى محتجين بأن فيه صرار أو مشععه وهما معيان شرعا ، وبأن الأدلة لدالة
 على وجوب الستر للصلوة واشتراطها به ، غير شامل لحمل البراع هذاضافا إلى
 عدم تناديهما من إطلاق الستر ، قيل الستر بالمرول في الماء والوجل لا يكاد
 يتيسر معه السجود مستحكما لشرائط صحته ، مثل كونه على ما يصح السجود عليه
 مع الاستقرار ، وعدم ارتفاع المسجد عن المقام أريد من قدر ليه ، وكذا عدم
 انخفاضه عنه كذلك ، إلى غير ذلك مع أنه ورد أن للماء أهلا .
 تذهيب :

فإنما تلون بالوجوب احتفظوا ، فمن بعض أن الوجوه مقدم على الماء وإن لم
 يستتر الحجم لأنه أدخل في معنى السائر ، وأشباهه كالثوب وعن الرياض أنه
 سطره . قال بعض بعد نقل القول بعدم الوجوه مع دليبه : وهو كذلك ،
 إلا أن عدم تنافي واحبات السجود فيه أريد ، وعن آخر ، يتعد بهما على الحفيرة
 وعن آخر ، بتقديم الحفيرة على الماء لكدر وساخبر الطين عنه وعن آخر
 بتقديم الماء الكدر على الحفيرة مطعيا ، وعن ابن مهدي في موحده ولو وجد الجميع
 قدم الحشيش وورق الشجر ثم الحفيرة ثم الماء الكدر ، ثم الطين وبومى في
 الأخيرين .

قال الشرح العاقل في لباس والتحقق أن السجود بالأمور به من
 الحفيرة أن كان هو المعهود احتيازا ، فهو دال على سعة الحفيرة وحيث
 ميبعد تقدمها عليهما مع إمكان استيعاها لأفعالهما ، فإنها حيث الضيق
 بالسائر ، والحفيرة أشبه باليبب الضيق ، الذي لا يعد سائر ، فمديها عليه
 أوضح بل الظاهر أن الوجوه مقدم عليها مطلقا ، لعدم مدافاة لا سبيعا ،
 الأفعال ، وأما الماء الكدر فإن تمكن من السجود فعليه مأمرا ، وإن تمكن في الماء
 خاصة ، فهو أولى بالمعديم ، وكذا لو لم يتمكن ميبها ، ولو تمكن في الحفيرة دون

الماء فعلى تقديم أيهما مطر من كون الماء لصق به واحد من في الشتر ومن صدق السر في الحمله ، وإمكان الأفعال و ورود النص على الحفيرة دونه و الاتفاق على وجوب الاستئناس بها دونه فتقديمها حينئذ وجه ولولم يعتبر في الصدوة استيعاف الركوع والسجود ، كصدوة الخوف والجماء ، سقط عسار هذا المرحيح ، و أولى من الحفيرة العسقاط الصيق ، ألم يمكن منه .

وقال في السالك قوله إذا لم يجد ثوب سترها بما وحده ونو بوري الشجر مفهوم اشروط ، بوقف الأخرى بالورق على عقد الثوب ، وهو كذلك ، و في حكم لوري لحشيش الذي يمكن تده على العورة ونو بعيره ، ولوتعد جميع ذلك استر باطمين السائر للون والحجم فان سدر فالوحد السائر للون حاشه ثم بالما الكدر ان تمكن من استيعاف الأفعال فيه ولو يتمكن ووجد حفيره يتمكن فيها منه فدها عليه وكذا لو تمكن فيها على الظاهر ، وولى من الحفيرة العسقاط الصيق الذي لا يمكن منه ، ما الحب باستيعافه وهو الحاييه و الثابوت ، مقر بها من الحفيرة ، انتهى .

أقول لا يحق ان الكلام في هذه الفروع احواله عن النصوص مشكل ، و الذي ورد في هذا الباب ، صحيحه على من جعله المتقدمه ، وهي بدل على ان مرسته الأبناء اما هي بعد عدم وجود شيء سر به عورته فيقول ان تمكن للمصلى استيعاف الأفعال في الوحد او الماء لكدر فالظاهر التحبير بيده و اشبيهه الوحد بالثوب لا يوجب ترجيحه على الماء لكدر تكون ذلك و حها اعتبارها ، فافهم .

السادس ، يجب شراء السائر بثمن المثل ، او اريد مع السكر كما صرح به الاصحاب على ما حكى عنهم ، ولو اغير وحب القبول لحصول الفكة التي هي العذار في الوحد وعدمه وانطأه رانه لا خلاف في ذلك ، كما صرح به غير واحد من الاصحاب ، ولو وهب له عن الشيخ وجوب القبول وسعه جماعه من المتأخرين ، وعن اشتد كره انه صعه لاستلزامه السنة و رده بعض بالضعف

بحضور المكة كما تقدم وهو الحق فيجب المبول

قد يقال وبظاهر ان ما استند اليه في التذكرة ، قد تبع فيه العامة كما يشعر به كلامه في المنتهى ، حيث قال : اما لو وجد من يهيه الثوب ، قال لشيخ يحب عليه لقول ، خلافا لبعض الجمهور ، وقول الشيخ رحمه الله جدد ، لأنه متكرر ، فيجب كما يجب قبول العارية . اصح المخالف بانه تلحقه المنة ، وحواله المعار الذي يلحقه بسبب الكفاف عورته اعظم من المنة ، انتهى وهو جدد .

السابع قد في المدارك لو وجد السرمي اثنا صلوته فان امكه . لستر من غير فعل السامي وجب ، ولو توقف على فعل السامي كالعمل لكثير او الاستدبار بطلت صلوته ان كان الوقت متسعا ولو بركهه والا استمر . ويحصل وجوب الاستمرار مطلقا ، نمكا لبعض الاصل وعموم قوله تعالى : ((ولا سئلوا اعمالكم)) .

وقد بعض المحققين ان لم يجد الساتر الا في اثنا الصلوة ، و كان الوقت متسعا بقدر ركعه ، وتوقف ستره على العمل السامي كفعل الكثير وبحوه فالأقوى قطع الصلوة والابتن بها مسجعه لشرايط صحها بعدم صدق الامتثال بالصلوة عاريا حيث . لأن الضرورة بقدر بقدرها ولشوم العمومات مع التمكن من التستر واحتل بعض عدمه للنهي عن ابطال الاعمال ولا يحق ضعفه ، لأن شمول انتهى لمحل المراع محل نظر وعلى تقدير الشمول بقول انه محقق بالادلة على وجوب السر لاحل الصلوة بالمقتضية لطلابها مع عدم التستر ، فتأمل جدا .

واما لو كان الوقت صيفا واحال هذه فلا شك في وجوب الاستمرار واتمام الصلوة عاريا . ولو لم يتوقف على السامي وجب السترم في وقت الصلوة وقال آخر لو وجد الساتر في اثنا الصلوة فان امكن التستر به غير ساتر وجب والا فهل يجب قطع الصلوة مع سعة الوقت و للصلوة في الساتر ، او يستمر ؟ وجهان للناسي منهما انه دخل دحولا مشروعا ، والا بطلان يحاج الى دليل ، وللاول

ان يصلوه عاريا اما حارث بضرورة فقد اسائر وبوجوده يرتفع العدر و يروى
الضرورة، والمسئلة لعدم النص عبر حالية عن شوب الاشكال والاحتياط باتعام
الصلوة ثم الاعادة في السائر لارم على كل حال وانما لو كان الوقت بعد
القطع يصيب ولو عن ركعه فظاهرهم انه لا اشكال في وجوب الاستمرار، والظاهر
انه كذلك، انتهى .

أقول لا اشكال في وجوب الاتعام في الصبي مع الستر ان لم يستلزم
المعاشي وعدمه ان يستلزمه وانما مع بسعة الوقت فلعلى لقول بالاعادة
مطلقا لا يخلو عن رجحان ما، بما ذكره بعض المحققين لدى نقلنا كلامه بعد
نقل كلام المدرك والاحتياط لا يترك في المقام المنته .

الثامن : ان لم يجد الاسائر الا احد العورين حكم غير واحد من الاصحاب
بوجوب الستر، قال بعض الظاهران الاولى ان يسر العسر، لرواية ابي
يحيى السابعة، وان كان حثي، انتهى ولعل وجه الاولوية يظهر من حسنة
رزاره المتقدمه ايضا بل لعله اظهر في اندلابة من رواية ابي يحيى فامهم .
تدنيهم .

قال الشارح المحقق والحنفي المشكل ان امكه ستر القليلين، قدم . ثم
عن ستر الدر، ولا فائدة في قرب الشبه في الذكرى وجوب سرالد كبريوره
وفيه اشكال، وقال بعض العامة، يستر ما ليس بالمطلع فان كان اي المطلع
رجلا سر آفة النساء، وان كان امرأة سر له امرجل ولا دليل عليه، انتهى .

التاسع : صرح جماعة من الاصحاب بان اسر براعى من الجوانب الاربع
ومن فوق، ولا يراعى من تحت موصى على طرف سطح بحيث يرى عورته من
تحت فاشكال يثب من ان وجوب السر بما براعى من الاماكن التي حرت
العاده بانظر للمها ومن ان الستر من تحت، بما يعتد به - كان الصلوة على
وجه الارض كما هو الغالب ولعل وجوب السر هو الاوفاً لأن اعتباره في
لمواضع التي حرت العاده بعدم الرؤية فيها، لا بوجوب اعتباره فيها يحصل فيه

الرؤية، فليتمل وكيف كان مالا احتياط مطبوع على كل حال .
 العاشر قال بعض لأحلاء قد صرح الاصحاح بأنه لو لم يعد الاثوب
 حريزاً، وثوباً معصوب أو حلد مينة و حلد ما لا يؤكل لحمة لم يحرله الصلوة
 في شيء من ذلك ، صلى عارب للسهي عن الصلوة في هذه الاشياء ، وهو حديد
 بالمسبة الى ما عد الثوب المعصوب ، لوجوب الأخبار التي ادعوه ، واما في
 المعصوب فبما في تحقيق الكلام فيه ان شاء الله تعالى ، وما في اثوب الحسن
 فتبين على ما سبق من الخلاف في المسئلة في كذب الظهارة من خوا الصلوة
 في الحناسة مع تعذر سائر غير الحسن والانتدب الى صلوة عارياً سهي
 أقول عرفت وجوب الاحتياط المستوفى في الثوب المعصوب بحكمه حكمهم .
 الحادي عشر - لو كان في ثوبه خرق قد لم يحاوز بعوره فلا اشكال ، ولو
 حاذره بطلب صلوته بالأحلال بشرطها ، وبوجعه يده بحيث يتحقق الستر
 بالثوب فلا اشكال في الصحة كما صرح به جماعة بل الاصحاح على ما قاله
 بعض ، ولو وضع يده عليه أوب غيره في موضع يخو له لوضع بحيث كان لستر
 مستنداً الى اليد فقد صرح جمع من الاصحاح بالمطلال لعدم مهم الستر
 ببعض اليد من اطلاق السائر .

قال بعض وهو في مقام التعجيل لعدم سائر احوال من السجود و
 غيره وعسر البقاء على حالة استمر في الجميع مع عدم مبادر من الستر الوارد في
 الأخبار وحصول انفس بعدم دخوله فيها بل انقطع لحكم بالصلوة عارياً مع
 عدم اثوب واخشيش وغيرهما بسرله العورة ، ادلائك في تحقق الكف
 له عادة وغالباً مع انه ربما كان معه روحه وتركوا الاستعصال حسب الحكم
 سهي .

وهو بعض الأحلاء ويمكن ان يقرب بالصحة ، بان عدم مهمه من اطلاق
 السائر ، لمعوريه ، لا بما في حصول السر ، والمطلوب هو السر و عدم رؤية
 لناظر ، بى نحو اتقى ، ويؤيد ما تقدم في صحيحة رواية و ان كانت امراته ،

جعلت يدها على مخرجها وان كان رجلا وضع يده على سؤيته و كيف كان ؟
والاحتياط في المسئلة لعدم النص مطلقا انتهى .

قال والدي قدس سره . بعض روایة زرارة ، تحقق السترياليد في ارجان
واسماء في الفعل مع ان سليل ايما الصلوة باند ، الدبر في الركوع والسجود ،
بعصده كمال الاعتقاد . بحيث لو كان الثوب حرما يوضع المصلي يده الى
عورته . فاما تحقق الستريده بمصلي قائما متما لا ركاسها ، لا ايما ، . بحيث لا وجه
لفائس باسطلال ، مع وجود مستند الصحيح - الى ان قال - ويؤيد بعد
ايضا . وقوع سر الالبين للدبر في الأحبار ، حيث قال ع ، واما الدبر مستور
بالالبين فاما سر القصيص بعد سر العورة ، فان قيل ان الشرط في
سر ان يكون من الخارج لاس من بعض العصور ، فلما ، طلاق السر على نفس
العصور ، وارد عن مشكوة النبوة واهل بيته (ع) ، وحصول السر بايد في المسئلة
لمسار فيها ، مما لا يحق ايضا ، انتهى كلامه . رفع في الجلد مقامه .

ولا يحق انه اذا تحقق الستريده المصلي . وامن له الالبين بالصلوة مع
ركوع وسجود مستحكما اشراط المقرره . نكاح القول بالصحة موبا ، لما ذكره
والدي قدس سره . والاحتياط لا يترث في العقاب .

الثاني عشر . صرح جماعة بان الستري غير معسر في صلوة الجوار ، وذهب
بعض على ما يحكى الى اعتباره فيها ، الثاني اطلاق اسم الصلوة عليها وبلاول
عدم اطلاق الاسم عليها الا محارا . فلا معنى لحمله على المعنى المحارى الا
بالقربة ، قيل . وهو في مقام السليل للاول . لعدم تبادلها من بطل الصلوة . و
لرواية يونس بن يعقوب عن الصادق (ع) عن الحارثة يصلي عسرها على غير
وصو . نعم ، اما هو تكبير وتسبيح وسهيل . كد بكر وتسبيح في بيت . فان
ابلة المصنوعة حجة ، سيما مع ما فيها من التاكيد واسما لعة . فتأمل الى غير
ذلك من امثال ذلك في الأحبار . انتهى . ولقول الأول هو الاظهر .

الثالث عشر : قال في المدارك لا يجب على الرجل ستر عده العورة ، و

هو موضع وفاق بين العلماء ، ويدل عليه قوله (اع) في صحيحة علي بن جعفر المتقدمة ان صاحب حسيث يستربه عورته اتم صلوه بالركوع والسجود ولا يباين ذلك ما رواه زرارة في الصحيح عن ابي جعفر (اع) انه قال ادنى ما يحريك ان يصلى فيه بقدر ما يكون على مكبك مل حدى الحظاف لأنه محمول على العصى والكمال جمع بين الادلة بسوى وهو كذلك .

الرابع عشر هل يجب سر الشعر الخارج في لكر والمصير ، ومحرج لعيط ملاء الاول انه لا يجب استر من المتنوع فوجوبه في التابع بطريق اولى ومعه سائمة وثانى اطلاق الأمر بالصلوه ، ومعه للأصحاب بقاء في المقام ولعل لثانى لا يجوز عن فوه والاخذ بوضوح

ان بعد جميع ما يمكن استربه شرى وبولسرا ولا سحر والاستعارة ثم سقط عنه الصلوة احدا كما حكاها جماعة ومسيهم الذكرى وهى على ما حكى عنهما اصبى عربيا قائم مع ام المظلم وحالها مع عدمه عن الاشهر الاظهر بن عليه عامة من تاجر الامن بدر كصاحب التحرير محكم بالبحير بين اعيام والجنوس مطلقا امعاء الشارح المحقق ، خلاص لعدم اسدى ، فاضى الأمر بالجلوس في المتباح ، لحمل كالصدوى في لفته واسمع استبحس في القعدة والتهديت ، فبد حكى عنهم وللحلى معكس الأمر واضى لأمر اعيام .

للحلى صحيحة علي بن جعفر المتقدمة وما رواه السيد بم في ابراداب في الصحيح عن عبد الله بن سار قال سئل ابو عبد الله (اع) عن رجل ليس معه الاسراوس قال يحل النكة عند مي طرحها على عاتقه ويصلى ، قال وان كان معه سيف وليس معه ثوب فليقبل السيف ويصلى قائما هذا مصافا الى لاصون ادالة على وجوب اعيام .

وللمرضى صحيحة عبد الله بن سار المتقدمة ، وموثقا محق بن عمرو وساعة بن مهران المتقدم سار وحسنه زرارة المتقدمة ورواية عرب لاسناد المعدمة ، ورويتا ساعة ومحمد بن على الحصى المتقدمان هذا مصافا ابي

الاصول الدالة على لزوم الستر .

وللمحقق الجمع بين الصحاح بالتحجير ، واستصعافا لحبر التفصيل .
وللمشهور المنصور ، المرسل كالصحيح لابن مسكان المجمع على تصحيح ما
يصح عنه ، المتقدم نقله عن الشهيد ، واستصعاف التحجير لا وجه له ، هذا
مضافا الى كونه مذكورا في الغيبة مرسلا مقطوعا ، والصدوق مائل بصحته ، ويكون
حجة بینه وبين والى كونه صحيحا بالشهرة بين الطائفة كحبر الموارد المتقدم
نقله عن البحار ، هذا مع كون صحيفته من مسكان مروية في المحاسن بطريق
صحيح ، كما نقلنا عن البحار ، وان قال المحقق المجلسي بعد نقله رواية
المحاسن وحكمه اياها بالصحة ومرسله ابن مسكان عن الشهيد ما صورته و
هذا ^(١) مرسل لكن الارسال بعد ابن مسكان وهو من اجمعت العصابة
على تصحيح ما يصح عنه ويمكن ان يكونا خبرين لكن رواية ابن مسكان عن
النافر (اع) ايضا عريضة وتعمل فيه ايضا رسالا . انتهى .

لما ذكره بعض الأعلام ، ان اسعد رواه بن مسكان عن ابي جعفر
عليه السلام ، بعيد فان الطبعة لاتأباه وان كان ، ما عد في اصحاب الصادق
عليه السلام ، انتهى .

وبهذه الأخبار ، يجمع بين الأخبار المطلقة في الحلوس والقيام فيجب
تخصيص المطلق بالمعقد ، كما هو المعمول بين الطائفة وبهذا ظهر ضعف
مذهب الحلوى هذا مضاف الى ان عدالة بن سنان روى ما يصادف ، كما
أوردناه للمرتضى ، وهذا مما يوهن المستند به مع صوله معارضة في صورة عدم
الامن من المطلق ، بما دلّ الاصول الاخرى على لزوم الستر عن اسطر المحترم ،
وبعد التعرض لابد من الترحيح وهو مع الاحتمال للشهرة امر حجة ، قاله
بعض الافاضل ، مع قول الحلوى ش . لم يبق خلاصه جماعة ، بين ادعى في الخلاف

(١) اي ما رواه الشهيد .

على خلافه ، وهو لزوم الخلو من عدم الأمن من الباطن ، اجماع الامامية ، قاله بعض الاصحاب .

ومذهب المرتضى هذا مصافا الى ان حصة رواية ، بعد حمل قوله (اع) ، فيها ثم يجلس ، على ما اذا احتجعا ، كما هو ظاهر العبارة ، للاستدلال غير جيد ، ويؤكد ما ذكرناه تنوع الرواية ، وبحوثها موثقة سماعة ، مع ان الاصول المدعاة معارضة بالاصول الدالة على وجوب العيام ، السليمة عن المعارض في صورة الأمن من المطلق ، المعاصرة بالشهرة بين الطائفة .

قال بعض المحققين بعد استدلاله للمرضى بصحبه عبد الله بن سنان وموثقة اسحق بن عمار ما صورته ومعلوم ان المشهور قالوا بوجوب الخلو من عدم الأمن عن المطلق ، والعيام مع الأمن منه ، والظاهر ان المراد من المرسلة هو هذا لبعض ، لا تحقق الرؤية بالفعل ، فما في المدارك من ان الحكم بالخلو مع الجماعة يقتضى حوارا مطلقا ، ادلا بعقل ترب اركان لتحصيل فضيلة خاصة فيه ما فيه ، انتهى ومهم .

وصعب مذهب التحرير بوجود الروايات المعتبرة المفصلة .

ناثقه .

من في المدارك ، بعد نقله مذهب المشهور اولا ، وامرضى ثانيا و التحلى ثالثا ، ما صورته والمعتمد الأول ، لما ان فيه جمعا بين القولين الاخيرين ، ثم قال بعد نقله جملة من الأحكام الدالة على الاقوال ، ما صورته و احتمال المصنف في التحرير ، التحيير بين الامرين ، استصعاب سرورية القصص و هو حسن ، وان كان المشهور حوط وأولى انتهى .

قال بعض لأجل والعجب من صاحب المدارك رحمه الله انه قدم في صدر المسئلة ما يدل على اختياره لقول بالتفصيل ، فكيف عدل عنه الى التحيير ، وجعل القول بالتفصيل طريق الاحتيال ، والكل في مقام واحد ، بالامالة يعتد بها ، انتهى ، وفيه نظر اصلنا وجهه على من كان غارقا بمذهبه

في مطاوي المباحث ، فافهم

ويجب للعاري بمقتضى الأحبار المتقدمة أن يقوم في الحالين (١) أي
حالتى الغيام والقعود (راكعا ومأجدا) على المشهور بين الأصحاب ، على الظاهر
المصرح به في عتائ بعض من غير خلاف يعرف ، إلا ما حكى عن ابن رهو ،
من على أن الأيما إذا صلى خالسا ، فإن صلى قائما ركع وسجد وسجده عن
المصنف رحمه الله في نهاية الأحكام ، لكن مرددا في الأخير مسعرا لا يما
فيه أيضا ، وعن لذ يسمي قدم يكره أصلا ، وكذا الشمخ وابن حمزة والقاصي فيما
حكى عنهم فلم يذكروه أيضا ، إلا في صلوة العراء جماعة فاجتنبوا لا يما على
الامام خاصة ، وكيف كان هذا احتاره المشهور هو المصور للأحبار المتقدمة
المتقدمة .

فروع :

الأول الظاهر من حسه زرره وموثقه سماعة ورواية الحنري ، كور
لايما ، بانرس ، قبل فإن بعد من المعبر كما هو الظاهر من لأخبار ، وعليه
فقهاؤنا الأحبار ، بل بعضها صريح فيه ، حسنة زارة وما ورد من جعل
السجود حصص من الركوع .

الثاني يظهر من الشهيدين في الذكرى والمساكن ، وجوب الانحاض
في الركوع والسجود ، بحيث لا يبد ، نعم استنصحا بالأصل من ولهما ،
كغيره (١) ، وجوب جعل السجود حصص من الركوع ، تحصيلاً للامتثال والقرب من
الأصل ، وأحصل وجوب وضع اليدين والركبتين وإسهماي الرخصين في السجود
على الكيفية المعتدلة كما حكم به في المسالك مضافا إليه وجوب أن
يرفع شيء ليسجد عليه بحميه كما في العريض .

وفي سبطه في المدارك عنه السعد ، مسددا بقوله (ع) في صحفة

(١) لعنه الشيخ على في تعليقه على الارشاد . (مه)

عبد الرحمن الواردة في صلوة المريض ويضع يوحيه في العريضة على ما أمكنه من شيء ، وقال بان ما ذكره الذكرى بتمامه ، تعييد للمص من غير دليل واستحسير بان الحكم يوجب رفع شيء ليسجد عليه في المقام ، استنادا الى الصحيحة المذكورة ، لا يوافق في الاصول ، لطلال الفياس في مذهبنا ، فيرد عليه ايضاً مثل ما اورد على الشهيد ، من انه تعييد للمص بغير دليل ، اللهم إلا ان يمسك بعدم القول بالفضل .

قال بعض المحققين ولعله كذلك ، لكن الاصحاب ، لم يفتوا بان يوجب فيه ايضاً ، انتهى .

وكيف كان فقول المدارك ذكر ذلك بعد النص من غير دليل ، حتى لا اشكال فيه الا بالنسبة الى قول الذكرى من جعل السجود احص من الركوع ، لأن موثقه سماعة المزوية في العقب المتقدم نقلها المؤبد بن حبر ابي لبحري المتقدم نقله دابة عليه ما العمل به معين .

لا يقال كل اوجوه المذكورة التي ذكرها الذكرى حتى لا يشوبه ريبه ، لقوله (اع) «لا يدرك كله لا يترك كله» وقوله (اع) «الميسور لا يسقط بالمعسور» وقوله (اص) «اذا امركم بشيء فواضه ما استطعتم» .

لأننا نقول الأحبار المذكورة لا يمكن ان يتمسك بها لوجوه عديدة ، وقد بسطنا الكلام في القاعده لمساعدته من تلك الأحبار وفي دلالتها ، و كيفية سندها ، في اللغات في احكام التحلى في المعصية لمتمسك بها وجوب عمن مخرج البول بلما خاصة بما لا يريد عليه ومن رآه مخرج الى هناك

وعلى ان الهوى الى الركوع والسجود وحيث تدرك ولا حاجة الى هذا الهوى ويطور آخر المقدمة مع وجود - بها لا مطلوبية فيها ، فكيف يائده فلا حاجة الى الهوى اصلاً ، ولا دلالة للأحبار على وجوب الايمان به جداً .

قال بعض المحققين ، وهو في مقام التعليل على عدم وجوب الايمان لما

كان الزام جميع المكلفين بالانحياز الممكن بحيث لا يبدو شيء من خلعهما ربما يوجب عسرا على بعضهم في بعض الاوقات ، او شريفا في احاطة بعضهم بخطور الغلب ، مع وقوعهم في شدة العزى من غير تقصير منهم اصلا باستدراك التحفيف والتسهيل ايضا عليهم . لأنه تعالى يريد منهم اليسر والسهولة و التخصيب عن كشف شيء في الخلف في غاية الشدة . وكذا يشوش لحاظهم ، ومما ذكرنا ظهر حال ما احتفله الشهيد ايضا من ان يكون وضع الاعضاء السبعة^(١) على الكيفية المعبرة فيه واجبا . وكذا حان ما عال في لمدرك من انه لا يبعد وجوب رفع شيء يسجد عليه متمسكا بصحيفة عبد الرحمن الى آخره ، وفي المسالك اوجب ذلك . وعنه انه اصعب مما اعسر في الذكرى من وجوب الانحياز مع انه اعترض عليه بانه تقيد للنص من غير دليل . مع احتمال ان يكون المراد من الايام في النص ، ما يقابل الركوع والسجود . والذي يبدو من شيء من لحذف بخلاف ما ذكره من وجوب رفع شيء يسجد عليه من جهة ما ورد في صفوة المريض . انتهى مفسر .

قال في الحيل المبين واجب سحب في الذكرى الانحياز في الركوع وسجود بحسب الممكن بحيث لا يبدو العورة وان يحسن استحواذ حصى محافظة على الفرق بينه وبين الركوع . وقد مر بعد ان لا سقط الميسور المعصور ولعل ذلك لقدر من الانحياز . اذ ان الانحياز بالرأس ومخرجه في سلكه اذا انحياز اياما بالرأس ايضا . وقال بعض الاصحاب ان كلامه هذا يستند للنص من غير دليل . وهو كما ترى . انتهى .

أقول وفيه نظر . اما أولا فلا يستدل بحديث الميسور بله كور غير وحيه لما عرفت . واما ثانيا فلا في قوله ولعل . لث انقدر الى آخره ما ترى . واما ثالثا فلا تكليفه حيث الانحياز ولو وجب انقل الله فلا معنى

(١) وفي ذكر كلمة السبعة تأمل - (منه)

للتكليف بالانتيان بالممكن من الركوع والسجود . عتامل جدا .

الثالث : الظاهر من الأحبار وكلام الاصحاب ، كما صرح به جماعة ، ان الایماء في حالتی العیام والحلوس على وجه واحد ، یعنی انه من قیام مع القیام ، ومن حلوس مع الحلوس . وعل فی الذکری عن شیخه السید عمید الدین انه کان یقوی حلوس القائم لیؤمنی لسجود حالسا . ستناد الی کونه حیثئ اقرب الی هیئته الساحد . فیدخل بحب (فاتوا منه ما استطعتم) و فیہ ما عرفہ ، وردہ غیر واحد ^(١) من المتأخرین . بان الوحوب حیثئ استقل الی الایماء . فلا معنی للتکلیف بالممكن من السجود أقول . الاظهر فی لحواب ، ان یتمسک فیہ بأحرص حیثیة علی بن جعفر المسعدة . الصریح فی بطلان ما رعه .

تذنیب :

قال بعض الأحبار : لو صلی قائما ، هل یتشهد من قیام او یجلس فی موضع التشهد یتشهد تم یقوم ؟ لم اقف فی کلام الاصحاب علی ذکر هذا الفرع والأخبار لمعدمه مطلقا لادلاله فیها علی احد الامرین . ویمكن انقول بوجوب الحلوس فی موضع التشهد تم القیام . لأن الایماء فی الركوع والسجود قائما او حالسا . ، بما صیر الیه محاطة علی ستر العورة ، والتشهد حالسا لا یقام فی ذلك ان لم یؤکده . فلا وجه لسقوط الحلوس الیه . الا ان المسئلة غیر حالیه من شوب الاشکال .

الرابع - یظهر من بعض الاصحاب ، من وجوب ستر القبل بالیدین ، وهو کذب لحسنه رزاره وعیره ، والنحصیص بالقلل لكون الدبر مستورا بالآلیین ^(٢) كما یظهر من الأحبار .

الخامس : صرح جمیع من الاصحاب بان العاری لو صلی بالركوع و السجود ، یطلب صلوته سواء کان عمدا او جهلا . لکونه آلیا بمعیر ما امر به و

(١) وهو العذارک والدحیرة والحجار . (منه)

(٢) الآلیین بدون تاء تشیئة الالیه .

للسهى عنهما في الصلوة المذكورة المعصي لفسادها لترث ما هو الواجب عليه
 وأما في صورة النسيان ، فقد صرح الشارح المحقق ، تبعاً لصاحب المدارك ،
 بالفساد أيضاً ، وهو ضعيف ، فالقول بالصحة قوي ، وبما لا يعبر واحد منهم ،
 لعدم توجه السهى إليه ، والخطاب بالإيما لا يبرحه لعبه ، والصلوة بحسب
 الأصل ثلثها ركوع وثلثها سجود ، فالأصل الاستعداد من طاهر الأحبار هو
 الاتيان بها مع ركوع وسجود حرج عنه ما حرج بالدليل وهو صورة العدم مثلاً
 ولا دليل على حرج ما حرج فيه مسمى الحكم بالصحة ، اضرب الى الأخبار
 الواردة من الإيما ، تحد من غير واحد منها كون الأصل فيها هو الاتيان
 بالركوع والسجود والعدول الى الإيما لثلا يبد وحلقه ، وأما إذا سبباً لم
 يقع مانع من الأصل ولا معصي للعدول عنه .

والذي يقتضيه الاحتياط ، هو امام هذه الصلوة ، ثم الاعادة مومياً و
 صرح جمع منهم أيضاً ، بأنه لو صلى بغير إيما بطلت صلوة ، واسدل عليه
 بعضهم ، بعدم الاتيان بها هو ركن .

السادس - قال في البحار وخبر النوادر والمحاسن يدلان على ما
 ذهب اليه لاكثر من انه مع امن المطلق يصلى قائماً ومع عدمه حالساً وبه
 يجمع بين الأخبار المختلفة أيضاً ، ولذا مال اليه لاكثر من الى ان قال - ثم
 الظاهر من الروايتين انه يصلى قائماً اذا لم يكن رأى في حال الدخول في
 الصلوة ، وان أمكن ورود أحد بعد الدخول فيها ، لكن الغوم مهموا كما ذكرنا .
 وقال بعض الأحناف ، ظاهر الأخبار المفصلة ، انه يصلى قائماً مع عدم
 المطلق ، حال دخوله في الصلوة ، وان حور ، مجئ أحد بعد ذلك نكن نو
 اتقى مجئ أحد بعد الدخول ، فالظاهر انه يسفل الى الصلوة حالساً والافلا
 وجه للتفصيل المذكور ، اد ساط القيام هو عدم المطلق ، وساط الجلوس وجوده ،
 لا الفرق باعتبار الدخول ومبله ، وهو ظاهر ، ولم اقف على من يعرض لذلك ، و
 الظاهر انه لا اشكال فيه .

التابع : اجمع علماءنا ، على الظاهر المصرح به في عبارة الجماعة ، على استحباب الجماعة للعبادة ، قال في الذكرى كغيره ^(١) يستحب للعبادة صلوة جماعة ، رجالا كانوا أو نساء ، أجماعا ، لعموم شرعية الجماعة ، وأصلها ، انتهى . ويظهر من الصدوق ، في باب صلة الحوف والمطاردة ، الحلأ في المسئلة ، لأنه نقل في ذلك الباب موعة سماع ، ولم يقل شيئا ، وهو مذهب عتيق . للاخبار الكثيرة الدالة على الاستحباب خصوصا وعموما ، ولعلّه غفل عن مضمون الموعة . أو أولها بما ادّالهم يريدوها ، أو ادّالهم يكن لهم من يصلح ان يكون أمما ، أو جعلها على التقية ، كحبر أبي المختري .

ومال في البحار ما ورد في حبر المختري من النهي عن الجماعة لعنه محمول على التقية ، بقرينة الراوي قال في الذكرى ومع بعض العامة من الجماعة إلا في الظلمة ، حدرا من بدو العورة . ساقط . لأن شكك على تقدير عدمه ، ويؤيد المذكور عدم نقل الأكثر حلافة في المسئلة .

وكيف كان فالمسئلة بحمد الله وأصحه ، وأما جعلها في كعبها ، فالذي ذهب إليه التحرير والدروس كما عن المنه والجامع والأصباح والشيخ وابن حمزة وأقاصي . هو احتصاص الأيما بالامام ، وأوجب المعبد والمرتع والجلي الأيما على الجميع ، بل حكى ذلك عن المشهورين الطائفة ، وأدعى ابن ادريس عليه أجماع الأمامية .

للاول رواية اسحق بن عمار المتقدمة ، وعن المنه أنه قال لا يقال أنه ثبت ان العاري مع وجود غيره يصلي بالايما ، لأننا نقول انما ثبت ذلك فيما إذا حاب من المطلق ، وهو معهود هنا ، وكل واحد منهم مع سمع صاحبه ، لا يمكنه ان ينظر الى عورته حالتي الركوع والسجود ، وعن الذكرى ان الظاهر احتصاص الحكم بآتهم المطلق ، والأما بالايما لا غير ، وأطلاع بعضهم على بعض غير صاير ، لا بهم في حيز النستر باعتبار التصام واستواء الصف ، ولكن يشكل بان المطلق هنا ان صدق ، وحب الأيما والا

(١) وهو شرح المعاصيح . (منه)

وجب القيام ، ويحجب بان التلاصق في الجلوس اسقط اعتبار القيام ، فكان المصلي موحدا حالة القيام ، وغير معتد به حال الجلوس ، انتهى .

أقول العمل بظاهر الموثقة مشكل ، لما ذكره بعض المحققين ، بان المفهوم منها كون الستر لا حل عدم رؤية الناس لالله ، وهو مخالف لظاهر الأخبار المعتبرة المعمول بها بين اصحاب بل الاجماع ايضا ، لأن وجوب ستر العورة عند العقهاء ، ليس سترها على الناظر ، بل الله تعالى ، بالمدينة ، مع ان الحكم بوجوب الايمان في العرادي مطلقا دون المأمومين ، كما قال به الحنم كما ترى ، انتهى .

وبالحمله الذي يظهر من حسنة زرارة وموثقة ساعية من كون العلة في السج من الركوع والسجود هو بدو الحلف ولا يختلف فيه الحال في الافراد والجماعة ، وان احصى ظاهر مورد هما بصلوة المفرد لأن السج لعل عام و الحسنة ارجح من موثقة اسحق من حيث السند ومعتمدة باطلاق غيرها ايضا ، مع اطلاق كثير من العناري ، وصريح حمله منها وبالشبهة المحكية التي هي معاصده للاجماع ، الذي ادعاه الحلبي ، وهو حجة اخرى مستقلة هذا مصافا الى احتمال ان يراد من قوله (اع) في موثقة اسحق وهم يركعون ويسجدون حلقه على وجوههم ، الايمان بالراس ، ولداعن سباه الاحكام ، أنه متأوله ، ويمكن ان يقال بعدم كون ما ذكرنا تأويلاتها ، بل هو الظاهر منها ولو سلم عدم كونه ظاهرا منها فلا مل من كونه احتملا منها ، كاحتمال ارادة الركوع والسجود منها فليتأمل

فان ما ذكرناه احيرا ، لا يخلو عن بعد ، ويظهر من المصنف في المختلف ، التردد في المسئلة ، كما عن التحرير في التذكرة ، لوجه له بعد ما ذكرنا ، قال في الذكرى وفي التحرير رجع مضمون الرواية اي موثقة اسحق ، لحدوده سدها و يشكل بان فيه تعثره بين المفرد والجامع وقد سهى المفرد عن الركوع والسجود كما تقدم ، لكلا بيد والعورة ، وقد روى عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله (اع) يتقدمهم الامام بركبيه ، ويصلي بهم جلوسا وهو جالس ، واطلق ، وبالحمله يلزم من العمل برواية اسحق ، احد امرين ، اما اختصاص المأمومين بهذا الحكم و

أما وجوب الركوع والسجود على كل غار إذا أمن المطلق ، والأمر الثاني لاسماعيل
أبيه ، والأمر بعيد ، انتهى .

تذنيب :

يظهر من صحيحه ابن سنان المتقدمة أن كيفية صلواتهم أن يجلسوا
جميعاً صفاً واحداً ، ويتقدمهم الإمام بركبتيه ، كما حكى ذلك عن المشهور قال
بعض المحققين : ولاولى أن يجلسوا صفاً واحداً ، وأما لو احتيج إلى صفين ،
على المحصر - أي كون صلواتهم جميعاً بالأيما - واضح ، وأما على غير المختار
فحكم لصف الأول كحكم الإمام ، والصف الثاني يركع ويسجد ، وكذلك الحكم
لو كان أربعة ، انتهى .

قاعدة

قال المحقق في التحرير ، بعد نقل الخلاف في المسئلة ، والاستدلال
للشيخ برواية اسحق المتقدمة ما صورته وهذه حسنة ولا يلتصق لى من يدعى
الاحمد على خلافها واعتصره الشارح المحقق تبعاً لصاحب المدارك ، فإن
في سندها عبد الله بن حبله الوامعي واسحق بن عمار العنبري ، فلا يحسن
وصفها بالحسن ، بل هي من الموثقات .

ورد ما مراده رحمه الله بالحسن كون العمل بمضمونها حسناً لأنها
حسنة باصطلاح المحدثين قاله في الجمل المميز ثم قال وهو طاب ثراه ربما
يصف الروايات الصحيحة بالحسن أيضاً ومراده ما قلنا ، لأنها هي اصطلاح ،
فإن عادته قدس الله روحه ، لم يحري بأن يعترض لبيان حال الروايات وما هي
عليه من الصحة والحسن والوثوق ، ولشعره الفصل - ثلث من اصحابنا واهتم
بشأنه في انكسب الاستدلالية العلامة اخلده الله دار الكرامة ، فظهر أن من
الاصحاب ، في طريق هذه الرواية بعض الواقعية والعطحية ، فكيف وصفتها
بالحسن ؟ ليس على ما يتبعى .

وقال بعض الأخلاء الطاهران المحقق لم يرد بها وصفها به من الحسن

ما توهموه من هذا المعنى المصطلح . وإن هذا الاصطلاح من تقسيم الأخبار إلى الأقسام الأربعة إنما حدث بعد المحقق . من العلامة أحمر الله تعالى أكرمه . كما ذكره حملة من الأصحاب وشيخه أحمد بن طائوس كما ذكره بعضهم فهو لم يرد بوصفها بدت من حيث السند وإنما راد من حيث المس كما قد يصف بذلك بعض الأخبار الصحيحة السند والضعيف . كما لا يخفى علوه من تتبع كتابه . وقد سأل على ذلك السيد المذكور في المدارك في مسئلة الصلوة في الحاشية سيما حيث أن المحقق وصف صحيحه العلامة الدالة على عدم الإعادة بأسها حسنه فقال السيد قد مراده بالحسن هو خلاف المعنى المصطلح عليه من المحدثين . بل حسن العصور من عادته رحمه الله لم تحرر بالتعرض بحال الروايات وما عليه من الصحة والوثوق .

الثامن لو طرأ العارى وجود لآخر في الوقت فانطأه روجوب التأخير ولو من باب المقدمة لصاحب التحرير والمدارك وغيرهما .^(١) كما عن أبيه والذكرى خلافاً للاكثر على ما قاله بعض المفتين ما دل على وجوب مراعاته . اسأل على التأخير ولو من باب المقدمة لمؤيد برواية أبي البختري المتقدم نقلها . وإن كانت منصبة لشيء لا يساعده الدليل وهو تعيين الصلوة مردى وعدم استحباب اجتماعه . لأن خروج حر الحديث عن التححية لا يوجب خروجها عنها طراً . لأنه كالعام المحقق فيما بقي حجة .

وأما لو لم يطرأ ذلك . فالمشهور عدم وجوب التأخير على انطأه المصريح به من غير واحد من الطائفة قبل وأوجه المرضي وسلاطناً على صحتها . من وجوب التأخير على ذوي الأعذار انتهى .

ويدل على المشهور كما هو المحكى عن الشيخ وإساعه . ما يدل على المسارعة إلى مضيئة أول الوقت . وظواهر الأخبار المتقدمة . والعمومات الدالة

(١) كصاحب المفاتيح وغيره .

على اوقات الصلوة والسعة فيها قال المصنف في المختلف لنا قوله تعالى ((اقم الصلوة لذالك الشمس الى غسق الليل)) وهو يدل على وجوب الصلوة في اول الوقت مطلقا ، وبحوير حصول السائر لا يرفع حكم الوجوب ، لأنه لا يحور حصوله بحور مفده ، ومعارض بتحويل الموت قبل الفعل انتهى .
وحراسي المختري غير صالح للمعارضة سند ومسا ، لعلك (لا ينبغي) و لا يبعد عدّها من الالفاظ العتابية ككلمه ينبغي ولعل الاحوط اسخير مع احتمال الواحد ، لحراسي المختري وخروجا عن الخلاف .
قاعدة :

قال في اندروس يستحب اعاره الثوب للعدوي وعدم المرأة تم الحشى ، ثم الافضل يورع او علم انتهى ولا بأس به اعلم ان الشيخ قال في الامصاد واما المرأة الحرة فان جميعها عورة يجب عليها سترها في الصلوة ولا تكشف غير الوجه فقط وقال ابو الصلاح المرأة كلها عورة ومن ما يحري الحرة لباعة درع سابغ الى القدمين وحمار وقال من رهرة عن ما حكى و العورة لواحد سترها من لسان جميع ابدانهم لا رؤس الممالك مسهر و قال بن الحبيب لى يجب ستره من النى العوريات وهوالنفس والذير من لرجل وللمراة وقال بصا لا بأس ان يلقى امرأة الحرة وغيرها ، و هي مكشوفة الرس حيث لا يراها غير محرم لها . وكذلك امرأة عن بن عبد الله عليه السلام . انتهى .

و قد ظهر من هذا ان الى يظهر من لامصاد و ابي الصلاح ومن رهرة كون حشد المرأة الحرة كله عورة ، وعن المصنف رحمه الله في المنسهي دعاة اجماع العلماء على ذلك ، قبل ولا شك في ان المرأة كلها عورة لغة وعرفا ، واما عرفه فلا المتعارف التعمير عنها بالعورة ، واطلاق هذه اللفظة عليها (١)

(١) اي اطلاق . (منه)

شايحاً دايماً ، مع عدم صحة السلب ، مع انه ثبت كوسها عورة شرعاً من الاحماع
الأخبار ، مثل ان النساء من عورات الى غير ذلك ، واما العقباء فقد اتفقوا في
كلباسهم ، على ان المرأة كلبها عورة ، مستثنى شيئاً منها ، انتهى .

وعن المصنف رحمه الله في الدحيه : والمحقق في التحرير ، دعاء الاحماع
على كون جميع جسدها عورة (عدا الوجه) خاصة (و عن الذكرى انه رادى
الاستثناء) واصم مع الوجه (الكفين والقدمين) وايضا ادعى الاحماع عليه . (١)
قال اقتصاراً على المتفق عليه فيها بين جميع العلماء : وبسبه غير واحد من
الاصحاب الى المشهور وحيث ثبت كوسها بجميعها (او ما عدا الاشياء
المستثنيات عورة ، فوجب عليها سرها) للاجماعات المحكية على وجوب ستر
العمرة كما عرفت ، في اول بحث اللباس فلا معنى للقول باسمها لا يجب عليها
الاستتر سوايها القبل والدر كذا يظهر من ابن الحبيب اصلاً هذا مضافاً الى
النصوص المبيضة

ومنها ما رواه التهذيب في اسباب في الصحيح عن زرارة قال سألت
ابا جعفر ع عن ادى ما يغطي فيه المرأة قال درع وملحفة فسترها
على راسها وتحلل بها .

ومنها ما رواه ايضا في الباب في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي
جعفر (ع) انه قال والعرف يغطي في الدرع والملحفة اذا كان الدرع كتيفاً ،
يعنى اذا كان ستيراً ، قلت رحمك الله ، الامة تغطي راسها اذا صلت ومدن
ليس على الامة قناع .

ومنها ما رواه في الباب في الموثق او القوي عن ابي يعقوب ، قال قال

(١) قال في البحار وعورة المرأة جسدها كله عدا الوجه والكفين والقدمين قال
بعض الأحناف المشهور في كلام الاصحاب ان بدن المرأة الحرة جميعه عورة عدا
الوجه والكفين والقدمين قال في الحبل المتين . واما المرأة فاكثرا لاصحاب على ان
بدنها كله عورة ما عدا الوجه والكفين وظاهر القدمين . (منه)

ابو عبد الله (ع) . صلى المرأة في ثلاثة أثواب ارار ودرع وحمار ، ولا يصرفها بان تمنع بالحمار وان لم تجد ثوبين ثاثر رباحدها وتقع^(١) بالاحر . فبما ان كان درعا وملحفة ليس عليها فماع قال لا بأس اذا شعثت بالملحفة ، فان لم تكفها فليسها طولا .

ومنها ما رواه الصدوق في العقيده ، عن باب اداب المرأة في الصلوة . في الصحيح عن عيسى بن جعفر عن احمد بن موسى (ع) . انه سألته عن المرأة ليس لها لا ملحفة واحدة كيف صلى قال شعث فيها وعطى راسها . وصلى فان حرجت رجليها وليس تغد عن غير - ث - ولا رأس .

ومنها ما رواه ايضا في الباب السقدم في الصحيح عن المعلى بن حبيب عن ابي عبد الله (ع) قال سألت عن المرأة صلى في درع وملحفة^(٢) ليس عليها ارار ولا مضعة قال لا بأس اذا التفت بها وان لم تكفها عرضا جعلتها طولا .

ومنها ما رواه التهذيب في الباب في الصحيح عن جميل بن دراج عن باب ما رواه ابو عبد الله (ع) عن المرأة صلى في درع وحمار فقال يكون عليها ملحفة تصمها علمها .

ومنها ما رواه في البحار في باب الثياب وسدله عن كتاب المصاقل

(١) المفتح والمضعة ما صنع به راسه . والقناع بالكسرا وسع منها حكي عن الصدوق - (١) -

(٢) الملحفة اللباس فوق سائر اللباس من دثار ليرد عن الصدوق قال في البحار قال الفضل بن الربيع هو ثوب يجعد على السكبين وفي القاموس المضعة انتهى . فعمل الملحفة عبارة عن ثوب واسع واسع شامل للبدن يلبس على الثياب سهي . اقول روى الصدوق في العقيده في باب الجماعة وفصلها في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (ع) . انه قال ان آخر صلوة صلاحها رسول الله (ص) بالباس في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه الا اريك الثوب ؟ فقلت بلى قال فاحرج ملحفة قد رعيسها فكانت سبعة أرع في ثمانية اشبار - (٢) -

(٣) الملحفة ما يجعل على السكبين - (٣) -

باسناده عن علي بن جعفر ، انه سأل اخاه عن المرأة هل تصلح بها ان تصلى في منجعة ومقنعة ولها درع ؟ قال لا تصلح لها الا ان تلبس درعها . وقال سألتني عن المرأة هل يصلح لها ان تصلى في ارار وملجعة ومقنعة ولها درع ؟ قال لا . واحداث فلا تصلح بها الصلوة الا وعليها درع ، وسأله عن المرأة هل تصلح لها ان تصلى في ارار وملجعة بغير درع ؟ قال لا يصلح لها ان تصلى حتى تلبس درعها .

ومنها ما رواه البحار ايضا في الباب عن مرتب الاسناد باسناده قال وسأله عن الامة ، هل يصلح لها ان تصلى في قميص واحد ؟ قال لا بأس . ولا بن الحبيد بالنسبة الى ما ادعاه احيرا ، ما رواه التهذيب في الباب في الموثق لمحمد بن عبد الله الانصاري وابن بكير عنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالمرأة المسلمة الحرة ان تصلى وهي مكشوفة الرأس . وما رواه ايضا في الباب ، عن ابن بكير عن ابي عبد الله (ع) قال لا بأس ان تصلى المرأة المسلمة وبس على رأسها مناع وجعلها التهذيب على اصعبيرة وعلى حالة للضرورة . واحتمل في الثاني ان يكون المراد بالمرأة المسلمة لامة ، وكيف كان ، فعدم صلاحته المذكور للمعارض واضح قال (١١) في التحرير ، على ما نسب هذه الرواية لمطرحه ضعف عبد الله بن بكير فلا يثبت بحره الأخبار ، الصحيحة المفقودة على مصورها انتهى .

ولم احد له دليلًا بالنسبة الى ما ادعاه اولاً ، من المساواة بين لرحل و المرأة ، وانصف رحمه الله في المحلف مع تكلفه بعل الاشارة للاقوال التي يقلها فيه ، لم يتعرض هنا لنقل دليل به مع بطلان القول المذكور وهو ايضا مما يؤيد ضعفه ويمكن ان يستدل بان النساء وان كن عورت اما بجملةهن او

(١١) قال في الحبل السمين وما تضمنه الحديث الثاني عشر من معنى ان من عن صلوة اخره مكشوفة الرأس لا يقتصري أحد من اصحابه من سوي ابن الحبيد انتهى والظاهر انه كذلك فعلى هذا الحديث شاذ ما ذكره ولا يجوز العمل به . (منه)

ما عدا المستثنيات ، لكن يرى الحرف أنهم يقولون عورة هذه العورة قبلها و
ديرها ، والمسلم من الاحجام الواقع على وجوب سترها بالنسبة الى المرأة انما
هو بالنسبة الى هذه العورة الخاصة من المرأة التي تسمى عورة لا مطلقا .

واما الأخبار ، فقد عرفت ان فيها ما يدل على حواصط المرأة الحرة ، و
هي مكشوفة الرأس ويتم في الباقي بعدم القول بفصل وفيه نظر لاطلاق
الاحجامات المحكية ، الدالة على وجوب ستر العورة ، وللأخبار الكثيرة المعتبرة
المتقدمة ، مضافا الى ما رواه الشهيد في الباب في الصحيح ، عن عبد الرحمن
بن ابي حجاج ، عن ابي الحسن (ع) قال ليس على المرأة ان يسعف في الصوة ،
ولا يسعف للمرأة ان يغطي لا في ثوبين ، وضعف الدلالة (١) محصور بالشبهة
العظيمة والاحجامات المحكية وغيرها .

واما ما يظهر من اطلاق ابن زهرة ، كما عن اطلاق للحمل والعفود من
لرؤس ستر المرأة وجهها ، فضعف جدا ، للأخبار ومنها صحيحة محمد بن
مسلم ، وموثقة ابن ابي عمير المتقدمان ، لأن في الصحيحة احترا بالدرع ، و
هو لقبيص على الظاهر ، والمفصلة وهي للرأس ، مبظهر خروج الوجه والكفين
على اشكال من الاحير ، وبسطهما ان شاء الله ، والعدين . وفي العورة او الموثقة
ذكرت الثلاثة لاحد الاسحياح بالاحجام كما صرح به بعض وسيحي الكلام .
بعد عدم الاتيان بالمستحب ، يكفي الاترار باحدهما والتقمع بالآخر و
التقريب بآخر ، ولا حجام العلماء على عدم وجوب ستره على لظاهر المصريح ببعض
المحتجب ، كما عن التذكرة والذكرى وغيرها ، (٢) من دون ان يستثنوا احدا ، و
لعله ليعمد دحول الوجه في اطلاق تلك الكتب ، من عن السرائر انه حكى
استثناء الوجه والكفين والعدين . (٣) من الحمل والعفود والحلاف ، قبل عبارة

(١) للكلمة لا يسعف

(٢) وهو المنتهى . (منه)

(٣) وفي الجامع العباسي اما بررر واحسب پوشيدن كل بدن غير رو و —

الخلاف غير صريحة إلا في استثناء الوجه خاصة . مدعى الإجماع عليه ، معزى
الصحيح الدالين على كفاية الدرع والحصار . وأما به صريحاً وهما لا يستران
الكفين ولا القدمين . كما صرح به الأصحاب . مسدلين بهما لذلك ، على استثناء
القدمين أيضاً . انتهى .

هذا مضاف إلى ما رواه الشهيد في الباب . في الموثق عن سماعه من
سأله عن المرأة تغطي متقبه . قال : إذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس . وإن
استربت فهو أفضل . وقد تقدم هذا الخبر في مسئلة كراهة اللقاب للمرأة التي
هي أقوى حجة على استثناء الوجه . بل يستفاد من خبر المتقدم كونه^(١) الوجه
أفضل وإلى عدم الإلزام والإلزام بين المسمعين في لأعصار والأعصار مع عدمه
عموم البلوى وشدة الحاجة .

وأما الكذب فلا يجب سرهما على الأشهر الأظهر . بل لا خلاف فيه يظهر
إلا من صريح لا متصاد . كما عن ظاهر الحمل والعقود والعمية فاحبوا سرهما .
ولعله لما يدل على لزوم ملحقه زيادة على التبيين . ومنها أنها يسلم سرهما
وفيه ما عرفت . مضاف إلى الإجماع المحكى في المختلف . كما عن المسهي و
الرياض وحامع المقاصد والذكرى على عدم وجوب سرهما . بل عن ظاهر
الآخيرين كونه مجمع عليه بين العلماء . إلا أن من العامة الغلبة .

فإن قلت إنك حكيت عن العنهي وغيره أن المرأة تغطي عورة عن
جماعة بهم ادعى الإجماع على لزوم سر العورة فكيف استوفيت قلت كلام
هي عام . وهو محصن بما مر من الإجماع عليه . بخاصة على عدم وجوب سرهما . مع
عرف من الذكرى من جعله العورة منها . ما عدا المستثنيات مؤنة بعدم
كوسها عورة كما يشعر به عبارة الماتن هما . وصريحه في اختلاف وضاهرات روس

جـ وكذا دسها وقدمها . فعمل الظاهر منه المخالفة بالنسبة إلى أبيه و
لا يخفى ضعفه . (منه)

(١) كشف خل .

وعيره .

قال في المختلف الوجه لا يجب ستره ، باجماع علماء الاسلام . وكذا
الكفا عندنا ، لاسيما ليسا بعورة ، لان لعنات كشفيهما دائما ، لأن الحاجة
داعية الى ذلك للاحد والعطاء وصماء المهام ، وكذا الرحلان ، بل كشفيهما
اعلم في العادة ، انتهى .

فيل المشهور سوى رواية من الوجه والكفين ليسا من العورة ، حيث
حور والبطراسية للاختصاص في الجملة كما سبأ في كتاب النكاح ولد الابناس
لما قطع بكون العورة بحملتها عورة من جهة الاحماع ، لمكان الخلاف ، نعم
من حمله من النصوص لعامة ما يدل علمها ، لكنها بحسب اسد قاصره و
دعوى حررها بقوى العلماء غير ممكنة على سبيل الكلية بل هي خيرة في
الجملة ، انتهى .

ووردت ايضا اخبار ، تدل على حوار النظر الى الوجه والكفين كرواية (١)
مروك بن عبيد ، عن بعض اصحاب عن الصادق (ع) قال قلت له ما نحن
للرجل ن يرى من امرأة اد لم يكن محروما ؟ قال الوجه والكفا والقدمان
ورواية (٢) مسعدة بن زياد قال وقد سمعت جعفر (ع) ، وسئل عما يظهر
امرأه من ريشتها ، فقال الوجه والكفا ، وعيرهما من الاخبار ، وسبحي تفصيل
الكلام في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى .

واما تقدم مكان الكفين في عدم وجوب سترهما ، على الاشهر كما ادعاه
جماعة ، ونسبه بعض الى عامة متأخرى اصحابنا ، ولعله كذلك ، بل لا خلاف فيه
يظهر ، الا من صريح الاقتصاد ، كما عن صريح الحمل والعمود والعبية ، وربما
قيل انه نسب الى الحلبي ايضا ، وفيه نظر لما عرفت من كلامه ، انه يبالدلالة
على الاستثناء اظهر ، كما ادعاه بعض الاصحاب ، وقد عرفت ان السرائر استثناء

(١) رواه في الكافي في كتاب النكاح . (مه)

(٢) رواها في القرب .

الثلاثة من الحمل والعقود والحلاف ، وهذا أيضا مما يقوى الشهرة ، وكيف كان
فلعلّ لهم ما يدل على لزوم ملحقه تصمها عليه ، زياده على الثوبين ، وضعها
يسلم سترهما ، وما يدل على كون حدها عورة وصحبه على بن جعفر المتقدم
المروية في العقيه .

ومعه اما في الأول : فلما عرفت من كون الثلاثة محمولا على الاستحباب
اجمعا ، على الطاهر المصريح به في عبارة بعض ، ولجميع بين ما اشتمل على
ذكر الاثنين من الأحبار ، ومنها صحبه زاره ، ومحمد بن مسلم وعبد الرحمن
الحجاج ، ومثقة ابن أبي يعفور مع ان اشتمال الملحقه على رأس الثوبين
غير ظاهر في سترها القدمين بل يمكن ادعاء ظهور عدمه ، فادعهم .

واما في الثاني فلا قول المصنف الذي ادعى الاجماع على كوسها
بجملتها عورة بعدم وجوب سترها دليل اما على عدم كوسها عورة كعب
دعي غير واحد الشهرة عنه ويؤيده ما مر من نقل عبارة ابي كرى في اعلامه
في المنتهى وانحصر بسبب عدم وجوب سترها لاسيما بانحروج عن
كوس عورة ، او على عدم وجوب سترها في الصلوة وان كانا عورة ، لأن قوله
موافق لشبهة العظيمة التي هي من المأخزين جماع في لحقيقته على اظهار
المصريح به عبارة بعض .

لا يفتن محار من المرد من القول انه ادعى الاجماع على كوسها
بجملتها عورة ، وادعى ايضا عدم وجوب ستر الرحلين ، فهذا غير محدد في شيء
لأن الاجماع المفقول لادال باطلاقة على لزوم ستر ما يسمى عورة والمصنف نصا
ادعى كوسها عورة ، ومخالفة للاجماع لادال باطلاقة على لزوم ستر ما
يسمى عورة لم يكن لها دليل وان كان قوله موافقا للشبهة فلا بد من النعوت
بمعضى الاجماع المفقول لادال باطلاقة على لزوم ستر ما يسمى عورة .

لأنما يقول ان كان المشهور بين الاصحاب عدم وجوب سترهما ، فلا
يحدى الاجماع المفقول ، لادال باطلاقة على لزوم ستر ما يسمى عورة او غيرها .

معلق الثاني فالامر واضح . وعلى الأول فلا دليل يدل على وجوب سترهما ، و
اطلاق الاحكام المعمول موهون بمصير المعظم الى خلافه ، فلا يكون في المقام
حجة ، لأن حجة لاجل حصول المطمئنة وهي في المقام لمصير المعظم الى
الاحلاف معقودة .

وما في الثالث . ولان المصنوع من تلك الصحفة ، الدس وهو اعين لبيع
والكراهة . ومعلوم به مع احتمال لترحل فيها ما موق لعدم او مجموعتهما ، بل هو
الظاهر^(١) . كما يظهر من الرواية ، ولاشاع حيث في لحرمة . وعلى تقدير
لظهور في البيع والعدم حجة . فقد قيل يمكن حسمه على الاستحياء ، جمعا
بينها وبين النصوص المتكفئة بالذبح والعصص . اظهروه في عدم لزوم سترهما ،
ينتهي فندبر

قال بعض الأحناف في حمله كلام له . وما استأثر الكهين والقدمين فلا
يجوز عن غموص . بل ربما كان اظهروا بها لعدم . ولك لأحسن استدلالهم
بصحيفة محمد بن مسلم المذكورة . على ان اظهروا ان بعض لا يستتر بذلك
عاده . وهذا بما سمعوا عن ان باب النساء في وقت خروج هذه الأخبار في
ذلك الدار كانت على ما يدعون ولم لا يجوز ان يدعوا كانت معصية . الى
سر يدانهم واقدمهم . كما هو المصاهد الا في ماء اعرب الحجار . بل اكثر
من ان اعرب . فاسم يجعلون لبعض واسعة الاكام مع طول راند معها
بحيث يكون طوية ليدل بجر على الارض . ومن اعرب كون . ذلك حاريا على
انهم اقدم في تلك البلاد . محتر الاحلاف على ما حرب عليه لاسلاف .

ومعتمد . ذلك ما روه في لواعي في الموقوع عن سماعة ، عن ابي عبد الله
عليه السلام في الرجل يجر نوبه . قال ابي لاكره ان يشبه باسمه . فان
مورده اخبر الى استحباب شمير الثياب لترحل . وظهره كما ترى بل صريحة

(١) لأنه اذا لم يكن سمراء الملاحفة وبعضها رأسها وتحلل بها فالظاهر انها
لا تستر جميع الساق وما فوق القدم . (منه)

ان النساء يؤخذ على خلاف ذلك ، واسمهم يحسبونه على الارض ، وبذلك يظهر لك ما في استدلالهم بصحيفة محمد بن مسلم المذكورة ، التي هي عدة ادسهم انتهى .

وفيه ما ذكره بعض الاصحاب ، بان ما ذكر من الاحتمال وان كان ممكنا ، الا ان ورود الروايات عليه بعيد جدا ، ولدالم يحتمله احد من الاصحاب فيها ، بل استدلو بها من دون برلرل اصلا ، مع اسم اكثر اطلاعا وعلما بشباب ساء العرب في زمانهم ، و زمان صدور الروايات جدا ، والذي شاهد من ساء الاعراب في زماننا هذا عدم ستر دروعهن لاقدامهن اصلا ولو كانت واسعة ديلا بل لو راد السعة الى حر الاديال على الارض لم يستر الاقدام جميعها بل يبد ومنها شيء ولو رؤسها ، سيما حالة المشى .

ومنه يظهر الجواب ، ولو سلم ورود الروايات على ذلك الاحتمال ، لأنها تدل ايضا على عدم لزوم ستر حر من القدمين ولا قائل بالعرق في البين فتام جدا ، انتهى .

أمور ولعائد ان يقول ان عدم القول بالعقل ، معارض بعقله لأنه من سلم ورود الروايات على ذلك الاحتمال فمعها دلالة على لزوم ستر حر من القدمين ، ولا قائل بالعرق لأن من قال بلزوم ستر ما عدا رؤس الاقدام او حر منها ، فان بلزوم ستر كل من درع هذا مضافا الى ان دروعهن كما يشهد الان تكون واسعة الاكمام^(١) بحيث انهن يستترن بها جميع الكفين ليحصل ، بل يبعي منها ايضا شيء رايد ، فحيث يكون في الأخبار دلالة على لزوم ستر الكفين فتم في الاقدام ، بعدم القول بالعقل ، لأن الظاهر المصريح به في

(١) ويؤيد المذكور ان العصف في المختلف اما استدلال بصحيفة محمد بن مسلم للقدمين فقط قال فيه بعد الكلام الذي يفتنائه سابقا في المتن بلا فصل ، وما رواه محمد بن مسلم الحديث والدرع هو القميص والمقنعة يراد للرأس والظاهر ان القميص لا يستتر القدمين فانهم (منه)

عبارة بعض ، ان كل من قال بوجوب ستر الكفين ، قال بطروم سر القدمين ، منهم
ثم قال ذلك القائل مع ان في بعض الصحاح لمقدمة ، كون القميص و
الدّرع ادسى ما تستر به المرأة عورتها ، ولا يحصى العمامى بيده وبسرور الروايات
على ذلك الاحتمال ، انتهى .

ويمكن ان يقال لا سلم التمامى ، لحوار حريان كلمة ادسى بالمسأة اى
القميص والدّرع لعدم اشتغالها بالابواب الثلاثة لى هى مسحوة بها ثم قال
عاصفا على الكلام المفقول عنه ولو سلم عدم المسأة ، فلما تكفى فى رد هذا
الاحتمال ردة على مامر ، دلاله النصوص الانية فى بحث الكاح بغير الماظهر
منها فى الاية الشريعة ((ولا يمد يديك ريشة الا ما ظهر منها)) بانه الوجه والكفان
ويرد فى بعضها ان قد مامر ايضا ، وظاهر الكلبي القول به ، وان لم اقف من عدمه
قائلا على خلافا ، وهو كون الوجه والقدمين من مواضع الريبة الطاهرة ، ولم يتم
دست الا على تقدير كون دواعي يومئذ غير سائنة للمواضع المبرورة .

وباحتمله مما عليه المأخرون كافة فى غاية القوة سيما مع امكان اثباته
بوجه آخر ، وهو عدم القائل بالفرق بين الكفين والقدمين ، معا وحوارا ، كما يستفاد
من تتبع الفتاوى ، عدا الماس اى المحقق فى المختصر النافع ، حيث فرق بينهما ،
محكم بالاستثناء فى الاولين قطعا وفى الاخيرين مرردا ، ولكن اثر هذا
التردد هين بعد المصريح بعدم الحوار كما عليه الاصحاب ، وحيث ثبت
عدم القول بالفرق توجه الحان القدمين ايضا بالكفين فى الاستثناء ، لثبوته
فيهما بما قد ساء من الاجماع الحكيم جدا لاستفاضة ، فثبت الاستثناء فى
القدمين ايضا لما عرفت من عدم القائل بالفرق اصلا ، انتهى ، وما ذكره احيرا
حيد ، كما اشرنا سابقا وكيف كان مظهر بالأحمار وغيرها ، عدم بطروم سر
القدمين ، وامر الاحتياط واضح .

قال بعض الأحناف ، واما ما اعترض به فى العذارى على كلام الشيخ رحمه
الله فى الاقتصاد ، حيث قال واما احتجاج الشيخ فى الاقتصاد ، على وجوب

الستر، بأن مدس المرأة كلفة عورة، فإن أراد بكوفة عوره، وجوب منعه عن الناظر المحترم بمسلم، وإن أراد وجوب ستره في الصلوة فهو مطالب بدليل، انتهى عليه، أن الظاهر من الأخبار وكلام الأصحاب أن وجوب الستر على الناظر المحترم وكذا في الصلوة أمران مثلاً: إيمان وذلك من وجوب الستر في الموضوعين دائر مدار ثبوت كوفة عوره، ولهذا، كما عرفت من كلام العلامة في انتهى والمختلف إنما يمسك بعدم وجوب ستر هذه الأشياء بالخرج عن كوفها عورة ولعل وجه الفرق الذي يوهمه أنه بناء على ما فهمه من صحة محمد بن مسلم، دعوى دلالتها على خروج الكف من الإكتمال، وقد عرفت ما فيه انتهى، أراد بقوله (ما فيه) ما نقلنا سابقاً بعد قولنا أن بعض الأحلاف تذكر، وقد عرفت ما فيه .

أمور وأب حيدر خان ما - كره من أن الظاهر من الأخبار وكلام الأصحاب .
 إلى آخره غير حصص لأن الظاهر من الأصحاب كما صرح به غير واحد عدم جواز استبرأ إلى القدمين مع أن المشهور جواز الصلوة وهما مجردان فإن بعض شراح الشرائع في كتاب المكاح من جملة كلام له - وقد عرفت حرمه النظر إلى الإحسية في لحمه فهي فيما سوى الوجه والكفين جماعاً كما شهد به المحقق أبي الحسن رحمه الله في شرح القواعد بل يعني الخلاف عن ذلك بين أهل الإسلام، وقال الشارح الفاضل أنه موضع ومقاي بين المسلمين وبحرم عن الناظر النظر، كما يجب عليها الاحتجاب .

وأما الوجه والكفان والمراد بها كما تبين به الفاضل رحمه الله من رؤس الأصابع إلى المعصم فإنه المبرور في مثله فإن كان اسطر اليهها برسه و حصول قته، حرم أيضاً بالاجماع، والافيه قولان احتدراوليهما الشيخ في المبسوط على كراهيه وأثنى العلامة في المذكور وشيخنا المقداد، ولشيخان في النهاية والمبسوط، والقطف في الأصحاب وهو المشهور في غير نظره واحده بين العلماء، ولا يبعد أن يفيد إطلاق المبسوط أيضاً مرة واحدة فيرفع المراع

من تلك الجهة . انتهى .

فروع

الأول اعلم ان طاهر حمله من العبارات وصرح جماعة ^(١) عدم الفرق في القدمين بين طاهرهما وباطنهما . وعن اكثر عباراتهم كعباره الشيخ والمحقق والمصنف في عدة من كتبه التعميد بظاهر القدمين . قيل مع . نعليل المصنف والمحقق يقتضي عدم الفرق . انتهى . للاول الاصل . وللتاني كون القدمين عورة خرج الظاهر بطواهر النصوص المكتفية بالدروع والجمار . وكونه مجمعا عليه بين العائلين بالحوار . وينفي الباطن داحلاً بكونه مسوراً بالارض حالة القيام . و بالدروع حالة الجلوس والسجود . واما ينكشف عن الدرع الطاهر في الحالة الاولى فلا يمكن دحالة في طاهر النصوص المبرورة . كما لا يمكن دعوى التوافق من لغائبين بالحوار عليه ايضا . لمكان الخلاف . ومضير حم غير الى وجوب ستر الباطن له .

وربما يناقض في دعوى عدم دحوله في النصوص . المحرجه لظاهر ما . على انكشاف لباطن . عن الدرع الذي ينكشف عنه الظاهر حالة الشئ حداً و الاموى عندى هو القول الأول . للنصوص المكتفية بالدرع والجمار . الدل باطلاقها على الاحرا . ولو خرج باطن القدمين عن الدرع في حالة السجود والجلوس او ظهر عنه في حالة القيام . واما الاستدلال لهذا القول بالدليين المصدقين فلا يحلوه عن مناقشه والاحوط سر باطن بل سر الظاهر بل ستر الكئين ايضا .

الثاني : قال السيد في المدارك والشارح المحقق في الدخيرة اعلم انه ليس في العبارة كغيرها من عبارات اكثر الاصحاب معرض لو حجب ستر اشعر . بل ربما ظهر منها انه غير واجب لعدم دحوله في معنى الحسد . و

(١) كالشارح المحقق والدروس والرياض والمسالك وغيرها (منه)

يدل عليه اطلاق الأمر بالصلوة فلا يتقيد الا بدليل ، ولم يشت ، اد الأخبار لا يعطى ذلك .

واستغرب الشهيد في الذكرى الوجوب ، لما رواه ابن بابويه عن الفخيل ، عن ابن جعفر (ع) ، صلب فاطمة (ع) في درع وحمار ، ليس عليها اكثر مما وارت به شعرها وادسيها ، وهي مع تسليم السند ، لا يدل على الوجوب ، نعم يمكن الاستدلال على عدم وجوب ستر العنق .

ثم قال في المدارث ، وفي رواية زرارة السعدية اشعار به ايضا ، و قال بعض الأحناف ، معرضا على صاحب المدارث الظاهر من الأخبار باعتبار اشتغالها على الحمار والفضة ، لى هي عبارة عن الحمار ايضا ، كما ذكره اهل اللغة وغيرهم وملحفة شتف بها هو ستر شعر الرأس ، وستر العنق بل ستر الرأس وما يحذر عنه ما عدا الوجه ، اما بالنسبة الى الملحفة فظاهر لما عرفت من معانيها ، واسها بعد المصع بها بلعها وضربها على بدنها ، و اما بالنسبة الى الحمار ، فان الظاهر من المعلوم ان حذاره عن العنق و زياده لا اختصاصه بالرأس ، كما يوهمه ظاهر كلامه ، ومن اظهر الادلة على ذلك قوله عرو حل : ((وليصر من يحمر من ^(١) على حيوبهن)) .

(١) قال المقدس الاردبيلي رحمه الله في آيات الاحكام بعد ان ذكر قوله تعالى : ((و ليصر من يحمر من على حيوبهن)) ، ما صورته ، اي يصرن حمارهن على صدورهن ليسترنه وما وقع من الرمة دلالة على عدم وجوب ستر الوجه فافهم وكانت حيوبهن واسعة يندو منها تحجورهن وصدورهن وما حولها وكفى بسد لى الحمور من ورائهن فتبقى مكشوفة فامر ان يسد لى من قد امهن حتى يعطيها ويحور ان يرد بالحيوب الصد وترسية لها يمثلهن ويلابسها ومنه قول باصع الحبيب وفولك صررس حمارها على حبسها عولك صررب يمدى على الحايظ اد اوصعتها عليه وقال بعض شراح الشرايع بعد ذكر الآية ما صورته الحمر جمع حمار وهو عطاء واسها امرن بالقاء المقايح على الصد وترتطيع لها وللحور تعبير السنن الحاهلية في لى الحارثي ، (١) مع كشف الصدور وما وقع وقيل امرن بذلك ليسترن شعورهن وموطئهن واعناقهن ، انتهى . (مه)

(١) ، المحقق بالكسر الفلاد ، عن الصحاح . (مه)

قال شيخنا امين الاسلام الطبرسي رحمه الله في تفسير مجمع البيان والحرر
العقاص جمع حمار ، وهو عطاء رأس المرأة المسدل على حبيبها ، امرئ بالقاء
العقاص على صدورهم ، يعطيه لبحورهم ، فقد قيل انهم كن يلقين عقاصهن
على ظهورهم ، متبدو صدورهم ، وكذا عن الصدور بالحيوب لأنها ملبوسة
عليها ، وقيل انهم امرئ بذلك ليستروا شعورهم وقرطهم واعناقهم قال ابن
عباس تعطى شعرها وصدورها وبوابتها وسوالعها ، انتهى .

وهو صريح كما ترى في كون الحمار مسدلا الى الصدر والظهر ، موحيا
لستر شعر الرأس والعنق ، كما لا يخفى ، وان حملناه على ما هو المعمول الآن ،
والمعارف بين سماء هذا الزمان ، فهو ابلغ وأظهر في ستر الاحراء المذكورة
من ان يحتاج الى البيان .

واما الرواية التي نقلها عن ماطية ، التي هي سبب ونوعه في هذا الوهم ،
فهى مع كونها ظاهرة في كون تلك الحائض ضرورة ظاهرة في وجوب ستر الشعر ،
فانه لا يخفى ان شعر الرأس بمعنى القاعدة مسدل على العنق والذراعين امام
وخلع ، وهى صلوات الله عليها لمكان الضرورة ، وعدم كون حمارها متسعا
كسائر الاحمرة التى اشربا اليها قد جمعت شعر راسها ووارته في ذلك
الحمار اليسير ، حيث انه ليس عليه سعة تاتى على شعرها مع اسداله فان
ذلك لحيوان ذلك الحمار لصغره اما وارى ما قوى العنق خاصة ، جمعت
شعر راسها فيه ولو كانت الصلوة حائرة مع عدم ستر الشعر كما توهمه ، لما كان
لجمعها له في الحمار وجه البينة لما عرفت انه مقصود العادة مسدل الى
تحت ، وهذا يحمد الله سبحانه ظاهر لا ستره عليه ، وبه يظهر ان ما استقر به في
الذكرى ، من دلالة الحبر على وجوب في محله ، وان كلامه عليه وسعه الدلالة
لا وجه له .

واما قوله نعم يمكن الاستدلال بها على عدم وجوب ستر العنق لمصعب ،
بل محيب من مثله رحمه الله ، فانه لا يخفى ان ظاهر النص ينادى باسها صلوات

الله عليها في ذلك الحمار بهذه الكيفية ، إنما هو لمكان الضرورة ، فإنه ليس عليها أكثر من ذلك . فالحال حال ضرورة ، والضرورات تبیح المحذورات ، وإنما صلب كذلك حيث لم تحدث سائراً يستمر ما راد على ذلك ، فكيف يسوع معه الاستدلال على حوار كشف العنق مطعماً ، وقد عرفت من ظاهر الآية كما ذكره أمين الإسلام المتقدم ، الدلالة على كون الحمار المتعارف يومئذ سائراً للجميع ، وإن الله سبحانه قد أوجب ستر هذه المواضع عن الناظر ، لكونها عورة ، فيجب سترها من الصلوة أيضاً كما تقدم . ويحمل الحمار في الأحبار المتقدمة على ذلك ، كما عرفت ، وبه يظهر وجوب ستر العنق وحوه ، أيضاً .

وأعجب من ذلك قوله وفي رواية زرارة السقفة اشعار به ، وكأنه توهم من بشر الطلعة على رأسها أنها ترمى طرقي الملحقة على يمينها ويسارها ، وتصلح مكتوبة العنق مما يلي صدرها ، وعمل عن قوله (وتحلل بها) فإن المراد بالتحليل بها ، صمها على العنق كما عرفت من الروايات الأخرى ، وبه صرح أهل اللغة حيث ذكروا أن الحلال بدنية كالثوب للأسباب تنقي به البرد وحوه وهو بعضه سمع على لسان من جميع جهاته وأطرافه وبالحفظان كلامه في أمثال هذه المقامات لا يخلو عن محاربه وعدم فائز وأعجب من جميع ذلك متابعة من تأخر عنه له في أمثال هذه المقامات ، من غير إعطاء ، لنظر حقه في الأخبار وكلام عنائنا الأبرار ، ولا تحقيق ما هو الحق في المقام ، بحسن الظن بصاحب الكتاب واشتهاره بالفصل والتحقيق في جميع الأبواب انتهى كلامه . والاقوى عندي ، هو أن يكون بوجوب ستر الشعر والعنق لأشهما من العورة ، ويجب سترهما في الصلوة للاجماعات المحكية ، أما كون العنق من العورة مواضع لما عرفت من الاجماع المحكية ، الدالة على كون بدنها بجمعتها وما عدا الوجه ، والكفين والقدمين عورة ، ولاسها مأمورة بستره عن الأجني ، وليس ذلك إلا لكونه عورة .

وبهذا ظهر وجه كون الشعر أيضاً من العورة ، للأحبار الدالة على وجوب

ستره عن الاحصى . منها : المروى عن العثل والعيون ، عن محمد بن سنان ، ان الرضا (ع) كتب اليه فيما كتب من جواب مسائله حرم النظر الى شعور النساء المحجوبات بالارواح ، والى غيرهن من النساء ، لما فيه من تهيج الرجال ، وما يدعو التهيج الى الفساد ، والدّاحول فيما لا يحل ولا يحمل ، وكذلك ما شبه الشعور الا الذى قال الله عزوجل ((والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير الملتصقات ملايا من النظر الى شعور مثلهن .

وعن ابيون وما يدعو التهيج اليه من الفساد ، بدل ما ذكر .

ومنها المروى عن العقب ، باساده عن النبي (ص) في خطبه الوداع وساق الحديث - الى ان قال - ومن اطلع في بيت حاره ، ينظر الى عورة رجل او شعرا مرآة ، وشئ من حسدها كان حقا على الله ان يدخله النار مع المنافقين ، الذين كانوا ينشعرون عورات في الدنيا ولا يخرج من الدنيا حتى يمضيه ، ويهدى للدين عورته في الاخرة الحديث .

ومنها المروى عن القرب ، عن احمد بن محمد بن عيسى ، عن احمد بن ابي نصر ، عن الرضا (ع) قال سألته عن الرجل ، يدخل له من ينظر الى شعر حث امراته ، فقال لا الا ان يكون من القواعد ، قلت له احب امراته و العريية سواء ؟ قال : نعم ، قلت فما لى من النظر اليه منها ؟ فقال شعرها و راعها ، قال بعض والظاهر كما قال صاحب الفصيل ، اختصاص حكم الاخير بالقواعد من النساء بقرينة اول الخبر ، فلا بعض .

وبالحملة الاخبار في الباب مستفيضة بل قيل لعلها متواترة ، فلا اشكال في المسئلة سبب مع ملاحظة تأييدها برواية الفصيل المتقدمة التي استدل بها بخصوص وجوب ستر الشعر ، كما عرفت ثمة ، واما الاستدلال بها على عدم لزوم ستر لعن ، فعصيف في العاية ، لعدم المقاومة بضعف سندها ، لما مر من لالة والمكافأة شرط في المعارضة ، مع احتمال ضعف في الدلالة بمروردها

مورد الضرورة ، بل عرفت من كلام بعض الأخلا^(١) انه حكم كوسها ظاهره ، ميل^(٢) ولا يخلو عن مناقشة ، بل يمكن ان يقال ان المراد بقوله ((ع)) ليس اكثر - - الى آخره بيان عدم وجوب نحو الارزادة على الحمار والدرع ، والا لا لتعت بها صلوات الله عليها -

وليس فيه - اي الخير المذكور - انه ما كان على رأسها من احمار الا قدر قليل ، تستر به على الكتفين والعنق عاليا ، وليس فيها صلوات الله عليها ، جمعت الشعر كله تحت ذلك الحمار ، وحيث يكون الحمار المربروسا سر للعنق ايضا ، لاستلزام ستره الشعر العسل على ستره مغطا ، فتأمل جدا ، انتهى -

ولعل لداد كرمص المحققين ويحب سر العنق ، كما يدل عليه ظاهر كثير من الأخبار ، منها : رواية الفصيل ، عن الباقر ((ع)) ، صلب ما طمه الحديث وفيه مناقشة ، لأن الرواية لو كانت سرية على ما ذكر ، لما كان لتحصيل الادل انواع هي قوله ، وليس عليها اكثر مما وارث به شعرها وادبها ، بالذكروحه ظاهر ، لكون العنق والكتفين على ذلك التقدير كالاديس ، ملاوحه على الظاهر هي تحصيلها بالذكرون والاولين بالترخيص لقول بعض الأخلا^(١) ، حيث حكم بكون الصورة منها هي الظاهرة

قال بعض الاصحاب ، واما سر الشعر والعنق ، فطى كونه مجمعا عليه ، و ان تأمل فيه بادر ، لشدة ، ومخالفة لاطلاق النصوص والساوى ، يكون بدن المرأة حملتها عورة ، وقدم دعوى جماعة الاحماع عليه من العلماء كامة ، من غير استثناء لهما بالمرأة ، وان استثنوا غيرهما كما عرفت ، والمراد من البدن ما يحتمل الشعر ، لتصريح بلروم نحو الحمار السائر للشعر جدا ، ولو كان مرادهم بالحسد ما يقابل الشعر ، لما كان لأمرهم بلروم الحمار وجه ، لستر الشعر عند الراس جدا ، فكان فيه على الحمار السائر قطعا ، انتهى -

ومنه مناقشة ، لأن العال كور شعورهن معوضة ومعه لا يستر الشعر لتعام حلد الرأس ، بل يبقى مقدار من الحلد في وسط الرأس لعل أمرهم بلروم الحمار لتحصيل ستر ذلك المقدار ، مع ان كل النساء ليست من رؤسهن بحيث تستر حلد الرأس ، ولو كانت مفتوحة ، وذلك واضح عند من كان متتبعاً برؤسهن

(١) وهو صاحب الرياض - (منه)

ولو في الجملة ، فافهم .

وكيف كان ، فالمسئلة بحمد الله واضحة السبيل ، ومكتشوفة الدليل .

الثالث : اعلم انه حكى عن بعض ، كونه المراد من الوجه في المقام ما يعد في العرف وجهاً ، قال الشارح المحقق قال الشارح الفاضل : وهو ما يجب غسله في الوضوء اصالة ، وثابت هذا التحديد لا يخلو عن اشكال ، قال في الذكرى وفي الصدغين وما لم يجب غسله من الوجه ، نظر ، من تعارض العرف اللعوى والشرعى انتهى كلام الشارح المحقق .

والتحقيق ان يقال : ان كان المستند في الحكم ، بعدم وجوب ستر الوجه الروايات ، فلا دلالة فيها على خصوص شيء منها ، وان كان المستند في الحكم للاجماعات المحكية ، فلا يخلو ما يحكم بكون بدن المرأة بحملته عورة ^(١) ، كما ادعى المصنف في المنتهى الاجماع عليه كما عرفته ، اولا بل يحكم بالمذكور فيما عدا الوجه او الكفين والقدمين ، فان كان الأول ، فعول الشارح الفاضل هو السمع ، للاجماعات المحكية الدالة على ثبوت ستر العورة ، والقدر الخارج منها على اليقين هو الوجه الشرعى ، ولا سلم خروج ما عداه ، وهو ما لم يجب غسله في الشرع عن مقتضاها .

وان كان الثاني ، فلا يخلو ، اما بقول ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الوجه بان كان موصوفاً في الشرع لما بيانه الاصبعان من الفصا من اليقين ،

(١) لا يقر قوله (ع) ، النساء من عورات يدل على كونها بحملتها عورة و العذر المخرج منه هو الوجه الشرعى لا ما يقول لم يثبت صحة سنده واما رواه بعض المحققين مرسلًا كما تقدم في عنوان قول المصنف في تلك المسئلة وحيره بالشبهة حتى بالنسبة الى الوجه والكفين محل كلام وعلى تقدير التسليم بقول لا سلام كل عورة يجب سترها لا يقال الاجماع المحكية تدل على ذلك لا تأقول الاستدلال بالاجماع المحكية خارج عن مفروض المسئلة وعلى ان فيه كلام غير محقق وجهه على العطن لا يقال صحبة على بن جعفر تدل على وجوب ستر ما يسمى عورة في الرجال فتتم في النساء بالاجماع المركب لا ما منع من ذلك فافهم . (منه)

(٢) اي الوجه الواجب غسله في الوضوء وما يسمى في العرف وجهاً . (منه)

أولاً ، بل التحديد المذكور الواقع في صحيحة زرارة المروية في العقبه ، في باب حد الوضوء ، إنما هو مخصوص بالوضوء ، كما يشعر به أول الصحيحة ، فعلى الأول مما ذكره في الذكرى حق ، فاعلم ، وأمر الاحتياط واضح ، وعلى الثاني ، فمتابعة قول من قال بأن المعسر في الوجه ما يسمى في العرف وحها لبس ببيعيد .
هـ إذا علم من ذهب المدعين للاجماع ، الدال على عدم لزوم سره ، ومع عدم العلم ، فالاحتياط واضح . وإن كان المسند كليهما ، فلا يخلو إما يكون كل منهما دليلاً مستقلاً أولاً ، بل كلاهما دليل واحد حصص بالانضمام ، وإن كان الأول فالحكم ما ذكرنا في صدر التحقيق . وإن كان الثاني عامراً للاحتياط واضح .

فظهر بما ذكر أن الأقوى هو أن قول بكفاية العا ، الحمار على الرأس ، بحيث ستر أشعر والعنق والأذن ، سواء طهر الوجه الشعري أو العرقي أو أريد أملاً ، وإظهار صدق الوجه عموماً ما لم يدخل في حد الأدنين الواجب سرهما على الظاهر لتشمول الحمار لهما وأمر الاحتياط ، أن يستمر ما عد الوجه الواجب غسله شرعاً ، وبسرهما أيضاً شيئاً من باب المقدمة .

الرابع صرح جماعة ، بأن حد الكفين من مفصل البرد ، ولظهوره كذلك لتبادره .

فروع :

برى أنه بظهور من حين رفعهم أيديهم لأجل القنوت ، والتكبير وشئ آخر ، فوي مفصل البرد ولم يكن ظاهراً حين القنوتها ، فهل يجوز . لكدام لا .
فالتحقيق أن يقال أن كان المسند في الحكم بعدم وجوب ستر اليد الروايات ، وقبلنا بأن الدرع الذي كان في زمان صدرها لا يستر اليدين فلعل الأول لا يخلو عن قوة ، لا إطلاق الروايات ، سيما رواية محمد بن مسلم المتقدمة .

وإن كان المسند الاجتماع المحكية ، وقبلنا بأن الروايات لا دلالة فيها على عدم وجوب ستر الكفين ، لأن الدرع التي كانت في زمان صدرها ، كانت

طوبه الاكمام بحيث تستر اليدين ، كما كلمنا في المذكور سابقا ، و الاحوط هو وجوب الستر .

وان كان المستند كليهما ، فلا يحلوا ما يكون كل مسند ليلامس فلا يلبس هنا دليل واحد حصل من الاصنام ، وعلى الأول ، والحكم بالاحرام لعله لا يحل عن قوة ، لما عرفت ، فاعلم والاحتياط واضح وعلى الثاني ، واحتياط هو وجوب الستر ، ان لم نقل بكونه اقوى .

تذكرة

مهل يراعى الستر من جانب النحت ايضا حين الدعاء ايدين ام لا ؟
لعل الثاني لا يحل عن قوة ، لصدى الستر .

الحامس ، صرح غير واحد من الاصحاب ، بان حذاء القدمين من مفصل الساق ، ولعله كذلك .

فروع

مهل يجب الستر العقب ام لا ؟ يظهر من سراج المحقق بعد اصحاب المدارك العدم لاسيما حكاه بعدم سر الدرع له ، ولو الأول حسب بعض الاصحاب كما حكاه في المسالك قال الشارح لعائلته و الاولى ستر العقب ، ووجه بعض الاصحاب لعدم دخوله في معنى القدم انتهى ، والقول بالثاني من غير تردد ، لمن عن الشاذلي سعيد لعدم ستر اسرع له سيما في حال الركوع ، ولا بد من سر شيء من اليدين والقدمين من باب المقدمة ويحور بلامه واصبيه وهي الاشياء العبر السالفة كشف الركن من الصلوة جماعا من بعضا كافة ، الا الحسن^(١) النصري ، كما حكاه الفاضلان والشهيدان والحلل المير وحكى عن المحقق الثاني والجلاد ايضا ، والأخبار به مع ذلك مستقيمة

١ / فانه على ما يحكى اوجب على الامة الحمار آدا نروحت او اتحدتها الرجل لنفسه . (منه)

منها ، ما تقدم من صحيحى محمد بن مسلم وعبد الرحمن بن الحجاج ورواية علي بن جعفر الصوفى فى البحار ، عن قرب الاسناد ، بإسناده عنه .
ومنها ، رواه التهذيب فى الباب فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبى عبدالله (ع) ، قال قلت له الامة تعطى رأسها ، فقال لا ، ولا ام ابولدا ، أن تعطى رأسها اذا لم يكن لها ولد .

ومنها ، ما رواه فى الفقيه فى باب آداب المرأة فى الصلوة ، فى الحسن او الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبى جعفر (ع) قال ليس على الامة قناع فى الصلوة ، ولا على المدرسة قناع فى الصلوة ، على المكانة اذا اشترط مولاها قناع فى الصلوة ، وهى مملوكة حتى تؤدى جميع مكاتبها ، ويحرى عليها ما يحرى على المملوك فى الحدود كلها ، ورواه فى الكافي عنه بطريق صحيح .

قال فى الفقيه ، بعد الكلام المذكور قال وسألته عن الامة اذا ولد لها عليها الحمار ، قال لو كان عليها ، لكان عليها اذا هى حاصت وليس عليها ، لتفسيح فى الصلوة وبالحمله الأخبار فى المسئلة كثيرة جداً ، وهذه الأخبار كما ترى مختصة بالامة .

ورما الصبية ، فبدل على حكمها بعد الاحكام المحكية ، لاصل ، وعدم دليل على اشتراط السر فى حجبها ، لأن الاحكام الدالة على اشتراط الستور ظاهرة فى سر ما هو عورة خاصة ، وكون رأسها عورة غير معلوم من الشريعة وعلى مرض التسليم والمعاشاة بحجبها فى حق المقام غير صحيح كما لا يخفى على من له ادنى درية .

والاستدلال للمطلب ، بأنه تكليف ولبس من اهله مردود بان ذلك مبني على كون العراد بالوجوب الشرعى لا الشرطى ، ويحتمل الثاني وهى من اهله ، ويكون حال الستر فى حقها كاشتراط الوضوء وغيرها فى صلواتها .
والاستدلال له موثقة ابن بكير المتقدمه فى بيان عورة المرأة ، الساعية للباس فى صلوة الحره وهى مكشوفة الرأس ، بحملها على الصغيرة حجابها و

بين الأدلة المتقدمة ، الدالة على وجوب ستر الرأس على الحرة البالغة ،
الراححة عليها من وجوه عديدة ، غير وحيه ، لأن حمل لفطة المرأة التي لا تطلق
حفيها إلا على الحرة ، على الصغيرة ، ^(١) وأن أمكن للجمع بينها وبين تلك
الأدلة ، ولكن لا شاهد لهذا الجمع من العرف وغيره ، هذا مصافا إلى أن
الجمع غير محصور في ذلك ، لاحتمال حملها على الضرورة أو المتحلى عن
الآزار والملاحقة ، أو العراء أنه لا بأس لها أن تكون بين يدي المصلي مكشوفة
الرأس ، ويكون صيعة (تصلي) خطانا الاعية ، وبالحيلة الصئلة بملاحظة الأدلة
المتقدمة ، لأسرة فيها .

فروع :

الأول اعلم أن مضمي العبارة وغيرها من عبارات أكثر الأصحاب على
الظاهر المصرح به من بعض العبارات ، وأكثر النصوص ، عدم العرف في الامة ،
بين المنيوكة ، والمديرة ، والمكاتبية المشروطة ، ولقطعة التي لم تؤدى من مكابيتها
شيئ ، وأم الولد مطفأ ، ولو كان وبدها حيا ، وبه صرح جماعة ، وسهم المحكى
عن الخلاف ، لكن في أم الولد مدعيها عليه الإجماع الإمامية كغيره ، ^(٢) و يظهر
من صاحب المدارك انحاى أم الولد مع حيوة الولد بالحرية ، مسددا بصحيفة
محمد بن مسلم الأولى المذكورة في أصل المسئلة .

قال السيد فيه بعد ذكرها وهو أي الصحيح يدل بمفهومة على وجوب
تعطية الرأس مع الولد ومفهوم الشرط حجه كما حقق في محله و يمكن حمله

(١) روى في البحار عن العلل عن أبيه عن أحمد بن إدريس عن محمد بن
عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الحاربية التي لم تدرك منى يبيع لها أن تعطى رأسها مع ليس
بيها وببيها محرم ومنى يجب عليها أن ترفع رأسها للصلوة قال لا تعطى رأسها حتى
يحترم عليها الصوة . قال في البحار بعد ذكر التحريم بيان أفراد بحرمة الصلوة
عليها حفيها وهو كناية عن بلوغها يدل على عدم لزوم العاص للصبي . (مه)

(٢) وهو شرح المفاتيح . (مه)

على الاستصحاب ، إلا انه يوقف على وجود المعارض ، انتهى .
 وفيه ما يرى . لأن من المعارضة شرط المكافأة . وهي في الصحيحة
 المخالفة للاجماعين عن الخلاف وغيره . المعاصدين باطلا ولاجماعا المحكية
 والأخبار الصحيحة وبالشبهة المحققة ، بل وعدم المخالف في المسئلة كما قاله
 بعض المحققين . مفقود . هذا مصافا الى ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر
 عليه السلام بقوله وسألته ١٠٠ المروي في الفقيه كما عرفته . لدى هو كائن
 في المسئلة مع ان تلك الصحيحة ^(١) دلالتها بالمفهوم و دلالة المعارض
 بالسطور المفتي به بين الطائفة واسبا موافقة لمذهب ائمتنا . لأن الخلاف
 على ما نسب ، حكى هذا القول عن مالك واحمد والاحد بخلافها في امثال
 المقام عنهم صواب الله عنهم مروية . كذلك لا يبعد حملها على انتقائه ورب
 احتمال ان يخص ذلك المفهوم من الصحيحة بما عد وفان لمؤيد مع كون
 ولدها حيا .

وكيف كان . فلا شكال في المسئلة بما ذكرنا من الادلة لما ذكره اشراج
 المحقق . بعد ان ذكر صحيح محمد بن الحسن بن ابي جعفر . ومحمد بن مسلم
 المتقدمين في عنوان قول لمصنف وحسن المراء ١٠٠٠ في آخره . و صحيحة
 محمد بن مسلم المروية في الكافي المتقدمة في اصل لمسئلة بقوله واما رواه
 الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم . في ابي عبد الله (ع) قال قلت له

(١) قال بعض الأخلاء بعد ذكره تلك الصحيحة . والظاهر ان المعنى فيها هو ان
 المسائل طين ان وجوب الخمار على المراء امة كالت او حرة دائر مدار الولادة
 المؤدية بالبلوغ فاحاب (ع) انه لو كان كذلك فانه لا اختصاص له بالولادة بل يجري
 في الحيض الذي هو اسباب البلوغ ايضا مع انه ليس على الامة انتفع في الصلوة
 مطلقا وفيه اشارة الى تساوي حالها قبل الولادة وبعد ها في عدم انتفع . قال في
 التوامي دليل كان الراوى طين ان حد وجوب التمتع على النساء اذا ولدن فسهه
 عليه السلام ان حده اذا حص وانها ساقط عن الاماء في جميع الاحوال و ظني
 بعد عن سياق الخبر الا انه قال على ما علمنا من عدم وجوب التمتع على ام الولد ولو
 مع وجود الولد . وحيث فلا يلعبت الى دلاله المفهوم مع وجود السطور . (مه)

تعطى رأسها ، فقال لا ولا على أم الولدان تعطى رأسها ، إذا لم يكن لها ولد فلا يصلح لمعارضة الخبرين السابقين ، لأنه لو سلم مفهوم تلك الصحيحة لم يكن واضح الدلالة على الوجوب ، انتهى .

كيف ؟ ومفهوم الشرط على التحقيق^(١) حجة ، والخاص - ولو كان مفهوما - حاكم على العام بالربوبية ، قال بعض الأخلا ، وهو في مقام الاعراض على كلام الشارح المحقق هذا ، بعد أن ذكر مقتضى الأخبار المتقدمة ، أن بدو المرأة كله غيرة يجب ستره في الصلوة حرة كانت أو أمة ، استثنى من ذلك ما قام عليها الدليل من الأمة بهذه الأخبار ، وبقي ما عدا موضع الاستثناء على الوجوب ما صورته ، وبذلك يظهر لك ضعف قوله أنه لو سلم مفهومها لم يكن واضح الدلالة في الوجوب ، فإن الوجوب ثابت بتلك الأخبار ، لعشار إليها ، لا بهدأ الخبر ، غاية الأمر قد استثنى من الوجوب في المرأة مطلقا ، ما قام عليه الدليل ، وهي الأمة بهذه الأخبار ، انتهى .

وفيه مناقشة لأن الأخبار الدالة على حوار صلوة الأمة ورأسها مكشوفة بالنسبة إليها مطلعة ، فبهذه الأخبار الخاصة ، خرجت الأمة عن مقتضى أخبار الدالة على وجوب ستر المرأة مطلقا ، ولو كانت أمة بدوها بتعامه مزار الأصل في الأمة على وجوب ستر رأسها في الصلوة بالتمدية ، محروح قسم منها عن الأصل المبرور يحتاج إلى دالة واضحة ، فادفع بذلك عن الشارح المحقق لمناقشة المبرورة .

هذا وأما ما ذكره من أن مقتضى الأخبار إلى آخره ، فغير وحيه لأنه أراد بالأخبار المتقدمة الأخبار الدالة على صلوة المرأة في الدرع والحصار و أمثالهما من الملحفة وغيرها ، وقد عرفت أن سرهم للعدمين محل إشكال بل الظاهر عدمه ، وكذلك الوجه ، فالقول المذكور لا يحل عن اعراض فافهم .

(١) مع أنه على ما ذكره بعض اعرف بالحجية في مواضع من كتابه . (منه)

الثاني : ذهب المحقق في التحرير والمختصر النافع ، كما عن المصنف رحمه الله في المستهى والتحرير ، والتذكرو ، وأسى حمرة وهررة والجامع ، و ظاهر المهدد والمراسم وغيرها ، الى اسحاب سر الرأس للامة ، وسبه بعض الاصحاب الى المشهور بين الطائفة ، ويظهر من جماعة من المتأخرين المخالفة ، بل ظاهر الصدوق في العلل الامتاء بالحرمة حيث قال الى من احلها لا يحور للامة ان تقع رأسها في الصلوة ثم روى فيه عن ابيه ، عن احمد بن ادريس ، عن احمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن حماد اللحام ، عن ابي عبد الله (ع) قال : سأله عن الحادثة تقع رأسها في الصلوة قال : اضربوها حتى تعرف الحرمة من المملوكة .

وروى ايضا فيه ، عن ابيه ، عن علي بن سليمان ، عن محمد بن (١) عن احمد بن محمد بن ابي نصر ، عن حماد بن عثمان عن حماد اللحام قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن المملوكة تقع رأسها في الصلوة ، قال : لا ، وكان ابي داراي الحادثة تصلي وهي متعفة ، ضربها لتعرف لحرمة من المملوكة .

وروى في البحار عن الحاشي عن سبه عن يوسف عن حماد مثله .
وروى في التذكري ، عن كتاب المصطفى ، ساءه ، الى حماد اللحام عن الصادق (ع) في المملوكة تقع رأسها في الصلوة ، قال : لا ، وكان ابي داراي الحادثة تصلي متعفة ، ضربها لتعرف لحرمة من المملوكة .

وبهذه الأحكام كما ترى صهرها من الاسحاب ، كما ذهب اليه الجماعة بل كراهه استرلهم كما ذهب اليه البحار وغيره (١) وسبه بعض الى المشهور بين الطائفة ، ولعل الشهرة بين القدماء في جانب الاسحاب كما ادعاه بعض الاصحاب ، كما عرفت ، من حرمة لهم كما قال في العلل كما عرفت . للامر بالصرط الظاهر في الحرمة والاعمال باسمهم (ع) كثيرا ما يؤكدون في المعنى من

(١) سقط اسم الأب في الاصل ، وربما يكون (ادريس) . المصحح .

(٢) وهو الشيخ يوسف وهو الناسب لذلك العون الى المشهور . (منه) .

المكروهات ، بما يكاد يلحقها بالحرمات ، كما يؤكدون في المستحبات بما يكاد يلحقها بالواجبات ، غير وحيه ، لأن الأصل والظاهر فيه الحرمة كما اعترف به القائل بالكراهة نعم انقول بالحرمة ضعيف ، لذلك بل لصعب الأخبار المذكورة ، مع احتمال حملها على التقيہ ، المشعر بها نسبة صريح إلى أبيه عليه السلام ، على ما أعاده غير واحد من الطائفة .

ويعضد الحمل عليها ما نقل عن عمر كما سبأني في نقل كلام التحرير مضافا إليه ما رواه الشهيد في الذكرى عن كتاب علي بن اسمعيل الميمنى ، عن أبي خالد القباط قال سألت أبا عبد الله (ع) عن الامة انفع راسها ؟ فقال ان شئت فعلت ، وان شئت لم تفعل سمعت سي يقول كن يصري فيقال لا تشبهن بالحرائر .

وهذا الخبر الحسن كالتصحيح ، يادى كما ترى بالتقية لأن الظاهر من قوله (ع) ان كن يصري ٠٠٠ إلى آخره . هو ان يكون إشارة إلى ما رواه العامة عن عمر ، ويكون ذكره للتقية ، خصوصا بعد قوله (ع) ان شئت فعلت وان شئت لم تفعل ، الظاهر في التسوية .

ويؤيدها المروية في السديد في زيادات كتاب الصوم ، عن أبي بصير عن الصادق (ع) انه قال على الصبي اذا احتلم الصيام ، وعلى الحارثية اذا حدثت الصيام والحمار . الا ان تكون مصبوكة فانه ليس عليها حمار ، الا ان تحب ان تختمر ، وعليها الصيام .

وبما ذكره صرح ضعف القول بالكراهة ، لأن السند في القول بها على ما ذكره البحار ، هو عدم دلالة ثلث الأخبار بضعف سندها على الحرمة ، واما القول بالكراهة ، فلا معارض لها ، وأنت حبير بان التسامح في أدلتها ، مع ظهور حمل ما يدل عليها على النفية ، محل اشكال اللهم الا ان يعنى التسامح في دلة الاستحباب والكراهة ، وعمل فيها بحبر كل بالغ لشيء من الثواب مطلقا ، ولو كان البالغ من رجال العامة ، وكاتب الرواية من طريقها ، ما لم

يشتمل على شيء عريب كان بعيداً في العاية ولعله لا يحلو عن قوة .
 وقد ثبت فاحلي القول بانكرهه لكن لقائل ان يقول ان التسامح في
 نسيه اما يحور مع سماء احتمال المرجوحه وهي في المقام موجوده لأن
 خبر انقطاع كالتصريح في ساوي لظرفين بل صريح فيه على ما ادعاه بعض
 من لطائفه فلا يحور لئلا لرواية لحسه القول بها بلا ريبه .

واما مسند القول بالاسحاح فيه ما ذكره المحقق في اسحبر ، قال
 فيه وهل يسحب لها انقطاع قال به عطاء ولم يسحب الدفوع لمرواه
 عمر كان يسهى لها عن اسحبر وفيها القناع للحرائر وضرب أمه لال
 امس كانت مفعله وقال اكفى ولا شهي بالحرائر وما قاله عطاء حسن لأن
 لستر اسم ما يحصر واحياً وهو العود من لحره والامه وما ذكره من فعل
 عمر حار ان يكون رأيه ، امهي .

ولا يحق في هذا على القول بعدم حوار المسامحه في السن مشكل لأن
 السليل كما يرى فاصر عن افاده الحكم الشرعي بلا ريبه مع عدم سق فيه
 بالخصوص كما اعترف به المحقق في اسحبر كما عن لمنهي والحرير وغيرهما
 ولد احتار الجماعة لعدم بل في ادروس وروى استحباب كشف الردس
 بلامه ، والظاهر انه اشار بالروايه الى ما روى في الذكرى وظلا والاسحاب
 على ما يدل عليه محل ما فيه اللهم الا ان يراد منه الرجحان في الحصة .
 واماً على القول بالتسامح في ادلة الاستحباب فالقول به لمصر لمشهور
 على اظاهر ليه لا يحلو عن ما فيه خبر انقطاع الظاهر في ساوي الطرفين
 وحين التسوية المستفاده من الخبر ، على التسوية في الاحراء حتى لا ساق
 فضله الستر وان امكن نكر حيث يحق لعل بانكرهه لأن الأحب ر
 معها بلا ريبه يظهر ما ذكر ان القول به لا يحلو عن حراره ، كقول بانكرهه
 وان امكن القول بها للخروج عن خلاف الصدوق في العلل بل للروايات
 ايضاً .

وحمل ما يصفه رواية القباط من قوله (ع) . من شاء . . الى آخره .
 على (ع) زاد تحفظهم في ضرب الامة لأنه اذا يصح في الحرمة فلا بد في
 . من القول لكراهة . والله سبحانه هو العالم بما يقبض الاشياء^١
 الثالث يجب على الامة ستر ما عدا الرأس مما يجب ستره على الحرمة
 بلا حار . لداله على وجوب ستر المرأة بدنها . خرج رأس الامة بالاجماع والأخبار
 ويعنى البدن من رجا تحتها . من المصنف رحمه الله في الغنى لا يجوز بالامة
 كشف ما عدا الوجه والكفين والقدمين . ذهب فيه علماءنا . انتهى .
 قال في التحرير على ما سبقت بعد . حكى عن الشيخ بانه يجب على
 الامة ستر ما عدا الرأس هكذا . ونعت عندى حوزة كشف وجهها و يديها و
 قدميها بما قلناه من الحرمة . واستدرك عليه الشهيد من لذكرى ذلك على
 ما نسبته بعض . فقال بعد ان نقله عنه قلت ليس هذا موضع لتوقف لأنه
 من باب كون المسكوت عنه أولى بالحكم من المعلوم . ولا نزاع في مثله
 انتهى . وهو جيد لما عرفت .

(١) روى في البحار عن معاصي الأحرار عن محمد بن موسى الميوسكى عن محمد بن
 يحيى وأحمد بن الحسن عن محمد بن أحمد بن محمد عن بعض أصحاب رفته
 أبى أبى عبيد الله (ع) قال قال رسول الله (ص) : تعابيه لا يقبل لهم صلوة بعد
 الآن حتى يرجع الى مولاه . وسأله عن روجه وهو عليها . فخط . وماع الركوه و
 بارت الوضوء . وبخاريه . بمدركه . بغير حمار . وامام يوم صلى بهم وهم له كارهون و
 ابريين قالوا يا رسول الله وما البريين قال الرجل يدافع العابط . وابول . وسكران
 فهو لا . تعابيه لا يقبل لهم صلوة . وروى عن الحسن بن علي بن فضال . عن بعض اصحابه عنه مثله و
 صدق في استيعابه في باب من يرت الوضوء . او بعضه روى . لك الخبر من سلا عن
 المعنى (ص) . وذكر بدل . وبخاريه . المدركه . بغير حمار . وامرأة المدركه . تصلى بغير
 حمار . وروى في البحار عن دعائم الاسلام انه قال . وروى عن رسول الله (ص) انه
 قال لا يقبل الله صلوة حاريه . قد حاص حتى يخسر مهدا في الحرمة فاما المملوكة
 فليس عليها ان تحتمل وروينا عن جعفر بن محمد (ع) . انه سئل هل على الامة ان
 ترفع راسها اذا صلب قال لا . كان أبى (ع) اذا رأى امرأته تصلى و عليها نقعة
 ضربها لتعلم الحرمة من الامة . انتهى . (منه)

الرابع : ويلحق عنق الامة براسها في عدم وجوب الستر ، وبه صرح جماعة . لأن الظاهر من الأخبار الماسة لوحوب التقصع حوار كشفه ، ولعسر ستره من دون الرأس ، قاله غير واحد من الطائفة ، ولو ائنه قرب الاسناد ، النافية للباس في صلوتها في قميص واحد ، المتقدمة في عنوان قول المصنف رحمه الله وحسد امرأة كلفة عورة ١٠٠ الى آخره ، وهي كما يرى كالصريحة في المسئلة ، بل صريحة كما ادعاه بعض الاصحاب وبالحمله المسئلة بحمد الله واضحة .

الخامس : لو اعتنى بعض الامة وحب عليها ستر راسها ، كما صرح به جماعة وفي البحار حكاه عن الاصحاب لعدم دخولها تحت الأخبار المتقدمة لأن المتبادر منها هي المملوكة كلاً . كما صرح به جماعة ولصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة العروية في الكافي حيث شرط (ع) فيها كون المكاتبة مشروطه ، ومفهوم الشرط حجة ، فتدل على ان المطلقة ليست كذلك فعليها النفع من ان يؤدي جميع مكاتبتها .

قال في الذكرى ، بعد نقل القول المذكور كما عن الشيخ والقاضي ونقل صحيحة محمد بن مسلم هذه وهو يشعر بما قالوه للتخصيص بالمشروطه ، يعنى ان تخصيصه (ع) المكاتبة المشروطه بذكر في هذا المقام ، وهي اتى لاتعتنى حتى تؤدي مال الكتانة كلاً ، دون المطلقة التي يعنى مسها بمسبة ما تؤديه ، يشعر بان المطلقة منى اذت بعضها ، لم تدخل في عداد هؤلاء المذكورين بانفاق بعضها ، فيعلت جانب الحرية مسها ويلحقها حكم الاحرار .

السادس : قال المصنف رحمه الله في المسهي الحشوي المشكل ، يجب عليه ستر فرجه اجماعاً ، وان كان احدهما رائداً ، وهل يجب عليه ستر جميع حسده كالمرأة ؟ فيه تردد ، يمشأ من اصاله براءة الدمه فيصار اليها ، ومن العمل بالاحتياط في وجوب ستر الجميع والاقترب الثاني ، لأن الشرط بدون حصول الجميع لا يتيقن حصوله وقال الشهيد في الذكرى والاقرع الحاشي الحشوي بامراء في وجوب الستر ، احدا بالمبرئ للدمه ، انتهى ، وبما ذهب اليه ، ذهب

غير واحد من الاصحاب ، ويظهر من بعض المحققين ، كالشارح المحقق المحالعة .
 قال الأول : وحكم الحشى كحكم المرأة فى الستر على الاحوط ، لأن الاشراط
 اما يثبت فى حق المرأة لا مطلقا ، الا ان يقال المرأة اليقينية لا تحصل الا بستر
 ما يستر المرأة ، واليه اشار من المشيى بقوله : لأن الشرط بدور سر الجميع
 لا يتيقن حصوله ، وتبعه فى الذكرى . ثم اعترض على المشيى ، بما حصله ان
 مقتضى الاخبار عدم وجوب ستره الا على المرأة ، وان غير المرأة يكفيه ستر القبل
 والذئب ، والحشى ليس ببناء دامن المرأة التى يجب عليها ستر جميع بدنها ، عدا
 المواضع المستثناة .

وقال الثانى : هل تلحق الحشى بالمرأة ؟ تردد فيه العصف فى لمتهى
 من اصابة لمرأة ومن العمل بالاحتياط ، ثم استغرب الوجوب ، لأن الشرط بدور
 ستر الجميع لا يتيقن حصوله ، وسعه الشهيد فى الذكرى : ومنه ظهر ، لأن
 الاشراط اما ثبت فى حق المرأة لا مطلقا ، مبهما كان اطلاق الأمر بالصوة
 باقى على حاله من غير تقييد ، فمقتضى ذلك عدم الوجوب .

قال بعض الأخلاء : الذى له مداوى الأخباريين بعد ان نقل كلام
 المشيى وابذكرى ، واعتراض الشارح المحقق أقول لا يحق ان حيارها
 المات وكلمة الاصحاب رضى الله عنهم ، قد انعكس على ان حكم الرجل بالنسبة الى
 هذه المسئلة وجوب ستر العورتين خاصة ، وحوار كشف ما عداها ، و المرأة
 يجب عليها ستر اليدين كملا ما عدا المواضع المستثناة ولا ريب ان الحشى
 لمشكل لا يسمى رجلا لباحقه احكام الرجل ، ولا المرأة ، ولم يرد فيه نص بخصوصه
 فيبقى الحكم فيه مشكلا ، وقد تكاثرت الأخبار بالثلث حلال بين وحرام بين و
 شبهات بين ، لك ، ولا ريب ان حكم الحشى هما من القسم الثالث وقد ورد عنهم
 ان الحكم فى هذا القسم هو الاحد بالاحتياط فى العمل ، وهو عندنا واجب
 فى هذه الصورة ، وان كان عند اصحابنا الاصوليين مسخا .

فما ذهب اليه الشيخان المذكوران هو الحق فى المسئلة ، وكلام هذا

العاصم عليهما لا معنى له . وبمسكه باطلاق الأمر بالصلوة محاربة ، ان قد علم من الشرع ضرورة ان هذا الاطلاق قد عبده النصوص ، بالشرط الواحية على جميع المكلفين بالاحلاف من وجوب وطهارته وطهاره المصلى من الحدث والقبلة و برف وجوهها ، فلا بد من صحة الصلوة من أى مكلف كان ، من لاتبان بهده شروط . وانحش المشكل من حلة المكلفين النية فيجب عليها ستر العورة . لكن حصل الشك من الجاعها من ذلك بالرجل ، والمرأة حيث لا يص عليها بالخصوص وعدم دخولها تحت شيء من العواصم المذكورين فالواجب الاحد بالاحتياط انتهى كلامه رفع من الحد مقامه .

ولا يحقوان ما افاده - قدس سره - من غاية الوجاهة ، لأن الاحكام المحكية رلت على وجوب ستر العورة ، وهي بالنسبة الى الرجل المعلوم كونه رجلا ، والمرأة المعلومه كونه امرأة ، سيرة ولا ريب ان للحنث عورة ، ولا يعلم انه من قسم الرجل حتى يحكم بان عورة الرجل والبيضان والذبر ، او من قسم المرأة حتى يحكم بكون يده عدا الوجه والكفين والقدمين ، العورة الى يجب سترها من لصد بلارية فالاطلاق بالنسبة اليه صار مقيدا فلا معنى للتصك باطلاق الامر بالصلوة من صحة صلوته اذا ستر قله مع البيصتين ودره مع انه لو صبح حريان الاطلاق من المقام لكان حريانه من عدم وجوب ستر الفل والبيصتين و انبر ايضا حائرا ، او الحال عدم حريانه من ذلك واضح اللهم الا ان يقال لو لم يكن الاحماع ثابتا من وجوب ستر ذلك ، لكان الاطلاق حاريا فيه ايضا فامل . نعم لو ملنا يانه من الواقع قسم خاص ، ليس برجل و وسد وقوع الاحماع على مطلق ما يسمى عورة بل سلم من الرجل و انه لكان الاطلاق المنصك به الشارح المحقق وجه ، ولكن اثبات ذلك مشكك من احدى .

و ما اعترضه بعض المحققين السعد من كلامه على المنتهى بقوله ان مقتضى الأخبار عدم ستره . . . الى آخره ، فعليه مظهر ، اما أولا : فلان لقائل ان

يقول الحنثي ليس بمبتدأ من الرجل الواجب عليه ستر السوئين ، كذا لا يكون متبدراً من المرأة ، فيجب فيه ارتكاب أحد الأمور ، أما يحكم بعد بوجوب السر عليه مطلقاً ، وهو خلاف الإجماع على الظاهر ، أو يحكم فيه بوجوب سترها فيجب على الرجل ستره دون ما يجب على المرأة ، فيلزم الترجيح من غير (١) مرجح ، و كذا لك موافقاً بالعكس ، فيجب عليه أن يستر ما يجب على المرأة ستره تحصيلاً للبراءة اليقينية ، لأن ستر ما يجب عليها ستره ، يستلزم ستر ما يجب عليه ستره فتأمل (٢) .

وأما ثانياً فلما عرفت من أن له عورة ولا بد له أن يسترها ، وهي أن كانت بالنسبة إلى الرجل والمرأة مبيحة ، لكن فيه باعتبار اشتباه متعلقه غير واضحة ، فيجب عليه من باب تحصيل البراءة اليقينية ، أن يستر ما يستر العورة منهم .

ويمكن حريان ذلك القول فيه . ولو فرض كونه مبيناً عندما ، بأن يعلم كونه رجلاً أو امرأة ، وذلك بأن يقال : وهو وإن كان رجلاً ، ولكن المتبادر من الرجل ليس هذا لعدمه ، بل نفسه الشايخ ، ولا ريب أن لهذا القسم البادر عورة ، ولا بد من أن عورته هل هي عورة القسم الشايخ من الرجل ، أو عورة القسم الشايخ من المرأة ، فيجب تحصيل البراءة اليقينية ، وهي إما تحصيلها ستر جميع بدنه عن المواضع المستتاة ، وكذلك الكلام لو علمنا كونه امرأة ، فليتأمل في

(١) لا يقال حكمت في السابق أنه لو حكم ما به يجب عليه سترها فيجب على المرأة ستره يرمي الترجيح من غير مرجح والحال أنك قلت بوجوب ستر ما يجب عبيها سره في الأخير فما التوفيق ؟ لا ما يقول فرق بين المقامين أما في الأول فكيف في عدد بين الحكم الواسع الأولي وأما في الثاني فكيف في مقام العقاب ، منه

(٢) وجهه أن لعائل أن يقول يختار من الشقوق الأول ونفون بعدم وجوب لستر عليه مطلقاً ولكن لما كان الإجماع واقعاً على ما ادعاه كما عرفت في المتن على وجوب ستر مفرجه فلذا يقول بوجوب ستره قطعاً ويمكن أن يقال طهر عبه ذلك ، المحقق كما عرفت عبارته عدم استدلاله بالإجماع ما رجح وأبصر ليها (٣) منه

العدم وكيف كان فامر الاحتياط واضح .

السابع قال في الشرائع فان اعتب في اثناء الصلوة، وحب عليها ستر راسها فان اعتبرت الى فعل كثير استأنفت، وكذا الصبيبة^(١) ابلعت في اثناء الصلوة بما لا يظلمها وكنت بعض^(٢) لا فاصل في فوهه فان اعتبرت الى آخره هذا مع سعة الوقت ظاهر فاما مع الضيق فانه يحتمل عدم الالتفات بمكمل صلوتها . وفيه تردد يشأ من الشك في كون تصحيح الوقت مشألا لشرائط السترة وفي قوله ان ابلعت ١٠٠ الى آخره، كما اذا ابلعت بتكميل تسع سيير، وهذا اما يستقيم على القول بان افعال الصلوة شرعية . وبوقلتا انها تعريمية محضة وحب الاسباب على كل حال . ا . ا . في من الوقت مقدار الطهارة وركعة

وقال في المسائل قوله فان اعتبرت الى فعل كثير استأنفت، هذا مع اتساع الوقت بحيث تدرك ركعة ولا استمر لعدم الشرط حينئذ . اما صبيبة فالاصح انها تستأنف مطلقا الا ان يفرض المأمور من الوقت عن قدر الطهارة وركعة فيستمر وكلام المصنف رحمه الله يبنى على ان افعالها شرعية .

وقال في المدارك قوله وان اعتقت في اثناء الصلوة، وحب عليها ستر راسها لصيرورتها حرة فيثبت لها احكامها . ولو اعتقت ببعضها فكذلك لحجوجها عن كبرها امة وقال بعض العامة لا يجب على المبعصة استتر، لأنه من امارات اجرية وعلامات الكمال وهي قصيرة عن ذلك . وهو معلوم بالظلال . ثم قال بعد عنوانه قول الشرائع فان اعتبرت ١٠٠ الى آخره كالشرح المحقق بعد أن قال ان اعتب الامة في اثناء وعلت بها ، قيل يجب عليه ستر راسها . و ان اعتبرت الى فعل كثير استأنفت . ما صورته الاصح ان الاسباب اما يثبت . اذا ادركت بعد القطع ركعة في الوقت . والا وحب الاستمرار لأن ستر شرط

(١) والظاهر انه الشيخ علي . (منه)

مع القدرة عليه في الوقت لا مطلقا .

وقد الشيخ في الخلاف سسر لمعنته واطلق لأن دخولها كان مشروعا و
الصلوة على ما فتحت عليه وهو ظاهر احتذار المصنف في التحرير، ولا يحو
عن قوة لأن المستر بما ثبت وجوبه إلا بوجه لمكلف به قبل الشروع في الصلوة
لا مطلقا قال اشرح المحقق بعد ذلك والمسئلة محل تردد ولو اعنى
بعضها في الاثناء فكما يعنى كلفه، والأمر في لصية الاستساف إلا أن يقصر
أبدا في الوقت عن قدر الطهارة وإذا ركعه قال في المدارك قوله وقد
الصية في يجب عليها السر، فإن سسر إلى فعل كثير أساعف .

ولا يحسن أن الحكم لا سسر مع عدم الاعتبار في الفعل الكثير، ما سالف
سب في باب العوميت من بطلان ثلوه الصبي لمطوع - بالبلوغ في أساليب
- سسر اسطل، والاصح الاستيفاء هنا مطلقا إلا أن بقصر الباقي عن الوقت
عن قدر الطهارة وركعة يستمر .

وقال بعض الأحلا، إذا اعتقت الامة في اثنا الصلوة وهي مكشوفة
الراس فلعلم بذلك قال الشيخ رحمه الله فإن قدرت على توب سعطى
راسه وحب عليه أحده وتعظمة الراس وإن لم يتم لها، لك الأمر أن
سعطى حتى قليلة من غير أن تستدير العفة كان من ذلك، وإن كان بالسعد
عنه وحافظ فواب الصلوة أو احتاجت إلى استدبار لقمه صل كناهى، و
ليس عليها شيء ولا تبطل صلواتها، انتهى .

ومرجعه إلى أن الواحد عنهما السر لا أن يسلم حصيلة فعلا كثيرا
ويستلزم استدبارا، منقطع الصلوة مع سعة الوقت ومضى مع عدمه و إلى
بعد القول بالعلامة في الممنهى فقال وما كره في الميسوط هو ألا قرب
عندى، وقال الشيخ في الذكرى فلو اعتقت الامة في الاثناء وحب عليها
لسر فإن سسر إلى فعل كثيرا أساعف مع سعة الوقت وتب لا معه،
سعدرا شرط حينئذ متصل بحب العكة، وهو راجع إلى ما احتاره في الميسوط .

وقال الشيخ رحمه الله في الخلاف : ستمر المعتقد على صلوتها ، وأطلق ، لأن دحوبها كان مشروعا والصلوة على ما فسحت عليه ، قال في الدحيرة ، بعد من هذا سعا لصاحب المدارك ، وهو ظاهر المحقق في التحرير ولا يحلو عن قوة لأن القدر الثابت وحوب السترا إذا توجه التكليف بذلك قبل اندحول في الصلوة ، والمسئلة محل تردد ، انتهى .

أقول أما ما ذكره من انه ظاهر التحرير فليس كذلك ، بل ظاهره كما هو ما ذكره الشيخ رحمه الله في المسوط حيث قال لو اعتقت في الصلوة وأكسها الستر من غير ابطال وجب ، وإن حشيت فوت الصلوة واحتاجت إلى فعل كثير استمر ، وأما ما علل به قوة القول المذكور عندها ، فهو مردود بـ أن اشتراط الصلوة بهذه الشروط من طهارة الساتر والقبله وبحوهما ، دائر مدار الامكان كائنا ما كان ، قبل الصلوة أو في انائها ، ألا ترى ؟ انه لو ظهر له العيلة بعد الاشياء في اناء الصلوة وجب الاستدانة اليها في بعض الصور المتقدمة وما ذاك إلا من حيث الامكان وعدمه .

وبالحمله فالظاهر هو ما ذكره في المسوط ، وهو القول المشهور وهو الذي صرح به في التحرير والذكرى كما عرفت ، ونقل في الدحيرة أيضا ، قولا بأنه يجب عليها ستر راسها وإن اعترض إلى فعل كثير استأنف ، واعتبره بأن الصحيح أن الاستتياف إنما يشترط إذا أدركت بعد الوقت ركعة في الوقت ، والاوجب الاستمرار لأن وجوب الشرط مشروط بالقدرة عليه ولم أقف على هذا القول في كلامهم سوى عمارة الشرايع حيث ذكر ذلك واعتبره في المدارك بما ذكره هنا بل ظاهر كلامهم أن الاستتياف إنما هو مع سعة الوقت بل يدرك منه ولو ركعة ، والا استمرت ، كما عرفت مما قدمناه من عباراتهم ، فيها عدا الخلاف .

وقال في الدروس ولو اعتقت في الاثناء وعلمت استترت ، فإن اسلم المأوى مطلب مع سعة الوقت ، وبحو عبارته في المأوى ، انتهى كلام بعض

الأحالة .

قال المصنف رحمه الله في المختلف فإن الشيخ في الميسوط لا تحب على لصية تعظية الرأس ، فإن لمع في حلال الصلوة باليد يطلب صلوتها ، وإن لمع بعير ، لك معيها ما على الأمة إذا اعتكعوا ، معناه قال في الأمة إذا اعتكع يجب عليها تعظية رأسها في الصلوة ، فإن لم يتم إلا بمشي خطأ قليلة من غير استدراك ذلك ، وإن كان بالمعد وحاف من الصلوة و احتاحت إلى استدبار القيلة صلت كما هي .

ومصل والذي رحمه الله ، هنا جهدا ، فقال إن كان الوقت متسعا للستر واد ركعة وحب غلبها أسباب الصلوة ابتداء سواء مكث من استروا ولا وإن صافى عن ذلك لم يجب عليها لستر ولا اتمام الصلوة ، وهو حسن لما في مع اتساع الوقت للستر والركعة يكون مدركه لكن الصلوة يجب عليها ستيانها ، ولا يحرمها الامام ، لأن المدرك لا يسو عليه أن واجب وإن لم يسع الوقت بذلك لم يجب عليها ستيانها ، وقال في القواعد فإن لمع في الأثناء وحب الستر ، فإن اقترب إلى المأمي اسأف ، والصية تتألف .

قال بعض شراح الألفية بعد نقل ما في المختلف من عبارة الميسوط في الصية والأمة ما صورته وبه قال المحقق ، ومصل سديد الدين يوسف في المظهر ، قدس . . . إلى آخر ما نقله في المختلف عنه ، ثم قال واستحسنه في المختلف ثم نقل دليله كما عرفت من المختلف ثم قال وقال في القواعد والتحرير يجب الاسماء على كل حال ، إن بقى من الوقت مقدار الظهارة وركعة وهو اختيار المصنف لأن البلوغ حدث في نفسه وهو المشهور ، انتهى كلامه

وقال بعض المحققين ولو اعتكع الأمة في أثناء الصلوة كلها أو بعضها ، فإن علمت وحب غلبها الاستتار ، إن لم يسلم المأمي كعقل الكثيرين وحوه و إلا كان الوقت متسعا ولو بقدر ركعة ، فلا شك في ابطال الصلوة ، ووجب

الاستسار واستتياعها ، والا استمر ، كما مر في ميخت السيم فلا حظ ، و ليس سر رأسه اشد وجوبا من ستر سائر جسدها حتى فرجها ، ان مع عدم التمكن من سره صلى عريانه ولا يسقط عنهما الصلوة اذا ، ولا حوط الاعادة ايضا . وان لم يعلم ولا يامل في صحة صلوتها وان كان الاعادة لا يحلوا عن احتياط فادا بدعت الصية في الاثنا ، ولابد من سماع الطهارة والصلاة ان بقى من الوقت بعد رادائها لعدم اجراء الفرض عن العرض هذا بالنسبة الى الصلوة ، وما الطهارة ملوفا ان عبادتها تعريفة مكذ لك بعدم كونه طهارة حقيقيه ، واما على تقدير كونها سريعة فباططهارة المستحقة يصح لدخول في الفرض كما مر في بحث البوص ، يكن بشرط كونها رافعة يحدث ويحققها غير ظاهر ، وبالحمله هذا يتعلق بواجب الطهارة وبمراعاة حقها ، وكيف كان الاحوط اعادتها من احدث ولطهارة بعده هذا ان اسع الوقت والا فاستسار في الاثنا ، ان لم يسلم المسامحة والاتعت صلوها لكن لاحوط ايضا الاعادة معها انتهى

ولابد لتمام التحقيق في المطلب ان يتكلم في شرعية عادة الصبي للمير وعدمها (١)

اعلم ان الاصحاب حسموا في كون عادة الصبي المير شرعية مستنده اى تكليف الشارع ، فيستحق عنسب الثواب او تربية مذهب السبيح و المحقق والمصنف والشهيد وغيرهم ^٢ الى الاول ^٣ بل يظهر من المصنف رحمه الله في المسئى عدم الخلاف في صحة الصبي من الصبي المير والظاهر ان ذلك من فروغاب المسئلة قال في انتهى ولا خلاف بين اهل العلم في شرعية ذلك لأن الصبي (ص) امرولى الصبي بئ ومن طرق الخاصة

(١) في ان عبادات الصبي شرعية او تربية

(٢) شرح المعانيخ وغيره (١٠) منه .

(٣) ويظهر من الشارح المحقق في كتاب الصوم والمدارك المير الى الأول (١٠) منه .

رواه في الحسن إبراهيم بن هاشم ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال :
 إنا نأمر صبيانا بالصيام إنا كانوا يبيع سبع سنين ، ما أطاقوا من صيام اليوم ،
 فاد عليهم العطش فمطروا .

ولأن فيه تعريفا على الطاعة وسعيا عن الفساد ، فكان شرعيته ويؤى البدن
 لأنه الوجه لدى يقع عليه فلا يؤى غيره . وقال أبو حنيفة أنه ليس بشرعى ، و
 إنما هو إمساك عن المعطرات وفيه قوة . وكذا المرأة تؤمر بالصيام قبل من
 السلوع وهو تسع أو الأبرال أو الحيض على ما يأتى . لأن المقتضى في الصلوة
 موجود فيه حيث الأثر . انتهى .

لكنه زيادة على بقوة الخلاف هنا (١) خالف صريحا في المختلف قال
 فيه قال الشيخ إنا نؤى الصلوة صح ذلك منه وكان صوما شرعيا ، و عمدى
 في ذلك أشكال والأقرب أنه على سبيل السريان وأما أنه تكليف مدبوب إليه
 فالأقرب الصبح لما التكلّف مشروط بالسلوع ومع استفاء الشرط يسع المشربط
 انتهى . وإلى مختار المختلف ذهب وذهب في الإيضاح والشهد استأخرو
 غيرها (٢) .

للأول وجوه الأول : ما ذكره السيد والشاح المصنف في المصادر و
 الدخيرة بأن الأمر بالأمر بالشئ أمر بذلك الشئ بمعنى كون الظاهر من
 حال الأمر كونه مريدا بذلك الشئ . ورد بعض الأصحاب بأن أمرا لولي بأمر
 الصلوة بالصيام ليس أمرا له به وعلى تقدير التسليم فالذى يصح من جمعه من
 لتصوص أنه أمر (٣) .

(١) أي في المتن .

(٢) وعلى الرصيد عنه ألبعد . (مه)

(٣) روى التهذيب في باب وجوب الصيام عن الزهري عن علي بن الحسين
 عليهما السلام أنه قال في حصة كلامه (ع) وأما صوم السادة فإن يؤخذ الصلوة
 إذا راعى بالصوم تدبيرا فعرض وكذلك من أضر لعدة في أول النهار ثم عدمه فله أمر
 بالامساك بغيره يومه وليس بغيره كذلك إلخ .

معنى رواية الزهري^(١) والعفة الرضوي وأما صوم الناديب فإنه يؤمر بالصبي دابح
سبين بالصوم ناديباً ، وليس ذلك معرض واد في الأخير وإن لم يقدر ، لا
نصف النهار يفطرا - اعلمه العطس وكذلك من افطر لعلة أول النهار ثم
قدم أهله مرقية يومه بالامساك ناديباً وليس معرض ورد في الأولى وكذلك
الحايض إذا ظهرت أمسكت بقية يومها .

وبوجه في النصيح بالناديب رواية أخرى مروية في الوسائل عن
الحاصل وظاهرهما سيما بعد ضم الروايات ، أنه ليس بصوم حقيقي بل هو
امساك يخت ، أنتهى كلامه .

ومررت منها د رواة من النكاح في باب صوة انصاف في الحسن كالصحيح
عن الحسن عن ابي عبد الله (ع) عن ابيه (ع) قال : يا امرئيتي بالصلوة
ان كانوا من خمس سبين فعروا صياكم بالصلوة اذا كانوا من سبع سبين ، و
حسن يا امرئيتي بالصوم اذا كانوا من سبع سبين ، بما افطروا من صيام ليوم
ان كان اثنى نصف النهار او اكثر من ذلك او من ، فاعلمهم العطس و
اعرت افطروا حتى يتعدوا الصوم ويصفوه فعروا صياكم اذا كانوا من سبع
سبين بالصوم ، ما استطاعوا من صيام اليوم فاد غلبهم العطس افطروا .

ومنه نظراً أولاً فلا قوله بل ليس إلى آخره عبرة ، تحقيق
الكلام من على أصوله ، وهو ان مر هو مر ام لا ، من الأول مستدل
بان لفظة اذا هي لغيره من فلا بل فعل كذا ، فهذا امر بالابتداء مثل
يقول بفعل فلا كذا لفهم العرب والسادر ، وحاصل ان يكون المراد واجب

— يومها الحديث و روى في ابعثه في باب المذكور عن الزهري عن علي بن
الحسن (ع) انه قال في حمله كلام به وأما صوم الناديب فإنه صوم صبي داراهق
بالصوم ناديباً وليس معرض وكذلك من افطر لعلة من أول النهار ثم قوى بعد ذلك
بؤمر بالامساك بقية يومه ناديباً وليس معرض وكذلك الأخير - منه
(١) مروية في الفقيه في باب وجوه الصوم - (منه)

عليه من قبل نفسك . بعيد مرجوح ، وايداه باأماما موزون بأوامر الرسول (ص) عن الله تعالى قال بل اذا طلع الثالث على الأمر قبل ان يبلغه الناس ، ولم يفعل واطلع الأمر على ذلك ، فيصح ان يعاينيه على الترك ، وان يدعه العفلاء على ذلك .

وقيل بالثاني مستنداً بقوله (ص) مروههم بالصلوة وهم ابناء سبع لأنه لا وجوب على الصبيان اجماعاً واحاب عنه الاولون بان الاجماع وحب الحرج عن الظاهر ، والذي يقوى عندي هو ان يحصل في المسئلة ، بان يقال قول ريد لعمرو (مر بكذا ان يصلي) مثلاً ، لا يحلوا ما يكون الصلوة مطلوبة به خاصة او لعمرو خاصة ، او لهما جميعاً ، اوليس بمطلوبة في شيء ، والعرض الاحير غير معقول .

واما على الاول فالجواب مع الأول لأن عمراً ليس في العرض الا كالرسول وما ذكره من الدليل بتعامه مقبول والمخالف في ذلك عن عدد من المصنفين معقول . وقول العائل بآسي مأمور من قبل السلطان ان اجعل كذا ، بعد ان امره من امر السلطان بآمره لذلك دليل مرسول هذا اذا علم انما هو الناس ، يكون امر المأمور الأول مستنداً الى امر الأمر الأول ، وان هذا الفعل الذي امر به المأمور الأول مطلوب ومحسوب للأمر الأول ، ومع عدم العلم فالامر مشكل .

واما على الثاني فالجواب مع الثاني لأن مرريد في العرض ، ليس الا للارشاد ، ومضمونه في العرض ليس إلا أمر عمرو .

واما على الثالث فالجواب بالأول ، لعلة غير حال عن القوة ، وعلى هذا انعرض ايضاً لادان يعلم المأمور الثاني بامعروض في المسئلة ، ومع عدم العلم فالامر مشكل .

ان عرفت ذلك ، فنقول لا ريب ولا تأمل في ان كل عاقل غير عاجل ولا جاهل اذا جعل عمله المستقيم حاكماً يحد ويرى اذا تأمل في الأخبار كالقمر في ليلة البدر وكالشمس في وسط السماء ، كون عبادات الصبيان مطلوبة لهم

صلوات الله عليهم ، لا مطلوباً حتمياً حتى يعاقبوا على الترك أو الفعل بل مطلوباً استحباباً^(١) في الفعل أو الترك ولا مانع بحسب العقل من ذلك ، كما سيحییء تخفيفه إن شاء الله .

توضیح العطف يستدعي ذكر الأختار المفهم للمذكور وهي في المسئلة كثيرة جداً ، منها ما تقدم اليه الإشارة ووجه الدلالة أما بالنسبة الى كصحيحة الحلبي (لا نأول قوله (ع)) عزوا صيائكم بالصلوة أو الصوم يدل على أن للمعصوم عليه السلام هنا مطلوبيه وهي اما صوم الصبي ولو بعض يوم أو صلوته خاصة أو امراً لولي خاصة ، أو هما معاً فإن كان الأول مثبت المطلق ولا معنى للثاني لما يظهر من سوى الخبر ولا استلزامه أن يكون ذكر الصلوة والصوم في الخبر ترجيحاً من غير مرجح فاعلم وأن كان اثبات ، فالمراد وأن كان مثبت لوجود المحبوبيه في عبادة الصبي ، لكن سبب الخبر لعله ياباه ، وإن ثبت كون صومهم أو صلواتهم محبواً للسارع فهو أمراً لولي أو يأمرهم بذلك مما الأمر بالأمر لما عرفت .

لا يقال شرطت سابقاً كون العامر^(٢) من عتق بالمحبوبيه^(٣) للامر الأول ويأمره بالعمور الأول أن يأمره ، وكون الصبي عاتقاً بذلك غير ظاهر . لأننا نقول هم العالمون بذلك ، وبه انعمه شرط في امتداد القول لم يكونوا ماوس بها ، بالظن عدمه ، عدمه ، ثم عند التعيين^(٣) . كما هو دوين به ، ولا معنى به ، بل هو فرع عليهم يكون تثبت العبادة لئلا يفعلوها محبة ومطلوبه من نوعها له ، وبه طالب لهم منهم فاحفظ ذلك .

على أنه يمكن أن يستدل بتلك المحبة لمطلوبيه عباداتهم بوجه آخر ، و

(١) و مراد بالاستحباب الرجحان في الخلة . (منه)

(٢) محبوبيه ما أمره بالعمور الأول . (منه)

(٣) أي القائلين بعبادة الصبي شرعية والقائلين بأنها مرسية . (منه)

هو قوله ((ع)) بأن مرصيا - - إلى آخره ، لأن أمرهم صياهم بالصلوة أو الصوم ، يدل على كون صلوة صياهم ((ع)) ، فادانث ذلك بالنسبة إلى صياهم ، قسم من الصياح مطلقا . لعدم القول بالفصل على الطاهر ، واحتفظ بذلك .

فظهر بما ذكر في الحصة حال غيرها من خير الزمري وغيره . مما تقدم إليه . لاشارة ، ومن الأخبار الدالة على كون عباده الصي مطلوبة ومحبوبة للشارع ما روى ^(١) عن طحفة بن شد عن الصادق ((ع)) ، عن أولاد المسلمين إذا بلغوا اثني عشرة سنة كتب لهم لحساب فادان بلغوا الحلم كتب عليهم السيئات . ومنها ما رواه السديف في رياض كتاب الصوم في الصحيح ، عن معوية بن وهب قال سألت أبا عبد الله ((ع)) ، في كم يوم حد الصي بالصيام ؟ فقال ما بينه وبين خمس عشرة سنة وأربع عشرة سنة ، وإن هو صام قبل ذلك ودعه .

ومنها ما رواه ابن في تلك الريادات عن السكوني عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام قال الصي إذا صام ثلاثة أيام متتابعة ، فقد حبت عليه صيام شهر رمضان .

ومنها ما رواه في تلك الريادات عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن لصي متى يصوم ؟ قال إذا اطاقه . قال الشيخ فاما ما رواه ثم أورد الحميرين الأخيرين فمحمود على الاستحباب ، بدلالة الخبر لأول ، صحيحة معوية .

وبالحمله الأخبار أن الله على محبوبيه عباده الصي كثيرة . فصار من مكة الكلام في انعدم أنه ظهر بما ذكر كون عبادة الصي مطلوبة ^(٢) للشارع ((ع)) ، فامعصوم ((ع)) ، أما لولي أن يأمر الصي بالصلوة مثلا فالأمر بالأمر أمر معروف ،

(١) رواه كالسند إلى طحفة .

(٢) يعني بطلب الحب

وسمى كون الأمر بالأمر أمراً ، غير مسموع ، فتم استدلال المدارك والدخيرة بهذه
الجهة ، نعم يرد عليهما ، باسمهما لم اطلقا القول بأن الأمر بالشئ امر بذلك؟ و
لكن الأمر هين ، والحواب ممكن اصله على اهل الكمال .

وأما ثانيا فلا قول له ، وعلى تقدير التسليم ١٠٠ الى آخره ، غير وحيه ،
لعدم المعادة بين كوسها مستحبة ، الا ترى ان السيد اذا قال لعبد (لا تم
الليلة لحياصة اهل المدينة) مثلا ، واسهر العبد امثالا بقول سيده هو
يستحق بسبب ذلك السهر مدحا ، وكذا اذا قال لعبد (اذهب الى المدينة
مدينة كذا حتى تتعود بالمشي وتطيقه) وذهب العبد امثالا لامر مولا به يستحق
بالمشي مدحا ، وذلك واضح ، عند المؤيدان ان المعصوم ((ع)) قال في رواية
الرهري وليس مفروض ولو لم يكن صومه مستحبا ايضا لكان له ((ع)) ان يقول
ليس بواضح فامهم ، وعلى انه معارض بما سياسى اليه الاشارة ، والترجيح مع
المعارض .

الثاني الاخبار المسددة ، ودلالها على المطلب واضحة ، سيما رواية طلحة .
الثالث قوله ((ع)) انما امر صبيانا ١٠٠ الى آخره ، والوجوب معنى في
حقهم ، فيجوز الاستحياب لأنه اقرب المحاربات ، واحتمال الاختصاص بصبيانهم
عليه السلام معنى ، بعدم القول بالعصل على الظاهر ، كما عرفت .

الرابع : العمومات كتابا وسنة فمن الأول قوله تعالى ((انما يصيب عمل
عامل منكم من ذكرنا واشئ)) وقوله تعالى ((من يعمل مثقال ذرة خيرا يره)) ، الى
آخره ، ولا ريب في كون صلواتهم وصومهم خيرا ، فتدبر .

وأما العمومات الواردة في الثاني ، فكثيرة جدا منها قولهم عليه السلام
من احسار كثيرة من عمل كذا عليه كذا ، مثل ما رواه الكافي في اصوله ، في باب
من قال لا اله الا الله محصيا ، عن ابي بن ثعلب ، عن ابي عبد الله ((ع)) قال
يا اباي اذا قدمت الكوفة فارو هذا الحديث من شهد لا اله الا الله محصيا
وحبت له الجنة ، قال قلت له انه ياتيني من كل صنف من الاصناف ، فاروي

لهم هذا الحديث ؟ قال نعم يا ابا ن، انه اذا كان يوم القيامة وجمع الله الاولين والآخرين ، فتسلب لا اله الا الله منهم ، الا من كان على هذا الأمر .
وما رواه ايضا ، في باب اشهد ان لا اله الا الله وحده الذي آخره . عن ابي عبيدة الحداد عن ابي جعفر (ع) قال من قال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، واشهد ان محمدا عبده ورسوله كتب الله به الف حسنة .

قال بعض الاصحاب واما ما يستدل للصحة باطلاق الأمر . فقد اجاب عنه في الدخيلة ، بانه للايجاب وانما هو عدم سببه بالصبيان ، أقول ولو اريد به الا وامر المستحبة ففيه اشياء مساقاة لبيان اصل الاستحباب واما من يسحب له فالمتضمن لها بالنسبة اليه محتملة مع انه يمكن ان يقال ان المتبادر منها بالنسبة اليه من عدم الصبيان انتهى ، وفيه ما ترى .

الخامس ما اشار اليه في المسهي كما عرفت من عمل كلامه ، بقوله ولأن فيه تمريها على الطاعة وسما عن الفساد فكان شرعيته ثابتة في نظر الشرع ، ادان ثبت ذلك من صومه صحيح شرعي وبيته صحيحه شرعية ولعل الوجه في ذلك ان العقل يدرك حسن ذلك قطعا مما هو حسن عقلا محسن شرعا ، لأنها متدبقات .

والثاني ايضا وجوه الأول ما تقدم من عمل كلام المحتف . من ان التكليف مشروط بالبلوغ ، مع استثناء الشرط ينشأ المشروط وفيه ان العقل لا يابى توجبه التكليف الى الصبي المميز ، والشرع اما اقتضى نوب التكليف بالواجب والمحرم على البلوغ ، واما التكليف بالسدود وما في معناه ، فلا مانع عنه عقلا لوجود انهم كما هو المفروض ولا شرعا ومن بدعيه فعليه البيان .

الثاني : عموم رفع القلم الشامل للبدن ايضا ، وفيه اما اولا فلا المتبادر منه رفع الواحدة والعقاب ، كما لا يحتمل على النصف ، واما ثانيا فلتنعارضه مع الأحبار الخاصة ، وهي لاحتصاصها مقدمة عليه ، واما ثالثا فلتنعارضه مع

الأخبار العامة التي مضت إلى بعضها الإشارة ، والتعارض وإن كان من معارض العموميين من وجه ، ولكن الترجيح معها لكثرتها واعتصامها به ، تقدم من الأدلة ، وبقي الخلاف الذي ادعاء المصنف رحمه الله في المشهي .

الثالث ما ذكره بعض الأصحاب ، في ضمن اعتراضه على الدليل الأول ، للأول وقد عرفته مع ما يرد عليه ، مصافا إليه جملة من الأخبار الدالة على القول الأول ، سيما رواية طلحة بن زيد ، وبالجملة الذي يقوى في نفسى هو أقول الأول ، لما تقدم من الأدلة سيما كون المسئلة من المستحبات العادلة لما لا يقبله الخوارج والحرمة ، ولو لم يكن فيها من الأدلة إلا رواية طلحة لكانت كافية بلا ريب .

ويتفرع على الخلاف مروع منها : ما لو وقف لتصلين أو الصائمين ببعض الصيام على الأول دون الناس .

ومنها ما ذكره في المدارك بأنه إن قلنا إنها شرعية حار وصعب بالصحة لأنها عماره عن موافقة الأمر ، وإن قلنا إنها تعزيرية لم توصف بصحة ولا فساد ، قال وذكر الشارح قدس سره أنه لا إشكال في صحة صومه لأن الصحة من باب خطاب^(١) الوضع ، وهو غير موقوف على التكليف وإن كان صومه تعزيبا وهو غير حيد لأن الصحة والطلاق الدين هما موافقة الأمر و مخالفتة لا يحتاج إلى توقيف من الشارع بل يعرف بمجرد العقل كونه موديا للصلوة وتاركا لها ، فلا يكون من حكم الشرع في شيء ، بل هو عكسي محذور ، كما صرح به ابن الحاجب وغيره ، انتهى .

قال حذّاه في الروضة ، بعد قول الشهيد و يعتبر في الصحة التميز ، ما صورته وإن لم يكن مكلفا ، ويعلم منه أن صوم الصبي المميز صحيح عيكون شرعيا ، وبه صرح في الدروس ، ويمكن الفرق ما بين الصحة من أحكام الوضع فلا يقتضي

(١) نعم قال في المسالك . (منه)

لشرعية ، والاولى كونه نهييا لشرعيا ، ويمكن معه الوصف بالصحة كما ذكرنا .
وقال ولد لعصف رحمه الله في الايضاح ، بعد قول المصنف صوم لصبي
امير صحيح على اشكال ، ما صورته ينشأ من ان يصلي هو محاطب
بامتدويات اولها ، فعلى الأول يوصف بالصحة ، وعلى الثاني لا يوصف لأن الصحة
وصف للعامة الواحدة او المدوية ، والحق انه ليس بامر من اثارع بذلك
الشيء ، وان صوم انصى صحيح ، بمعنى انه موافق للامر الصادر عن امر لسان
ولا امر من له الالزام ، وقال الشيخ رحمه الله صحته واعتقده ، ويتفرع على هذا
المسئلة بلوعة في انشاء اسفار من الفروع بغير المطلق فعلى لصحة حكم
الانعام ، وعلى عدمها لا يجب ، انتهى .

أقول والايضاح ان ما مرعه صاحب المدارك على المسئلة مشكك نعم
الظاهر من طلاق لصحة هو انحاء لشرعية ولعله يكفى في لتمام ما مره
اما ما اورد على حده ، فله وجه في ان انحاء وانحاء وبجملتها مفرعا بحكم
العقل على الخطاب ، فاصح .

ومنها ما تقدم في الايضاح وانحاء فروع كثيرة وسدحى ان يفتى
الاشارة .

ان اعرف بك فاعلم تحقيق الكلام في بعض من معانيه .
الأول ان اعتقت الامة في انشاء لصلوة كلها او بعضها ، وعلقت بذلك
وامكن لها الاستئذان في انائها من غير ان بعض ما ينافيها ، فالواجب عليها
ستراسها ، وما نقله في لمدارك عن بعض العامة من عدم وجوب لستر على
المبعدة ، فاسد لما عرفت سابقا والدليل على ما احرمه واضح لانها تمارت
حرة فيثبت لها احكامها .

الثاني اذا اعتقت في الانشاء وعلقت بها وانعزلت استراسي رتبات ما
ينافيها ، فظاهر عبارة الشريعة وجوب الاستيفاد عنها مطلقا ، كالمصنف في
انقوعه ، وظاهر عبارة الخلاف عدم لوجوب مصف واحترام في لعدرك وتبعه

من الدخيرة ثم قال والمسئلة محل تردد ، واختار جماعة التفصيل بأنه ان كان الوقت متسعاً ولو بعد ركعة وجب الاستباض مع السر ، والاستمرار وسببه بعض الأحناف ان المشهور بين الاصحاب كما عرفت من قول كلامه .
للاول ان الشر شرط ، واشتاء الشرط يستلزم اشتاء المشروط ، وورد المدارك ولشارح المحقق كما عرفت بان الشر شرط مع القدرة عليه في الوقت لا مطلق .

ولثاني ان التزاما ثبت وجوبه اذا توجه التكليف به قبل الشروع في الصلوة لا مطلقاً وورد بعض الأحناف كد عرفت بان اشتراط الصلوة بهذه الشروط من طهارة السائر والعلية وجوبها دائر مدار الامكان كاشافاً ما كان قبل الصلوة ، وفي ثنائها الا ترى انه لو طهرت له العيلة بعد الاشتباه في ثناء الصلوة وجب الاسداده اليها في بعض النصوص وما ذاك الا من حيث لا مكان وعدمه وذلك يمكن ان يجب لو استدل لهذا القول بقوله تعالى (لا تبطلوا اعمالكم) لو سلم دلالة فاعلم وما ذهب اليه المشهور هو الاولى .

اما وجوب الاستباض مع السعة فلا اشتاء الشرط يستلزم استماع المشروط ، واما تمام الصلوة مع الضيق فمعدم ثبوت الاشتراط حتى في وجوب المقام ، ويؤيده ما ذكره بعض المحققين كما عرفت بأنه ليس سر رأسها اشد وجوباً من سر سائر جسدها حتى فرجها ، ان مع عدم التمكن من سره تصلي عريانة ولا يسقط عنها الصلوة اد .

الثالث : ان اعتقت ولم تعلم به ، لظاهر هو ان يكون بصحة صلواتها مطلقاً ، قيل : وان كان الاعادة لا تخلو عن احتياط .

الرابع : اذا طلع الصبي في الاثناء لا يبطل ، كما اذا طلع بكميل سبع سنين ، وكان الوقت متسعاً بعد اداء الصلوة مع الشرايط المعهودة ، قال في يظهر من عبارة الشرايع هو الفصل في المسئلة ، بأنه ان افتقر الستر الى فعل كثير اسمايف والا فلا ويظهر من جماعة وجوب الاستباض ، وسببه

بعض كما عرفت الى المشهور ، وهو الاقوى لعدم احراز الفعل عن الغرض ، هذا اذا قلنا بكون عبادتها شرعية ، واما على القول بعدمها فالامرا واضح .
وبهذا ظهر مسأدا ذكره بعض الافاضل ، في حاشية الشرايع بقوله هذا اما ٠٠٠ الى آخره ، كما تعددنا نقل كلامه ، فلا حظ ، ومادكره المسالك من قوله وكلام المصنف ٠٠ الى آخره ، وقد تقدم نقل كلامه فلا حظه ايضا .

واما اعادة طهارتها ، فان قلنا بان عبادتها ترميه فيجب استنباطها ايضا وان قلنا بشرعيتها كما هو الاقوى وقد عرفت ، فيصح معها الدخول في الصلوة ، اذا كانت مستحقة لشروط الصحة ، لأن بالوضوء المدبوع يحوز الدخول في العريضة وكون البلوغ باصلا له غير ثابت في الشريعة ، لأنه غير داخل في الأحبار الحاضرة للتوامس بالاربية ، وان اشتهم ان يظهر ذلك لغيره ، فراجع في المعاني في البحث العيين فيه الاحداث الموحدة للطهارة ، فبين الاحوط الاعادة من الحدث وبعده الطهارة .

تدنيها :

اد قلنا بخوارق قطع المدبوبة كما هو الاقوى فلا اشكال في خوارق قطعها للصلاة ، التي بلغت في انائها بل يتعين اذا استلزم الانعام حروجه ومن العريضة ، واما على القول بحرمه قطعها ، فيجب عليها انعام المدبوبة والانياس بالعريضة ، على اشكال يشاء من عدم كون عبادتها بعد البلوغ مصفا بالندبيه ، حتى يقال بحرمه قطعها ، واما المسلم قبل البلوغ ومن استصحب بالندبيه و ما دل على كون الصلوة على ما امتنع به فليأمل هذا ، ان تسع لو عرفت لانعام الصلوة التي بلغت في انائها والانياس بالعريضة ومع عدمه بان كان متسعا للانياس بالعريضة محسب ، فالأمر مشكل .

الخامس : اذا كان الوقت مسعا للستر واداء ركعة دوران طهارة ، وعلى القول بكون عبادتها شرعية يجب عليها استيفاء الصلوة ، لعدم احراز الفعل عن الغرض وعلى القول بكونها ترميه ، لا يجب عليها الاستيفاء بالاربية ، لعدم

وسعه الوقت للانكسار بالطهارة، وأما وجوب اتمام الصلوة وعدمه، مسيحياً، أن شاء الله إليه الإشارة.

السادس - إذا لم يسبح الوقت للسرواداء ركعة، فالذي يظهر من العصف من المختلف كما حكى عن ولده هو عدم وجوب السجود اتمام الصلوة ويظهر من بعض المحققين وجوب الاستتار في الأثناء أن لم يستلزم العمامة ولا الإلحاح بدون الاستتار ويظهر من إطلاق الشرايع وجوب الاستتار مع استلزام السجود العمامة ويظهر من إطلاق القواعد وجوب الاستتار مطلقاً ولكن عرفت أن بعض شراح الألفية نقل عنه والتحرير، القول بوجوبه أن بقي من الوقت مقدار الطهارة وركعة ولا أدري ما سبب تقييده، لأن عبارة القواعد مطلقاً والتحرير ليس عندى اللهم إلا أن يقال العربة الحالية هي سحر العبارة موجودة، فامهم، وأما المدارك وحده، فقد عرفت من نقل عبارتهما، الحكم بالاستمرار من غير تنصيص ولعل الأقوى هو ما اختاره العصف رحمه الله من المختلف، ولكن الاحوط هو ما اختاره بعض المحققين كما عرفت قال ذلك المحقق الاحوط أيضاً الأعادة مع ذلك.

(ويستحب للرجل ستر جميع جسده) ما يستتر في العادة من حال الصلوة، فيخرج الوجه والكفان والقدمان مع عدم عرفت أن الاحوط ستر الأخيرين بشبهة العوجودة في المسئلة قال في الذكرى الأفضل للرجل ستر ما بين السرة والركبة وأما حالهما في الستر للخروج عن الخلاف ولأنه ربما يستحب منه، وستر جميع البدن أفضل وأبرء، أكمل، والتعمم والسترول لم يروى عن النبي (ص) إلا صلى أحدكم فلبس ثوبه قال الله الحق أن يبرئله وروى ركعة يسراً ويل تعدل أربعاً بغيره، وكذا روى في العمامة، انتهى.

والظاهر أنه أشار بالرواية في العمامة ما رواه البخاري عن المكارم، عن النبي (ص) قال ركعتان بعمامة أفضل من أربع بغير عمامة، قال بعض المحققين وفي جامع الأحبار روى عن النبي (ص) مسائل كثيرة للتعلم حاله الصلوة.

منها أن من صلى ركعتين بعمامة، ^(١) فصله علي من لم يعتد بكفصل النبي (ص) على أمته انتهى، قال الشارح المحقق، بعد ذكر عبارة الذكرى وهذه الروايات محمولة وبعلها عامة ولم يبعد الاكتفاء بها إذا قارن الشهرة، بسا على المسامحة في أدلة السنن، انتهى.

أقول أما ما ذكره من حوار الاكتفاء، به الأخبار الواردة في شهرة محمد بن نو لم يوافقها أصح بحجج الاعتماد عليها، حتى لا يحل في ذلك الاستصحاب والتكراهة، ورويه علي بن جعفر لم يسمعه بن عوف المصنف رحمه الله والامامة يعبر عنه، معه في المقام فتذكر

قال في لبحار، بعد نقل رواية المكارم الظاهر أن هذه الرواية عامة وبها استند الشهيد وغيره من - كراستصحابها في الصلوة ولم ارمي أخبارا ما يدل على ذلك - معم ورد استحباب العمامة مطلقا في أخبار كثيرة، وحسب الصلوة من حمية تلك الأحوال وكذا ورد استحباب كثرة لثياب في الصلوة و هي منها من لديه، فبحسب تحجب الآية ولعن هذه الرواية من بسند ضعيف، ذكرنا يكفي من إثبات الحكمة لاستصحابها وبهذا - في بعض المقامات - عدم قصد استحبابها في حجب وجهه من يلبسها بقصد به حال من لا يحسن انتهى.

أقول روى في لبحار عن لعيل عن أبيه عن علي بن إبراهيم عن أبيه، عن عبد الله بن ميمون عن الصادق عن أبيه (ع) قال إن كل شيء عليك تصلي فيه يسبح معك، فإن في لبحار بعد نقل الخبر بيان يدل على

(١) و من الأخبار أن أدلة على ارجحية سمر غالي المدن ما رواه ابن بحر عن قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن حده علي بن جعفر عن أخيه موسى (ع) قال سألت عن لرجل هل يصلح له أن يصل في سراويل واحد وهو يصيب ثوبا قال لا يصلح. (منه)

استحباب كثرة الملابس في الصلوة حتى الحواشيم ، وروى ايضا عن اساقب لاش شهر اشوب سئل من امير المؤمنين (ع) عن عله ما ي صلى فيه من الثياب ، فقال ان الاساس اذا كان في الصلوة ، فان حسده وثيابه وكل شيء حوله يسبح وروى ايضا عن العياشي ، عن حبيشة بن ابي حبيشه قال كان الحسن بن علي (ع) ، اذا قام الى الصلوة لبس اخود ثيابه ، فعيل له يابن رسول الله لم لبس اخود ثيابه ؟ فقال ان الله جميل يحب الجمال ، فاتحمل لربي ، وهو يقول ((اجدوا ربيتمكم عند كل مسجد)) ، فاحب ان لبس اخود ثيابي .

اد ، عرفت ذلك فاعلم ان بعض احلاء الاخباريين فان بعد نقل كلام البحار أقول لا يجهل ما في كلام شيخنا المذكور من المخارفة ، حري على وتيرة من تقدمه من الاصحاب فان اثبات الاحكام الشرعية التي هي قول على الله تعالى وقد استغاضت الايات والروايات بالنهي عن القول عليه عز وجل و الرجز عن ذلك ، يمثل هذه الروايات العامة ، او مع اصمام هذه السجريات محاربة محضة في احكامه سبحانه ومجرد كون ذلك للاستحباب لا يترتب على تركه العقاب ، لا يوجب التساهل اذا الكلام في انه قول عليه عز وجل بعبير علم جيد حل بحب المواهي الشديدة المسقية في الايات ، ومن هنا يترتب عليه العقاب كما لا يجهل على اولى الالام ، على ان ما ادعاه من استحباب كثرة لثياب في الصلوة ثم يعف عليه في حيز من الأحمار ، وغاية ما ربما يدعى حكاية الصلوة في ثوبين او ثلاثة مثلا اما الامر بذلك وانه الافضل فالظاهر ان المقطوع عديمه ، نعم ورد ذلك في المرأة ، وبالحنطة والمستفاد من الأخبار والمقدمة استحباب الصلوة في الثوب الساتر لجميع البدن من العيص و نحوه ، ولو ستر اسأله خاصة ، الافضل وضع شيء على اغاليه ، والافضل ما ستره كمالا من رداء و ارار ونحوهما مهما امكن ، وكلما كان اوسع فهو افضل ، حتى ينهي الامر الى نكه السراويل والحبل ونحوهما ، انتهى .

وانت حبيبنا فيه ، لأن الاصحاب لا يعملون بالاخبار العامة في

المسحبات وبحوها ، لاجل كون المستحب وبحوها ، لا يربط على تركه العقاب ، بل لاجل الأخبار المتناوذة عن حد الاستعصاء و فيها الصحيح و الحسن كاصحح وغيرهما ، من المعتبر ولو كان الاعتبار بالاحاديث الطائفة وبغير واحد من الاحكام المحكية التي كر واحد منها حجة مسطلة و من لأخبار صحيحة هشام بن سالم عن الصادق (ع) قال من طعمه عن اسبى (ص) شئ من ثواب فعنه كان اجر ذلك له وان كان الرسول لم يقله ومنها الحسن كاصحح باهرهيم بن هاشم عن هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال من سمع شيئا من الثواب على شئ فضعه كان له وان لم يكن على ما يلهه .

وبالحمله ليس المقام التحقيق في المسئلة وقد جمعها في الامر عليه في اللمعاب وان كنت طائفا فارجع اليها الله

وبذلك ظهر انه لا يسعى الى الاصحاب بسبب المحاربة لا سبب لدانهم وكثرة تفديهم ووضح مسندهم في الحكم المبرور لا يقولون على الله بدور العلم بلا ريبه وكيف كان مما ذكره انصف رحمه الله خو وما ذكره اندكوى من استحباب التعمم والتسور ايضا خو والاخيظ الذي ذكره في البحار غير مسموع سيما بعد ما عرفت ما نقله من بعض المحققين عن جامع الاخبار روى في البحار عن المحاسن عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن ارحاج قال كتب عبد الله بن عبد الله ع ا . دخل عليه عبد الملك النعمي فقال اصلحك الله اشرب واما قائم ، فقال : ان شئت ، قال : فاشرب بنفس واحد حتى ارى قال ان شئت قال فاشرب وبيدي في ثوبي ، قد ان شئت ، ثم قال ابو عبد الله عليه السلام اني والله ما من هذا وشبهه احاف عليكم

قال في البحار بعد نقله بيان مدد على انه يجوز للرجل ان يصلى و يداه تحت ثوبه ، وان حركهما كان اولي ، بما روه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال سألت عن الرجل يصلى ولا يخرج

يديه من ثوبه فقال ان احرج يديه فحس وان لم يحرج فلا بأس ولا يعارض
 هذا ما روه الشيخ ، عن عمار الساباطي ، عن ابي عبد الله (ع) قال سألت عن
 التحرج يد يديه من ثوبه ، قال ان كان عليه ثوب آخر زار او سرواوين فلا بأس و
 ان لم يكن فلا يحرج له . قلت ، وان ادخل يدا واحدة ولم يدخل الاخرى ، فلا
 بأس . ما اولاهن رويها ضعيفة . واما ثانيا فلا بأس بمعارضة الاصل المقصود
 للحوا . واما ثالثا فلا قول الا يحرج يحمل على الكراهة ، لاحتمال ذلك انتهى .
 قال في الدرر . يستحب جعل اليدين دررين او في الكمين . لا تحب
 اسبوت انتهى . ويستحب (للمرأة) لبس ثلاثة درع ومبيض وحمرا قال الشارح
 المحقق ومراه بالدرع الثوب الذي يكون فوق القميص لكنه خلاف اللغة .
 لان الدرع هو القميص انتهى . والمستند من الحكم المبرور ، هو غير واحد من
 اخبار المتقدمه في عنوان قول المصنف رحمه الله وحسد امراء الحرة كله عوره
 ويدل على استحباب خصوص الدرع ، اي القميص على لظاهره ، لمصلحة ، روينا
 على بن جعفر المتقدمان هناك .

تمت

روى عن البخاري عن دعائم الاسلام ، عن علي (ع) انه قال في المرأة
 تصلى في الدرع والحمراء اذا كان كثيفين وان كان معهما درع و منجعه فهو
 افضل ولا تحرج الحرة ان تصلى بغير حمراء قدام - الى ان قال - وروينا^(١)
 عن رسول الله (ص) انه كره للمرأة ان تصلى بلا حلي وقد لا تصلى المرأة الا و
 عليها من الحلي ادناه حرص^(٢) . فما عوفه ولا تصلى الا وهي محصنة ، فان لم يكن
 محتضنة فلتنص مواضع الحياء بحلول^(٣) . وقد روينا عن علي (ع) قال قال

(١) اي دعائم الاسلام .

(٢) وفي البخاري الحرص بالصم والكسر الحلقة الصغيرة من الحلي وهو من حلي
 الاذن . (منه)

(٣) حلول بالفتح نوعيت او موى خوش ذكره في المنتخب . (منه)

رسول الله (ص) مرساة لا يصلين معطلات ، فان لم يجدن فليعقدن في اعناقهن ولو السير ، و مرهن فليعيروا كفنهن بالحناء ولا يدعنها ، لكن لا يشبهن بالرجال .

ويستفاد من تلك الرواية استحباب اربعة اثواب لهن : لدرع و لحمار و الارار و الملحفة و استحباب الحصاب لهن ، و كراهة صلوهن بلا حل و عطلا ، و يدل على الاخير ايضا ما رواه السهيب في الزيادات في الموثق ، عن عبيد بن ابراهيم عن جعفر عن سبه عن علي (ع) قال لا تنصلي المرأة عطلا قال في الحبل لمتين النبي محمول على الكراهة وهي بضم العير المبهلة والطاء والتوبين والمراد حل حبيده عن افلائد ، كما فانه شيخنا في الذكرى انتهى .

المطلب الثاني في المكان

علم انه يستفاد من الأحبار الكثيره لغريبه من المواضع عليها متواتره كما دعاه بعض لاصحاب (١) كون الارض حواري صلوة في جميع بقاع الارض ، الا ما احرجه لدليل منها ما رواه في البحار ، عن معالي الأحبار و لعلل و الحصول ، عن محمد بن الحسن بن لوليد ، عن سعد بن عبدالله ، و محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن محمد بن عيسى و احمد بن ابي عبدالله الترمذي عن محمد بن خالد الترمذي عن محمد بن سنان عن ابي الخارود ، عن سعيد بن حبيب ، عن اسد بن قال قال رسول الله (ص) عظم حسا لم يعطها احد قبلي جعلت لي الارض مسجدا و ظهور ، و بصر ما برعب و احمل لي المعيم و اعطيت حوامع الكلم و اعطيت السدعة .

ومنها ما رواه ايضا عن الحصول عن محمد بن علي بن الشاه ، عن محمد بن جعفر ليعزادي عن ابيه عن احمد بن الصبح عن محمد بن الاسود ، عن يونس بن سليمان عن ابي ليحمرى عن محمد بن حميد عن محمد بن

(١) وهو البحار - (منه)

الارض مسجدًا وراسها ظهورًا ، ايما ادركنى الصلوة صليب .
وبالحيلة الأخبار في الباب كثيرة ، ومعضاها كما ترى كون الاصل حواري
الصلوة في جميع بقاع الارض الا ما اخرجته الدليل كما عرفت .
فعلى هذا (يحوز الصلوة في كل مكان مملوك ، عينا ومفعله خاصه) او في
حكمه ، كالسنعار (وكالماء من فيه صريحا حصوص ، كأن يادن بالصنوه فيه ، و
عموما ما كان يادن بالكون فيه (او فحوى) كادحان نصف نضايه وبحوف مع
عدم ما يدل على كراهه ، مصيف لصلوته من نحو استحالته في الاعتقاد وهيئات
الصنوه على وجه شهاد الفرائض بكراهه لها على تلك الحال او لا فحوى معه
(ويشاهد الحال) وسيره جماعه بل عن اكثر الاصحاب ، بما اذا كان هبت
امره تشهد بان المالك لا يكره كالتصاري والسياسين لحايبه من امر بالصر
وسهى المالك ، وكالاماكن المأهول في عسياسها على وجه مخصوص ، كالحانات و
الا رعية وبحوها .

فيل امراد يشاهد الحال ما يدل عليه حال المكان بمعاقبه العرف
المستمر المسعر كمتجاري لحالته من ررع واسياى اتنى العده مسمرة
بالمسامحه في الدخول اليها والكون فيها الا ان يصرح المالك بأسهى عسيها ،
او يوجه عليه صرر بالصلوة فيها أسهى وهذا قريب من الأول .

فال في سحر وقتري ما شاهد احان - بما ان كان هبت اماره
تشهد بان المالك لا يكره وظاهر - لك انه مكفى بطن برب امالك وظهر
كثير من عبارات الاصحاب اعبار العلم برب - والأول اسب وومى بمعمومات
الأخبار اسالعه ، اى الأخبار الدالة على كون الارض مسخرة له من ، وعتبار
العلم بمعنى وثقة هذا الحكم ان فضا يتحقق - لك في مادة ، بل الظاهر حوار
الصلوة في كل موضع لم يضرر المالك بالكون فيه وكان المنعروف بين الناس
عدم المصايقه في امثاله ، وان مرضا عدم العلم بربها المالك هبت على الحصوص
بسبب من الاسباب .

شهادة بأن المالك لا يكره وهو أعم من العلم ، ويمكن أن يؤيد القول المشهور ،
بعمومات الأحبار الدالة على كون الأرض مسجداً لله صلى الله عليه وآله ، فإن
المراد به محل الصلوة كما عسر به الاصحاب رضي الله عنهم وأطلق السجود على
الصلوة سميته للكل باسم الحرم ، وفي بعض تلك الأخبار جعلت لك ولا مثلك
الأرض كلها مسجداً ١٠٠ الحديث وفي بعض آخر أن الله جعل لي الأرض
مسجداً وطهوراً ، ايما كتب اسم من تربتها وأصلى عليها .

وأنت حبيب بأن الأسب سعة هذا الامساك ، منه سبحانه على رسوله
(ص) وعلى اسمه ، هو الاكتفاء بخرد ظن الرضا ، على أن اعتبار العلم يسقى
مائدة هذا الحكم ، إذ قلما يتحقق ذلك في مادة ، والتأخر كما استظهره جملة
من الاصحاب رضي الله عنهم منهم الفاضل الحراسبي من التحيرة وشيخنا في إبحار
هو حوار للصلوة في كل موضع لا يتصرف به المالك بالكون فيه ، وكان المتعارف
بين الناس عدم العصايقه في أمثاله ، وإن فرضنا عدم العلم برضا المالك هنا
على الخصوص نعم لو ظهر كراهة المالك لا مارة لم تحر الصلوة فيه مطلقاً

وقال بعض الاصحاب بعد أن ذكر التفسير الأول لنا هذا الحال ، وهو
حسن أن اعادة العبارة القطع بالأس ، والافيسكل لعدم دليل على حوار
الاعتماد على الطوبى في نحو المقامات ، وأضعف منه ما يقال من أن الاقرب
حوار الصلوة في كل موضع لم يتصرف المالك بالكون ، فيه وجوب اعادة بعدم
العصايقه في أمثاله ، وإن فرضنا عدم العلم بالرضا ، نعم لو ظهر من المالك
امارة عدم الرضا ، لم يحرم الصلوة فيه مطلقاً ، وذلك فإن ساط حوار التصرف في
ملك الغير اذ لا عدم تصرفه بالتصرف فيه ، ولذا مع ظهور كراهته لم يحرم قطعاً
كما اعترف به ، وبالحملة فالمسحة اعتبار القطع بالرضا عادة ، ولا يحوز الاعتماد
على اصل الا مع قيام دليل ، انتهى .

أقول الاكتفاء بالطوبى في نحو المقامات غير حال عن قوة للاصل المتقدم
اليه الاشارة ، وثبوت تحريم التصرف في مال الغير بغير اذنه حتى في نحو المقام ، غير

ثابت بلارية، لأن المشت له إما الاحماع، وهو في المقام متف باليدية لما عرفت من بهاب المشهور الى الاكتفاء بالدلالة الطيبة، أو الأخبار من نحو ما روى ^(١) عن الصادق (ع)، ان رسول الله (ص) قال من كات عبده امانة مليونها، الى من اتتعه عليها، فانه لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله الاطية نفسه وما رواه البخار عن جعفر العقول للحسن بن علي بن شعبة، عن النبي (ص) انه قال في خطبة الوداع آتيا الناس اما المؤمنون اخوة، ولا يحل لمؤمن مال حيه الا يطيب نفسه، وغيرهما من الأخبار معدم دلالتها واصحة اما لعدم عد العرف ذلك الشرح عاصيا، واحد مال العبرعدوانا كما هو اظهر وهذا الكلام لا يحلو عن مامنه فامهم اولان المتبادر من الأخبار غير محض العرف، على ان التعارض بين ثلث الأخبار والسالفة ابداله على كون الارض مسجدا له (ص) من تعارض العمومين من وجه والبرج مع الأخبار السالفة بلاشبهه لكان الشهرة المحكية بل الطاهر، بها محققة .

واما الآيات من نحو قوله تعالى ((ولا تأكلوا اموالكم سيكم با باطل)) وقوله ((و ان كثيرا من الاحبار والرهبان لياكلون اموال الناس بالباطل)) وقوله تعالى ((من اعدى عليكم ماعد واعليه بمنى ما اعتدى عليكم، وقوله ((وخراسية مثلها)) وقوله تعالى ((ولمن اسر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل)) معدم دلالتها ايضا بما مر في الأخبار واصحة على ان الاستدلال بها في المقام مصادرة مع كون لايتين المدكورتين اولاً، التين كانتا في الاستدلال اصرح واظهر من غيرهم من الايات، غير مضبقتين على المدعى، لوجود الاكر

واما العقل معدم دلالته في المقام واصحة، فظهر بما ذكرنا من ذكره بعض الاصحاب المتقدم على كلامه غير واضح، و دليل الاعتقاد على الطوبى في نحو المقام واضح وان ما احثاره الجماعة المتقدم على كلامهم وحده واسما اشار

(١) رواه الكلبي في الحسن كما ذكره المجلسي رحمه الله .

اليه بعض الاصحاب المتقدم كلامه لعدم وجاهته بقوله فان مساط حوار
 الصرف في ملك العير اذ لا عدم تصرره بالتصرف فيه معبر وحيه لأن كون
 الادن هو المساط بحوار التصرف في ملك المير حتى في المقام ، غير مصرح ، و
 لابد للمدعى اقامة البهرا .

واما ما استشهد به بعونه ولذا مع ظهور كراهته لم يجر قطعاً ، كما عرفت به
 فكسافه لأن للمخالف ان يقول خرج من اطلاق الأخبار اذ اله على كون جميع
 الارض مسجداً له (ص) ما خرج بدليل ولا يخرج من الاطلاق الامراد الداخلة
 بلا دليل ، نعم لو لم يقع اجماع او غيره ^(١) على خروج ما اذا كان هناك مارة
 تشهد على عدم رضا المالك لكنها قائلاً بالخروج فيه ايضاً بالحكمة ، ولا بد
 للمحتاط ان يعتبر القطع بالرضا ، ولا يجوز الاعتماد على الظن ، ولكن الظاهر
 انه لا اشكال في بحر الصحارى والسماتين ، مع عدم العلم بكرة المالك ، فقد
 بغي عنه لخلاف على الاطلاق جماعة والظاهر انه كذلك .

قال في البحار بعد الكلام اسعدم بعنه عنه وبالحكمة الظاهر انه لا خلاف
 بين اصحاب في حوار الصلوة في بحر الصحارى والسماتين ، ان لم يقتصر
 الثالث بها ولم يكن مارة تشهد بعدم الرضا وان لم يات المالك صريحاً
 او محوى ، وفي حكم الصحارى الاماكن العادون في عشيائها على وجه مخصوص ،
 اذا انصف بها المصلى كالحمامات والحباب والارحية وغيرها ، ولا يقدح في
 الحوار كون الصحرا لمولى عليه بشهادة الحال ولو من المولى .

قال في الذكرى ولو علم انه لمولى عليه فالظاهر الحوار لاطلاق اصحاب ،
 وعدم تحيل ضرر لاحق به ، فهو كالاستقلال بحائظه ، ولو فرض صور امتنع منه و
 من غيره ، ووجه الصع ان الاسناد الى ان المالك ان شاهد الحال ، و
 الثالث هنا ليس اهلاً للار الا ان يقال ان المولى ادن هنا ، والطعل

(١) كالأخبار المأهية عن الصرف في مال العير لأن الظاهر شعولها لبحر
 المقام (منه)

لا يد له من ولي، انتهى .

والعمدة عندى الاستدلال بعموم الأخبار السالفة، إذ لم يخرج ملك
الامراء منها بدليل .

وقال الشارح الحقوقي، بعد الكلام المقدم عليه عنه سابقا وعلى كنفه،
والظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في حوار الصلوة في الصحارى والساكنين
إذ لم تكن معصية، ولم يتصرر المالك، ولم تكن اشارة تشهد بعدم الرضا، وان
لم يادن المالك صريحا او محوى وفي حكم الصحارى الاماكن المأدور في
عشائرها على وجه مخصوص به المصلى كالحمامات والجنات والارحية وغيرها، و
لو فرض صورة أحد في أحد المواضع المذكورة، فمن لا يعلق له بالانتفاع بها
على الوجه الموضوع له، بحيث لا يعود الى المالك منع، وأوجب صوته تصيقا
عنى أهلها، بحيث تشهد العبرة على عدم رضا المالك امتنع صوته ولا
يقدح في احوار كون الصحرا لمولى عليه بشهادة الحال ولو من المولى فالمن
الذكرى . . . الى آخر ما تقدم عنه عليه سابقا، وكيف كان فالظاهر انه لا خلاف
بين الاصحاب في حوار الصلوة في الصحارى والساكنين، إذ لم يتصرر المالك
بها، ولم تكن اشارة تشهد بعدم الرضا وان لم يادن المالك صريحا او محوى و
في حكم الصحارى الاماكن المأدور في عشائرها على وجه مخصوص، اذا انصف
بها المصلى كالحمامات والجنات والارحية ومحوها، ولا يقدح في الحوار كون
الصحرا لمولى عليه بشاهد الحال ولو من الولي، قال في الذكرى ثم سقى
كلامه .

وقال وبالحقيقة فالعمدة عموم الأخبار المشار إليها، ان لم تحرج تلك
الامراء منها بدليل، فان بعض المتقدم نقل كلامه، المعبر عن على هؤلاء
عزمت مع جوابه والظاهر عظام الدليل في حوار الصلوة في نحو الصحارى و
الساكنين، مع عدم العلم بمرأه المالك، فقد نفى عنه الخلاف على الاطلاق
جماعة، ومنهم شيخنا الشهيد في الذكرى، وصاحب الدحيرة، لكن ظاهر الأول

كون الانسان بالمحوى ، فيكون مقطوعا ، وعليه فلا يظهر شمول دعواه على اختلاف
بما اعاد شاهد الحال في هذه المواضع طبا ، وكيف كان فالاحتياط يقتضى
التورع عن الصلوة ، مع عدم القطع بالمادون عادة مطلقا .

وقد بعض المحققين ثم اعلم ان مدار المسلمين في الاعصار والافطار كان
على الصلوة في الصحارى من دون بحصول اذن من صاحبها فيه ، وكان ذلك
عادة الاثمة (ع) واصحابهم وغيرهم من الشيعة في رؤسهم ، ورمس عيبة العدثم
الى الان من الفقهاء والصلحاء والعدول والانتفاء وغيرهم ، على ما هو المشاهد
المحسوس بل لاشك ، في اسهم كانوا يسلكون في الارض والصحارى و يمشون و
يمشون راكبين وحولهم ودواهم وحيواناتهم ، له ولذرى والنوم وغير ذلك مع
ان كل ذلك تصرف في ملك العبر بغير اذنه . فعمل صحة الكل ثبت من الاجتماع
وطريقة الاثمة وشيعتهم على الحوائج ذكر ، ويمكن ان يكون امثال هذه
التصرفات من قبيل الاستقلال بحايطهم والاستمارة من سراحهم ، وامثال ذلك
ما عدوه غير عصي وحكموا بعدم توقفه على اذنه ومثل الشربة من اسرارهم و
سقى دوابهم منها واحد شئ في أدلتهم وظروفيهم للطريق والطيح وغير
ذلك .

وبما ظهر من المرتضى والقاضي ابي الفتح وغيرهما ، من ان المشأ هو
الاذن الحاصل بشاهد الحال والمحوى ، لا يحل من الاشكال الظاهر لتوقفه
على العلم بكونه منك من اعتراده ، ومن ليس بحجور كالطفل والمجنون و
لسفيه ، مع ان العوام ربما لا يتعطون الى امثال هذه الامور ، حتى يرضون و
يحوزون مع المخالف والماسي بل اليهودى والبصرامى والمحوسى غير ظاهر
رضاهم بما ذكر من التصرفات سيما الصلوة ، والظاهر ان ما ذكرناه من صحة
الصلوة وغيرهما ماد كرا تأمل لاحد من الفقهاء فيه ، انتهى كلامه رفع عن احمد
مقامه .

وبالحيلة مقتضى الاصل المتقدم اليه الاشارة ، هو الصحة ولا دليل على

خروج ما نحن فيه عنه -لأريية-، ومقتضى عموم تلك الأخبار، وإن كان حوار الصلوة في المعصوب، كما ذهب إليه بعض المحدثين على ما حكاه المجلسي رحمه الله في البحار، ولكن الظاهر بل المقطوع خروج ذلك الفرد عنه للاجماعات المحكية الدالة على حرمة الصلوة فيه، وغيرها من الآيات والأخبار الكثيرة الدالة على حریم الظلم والعصب والتصرف في مال الغير بغير ربه (وأهل) بطلان الصلوة (في المعصوب) ولو منعه (مع علم العصبية) في حال الصلوة اختياراً أم لا ؟ و الأقوى هو الأول، كما هو الأشهر بل لا خلاف فيه يظهر إلا من الفصل بن شاذ أن كما تقدم نقل كلامه في حب اللبس وهو محجوج عليه بالاجتماعات المحكية في حلة من العباثر، كالسهي والدكرى والدروس والمبار والعدارك وغيرها^(١) كما عن الباصريات و نهاية الأحكام وحامع المقاصد والشرح المحقق نفى عنه الخلاف بين الأصحاب .

وبما روى عن ابن أبي حمزة في كتاب عوالي اللئالي مرسل عن الصادق (ع) :
 قال : روى عن الصادق (ع) أنه سأل بعض أصحابه فقال يا ابن رسول الله (ص) ما حال شيعتكم فيما حصنكم الله أذاعاب غانكم واسترقا تكم ؟ فقال ما أصعاهم أن واحدناهم، ولا احصاهم أن اعافيناهم، بل سيج لهم المساكن لتصح عباداتهم، وسيج لهم المساكن لتطيب ولادتهم، وسيج لهم المتاحر ليركوا أموالهم .

قال بعض الأخلاء بعد نقل الخبر ولولا إرسال الخبر في هذا الكتاب الذي قد اشتمل على نوع من التساهل في نقل هذه الأخبار، لما كان عمه معدل في الحكم بما ذكره الأصحاب إلا أن تأييده ظاهر بلا رتباب استهي .
 أقول ما ذكره لا يقدح في الاستدلال به في الباب، لحبره بدهاش عمه الأصحاب إليه ويؤيد المطلب ما روى في البحار عن تحف العقول ما سادته، عن علي (ع) في وصيته لكميل قال يا كميل انظر فيما صلى وعلى ما تصلى أن لم يكن وجهه وحله فلا قبول .

(١) وهو شرح الطائيف .

و روى أيضا عن إشارة المصطفى لـ محمد بن أبي القاسم الطبري، عن إبراهيم بن الحسين البصري، عن محمد بن الحسن بن عتبة، عن محمد بن الحسين بن أحمد عن محمد بن رهبان الديلمي، عن علي بن أحمد بن العسكري عن أحمد بن اسحق، عن سعيد بن زيد عن أرطاة، عن كميل بن زياد، مثله .

والاستدلال للمطلب . بأن الصلوة في المكان المعصوب تصرف في مث العير وهو حرام . فلا يجوز أن يكون مأمورا به . لا متناع أن يكون شيء واحد شخصي واحبا وحراما غير وجهه . لما عرفت في بحث اللباس فلا يعيده .

ولا يحتاج أن يستدل للمطلب بما استدل به بعض بأن «سيداً» أمر عيده بحياطة ثوب . وسواء عن الكون في مكان محصوص . ثم خاطبه متى ذلك المكان . بأنه يكون مطيعا عاصيا . لجهنم الأمر بالحياطة والسهر عن الكون حتى يحاب مرة بأن هذا فعله . لأن سعلق الأمر هنا الثوب المحيط لا الحياطة وأن علفه عليها لفظا . فالوجوب المفهوم منه وجوب توصلي . كالأمر بقطع المسافة التي درك الحج . ومثل هذا الوجوب يحتج مع الحرمة اتفاقا . لأنه وجوب شرطي وتوصلي . لا أنه وجوب شرعي ومطلوب في نفسه . والوجوب الشرطي و التوصلي لا مطلوبة فيه . ولذا وقع النزاع في أن مقدمة الواجب المطلق واجب أم لا ؟

وأخرى بأنه على تقدير وجوب المقدمة مطلقا . لما أن يقول أن الكون هنا ليس مقدمة . حتى يلزم أن يكون مأمورا به . بل هو من لوازم وجود الجسم . أي المقدمة هي الطريقة التي يوصل بها إلى الشيء . وظاهر أن الكون ليس كذلك . فلا يلزم اجتماع الأمر والسهر في شيء واحد .

فروع

الأول - قال في العذارك والدخيرة ولا عرو في ذلك الحكمين اليوميه و غيرها . وقال بعض العامة يصلح الجمعة والعيد والحرارة في الموضع المعصوب

لأن الإمام إذا صلى في مكان معصوب فامتنع الناس فاشبه الصلوة و لهذا
يبحث المصنف حلف الخوارج واستبدادته وهو غلط فاحش .

الثاني : اعلم انه - هب المرتضى والشيخ ابوالفتح الكرخي ، الى حوار
الصلوة في الصحارى المعصومة ، استصحابا لما كانت عليه قبل العصب و يعنى
شيخنا المجلسي في البحار ، والشارح المحقق عنه ابعد .

قال بعض المحققين والظاهر ان مراد المرتضى والشيخ ابوالفتح هو
العله التي تصح الصلوة فيها لها ، باقية على حالها لم تتفاوت ، لأن عصب
العاصب لا يصير مشأ لعدم الاصل لغيره وعدم الرضا ، نعم لعاصب لا يجوز
ان يصلى فيها لحصول العلم العادى في ذلك ايضا مع ان الاستصحاب لم
يكن حجة عند المرتضى ، فكيف يتمسك به ؟ انتهى .

أقول والقول بالحوار لغير العاصب فيها غير بعيد ، اذا طعن رضاء
المالك ، للاصل المقدم اليه لاشارة ولكن لاحباط النام هو المبطال
لاطلاي حمله من الاحكام المحكية وان كان شعوله للمقام محس كلام .

الثالث اعلم ان المشهور بين الاصحاب على الظاهر المصحح به في
عنائر غير واحد من الاصحاب ، انه لا فرق في عدم حوار الصلوة في المالك
المعصوب ، بين العاصب وغيره من علم بالعصب .

تدريج

ولو صلى المالك في المكان المعصوب صح صلوته ، ونقل الاجماع عنه
الا من الريدية ، قال شيخنا المجلسي في البحار وسعما ان بعض افاضل
المتأخرين ممن ولي عصرنا ، راد في التصويب بعبه وحكم بأنه لا يجوز للمالك
ايضا ان يصلى فيه ، لأنه يصدق عليه انه معصوب وهذا فرع ورود تلك العبارة
في شيء من النصوص ، ولا يصح فيه على الخصوص ، بل انما يسد لون عمومها دل
على عدم حوار التصرف في ملك الغير ، ثم يحتجون للبطلان بأن انتهى في
العبادة موجب للفساد ، ولا يجرى ذلك في المالك ومن ادان له ، فكم بين من

يحكم بجوار للصلوة وصحتها للعاصب وغيره وان مع الثالث صريحا، وبين من يقول بهذا القول، انتهى .

أمور ولعل وجه اشتباهه هو اطلاق الاحكام المحكية، الدالة على عدم صحة الصلوة في الملك المعصوب ولم يتعظ عدم شعولها محل ليجب .

الزابع قال في البحار لو كان الملك للعاصب ولغيره من الصلوة صح لارتفاع المانع ، وقال الشيخ ^(١) في المبسوط لو صلى من مكان معصوب مع الاحتيال لم تحر الصلوة فيه ولا فرق بين ان يكون هو العاصب وغيره ، من ان له من الصلوة لأنه اذا كان الاصل معصوبا لم يحرم الصلوة فيه انتهى واعتذر ان مرده بالان العاصب ، ان كان الوجه في هب الى ان يحرر منه في صلوة ان يمكن ان يكون الاسقاط سبب على العرف وان لعاصب انه لا يمكن الغير من الصلوة فيه الا ان العاصب اعالت وحمله على اربعة الملك كما هو ظاهر لمعبر ، بعيد جدا . لاجبه للبطلان حيث .

وجهه في الذكرى ان لعاصب لما لم يكن ممكن من الصرف فيه ، لم يعد له الا اياه كما لرباعه منه مطلق ولا يحرم منصرف فيه وفيه يحرم مع الاصل ^(٢) وبطلان انفس ولا سم الحكم في الفرع وفي الذكرى ايضا ويجوز ان يقرأ ان يصعب للمجهول ويرد به الا ان يطلق لمستند الى شاهد لخال في صريحا انصبت مع تصحيحه كما طرح به من ادريس ويكون فيه لتبنيه على مخالفه لمرضى وتعليق لشيخ مشعر بهذا انتهى ، وفيه ما ترى وليت شعري ما المانع على الحمل على ما ذكرناه مع انه

١ قال في الذكرى بعد نقل هذه العبارة واحلف في معناه في التحرير .
الآن لعاصب الا انه قد اوجه الجواب لمن ادرك له الملك وقال الفاضل .
الادب العاصب وكلاهما مشكل اما الاول فلما قلنا في التحرير واما الثاني فلانه لا يدع ان يهجم على احتمال جوار ان العاصب فكيف يعقبه الشيخ بما لا يطابق هذا الحكم ويمكن توجيه الأول بان الملك انما يحرم على العتق . (منه)

(٢) اي بطلان السعي .

«طهر من عبارته لفظاً ومعنى، وما الداعي على الحمل على ما يوجب تلك التكاليف»، انتهى.

أقول ما ذكره من كون المراد بالآسن العاصب، هو الوجه عندى كما لا يخفى على العظمى قيل ولعمري ان من عرف الشيخ وطريقته يقطع ويحرم به يد هب الى هذه التدقيقات، التى وجّه بها فى الذكرى كلام المحقق على التحرير واحتمال الفراءة بصيغة المحبوس، انتهى.

وكيف كان فلا اشكال فى الحكم المذكور.

الحامس لا فرق فى الحكم المذكور بين العريضة والمائلة، كما صرح به غير واحد من الصنف، ويعتصم اطلاق كثير من الاحكام بالمشكوك كالمسوى ولرواية حلاله المشكوك عن المحقق مقال يصح المائلة لأن الكون ليس حرّاً فيها ولا شرطاً فيها، يعنى انها تصح ما شيا موصفا للركوع والسجود، فيحور محلها فى ضمن الجروح الممورية قيل وفيه بعد سليمة انه محتص بما اذا صلب كذلك لا ان قام وركع وسجد، فان هذه الاعمال وان لم يعبر عليه فيها، لكنّها حد امر، الواجب فيها انتهى والمعمد^١ هو اطلاق الاحكام المشكوك و اطلاق الرواية.

السادس قال فى البحار وهل تبطل الصلوة تحت السقف والحيمة اذا كانا معصوبين مع اباحة الارض فيه اشكال ولعل الاظهر عدم المطلق و استند القائل به الى ان هذا تصرف فى السقف والحيمة بما على التصرف فى كل شئ بحسب ما يليق به والاسعاف به بحسب ما عدّه، وقال بعض الأحناف: هل سطر الصلوة تحت السقف والحيمة المعصوبين مع اباحة المكان أم لا شكال لمن حيث المكان اذ لا يدخل ذلك فى تعريف المكان المتقدم وبما شئ من حيث ان هذا تصرف فى المعصوب اذا التصرف فى كل شئ.

(١) فى الحكم المبرور - (منه)

بحسب ما يليق به وما أعد له . ولا ريب أن العرص من الحيمة و السقف هو الجلوس تحتها .

قال شيخنا الشهيد في الرياض . بعد تعريف المكان بتعريفين ذكرهما و البحث فيهما ، ما لفظه وعلى التعريفين لا تبطل صلوة العصى تحت سقف معسوب أو تحت حيمة معصوبة مع إباحة مكاسهما . لا ريب أن اسم المكان فيهما ، هذا من حيث المكان ، أما من حيث استلزام ذلك التصرف في ملك الغير فيسبى على أن ما فاة الصلوة لغيره لا بد من أن يكون بعد مظلة لها فلا يمكن بناءها على حكم الصلوة في المستصحب المعسوب غير إباحته وقد تقدم بكلام فيه . وإن الدليل العقلي لا يساعد على المظلال فإن انتهى صفاء ما يسوجه إلى الصد عدم التخلص من المعسوب وهو تركه لا الإصداق الخاصة . وبالعمله فلا يصح دعوى عليه على أمثال ذلك ولا يخفى بدوره الحكم بمظلال الصلوة بالسبى عما ليس شرطاً بصلوة ولا حرز . والله أعلم بحقيقة الحال انتهى .

أقول وملاحظه هو صحة الصلوة وإن أم من حيث استصرف في المعسوب ، بناءً على ما قدمنا أن التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به وما يترتب عليه من المنفعة ، وهو جيد .

وقال الشارح المحقق وهل سطل أصلوه تحت السقف لمعسوب والحيمة المعصوبة فيه اشكال يشك من أن التوقف في الصلوة فيهما ، هل هو تصرف و تأثير في الشيء لمعسوب ؟ بناءً على أن التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به ولا يتناع به بحسب ما أعد له أم لا ولو فرض مصادها لا يمان إلى المسحق . كان استلزام متحتها ، بناءً على الأصل لمشار إليه مراراً .

وقال بعض لأصحاب في حاشية القواعد ، في جملة كلام له ولا يشكل على عكس كل منهما السقف لو كان معسوباً وكذا الحيمة ونحوها من حيث أنه على التحريمين لا تبطل صلوة العصى تحت السقف والحيمة المعسوبين مع أن المصلو متصرف بكل منهما ومتنع به فإن التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به ، و

الاستماع به بحسب ما أعدّه ، لأن ذلك لا يعد مكاناً بوجه من الوجوه ، لكن هل
نظّل الصلوة بهذا العذر من التصرف ؟ لا اعلم لاحد من الاصحاب المعتبرين
تصريحاً في ذلك بصحة ولا فساد ، والتوقف موضع السلامة الى ان يتضح الحال
انتهى .

تفصيل الكلام في المقام ، ان يقال اما يكون الأخبار الباهية عن التصرف
في مال الغير ، شاملة لامثال هذه التصرفات ، أم لا ، فعلى الأول يحكم بالفساد ،
ان قلنا بعدم حوار اجتماع الأمر والسعي ، لأن الكون الذي حرّ للصلوة ما يورثه
من حيث كونه حرّاً للصلوة ، وسعي عنه من حيث كونه تصرفاً في مال الغير هو
بدون ادبه وان قلنا بحواره ، فلا يخلو اما تكون تلك الصلوة مصادرة للايصان
الى المستحق الواجب موراً أم لا ، فعلى الأول يحكم بالفساد ، ان قلنا بالامر
بالشيء يقتضي السعي عن صدء الخاص ، او مستلزم لعدم الأمر بالصدا ، وكان
الوقت موسعاً كما هو المفروض في تلك المسئلة المعمومة في الاصول ، وان قلنا
بعدم اقتضائه لشي من المذكورين فيحكم بالصحة ، كما يحكم بها في الشق الثاني
اي على تقدير عدم كونها مصادرة للايصان الى المستحق ، وبذلك يظهر حال
الشق الثاني من الأول والاقوى عندى هو الصحة مطلقاً ، لحوار اجتماع الأمر و
السعي مع تعدد الجهة ، وعدم امتصاص الأمر بالشيء من المذكورين ، كما بيناه
في الاصول .

واما شمول الأخبار الباهية عن التصرف في مال الغير الابطيط بعينه و
بحوه بعثل المقام ، فلي فيه تأمل كما عرفت سابقاً ، نعم لو كان المصلى عاصباً
للحبيبة او متعصباً ، بحيث لو طالب المالك لم يرد اليه ، لكان القول بالشمول
وحيها ، ويتفرع على هذا عدم تحقق الائتم لمن صلى تحت حمية مع عدم ظهور
كراهة المالك ، فيخرج العاصب ، ولو كان عاصب المنفعة في وقت الصلوة خاصة
لكراهة المالك لهذا الشخص ، الذي اذا طالب ما له منه لم يرد اليه ، و
معها يكون الظاهر شمول الاحاديث كما عرفت ، اللهم الا ان يكون نحقوا لائتم

اجماعيا فافهم ، وامر الاحتياط واضح .

تذكرة :

قال في الحيل العتيق في حلة كلام له قال محر المحققين طاب ثراه في الايضاح : ان المكان في عرف الفقهاء باعتبار اباحة الصلوة فيه وعدمها ، هو ما يستقر عليه المصلي ولو بوسائط ، او يلاقى بدنه او ثيابه من موضع الصلوة ، كما يلاقى مساحده ويحاذي بطنه وصدره انتهى

وهذا التفسير كما يقتضى بطلان الصلوة في حية صيقة معصوبة . يلاقى بعضها بدن المصلي او ثيابه ^(١) ويعرب حذار معصوب يلاقى في شيء من شئ من ثيابه منها ، كذلك يقتضى بطلان الصلوة بلمس درهم معصوب مثلا ، ولو من وراء الكم بل بطلانها بتوسط شيء معصوب بين مسطوي الحبة والركبتين ، كقلم اوجبة حطة مثلا وان لم يلاقيهما شيء من بدن المصلي او ثيابه اصلا ، وهو كما ترى .

فان هذا ، للتفسير مما اتفقوا عليه ، ولا طنبه كذلك ولا كلام ولا ملبح فيه محال ، فاما لم يظهر في الأحكام ما هو نص على بطلان الصلوة في الملامى بدن المصلي وثيابه الا كان معصوبا فصلا عما لا يلاقى شيئا منها اصلا نعم نقل

(١) قال بعض العلماء في شرح السعد ويروى به (١) انما عسار اباحة الصلوة فيه وعدمها الفراغ الذي يشعله بدن المصلي ، يستقر عليه ولو بوسائط وباعتبار اشتراط الطهارة وعدمه ما سذكره بعد ان شاء الله والشارح العاصم وبذلك المصنف عرف المكان باعتبار الأول في نظر الفقهاء بأنه ما لمس عليه المصلي ولو بوسائط وما يلامى بدنه وثيابه وما يتحلل بين مواضع الملازمة من موضع الصلوة كما يلاقى مساحده ويحاذي بطنه وصدره وبشكل عليه عدما يلامى ثياب المصلي من المكان الذي يعبر اباحته لصحة الصلوة وكذا ما يتحلل بين مواضع الملازمة ، وان لم يكن له هوا يتبعه كتوب طرح محاذيا لصدره بين ركبتيه وحبيه فان عد ذلك من المكان غير واضح حتى لو كان معصوبا ووضع صدره عليه لا يتحبه البطلان حيثئذ بعدم اعتبار هذا الوضوح في الصلوة فهو فعل خارج عنها لا يبطلها انتهى عنه لأن الفعل الخارج اسما يبطله اطلع الكثرة انتهى فافهم . (منه)

((١)) اي المكان .

جماعة من الأصحاب اعاق علماءنا على بطلانها في مكان المعصوم ، وهو الحجة في هذا الباب .

وأما الاستدلال بان أفعال الصلوة كالركوع والسجود مثلاً ، مسبى عن أيديها فيه فلا يكون مأموراً بها فقد يدل بان المسبى عنه في حقيقته إنما هو شغل الخير المخصوص حين الصلوة وليس من شغل الخير غير أن الصلوة ولا شرطاً لها من هو أحد قرآن مطلق لشغل الخير الذي هو من صوريات الجسم من حيث هو جسم نعم هو مرعوف بالصلوة كما هو معارف لشغلها كالحياطة والنكاح مثلاً

وأما استقرار السعدود من أحباب الصلوة فلمن عاراه عن شغل الخير من الأمور به عدم التحريك معشى ونحوه وشغل لخير بدريه لأنه هو ولعل هذا هو وجه تردد بعض علمائنا كاسي لصلاح رحمه الله في بطلان أصبه في الحمامات ومواضع لابل والنبوت الصورة مع حكمه بحریم لصلوة مدني وبما تلوه عليه يرداد وضوح ما ذهب إليه المحقق صاحب الزاد في استحرام من حكمه صحة الصلوة في المكان المعصوم

ثم إنني يظهر لي أنه لو فسر مكان المصلي من حيث لا إباحة بما يستعبر عنه ولو بوسائط والقراع من يسهل بدنه ووجهه بسبب فعل من الأفعال وما يلاقيه أحدهما كذلك مكان الصلاة بسبب معنى من أفعال الصلوة لا يخرج ما يشغله من بدن العتق وسببه بسبب من أفعال الصلوة كما لا كال فوق رأسه أو إلى أحد جانبيه عند معصوم قد رجل بدنه مثلاً وقوبه وما يلاقيه أحدهما كذلك يريد به ما يلاقيه البدن والثوب بسبب معنى من أفعال الصلوة كما لو صلى في حية معصومة وتحت سقف معصوم يلاقى رأسه حين الركوع أو جان الانتصاب مني منها ، ولعل في تفسيره الذي ذكره محقق المحققين طاب ثراه نوع شعاريها فان قوله من موضع الصلوة ، مرتبط بقوله يلاقى بدنه أو ثيابه ، أي ما يلاقى بدن المصلي أو ثيابه من المحل

الذى يحقق فيه افعال الصلوة من القيام والركوع والسجود وغيرها فلو لاقى بدنه وثوبه معصوبا خارجا عن المحل الذى يتحقق فيه افعالها ، لم يكن ذلك قادرا على ما هو المعبر من اباحة المكان ، انتهى .

وفي بعض ما ذكره طاب ثراه مناقشة يظهر وجهها من وفى بعض آخر ايضا مناقشة لو تعرضنا لها لطول المقام ، وقد عرفت ان القول بصحتها تحت الحيمة والسقف المعصوبين مطلقا غير بعيد .

تنبيه :

ما العرف بين الاستظلال بالحايط وبين الصلوة تحت الحيمة ونحوها ؟ حيث لم يعد المعصوب بلاون عاصبا وآثما ، بخلاف الاخير ، فان المعصوب له بدون ان صاحبه آثم على ما ذكره غير واحد كما عرفت . وان كان في فيه تعصير كما عرفته ايضا ، قلت الذى يظهر من الفرق بينهما هو ان المعصوب تحت الحيمة والسقف ونحوهما اما تصرف مما هو المعصوب الاصلى سائهما بدون ان صاحبه ، لأن العرص الاصلى في سائهما اما هو الخلو من سائهما بخلاف الاستظلال بالحايط مثلا ، فان العرص الاصلى منه ليس هو الاستظلال من عرص اسحمت في فامه اما هو لحفاظ داره مثلا او لحمل السقف في راسه مثلا وانما يسع الظن له بالعرص من غير ععلق عرص صلى به غائبا ، مهم ذلك فانه ينفك في سائما كغيره

مائدة

اذا صلى تحت سقف كان فيه شيء معصوب كلسه وحشب مثلا او صلى في بيت كان في حدراسها مثلا شيء معصوب كلسه ونصفا مثلا وك الوصفي في حيمة كان في سطحها شيء معصوب ولو كان حيط من حكمة كور كحكم الصلوة في تحت سقف المعصوب والحيمة المعصوبة م لا والطاهر هو الأول .

السايع - قال في التحرير مسئلة لا تنصح الصلوة في مكان معصوب مع العلم بالعصب احبيرا ، وهو مدع التلاثة واتاعهم ، وادعى بحبائير واحد من حدى الروايين وخالف لباقر ، لنا انها صلوة سهى عنها والسهى يدل على مساه السهوى عنه لا يقال هذا باطل بالرصد في المكان لمعصوب ، و

بإزالة عين النجاسة بالماء المعصوب . وإن انتهى بدن على العسد حيث يكون
مناوئاً لنفس العيادة . وليس في صورة المراع كذلك . بل انتهى مساوئ لعارض
خارج عن ماهية الصلوة فلا يكون مطلقاً ، لأننا نقول : الفرق بين الوضوء في المكان
المعصوب والصلوة فيه ، أن الكون بالمكان ليس حرّاً من الوضوء ولا شرطاً وليس
كذلك الصلوة فإن العمام حرّ من الصلوة وهو منتهى عنه . لأنه استقلال في المكان
انتهى عن الاستقلال فيه . وكذا السجود . وإن ائتمل العمام والسجود وهما
ركنان يطلب للصلوة وإزالة عين النجاسة ليست بمعادة الأفعى لسقرب . و
الحرّ أن يقع غير عبده أمكن إزالته للنجاسة . وإن كان المرسل عصباً لا أنه
كما يصح إزالته عن النجاسة من الكافر والظفر ، ما ائتمل عاصلاً لا يقع الاعادة
فلا تقع صحيفته مع التمهيد عنها .

وقوله أنه ليس بمناوئاً للعبادة . فقد انتهى بسؤال العبادة بظن
البدن . لأنه سائر العمام والسجود . وسيم من خلاصتها بطلان بصلوة انتهى
وختار في القول أي لحكم بصلوة لظهوره من المكان المعصوب ليس
من المدارب حيث قال في جملة كلامه . من غير بظهر رجحان لقول بصلوة
انتهى به انواقه من المكان المعصوب . كما وقع به من التحريم لأن الكون
ليس حرّاً منه ولا شرطاً فيها . فلا يوجب له من مساوئها . انتهى .

وبه . هي المصنف هو المصنف . يمكن في الفرق بين الظهارة و
الصلوة بما مر من الجار . فإن وُقِر من الظهارة بالصلوة في ذلك يمكن
أن الكون كما أنه مأخوذ في مفهوم الممكن مأخوذ في مفهوم الحركة ، وليس بوضوء
والعسل الأحركات خصوصه . وحسب المكان محضاً اجتماعاً بين جسم معدود
فإن العسل والاحكام السريعة لا تتعلق به خاصة . بل يعم لعارض المعهوم أو
الموجود ، فكل منهما عبارة حقيقة عن الكون أو ممكن عليه ، انتهى .

قال بعض الأحناف : بعد نقل كلام المدارب أقول : فيه أن الكون وإن
كان كما ذكره ليس حرّاً من الظهارة ولا شرطاً فيها . لأن حرّ كانه في حال الوضوء

أخر من الوضوء كالحركات التي من الصلوة فيأتي فيها ما ذكره في الحركات من الضوء بعينه فإن الوضوء شرعا عبارة عن هذه الأفعال المخصوصة من أحد أفعال اليد مثلا وضوء على الوجه ، وعليه ما وهكذا في باقي الأعضاء وبالجملة من الفرق بين حركات الوضوء وحركات الصلوة عبر طاهر

وقال بعد أن نقل كلام التحرير فيه ولا ما اشرنا اليه في مسئلة اللبس من أنه بمجرد لبس الثوب المصنوب يحق العصب ويسرى الإنم ابتداءً واستدامة وهو امر خارج عن الحركات المخصوصة من حيث هي حركات أغنى القيام والعود والركوع والسجود ، غايه ما في الباب أنها تربت ذلك التصرف المحرم المسمى عنه ، والمسمى عن العار لا يوجب المسمى عن العار الآخر، فتوجه المسمى إلى القيام والسجود كما ذكره ممنوع .

ونبينا أنه مع تسليم تعلق المسمى بذلك فاما لا سلم الفساد الا إذا كان المسمى عن هذه الاشياء من حيث الصلوة لأن المسمى عن العبادة انما يبطلها إذا توجه لها من حيث كونها عبادة وإذا توجه إليها باعتبار امر خارج كما فيما نحن فيه ، فانه من معنى المسمى عن امر خارج ويدعى الانطال في الصلوة المذكورة عليه البيان فإن الحال الذي رسوه على الصحة في العبادة ، متى كان مهيأ عنها من حيث لزوم اجتماع الأمر والمسمى في شيء واحد ، كما هو مبين إذا تحدثت جهتي الأمر والمسمى كما عدم ذكره لا مع التعدد كما عرفت

وثاننا أن ما ذكره في الفرق بين الضوء والوضوء غير موجه ولا ظاهر وبحث لأن المكان كما يصدق على ما يستعمل عليه الانسان ويعتمد عليه كذلك يصدق على الفراغ الذي يشعله بدن الانسان ، كما عرفت من تعريفه الذي ذكره في هذا المقام ، من أنه الذي يشعله بدن المصلي أو يعتمد عليه ، وحيث فللقايل أن يقول كان القيام في الصلوة مسمى عنه لأنه استقلال في المكان المسمى عن الاستقلال فيه ، كذلك حركات اليد في الوضوء في هذا الفراغ مسمى عنها ، لأنها حركات في المكان المسمى عن الحركة فيه ، وإذا ما طلب هذه

الحركات المهي عنها بطل الوضوء . وذلك يظهر انه لا مرقى لو ثبت ما ذكره .
بين الصلوة والطهارة في المكان المعصوب .

ورابعا ما ذكره في الذكرى . من ان الاعمال المحصورة من ضرورتها
المكان . فالأمر بها أمر بالكون . مع انه مهي عنه .

أقول . كانه يشير بذلك الى لزوم اجتماع الأمر والمهي في شيء واحد . لا
أنك قد عرفت ما فيه . من انه مع بعد جهتي الأمر والمهي . فلا مانع من ذلك
ولامحدوره . واما ما اطلق به في الدخيرة في الرد عليه . فمما لا طيل تحته
متى احتضت حبرا بيا ذكرناه من التحقيق في المقام انتهى .

أقول . قال في الدخيرة بعد نقل كلام الذكرى وفيه نظرا أنه ان اراد
بقوله الأمر بها أمر بالكون . ان الكون حر للطهارة معتبرة في ماهيتها ومسروع
ان اراد انه مأمور بها من باب المقدمة . من حيث توقف الطهارة على الكون
مسروع . لكن كون ذلك مهيئا عنه . يقتضي عدم حصول التعبد بهذا الكون . و
عدم ترتب الثواب عليه . والشرط للطهارة الذي يتوقف عليه حصول الكون على
اي وجه كان . لأن العرض من الاتيان بالمقدمة التوصل الى دي المقدمة . وهو
حاصل منها مطلقا . كما في سلوك الطريق المعصوب الى المعابد عند وجوب
الحج . انتهى .

أقول . ما ذكره المحقق والمدارك . من ان الكون ليس حرها . ولا شرط
فيها . حتى بالنسبة الى العسل المعتبر في الوضوء . واما ما او رده بعض الأخلاء
المقدم نقل كلامه . فلا يخفى ما فيه .

توضيح ذلك . ان قوله في الاعراض على المدارك . ان الكون ان كان . . .
الى آخره غير وحيه . اما أولا . فلا بعد تسليم عدم كون الكون حراما للطهارة
ولا شرط فيها . لا معنى لقوله الا ان حركاته في حال الوضوء احراما من الوضوء .
فان الوضوء شرعا عبارة عن هذه الاعمال المحصورة من احد الماهيات وصيه
بالوجه وعسله به . وهكذا في باقي الاعضاء . وذلك واضح .

وأما ثانياً فلا الحركات الصادرة في حال العسل المعتبر في الوضوء، ليست باحراء له ولا شرطاً لتحقيقه بدوسها، لأن الدلك والصب ليسا بمعتبرين في مفهومه، الا ترى ان يحكم بصفة وضوء من كان فائماً تحت مبراب مثلاً، وسال منه ماء الى وجهه من موى الوضوء مثلاً، ثم قطع بدون ان يصدر من المتوضئ حركة، وكذا بالنسبة الى يديه، وبالحمله الحركة غير معتبرة في مفهوم العسل، قال الله تبارك وتعالى ((اعسلوا وجوهكم وايديكم)) من غير ان يوجب شيئاً غيره، نعم لو قيل بصفة مذهب من اعتبر الدلك، لكان لذلك العول وجه -

وأما ثالثاً فلا الحركات الواقعة في الصلوة ليس كالحركات الواقعة في العسل المعتبر في الوضوء، حتى يقال مباني فيها ما ذكره في الحركات في الصلوة بعينه، بما عرفت من عدم كونها معتبرة فيه مطلقاً، ^(١) بخلاف الصلوة فان الكون معتبر فيها لما ذكره في التحرير -

وأما ما اورد على التحرير، من قوله وثالثاً... الى آخره، وفيه ما عرفت، نعم يرد عليهما ان المسح المعتبر في الوضوء، هو امرار اليد وهو كون حرام، والوضوء بالنسبة الى المسح يكون باطلاً، لأن مطلق المسح يستلزم بطلانه، كما ان الصلوة بسبب القيام وانعود والركوع والسجود تكون باطلة، فلا معنى للفرق بين الوضوء وبينها -

وأما ما اورد عليه في الذكرى، ففيه ما ذكره الشارح المحقق -
وأما ما ذكره بعض الأحلاء المتقدم نقل كلامه، بقوله أمول، كانه أي الذكرى يشير بذلك الى لزوم اجتماع الأمر والنهي في شيء واحد - الى ان قال -
وأما ما اطلال به في الذخيرة فمما لا طائل تحته، ففيه ما سيظهر -

نعم يرد على الشارح المحقق طاب ثراه بان الكون معتبر في المسح المعتبر في الوضوء والتيمم، فمع كونه معتبراً في ماهية الطهارة مطلقاً غير وجهي

(١) أي جزء او شرطاً -

وبذلك ظهر ان الاولى بل الصواب ان يقال في رد كلام الذكرى هكذا ان اراد بقوله الاعمال المحصورة من ضرورتها المكان ، فالامر بها امر بانكون ان الكون حراً للطهارة معبر في ماهيتها ، فممنوع بالنسبة الى المسح المعبر في الوضوء والتيمم لا مطلقاً حتى بالنسبة الى العسل المعتبر في الوضوء والعسل ، فانكون حراً ومعبر لبعض الاعمال لا مطلقاً ، وان اراد انه مأمورية من حيث توقف الطهارة عليه فمسلّم ايضاً في الجملة ، لكن كون ذلك مهيأ عنه ٠٠٠ الى آخر ما ذكره الشارح المحقق طاب ثراه

قال قلت على عرض سبب كون تلك الاعمال اي احد الماء و رفعه و صبه وامرار اليد مقدمة ، لا يحدى ما ذكره الشارح المحقق ، لأن وان سلماً كون هذه الاعمال خارجة عن الطهارة ، فلا يجتمع الأمر والمهي في شيء واحد ، و لكن لفائدة غير محصورة في الاحتجاج لأن تكليف ما لا يطاق و ايضاً مفسدة ، و ذلك لأن من اراد الوضوء مثلاً وهو في الملك المعصوم اما مكنت بالوضوء ، ام لا ، والثاني غير معقول في مسئلتنا متى الأول فلا بد لشخص باعتبار كونه مكلفاً باتيانها ان ياتى به ، و اذا اراد ان ياتى به لا بد ان يرتكب معصية ، لأن احد الماء و صبه وامرار اليد ومثالها مقدمة له و تصرف في ملك الغير ، والتصرف في ملك الغير مهي عنه ، فيكون المقام في قوة ان يقال ان بالوضوء الذي يستلزم التصرف في ملك الغير ، ولا تصرف في ملك الغير ، وهل هذا الا لتكليف بما لا يطاق ؟

قلت المدكور وجيه بالنسبة الى مقام ، و غير وجيه بالنسبة الى مقام آخر ، اما وجاهته فاما هو بالنسبة الى مقام كان للمأمورية مقدمة واحدة مهي عنها ، فاما بحكم في هذا المقام ، بعدم توجه الأمر الى المأمور لأنه قبيح من الحكيم ، و اما عدم وجاهته ، فاما هو بالنسبة الى مقام كان للمأمورية مقدمة مباحة ايضاً ، فان التكاليف بذلك المأمورية غير قبيح عفاً لا ترى انه دا امر السيد عبده ان يذهب الى السطح مثلاً ، وكان للسطح طرق متعددة وسهاه عن طريق واحد

من تلك الطريق المسمى عنه الى السطح ، ليصح عند العقلاء ان يكرمه لاحل امتثال امره وان يعاتب عليه لاحل ارتكاب سهيه .

نعم لو احيوه الأمر بهاب الطريق المسمى عنه ، لكان الحكم بعدم الحوار ايضا مسحيا ومقاصا ليس من قبل الأول ولا الثالث . بل من قبيل الناس فان المكلف ان يأتى بالوضوء مثلا في صحن ، المقدمه المسمى عنها ، ومثل هذا لا يسلم كونه تكليفا بما لا يطاق ، وعلى فرض التسليم بصح صحه . بل ربما يناس من صح تكليف المكلف بغسل يديه ومسح رجليه في الوضوء مع قطعه بهما باختياره وان كان لا يمكن الا ان يغسلهما ، ما كان من ذلك محلا للتأمل فعبيد نحن فيه اولى .

ولكن الانصاف وفاء لعبر واحد من اطرافه ان تكليف قطع اليد و لرحل بغسلها ومسحها صحيح وان حار مؤاخذه من قطعه بالسبب لى كل واحد واحد من وضوئه .

وباحتمله لا عنهم فنيحا بعد ملاحظة ان المكلف مع تمكنه من عدم الجمع باختياره جمع بينهما فصار ملكة الكلام في هذا المقدم ، ان ما كرهه المحرروا لمدارك باسمه الى الغسل مطلقا صحيح ولا يرد عليهم اعتراض هو " لا " الجماعة المتقدم من كلامهم نعم يوجه عليهم ما عرفت سابقا ، من ان المسح معتبر في الوضوء وهو عباره عن امرار اليد . ذلك كون حرام الوضوء بالسبب اليه يكون حراما وهو ماورد به فيلزم الاجماع كالصلوة ويدى يظهر حال التيمم .

واما الغسل فالاجماع غير متحقق فيه ، اللهم الا ان يقال ان الغسل في المكان المعصوب تصرف فيه عرما ، والاحبار الناهية عن اتصرف في مكان الغير شاملة لامثال هذه التصرفات . فتدبر .

فان قلت اذا صارت الطهارة كالصلوة في اجماع الأمر والمسمى . فهل يحكم فيها ايضا بالبطلان ام لا ؟

قلت اما حكمنا في الصلوة بابطالها، لاجل الاحتمال المحكيه، وهي في المقام على الظاهر معقولة. والدليل الذي اسندوا على البطلان لسبب ثلثين به، لأن الحق كما عرفت في بحث الملبس، هو جواز الاجتماع مع بعد الجبهة، وإن لا أقوى هو القول بالصحة كما احتارها المصنف ايضا في العنبري كما عرفت، وعند الافق البطلان في العنبري والمد كره كالدروس ايضا، وهو خوطب سيف بالسند الى الوضوء والسليم فإن قلت اسند للبطالان الصلوة في المكان المعصوب بمرسله ابن حنبل هو ايضا، وهي تدل على البطلان في الظهارة، بما لا سببا كالصلاة عند

قلت المرسله بالسند الى الصلاه محبوه بالشهره المعظمه ولد اسند للمنافيه بها، لأن الاحتمال المعبره بالشهره حجه، واما ما سنده الى الظهارة فلا يصلح للحجيه، لأن الشهره غير سنده، والحرر المرسل من حيث هو ليس بحجه مع لو جعنا الشهره قريبه لصدور فكان المدكور عرضا لغيره، ولكن ثبات ذلك مشكل في المعايير بل انصح ان المسند اليه في الروايه الضعيفه المتحيره بالشهره هو الشهره، لا يصح ذلك، بل الدليل انما يدل على حجيه اصله، يدل على حجيه الشهره بخلاف اصله من الضعيفين منها بلاريه، واعرض ما يدل على عدمها بلانتميه، لوقوع الشهره على عدم حجتها بين الصائغ، وهذا الاعراض وإن كان غير وجبه لوجهه عديده، لو تعرضنا لها لخرج عما نحن بصدده، ولكن في النفس في القول بحجتها، مطلقا بسميه سندا بلا سببه

واما ادعاء وانفسها رواية ولو كانت ضعيفه، فيخرج ما حصل في النفس بسبب الاعراض المتعذر بلاريه لعدم وقوعها على عدم حجتها، حتى في مقام كانت موافقه للروايه بل هذه الشهره في مقام الترجيح مقدمه على الحديث الصحيح، لأن بعض الخاص منها أقوى منه بلاريه، وكلما تعدد الحديث الصحيح المعارض لها، تصير هي أقوى، وذلك واضح عند من كان له ادنى دريه

تبيينه

والشارح لمحقق طاب ثراه، والافرب صحة الظهارة، إلا ان يقال

حراً، الماء المأمور على العضو يصرف في مال العير لكونه في قضاء العير أو لكون العضو متصلاً بالعضو الذي على المكان فهو نوع صرف في المكان وفيه بعد نعم انحر الطلار بركات لطهارة مضادة لمخرج عن حيث العير
تنتهي .

وفيه نظر

اما اولا فلا حراً الماء المأمور على العضو ليس حراً لطهارة ولا مما يتوقف عليه الطهارة هب انه مما يتوقف عليه الطهارة من بعض انصر ولكن العرض من المقدمة هو الموصل الى - بها وهي يجمع مع الحزم كما تعرف من نقل عبارة الشارح المحقق سابقا .

وما تاسد فلا التحقق ان الأمر بالشيء لا يقتضي عن صفة الحزم و لا مستلزم لعدم الأمر بالصد فالقول بالطلار في صورة المضادة غير مسموع .
الثامن قال الشارح المحقق وحكم لصف رحمة لله في السهابة و استكره بالطلار اي بطلان الطهارة في المكان المعصوب قال و كذا يؤدي ابركوه وقرأ القران المذموم من المكان المعصوب لا يحرم ما الصوم في المكان المعصوب فحرم صحته لأنه لا مدخل يكون فيه وفيه نظر والقرآن من الصوم وقرأه لقران مثلاً محل اشكال واما الركوة فـ اكان تسليمها لى لمسحوق مصمما التصرف في ملك لعير كما اذا دخل الاعنام مثلاً في حيث العير يكون لمسحوق فيه لم يعد الطلار . ومثله اذا جعل الحيطه على طرف معصوب و عطاء المسحوق . ويمكن ان يقال الواجب تسليط المسحوق عليه وهو تمكينه من احده وازاله ملكيته عنه وسوى الاعنام ونحريك الطرف المعصوب من معارضة لانه عليه وحروءه ، فطلانه غير مؤثر في بطلان الركوة . ومن قراءة القران والصوم فلا وجه لبطلانهما اصلاً انتهى .

أقول - كرهه الشارح المحقق من القول بصحة الصوم وقراءة القران فهو المعتمد عندى والقرآن بين قراءة القران والصوم كما جعله العصف رحمة الله

محل اشكال . كما ذكره الشارح المحقق . قال والذي ظاهراً ويكن ائقرب
بين قراءة القرآن والصوم ان وضع القرآن في الارض المعصوبة او مصائبها ايضاً
تصرف فيه ، والصوم ليس كذلك ، الا ان يكون القراءة من الحفظ بحيث يتجه
الاشكال . لكن لا بأس بان يكون مراد العلامة رحمه الله الشئ الأول دون الثاني
تدبر انتهى كلامه رفع في الحلد مقامه .

أقول . وان حيزان وضع القرآن في الارض المعصوبة او في مصائبها
ليس حراً لقراءة ولا مما يوقف عليه القراءة . هب به ما يوقف عليه في ذلك
المكان . ولكن اعرض من المقدمة النوص الى . بها وهي تحسب مع الحرام
ما في ذلك . القرب بينهما ان قراءة القرآن هي عبارة عن انكلم احخاص . و
الانكلم في ملك الغير مستلزم بتصرف فيه بخلاف الصوم .

فب الظاهر عدم حرمه امثله . انصرفوا لعدم الدليل عليها عن
الظاهر .

واما الركوة في المكان المعصوب . فظاهر هو القول بصحتها . بقا قال
في لدروس وسطل لظهاره في المكان المعصوب . خلافا للمعتبر . وكذا اذا
الركوة واحسن فيه . وقراءة آية السجدة فيه . اما الصوم فلا انتهى
والحقيق ان . د . الخمس ايضاً صحيح في المكان المعصوب .

التاسع قال في اسب . لا يجوز الصلوة في المكان المعصوب . فستل
عندنا ان علم بالعصب سواء عم التحريم او جهل او سبه وسواء عم لظلال
اولاً وسواء كانت جمعة اولاً وسواء كان العصى هو العاصب ولا . وسواء كان
العصب للرقبة والسفعة او الهواء . والمسمى او الساطح تحت العصى وسواء
سهي العاصب عن الصلوة فيه اولاً . وسواء كان ما صح الصلوة فيه مثله هذا حال
كالصخاري اولاً . خلافا للعرضي رحمه الله هنا انتهى .

وظاهره بل صريحه كما يرى . بطلان الصلوة في الساطح تحت المعصى
اد . كان معصوباً . والظاهر انه كذلك . لا تلاقى الاحتمالات المحزنة الدالة

على بطلان الصلوة في المكان المعصوب، والظاهر أن الباطل يجب المصلى من حمله
 المكان المعنى هنا، ولعل ظاهر عبارة البيان أبسط من غير تدعوى الإجماع عليه .
 اعلم أن الحكم بالمطال مع العلم بالعصية - مطلقاً - وإن جهل
 الحكم على لا شهر لا يظهر، بل لا خلاف فيه بظهور الأمر أن إرث سبعا ببعض
 مشائحه لمحققين قبل لظاهر أنه الحق الأردني، قال في المدارك
 أما الجاهل بالحكم بعد قطع الأصحاب بأنه غير معذور، لتفسيره من العلم، و
 قوي بعض مشائخنا المحققين الحقيقة بجهل البعض بعين ما ذكره فيه . و
 لا يحل من قوة، انتهى .

وظاهر المصنف رحمه الله في المنتهى، على ما حكى - رحمه الله - إجماع على
 المعدورية قال في المنتهى لو كان عالم بالعصية وجهاً لا يتحرى فيه
 لا يكون معذور ولا يصح صلوته عندما انتهى

قال بعض المحققين وما إذا جهل بالحكم - فترجى الأصحاب بأنه غير معذور،
 منظر صلوته كما حقق في محله وفي إجماعه بجاهل لعصية كما عليه بعض
 المتأخرين نظر ظاهر، انتهى .

أقول مذهب المجلد الأثر من كتاب الصلوة تحقيق مسئلة الجاهل
 وتفصيل الكلام فيه، فراجع إلى هناك .

(و) أما في بطلان الصلوة في المعصوب - لا حيز - كما فيده المصنف
 رحمه الله بالعلم بالعصية لأن المصلى لو كان مضطراً بالكون في المكان
 المعصوب، كما لو كان (محبوساً) بحبس باطل أو لحق هو عاخر عن أدائه (أو
 جاهلاً بالعصية) لا بأساً حر وتصح صلوته بلا خلاف - جده في الحكمين بل
 على إجماع الإمامية، على الظاهر المصرح به في عبارة الجماعة، قيل . و
 مشاء عدم توجه النهي إليه بالندبة، لكونه معذوراً بالنسبة إلى موضوعات
 الأحكام ولا معنى للانطال انتهى .

وأما استثناء الناس فلا وجه له لا ابتغاء التحريم بالنسبة إليه، والسيد في

لعدا رث احتار ما احتاره الشرايع من عدم الاعادة مطلقا . حيث قال بعد ان
- كرا ان صحة صلوة الحامل بالعصب موضع وفاء بين العلماء لأن البطلان تابع
للسه . وهو اما يتوجه الى العالم . والاصح ان الناسي كذلك لا ارتفاع السه
بالنسبة اليه . ولهذا انفق الكل على عدم تأثيمه . انتهى .

قال بعض الأحناء . بعد نقل الكلام المذكور لا يفي ان هذا الكلام
على اطلاقه لا يخلو عن الاشكال لأنه لو تم لاقتضى اطراده في غير مقام من
عمادات الناسي . مع انه لا خلاف في بطلان صلوة من نسي ركنا من الصلوة وايضا انه
سعاصب الأحناء يوجب اعادة الصلوة على من صلى في الحاسة ناسيا . وقد علل (ع) .
في بعض تلك الأحناء يوجب الاعادة باهماله بالتدكر . حيث قال يعيد صلوة كي
يهتم بالنسي . ان كان في ثوبه عقوبة لنسيائه . وهو كما ترى صريح في عدم معدورية
الناسي . لأن العقوبة على النسيان وعدم التدكر لا يجمع مع المعدورية . وعادة ما
يعيد . حدث رفع القلم . هو عدم العقوبة لاصحة الصلوة واحد ههنا غير الآخر .

وبذلك يظهر ما في استناده الى الاما على عدم التأثيم . وبالجملة فالمسئنة
بالنسبة الى المكان واللباس غير مخصوصة والسبيل المذكور لا يصلح لتأسيس حكم
شرعي لما عرفت . واحكام الناسي في الأحناء في جملة من الاحكام مختلفة . فهي بعضها
كعدم انه غير معدور . وفي بعض كسيان الصوم والاكل فيه حكما (ع) . بصحة الصوم
وعدم وجوب الاعادة مطلقا . ومن ذلك يعلم انه ليس له حكم كلي ولا قاعدة مطردة .
فالواجب الوقوف على موارد النصوص في كل حثي . ورد الحكم فيه بالمعموم او الخصوص
والا فالوقوف على ساحل الاحتياط . انتهى .

وفي الكلام المذكور ما مضى . والامور هو انقول بالصحة . كما مضى تحقيقه
في بحث اللباس بما لا مزيد عليه . فراجع ههنا السنة .

(ولو امره) الا ان في النكاح (بالجرح) من المكان (المعدور) في الكورمية .
فان لم يكن مشغولا بالصلوة والثوب مسح . وجب الجرح على الفور بلا خلاف
احده . لعم التصرف في مال الغير بدون اذنه . فكيف مع السه صريحا " فهو

اشعل بالصلوة والخاص هذه بطلت لما تقدم من بطلان الصلوة في المعصوب .
(و) ان كان قد شعل بالصوة فعليه أقوال

الأول : به معها خارجا مطلقا ، وهو السقوط عن جماعه .

الثاني : لقطع مع السعة والاسام متعلا بالخروج مع لصق ، هو
الظاهر من الشيخ والمحقق ، واحداً من المدارك والاحتياط

الثالث : لاسم مستقرا مطلقا ، وهو اسحق عن الشهيد في الذكرى و
البيان ، واحتاره بعض^(١) المتأخرين

الرابع : الفرق بين لا ، والصلوة والا - بالكون المطلق مسمى لأول
مسعرا ، وهو مختار المصنف رحمه الله في اتركه على ما حكى وما في الثاني
وجعل الاوجه الثلاثة في صورة سعة الوقت ، واسفرت بطلان الصلوة في صورة
التضييق ، نقله الشارح للمحقق

قال بعض الاحلأ : وما في الثاني فاحتمل الاوجه الثلاثة في انواعه و
التدكره وفي الفقه ، احتمل الاوجه الثلاثة في صورة سعة الوقت ، واسفرت
بطلان الصلوة في صورة التضييق انتهى

قال المصنف رحمه الله في القواعد ولو امره المالك الا - بالخروج
شاعل به فان صلى الوقت حرج مطلقا ولو تسمى من غير خروج لم يضر وكذا
العاصف ولو امره بعد التمسك مع الانتفاع حصل الاسام وانقطع والخروج
مطلقا ، ولو كان الاذن بالصلوة والاسام انتهى قال العرف ذلك فانظر الى
ما نقله بعض الاحلأ المتقدم نقل كلامه .

الحامس - الفرق بين الا - ^(٢) في لصلوة ، وفي الكون لمطلق و

(١) وهو شرح المفاتيح .

(٢) قال بعض (١) المحققين بعد عنوانه قول المصنف رحمه الله ولو امره
بالخروج الى آخره التفصيل بأنه ان كان ادبه له في الصلوة يتسها ولا يلتفت وان
كان صلى تعويلا على الاذن بالخروج ويحويه يجب عليه الخروج فيقطع مع السعة

يشاهد انحلال أو الفجوى فيهما في الأول مطلقا ، ويخرج في الثاني مصليا مع الصب ويقطعها مع السعة ، وقد اختاره الشارح العاصر في الرياض والمسالك .

وللغات أن فيه جمعا بين حق الله تعالى وأمر باتعام العن وعدم إيصاله ، وبين حق الأدمي ، وورد عليه بأنه يصلح فوات كثير من الأركان لسرايط مع استكمال التبل بها ، كما كان الوقت معا ^(١) وجوب اتعام العمل بحجب يشمل محل النزاع منوع .

ولكن في الفص مع السعة فلعدم حور الاتعام مسعرا لأنه صرف في ملك العبر بغير رضاه وعدم حوا لاتعام خارجا لاستيراده فوات كثير من الأركان ولشرايط والحال أنه يمكن الاتعام على وجه بعد الخروج ، وإن لاتعام خارجا عند الصب فلا يها حوا مصلح فيحد الجمع بينهما بحسب الامكان ، وليس إلا ما ذكر .

وللثالث الاستصحاب وإن لصورة على ما استحب عليه وإن لظاهر من أن العالت أنه إن له قدر لصورة وإن حجب عليه تمام الصلوة و يحرم قطعها ، سيما إذا وقع التصريح وإذن عليه من صفة ظاهر سعلو السهم العاصي للصحة ، وإن حجب العتاء غائبا على الصب .

واللخامس ما ذكره في الرياض حيث قال ووجهه في الأول أن العالت في الأمر بغيره ^(٢) في السهم ، ولا يجوز له الرجوع كما نوا . وفي من لعب في رعه أو من في رعه مائة على دين ^(٣) عبر منه لا يجوز له

— السعة ويصحب خارجا مع التصيق لا يخلو عن فوه ، نعم هو حدث على المال كدم وصاحب الجروح قطعاً ، انتهى .

(١) وأظهروه المحقق الثاني .

(٢) كما هو المعروف .

(٣) يعنى للبرم حل .

(٤) ما حل .

الرجوع بعدهما ، وفي البواقي أن الادل في الاستمرار لا يدل على اكمال الصلوة باحدى الدلالات ، فانه اعم من الصلوة ، والعدم لا يدل على الحاص وشاهد الحال اصعب من الاطلاق .

واما القطع مع السعة فلاستلزام المشاغل بها مواب كثير مراركاها ، مع القدرة على الانتباه بها على الوجه الاكمل ، بخلاف ما لو صاق الوقت فانه يجرح مصليا موميا للركوع واستحود ، بحيث لا يتشاغل في الخروج عن المعناد مستعملا ما امكن قاصدا اقرب الطرق ، مخلصا من حق الادنى المصيق بحسب التفكير .
وبما ذكر من الادلة والايروادات ، يمكن استنباط الدلائل للترابع .

قال الشارح لمحقق بعد نقل كلام الشارح الفاضل هذا ، من قوله : وحده في الأول - ان قوله - على - من العبارة ، ما صورته - وفيه نظر ، لأن المالك في امر لا رم شرط كونه في مكان معلوم أو مأ - ون فيه أو مطلق ، ولا نسلم انما ، مثل هذه الادل انى للزوم - ونوب الحكم في نظائره بدليل خاص بها لا يوجب لتعديه الى محتر السراع ، وان واستشكل بعضهم (١) - كره لشارح من لعرف باب استعروض وقوع الادل في الاستمرار بعد الصلوة ، والا لم يكن لدخول فيها مشروعا وفيه نظر لأن القدر اللزم في مرض المسئلة الدخول في الصلوة دحولا مشروعا ، وهو لا يقتضى وقوع الادل الصريح في الاستمرار بعده ، فضلا عن لادل الصريح بالصلوة وما جعله الشارح مناطا للزوم الادل الصريح بالشر المحجب للزوم بزمه ، وهو الصوة واستلزام الادل المذكور للزوم لا يوجب استلزام الادل المطلق له ، انتهى .

قد بعص الأحناف من الأخيرين بعد نقله الاقوال من لادف و الايروادات ما صورته لا يحق أن المسئلة لما كانت عارية من النصوص كثرت فيها الاحتمالات وتصادمت فيها التحريجات ، والحكم فيها مشكل لما عرفت و

(١) وهو السيد في المدارك - (منه)

الاحتياط مطلوب بل واجب . لأن المسئلة من الشبهات التي يحجب فيها الاحتياط عندها ، إلا أن الأقرب إلى مواعدهم والأسبب بطوابطهم ، هو قطع الصلوة مع الاشتغال بها من سعة الوقت ، والانياس بها كاملة الأعمال بعد الحرج ، وأما مع صيق الوقت فإن مقتضى قواعدهم من مثل هذه الصورة ، هو وجوب الاتمام مستقرا اتيا بأعمالها في المكان المعصوب . وذلك من إباحة المكان عندهم إنما هو من شروط الصحة ، كسر العورة وطهارة السائر ونحوه ، و قد قرروا في الأصول أن شروط الصحة إنما تحجب مع المكان ، ولا سقط عبارها وقد ساعدتهم الأخبار على ذلك لما ورد فيمن فقد الستراة صلى عاريا ، و من فقد الطهارة صلى بالنجاسة على أشهر القويين وأظهرهما ، ومن فقد القبلة صلى إلى أي جهة شاء ، أو إلى أربع جهات

من ميل ، لا لا يسمع من الصلوة والانياس بها بالكيفية ليرحم ما كرم ، فإنا نرحب عليه الصلوة لكن بهذه الكيفية المتقدمة متبعلا بالحرج فلهذا من الظاهر أن الصلوة إنما مورسها شرعا المنصرف إليها الاطلاق وهي الصلوة المعهودة المعتقطة على لانياس بالاركان ولواحد - على وجهها ، واستقبال القبلة ونحوها وهي المعصومة عن صاحب الشرع حرج ما حرج منها بدليل كصلوة المريض و صلوة الحرب و صلوة الخوف و صلوة من لسعية ونحو ذلك ، ما دلل عليه لادلة الشرعية ، وفي ما نحن فيه من عدمه ، لم يقد دليل على هذا الشرط من أصله ، أعني استنراط الإباحة من أمثال ، وبالحكمة ولوموف على حادثة الاحتياط ، طريق السلامة من الموضع من هذا الاحتياط ، انتهى .

أمول المسئلة محل اشكال وأمر الاحتياط أيضا غير واضح ، وإن القول بالحرج متشاعلا ثم الإعادة مطلقا^{١١} لا يخلو عن احتياط ما ، كما أن القول الثاني لا يخلو عن رجحان ما على اشكال .

(وكذا) يخرج مصليا (لوصاف الوقت ثم أمره) الفالك بالحروج (ا قس)
 الاشتغال، لأن الصلوة والحروج امران مضافان، فالجمع بينهما بحسب الامكان
 واجب، ولا يمكن الا بذلك، قال الشارح المحقق ولقائل ان يقول وجب عليه
 الصلوة تامة الاركان، وكذا وجب عليه الحروج عن ملك العير، ولا يمكن الجمع
 بينهما اصلا، لأن الحروج متشاعلا يقتضى موات بعض الاركان والشرايط، وبين
 الامرين عموم من وجه، ولا يمكن اعاوتهما على العموم، حدرا من التكليف بما لا
 يطاق فلا بد من تخصيص من واحد منهما، ويمكن تخصيص كل منهما للآخر،
 فتعين احد التخصيص يحتاج الى دليل، ومع فقد تعين التصير الى التحجير،
 فان ثبت اجتماع من هذه المسئلة او قلنا بترجيح ما دل على ترك التصرف من
 ملك العير، وابقائه على العموم لا اعتصاد بالشهرة مذاك، والا كان لالتامل
 في المسئلة محار وعلى كل تقدير فلا ريب في كون الحروج متشاعلا بالصلوة
 اولى واحوط، انتهى.

من راندى طاب ثراه واعلم انه قد ورد عن امير سيد العصمة، حوار
 نقص بعض اركان الصلوة، في المرض والمطاره ودات الرقاع، وبحويرو الصلوة بالاباء
 في اكثر الاحوال مع كونه مسلما لنقص كتر احكام الصلوة يحرجه عن كونه
 شريعا، لكن حوار التصرف في ملك العير، لم يرد عن منكوه الهداية (ع)
 قط لا احسب اولا اضطرارا، سوا كان قليلا، وكثير الا بالامر شرعى على اى
 وجه كان فلما آل الامر الى هذا، فاعلم ان المرجح بايقاع الصلوة ماشيا لأن
 ايقاعه مستعرا تصرف في ملك العير، عن غير طريق وسبح شرعى، انتهى
 كلامه ومع في الجلد مقامه.

أقول ما رجحه المصنف حق لا بشبهة ريبة، وكون المفروض بين الامرين
 عموما من وجه وغير صاير اما الاعتصاد ترك التصرف في ملك العير بالشهرة
 المحققة على الظاهر، والمحكية، او لما ذكره الوالد طاب ثراه و مرجحه هو
 ترجيح العام الذي ينتطرق اليه تخصيص على العام المنصرف اليه اختصاص

لأن الأول احكم لبقائه على صلابته ، بخلاف الثاني ، ويحتمل ان يكون المرجع هو الاستقراء .

فروع :

قال الشارح المحقق بعد الكلام المقول عنه سابقا : ولو دخل المكان بدون ادراك المالك ثم امره بالحرج ، فكانا للمسئلة السابقة ، ولا معصية فيه اذا حرج بما هو مشروط في الحرج من السرعة وسلوك اقرب الطرق واقلها ضررا ، وذهب شاذ من الاصوليين الى استصحاب حكم المعصية عليه ، وهو باطل على اصوله ، اد هو معص الى القول بالتكليف بما لا يطاق .

وقال في المدارك : ولا يخفى ان الحرج من المكان المعصوب واجب بطريق ولا معصية فيه اذا حرج بما هو شرط في الحرج من السرعة وسنوت اقرب الطرق واقلها ضررا ، اد لا معصية بايقاع المأمورية التي لا سهى عنه ، وذهب شاذ من الاصوليين الى استصحاب حكم المعصية عليه ، وهو عبط ان لو كان كذلك لم يكن الامتثال ، فليزم التكليف بالبحر انتهى .

أقول : مشاء عدم ترتب المعصية عنه من خروج مع كونه فيه ايضا متصفا من ذلك العير ، هو رضا المالك بذلك التصرف لأمره بالحرج المسلوم له ، و ان كان غير راض في اصل دخوله ، فانهم .

(ويشترط طهارة موضع الحصة احدى على لظاهر المصريح به في حمله من العائز ، كالمعتبر والعمية والمحبس والمنتهى ولذكرى وغيرها كما عن الميراث وجامع المقاصد والذكره وغيره) وفي شرح المفاتيح وعليه المسلمون من الانصار والامصار ، مع كونه مما يعم به البلوى ويكثر اليه الحاجة انتهى .

قال المحقق رحمه الله في البحار : والمشهور بين الاصحاب عدم اشراط طهارة موضع الحصة ايضا ، لكن نقل كثير من الاصحاب كالمحقق والعلامة والشهيد وابن رهرة عليه الاحماع ، لكن المحقق نقل عن التراوذي صاحب الوسيلة ، انها ذهبا الى ان الارض والنبات والحجر ، اذا اصابها النور

وجعلتها الشمس لا تطهر بذلك ، لكن يحور السجود عليها ، واستحود المحقق
فلعن دعويهم الاحماع فيما سوى هذا الموضع .

وبالحملة لو ثبت الاحماع لكان هو الحجة ، والا يمكن المناقشة فيه ايضا
وقال الشارح المحقق اما طهارة موضع الحبيبة فلاحماع فان كل من اعبر
الطهارة في الصلوة اعتبر طهارة موضع الحبيبة كذا قال المحقق في التحرير
المصنف في المذكور ، ونقل الاحماع عليه ايضا المصنف في المسبب والمختلف
والشهيد في الذكرى وابن رهرة في العتبة ، لكن لا يحصى انه قد مر في كتاب
الطهارة ان المحقق نقل عن الراودي وصاحب الوسيلة اسبغ دها الى ان
الارض والسواري والحصر ، اذا اصاب البول وجعلتها اشمس لا تطهر بذلك ، و
لكن يحور السجود عليها ، وسجود المحقق وعلى هذا مدعوى لاحماع كلية
محرر تأمل ، نعم دعوى الاحماع فيما عدا ذلك وبالحملة ان سم الاحماع فهو
الحجة ، والا كان للمناقشة في هذا الحكم طريق ان لم يطهر ليل آخر ، انتهى .
قال بعض الأحناف ، بعد ان نقل اعرض الشارح المحقق ما صورته أقول
الذي في التحرير فيما حصر من نسخة في مسألة تطهير الشمس هكذا
حين لا تطهر ويحور الصلوة عليها ، وبه قال الراودي متأ وصاحب الوسيلة ، وهو
حيث والموجود في هذه العبارة اما هو لفظ الصلوة لا السجود نعم لفظ
السجود في عبارة الراودي خاصة على ما نقله في المختلف ، واما عبارة صاحب
الوسيلة فانه هي لفظ الصلوة على ما نقله في لدحيه ايضا حيث قال في
مسئلة تطهير الشمس وذهب صاحب الوسيلة على ما في النسخة الموجودة
عندي ، الى اسها لا تطهر بذلك ، ولكن يحور الصلوة عليها اذا لم يلاى شيئا
مها بالروطية ، دون السجود عليها ، وهي كما ترى ظاهرة في صحة لصلوة مع
استثناء السجود كما عليه الاصحاب والذي يقر عدي ، ان المحقق اما
عبر لفظ الصلوة في العبادة المتقدمة ، مع ان الموجود في عبارة الراودي
لفظ السجود ، حملا للسجود على الصلوة مجازا ، الا انه لا يحصى على من راجح

عبارة الراوي في الموقلة في المختلف ، بها لا تقبل ذلك ، وكيف كان فالمخالفة لما ادعوه من الإجماع منحصر في الراوي ، انتهى .

قال في المختلف مسألة الأرض والخصر واليوار : ١ - أصابها بول و شبهه من الحاسات ، ثم جعلها الشمس ظهرت على مذهب أكثر علماءنا و يلوح من كلام قطب الدين الراوي أنها مذهب على التحيس ، وإنما يسوع الموقوف عليها والسجود وكان سيحيا أبو لقاح من سعيد رحمه الله يحتار ذلك فإن قطب الدين الأرض والبارية والخصر هذه الثلاثة محبت ، ١ - أصابها ببول وجعلتها الشمس حكمها حكم الطاهر في حوار السجود عليها ، ما لم يتصر رطبها ، أو لم يكن الجبين رطبا ، انتهى .

أقول ظهر بما ذكرنا المخالف إنما هو الراوي محبت وهو شار ما عتراض الشارح الحق على المحقق غير ورد أصلا على غيره وظهر بوضوح من سنة المختلف إلى المحقق وبالجملة مقتضى إطلاق الإجماع المحككة هو اشتراط طهاره موضع اجسده مطلقا وخروج الراوي لا يمدح فيها و ذلك واضح .

وقد يستدل للمطلب بما رواه الصدوق في نفسه في باب المواضع التي يحور فيها الصلوة في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر ع ١١ أنه سأل عن البول يكون على السطح وفي المكان الذي يصلي فيه فقال ١ - جعله الشمس فصل عليه فهو ظاهر ، وبما ماثله وبما يقرب منه كقوله ع ١١ أن الماء ولما عد طهره بعد السؤال عن السجود على الحص الموقد عليه بالعدرة و معظم الموتى ، وبما من على اشتراط جعل الكتيف مسجدا بسطه بغيره ١٢

(١) وسنقل الرواية فيما بعد في عنوان قول المصنف رحمه الله لا يحور السجود على المسحيل من الأرض إلى آخره . (م ١)

(٢) وسنقل الأخبار الدالة في عنوان قول المصنف رحمه الله دون باقي مساقط الأعضاء . (م ٢)

بانتواب وبالسوى حسوا مساحدكم المحاسه وه الاستدلال مسامشه
ستظهر، والاظهر جعله من المعاضدات .

وحيث عرفت انه يشترط طهارة موضع الحمه ، فاعلم ان الاشتراط مختص
بها (دون بقى مسافط الاعضاء) فانه لا يشترط طهارتها ولا يندج في صحة
الصلوة بحاستها اذ لم يكن متعدية ، على الاظهر الاظهر بل خلافه فيه يظهر
الا المحكى عن المرتضى والخلقي باعتبار طهارة مكان المصلى مطلقا ، وان خلتا
في تفسيره بالمساحد السبعة خاصه كما عليه الثاني او مطلقا مكان المصلى كما
عليه الأول ، على ما عده في الحبل لمتين قال فيه وذهب بواسطه و
المرتضى رضي الله عنه ، الى اشتراط طهارته كمكان المصلى ، ولو قلنا لم يكن كذلك
البعيد فان دله اضعف خاصة كما سمعنا ومكان المصلى عند المرتضى
مسافط كل بدنه حتى يجرى صدره ويضمه وعند ابي اصلاح مسافط
الاعضاء السبعة لا غير انتهى

له بعد الاطلاقات لم يوجد بالاصل الأخبار المستفيضة

منها ما رواه الصدوق في العنقه في باب المواضع التي يجوز للصلوة
فيها والمواضع التي لا يجوز فيها في الصحيح عن عيسى بن جعفر (ع) انه
سأله عن الميت وان لا يصيبهما الشمس البول ويعتدل فيهما من الحديه ،
ايصل فيهما اذا حقا ؟ قال : نعم .

ومنها ما رواه الصدوق ايضا في الباب في الصحيح ، و الشيخ في
السديد في باب ما يجوز للصلوة فيه من الناس والمكان ، باسناد فيه
احمد بن محمد عن عيسى بن الحكم عن ابي بن عثمان ، عن راره ، عن ابي
جعفر (ع) قال سأله عن الشا كونه يكون عيبا الحديه يصلى عليها في
المحمل ؟ فقال لا بأس وفي العقب بالصلوة عليها .

بيان :

قال في لوامي على ما سبب الشاذ كونه باعارسى العرائش انى ينام

عليه اسمي . قال في البحار الشاد كونه في أكثر السج بالدال المعجمة ، و
في كتب اللغة بالعجمة ، وقد يقال انه معرب شاديانه . قال الفيروز آبادي
الشاد كونه بفتح الدال ثياب علاظ مصرية تعمل باليس ^(١) انتهى كلام
البحار .

قال في الحبل المتين والشاد كونه بالشين المعجمة والنون قبل الهاء .
حصير صغير ، واطلاق الحداية والاحتلام على الصبي محار شايح وقال ايضا و
السؤال فيه وان كان عن الصلوة في الحمل ، وهو ربما يؤنس بالاصطوار ، الا ان
العبرة باطلاق الحواب لا بتقييد السؤال اسمي .

ومنها ما رواه الشهيد في رياضات الباب ، عن محمد بن ابي عمير
قال قال لأبي عبدالله (ع) صلى على الشاد كونه وجد اصابها الحداية
مقدن لأبأس .

ومنها ما رواه الشهيد في رياضات الباب المتقدم ، في الصحيح عن
علي بن جعفر عن اخيه موسى (ع) قال سأله عن البوري يصيبها البول هل
يصلح الصلوة عليها - ا - جعفر من غير ان يعمل ، قال نعم لأبأس .
ومنها ما رواه ، ايضا في تلك الرياضات عن عيسى بن جعفر عن اخيه
موسى (ع) قال سأله عن البوري يبل قصبتها ماء ، قدر ، أيطلى عليها -
قال : اذا بيست فلا بأس .

ومنها ما رواه الصدوق في لقيه في الباب والشيخ في رياضات
الباب في العموى عن عمار بن موسى الصداطي قال سألت ابا عبد الله (ع)
عن البرية يبل قصبتها ماء ، قدر هل يجوز الصلوة عليها - فقال : ا - ا حب ولا
بأس بالصلوة عليها .

وللمخاف ووجه الأول حلقه من الأحمار منها : ما رواه الشهيد في

(١) الشاد كونه بوشك مدد ، عن الكثر (مه)

أريادات ، عن عبد الله بن بكير ، قال سألت أبا عبد الله عن الشاذ كونه يصيبها الإحلام يصلّى عليها ؟ فقال لا .

ومنها ما رواه عن البحار عن قرب الاسناد ، عن محمد بن الوليد ، عن ابن بكير ، قال سألت أبا عبد الله (ع) ، مثله .

ومنها ما رواه عن البحار أيضا عن قرب الاسناد ، عن عبد الله بن الحسن عن حده علي بن جعفر عن أخيه (ع) قال وسألته عن الرجل يحامع على الحصر ، أو لمصلح هل تصلح الصلوة عنه ؟ قال إذا لم يصبه شيء فلا بأس . وإن أصابه شيء فاعنه^(١) وصل أيضا وسألته عن رجل مَرَبَّكَان قد رث فيه حمر قد شربته الأرض وبقي بدا ، يصلّى فيه ؟ قال إن أصاب مكانا غيره فليصل فيه وإن لم يصب فليصل ولا بأس .

الثاني لأحذر أن يسدل بها لأشراط طهاره موضع الحميمه ، كما تقدم إليها الإشارة .

لثالث مونه تعالى والحرما محررا إذا صلى عليه و وجوب تحسب السجدة المحاسة وإنما هو لكونها موضع الصلوة ، وانتهى عنها من المزابيل و الحمامات وهي موضع المحاسة فيكون الطهارة معسرة .

وفي ثكن نظر ، أم مونة عندانه بن بكير ، فليعارضه بما مر مما هو أكثر عددا وأصح سندا مع كونه موقعا بالأجل المتقدم في ذون الحب إليه الإشارة ، والأطلاقات ، ولشهره لعظيمة التي كادت أن يكون اجتماعا بين قبل هو اجتماع طاهر ، فيطرح ثبت الوثيقة أو يحمل على انكراهة أو المحاسة المتعددة ، أو مع الحصة خاصة قال في المحار وهذا الخبر أي مونة ابن بكير - أما محمول على الاستحباب ، أو على ما إذا كان رطبا سرى إلى المصلّي أو ثيابه و حمله على موضع الحصة بعيد ، لبعده عن الشاذ كونه مما يصح السجود عليه ،

(١) ويدل ، لك الخبر على استحباب طهارة المكان كما صرح به بعض الأصحاب (١٠ مه)

السهي .

أقول لو ضربا الشاد كونه بما فسره البهائي كما عرّفه ليرفع ذلك البعد من هذا الوجه ، وإن كان بعيدا من وجه آخر ، وما ذكر ظهر وجه الحمل في باقى الأخبار .

قال في البحار ، بعد نقل الحبرين المتعد من عمه احيرا ، في حقة كلامه و الثاني - اى الحبر الثاني من الحبرين - يدل اما على عدم اشتراط المذكور ، اى طهارة موضع الخمبة او على نحاسة الحبر ، ولحمل كما مر ، اى على غير موضع السجود ، مع حمل الئدى على غير المسمى ، او على ما اذا طرح عليه ثوبا او غيره . ويكون السهي مع امكان العير لكونه مقاربا للحبر ، ككراهة الصلوة في بيت من حمر الثالث - اى الحبر الأول من الحبرين - يدل على اشتراط الطهارة واحتمل ما مر من الحبر السابق ، او على موضع الخمبة على المشهور السهي .

فيل بعد ان نقى موثقه اس بكبر ، وحمله الاصحاب على الكراهة .
وحسب عن الثالث انه لا دليل على ان المراد بالرجز المحاسة ، فلهل المراد به العذاب والعصب ، ودعوى كون وجوب تحب المساحد لكونها مواضع لصلوة مسموعة مع احتمال المساحد في احداه مواضع السجود ، وان لعله صلاحيتها للسجود على اى موضع اريد منها ، واما الاستدلال بورد السهي عن لمزائل ١٠٠ اى آخره فقد احاط عنه بعض انه يجوز ان يكون علة السهي ما في هذه المواضع من شدة الاستفد ، والاستفدات الدائيس على مهانه نفس من يستفريها فلا يلزم السعدية اى غيرها ، قال وبالحمله لا سلم ان العنة هي النحاسة المعطلة ، على ان السهي عن الصلوة في هذه المواضع سهي بربه فلا يلزم التحريم السهي .

وبالحمله قول المشهور هو المنصور ، وامر الاحتياط واضح .

فسروع

الأول - صرح الشهيدان وغيرهما من الجماعة، بأنه يجب تقييد الحاسة المتعدية الماسة عن الصلوة فيها، بغير المعفو عنها، إذ لا سمح من المعفو، قال في الذكرى - ولو كان المكان نحسا بما عفى عنه كدور الدرهم دله تعدى، فالظاهر أنه عفو لأنه لا يريد على ما هو على المصلى، قال في المسالك - فلو تعدى عنه كدور الدرهم، أو إلى ما لا تتم الصلوة فيه، لم يتحه العصاد للعفو عنه ابتداءً، فكذا في الأثاء، وقال في الحبل المتين - وهل تعدى الحاسة المعفو عنها كدور الدرهم من الدم، وإلى ما لا يتم فيه الصلوة معترفاً - يحتل ذلك، لا طلاق المعفو، الشامل للاستدامة والحدوث، ولأنه إذا عفى عن استدلمته في كل الصلوة، فعفى بعضها بطريق أولى، انتهى -

وبل عن محرر المحققين في الإيضاح أنه نقل عن والده فدى سره أنه قال: الإجماع ما واقع على اشتراط حلول المكان من حاسة متعددة، وإن كانت معفوا عنها هي التوب والبدن وظاهر كلام المصنف رحمه الله في المسبب أيضاً، يشعر بذلك وهذه عبارته يشترط في المكان أن يكون حالياً عن حاسة متعددة إلى توب المصلى أو بدنه - وذهب إليه علماءنا إجماعاً، لكن تعليقه يشعر بما ذكره الشهيدان وغيرهما، وذلك لأنه علل المذكور بما ذكره بعد عبارته هذه من قوله لأن طهارة الثوب والبدن شرط في الصلوة ومع الحاسة المعدية يفقد الشرط، انتهى -

قال في الحبل المتين بعد نقل ذلك التعليل ويمكن أن يجعل تعليلاً لبعض المدعى، كما يجعله طاب ثراه كثيراً، وحيث علا مخالفة بين كلامه وهذا وبين ما نقله عنه ولده كما طنه بعض الأصحاب، وقال في المسالك بعد الكلام المتقدم وربما نقل بعض الأصحاب الإجماع على عدم العفو عن ذلك هنا وإن عفى عنه لو كان على المصلى، وهو غير واضح والإجماع مبسوط، وقال في المدارك بعد نقل ما في الإيضاح وهو غير واضح والإجماع مبسوط، مع أن تعليقه في التذكرة وهو يقتضى الاشتراط، وقال الشارح المحقق بعد نقل ما في الإيضاح:

وهو محل تأمل بل تحير .

وقد يعص لأحلا في جملة كلام والتحقيق عندى أن لا ثمرة مهمة في هذا المعيد ، ولا لذكر - لك بالكلمة - ولت فانه من المعلوم أن السجدة من الصلوة في الموضع النجس إذا استترى - لت عندى النجاسة إلى ثوب المصلى أو بدنه ، إنما هو الدليل العام الذى على اشترط صحة الصلوة بظاهرة بدن المصلى و ثوبه مما لا يعنى عنه ، ثم قل كلام المصنف في انتهى لعدم بقاء ، وقال و حبيث : ما صلى إلا في موضع فيه استحالة وبعثت إليه روى فيها ما يراعى في غيرها من استحالات الخارجة منه أو الوعدة عليه ، من كونه معوها عساه أو غير معوها ولا خصوصية للمكان بمعنى أمرده بالذكر إلا أن يكون الحامل لهم على - لت محرر المحققين في المسئلة وضعفه اظهر من أن يحتاج إلى بيان . انتهى .

أقول والمسئلة محل إشكال والاحياط مطلوب .

الثاني صرح غير واحد من الاصحاب بأن المراد بطهره موضع احببه ، القدر المعتمد منها في السجود ، ولا بدح نجاسة ما راد عنى ذلك منها و اظهار انه كذلك قال بعض الأحلا لو كان في مسجد احببه نجاسة لا تتعدى و على نفس احببه نجاسة معوها في الصلوة فان استوعب النجاسة المسجد واحببه بطلت الصلوة والاصحاب صلوه ما حصل السجود على اظهر منها في الصورين المذكورين انتهى

الثالث : لو كانت الارض نجسة وفسد علمها فراشا طاهرا ، فالصلوة صحيحة بلا خلاف احدث حتى من المرتضى ، إذا المكان باعتبار الطهارة والنجاسة غيره باعتبار العصب والاباحة قال بعض الاصحاب إذا ستر الموضع النجس يظهر ، صحب صلوته قولاً واحداً ، وعليه به في الذكرى ، انتهى .

وأدعى المصنف رحمه الله في التحرير عليه الإجماع وهو الحجة ، مصداقاً إلى النصوص الكثيرة منها ما رواه التهذيب في باب فصل المساجد في الصحيح ، عن

عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله (ع) عن المسح الذي يكون في لذار إلى
أن قال - قلت - فالمكان يكون حشاً^(١) رما ما يطف ويحسد مسحداً فقال قال
عليه من التراب حتى يوارى فإن ذلك يطهره من شاء الله .

ومنها : ما رواه الصدوق في العيية في الباب المتقدم عن الحلبي أنه
قال قلت لأبي عبد الله (ع) يصلح المكان الذي كان حشاً رما ما يطف ويحسد
يحد مسحداً ؟ قال نعم ، إذا لقي عليه من التراب ما يوريه ، فإن ذلك
ينطفه ويظهره .

ومنها : ما رواه الشهيد في الباب المتقدم ، عن معمر بن صفه
البرقي عن جعفر بن محمد (ع) قال سئل يصلح مكان حشاً أن يحسد
مسحداً ؟ قال - عليه من التراب ما يورى - ذلك ويقطع ريجه فلا بأس و
ذلك لأن^٢ التراب من التراب يطهره وانه مصب لسه

ومنها : ما رواه الشهيد في الباب المتقدم عن أبي الحار و دله
قال سألت أبا عبد الله عن المكان يكون حشاً ثم يطف ويحسد مسحداً
قال يطرح عليه من التراب حتى يواريه فهو طاهر .

ومنها : ما رواه الشهيد في الباب المتقدم عن محمد بن مضاف عن
أبي عبد الله ع قال لا بأس بأن يجعل على العذرة مسحداً .

الرابع : صرح غير واحد من الأصحاب بأنه لما جمع تعدى المسحاة
لأن التراب من صفة الصلوة - كان الموضع الذي تعدى إليه من التراب
محمولاً بمصلحة فلو كان مطروحاً على الأرض كطرف العمامة لم يحرك بحركته

١١١ عن أبي عبد الله الحشور الكلف وموافق أحد أحاديثه حد حسن بالفتح واصله من
حش انصياح لا سهم كما هو غير ما يعطون في السنين وعن أبي عبد الله الحش
حرما سب وآب حاشه الحشوس والحشائر والحش جمع و عن المعرب الحش
مثلته يكنى به عن المستخرج . منه

(٢) فإن التراب يطهره حل .

لم يصر، قال في المسالك - والمراد بالثوب أى الثوب المشروط بعدم تعدى النجاسة إليه، ما يستغل الملقى بحمله ويستند مثقله، فلو كانت النجاسة على طرف ثوب طويل، كطرف العمامة الملقى على الأرض لم يصر، وإن كان ذلك الطرف يتحرك .

الخامس - قال الشارح المحقق ولو وقع طرف ثوبه أو عمامته على نجاسة، أحصل على قول السيد النضال أعداداً إلى أن - لك مكان الصلوة وهذا إن صيرنا المكان بما يلقى بدنه وثوبه، أما أن يصره بما يستقر عليه فلا أعلم أنه لا يجوز السجود على ما ليس بأرض ولا سائتها - بالاجتماعات المحكية المسحورة عن حد الاستفاضة بل بالضرورة من مذهبنا كما ادعى بعضنا من أطايفه .

وأما القرطاس فيسحق الكلام فيه من شأنه أنه معاني مضاف إلى النصوص المستنبضة بل العنوايه منها ما رواه الصدوق في إسناده عن باب غلة السجود عن السجود على المأكول في الصحيح عن هشام بن الحكم قال قلت لأبي عبد الله (ع) أخبرني عما يجوز السجود عليه وعما لا يجوز قال السجود لا يجوز إلا على الأرض أو على ما أئتمت الأرض لا ما أكل وليس عليه خضب فداك ما العلة في ذلك " قال لأن المأكول هو المصروع لله عز وجل فلا يبيعى أن يكون على ما يؤكل وليس لأن الماء ليس عليه عيب ولا يبيعى في سجوده على عيبه في عبادته لله عز وجل فلا يبيعى أن يبيع خبيثه في سجوده على معبود آبائ الدنيا الذين عسوا بعزورها والسجود على الأرض فصل لأنه يمنع في النواضع والمصروع لله عز وجل

وروى الشيخ طاب ثراه في التهذيب في إخبارات ما يجوز الصلوة فيه من اللباس والمكان، الخبر للمقدم إلى ذكر العلل معلقاً عن هشام، وطريقه إلى هشام في المهرست معبر .

ومنها : ما رواه الصدوق في باب ما يسجد عليه وما لا يسجد عليه، في الصحيح عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال السجود على ما

استحب الأرض ، إلا ما أكره أو لبس ، ورواه الشهيد في أوخر باب ما يجوز الصلوة من التراب والمكان . معلقا عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله (ع) ، وعده ^(١) بعضهم من الصحاح .

ومنها : ما رواه الكافي في باب ما يسجد عليه وما يكره ، في الحسن كالصحيح ، والصحيح ما رواه بن هاشم ، عن زرارة عن أبي جعفر (ع) ، قال : سجد لله . اسجد على التراب يعني العير ، فقال لا ولا على الثوب الكرسي ، ولا على الصوف ولا على شيء من الحيوان ، ولا على طعام ولا شيء من ثمار الأرض ولا على شيء من الرياش ^(٢) .

ومنها ما رواه الكافي أيضا في الباب المتقدم بسند معتبر يقاسم بين عزرة عن أبي العباس الفضل بن عبد الله قال قال أبو عبد الله (ع) : لا يسجد إلا على الأرض أو ما استحب الأرض إلا العطن والكنا .

ومنها ما روى عن الحصال عن أبي بصير ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) : لا يسجد الرجل على كرس حنطة ولا شعير ولا على أرضا يؤكل ، ولا يسجد على الحبر .

ومنها ما روى عن الأعشى عن الصادق (ع) قال لا يسجد إلا على الأرض أو ما استحب الأرض إلا التماكون والعطن والكنا .

وعن الرضا (ع) في كتابه العقه كل شيء يكون عدا الإنسان في المتعمر أو لعشرب من الثمر والكثير فلا يجوز الصلوة ^(٣) عليه ولا على ثياب العطن و الكنا والصوف والشعر والوبر وعلى الجلد إلا على شيء لا يصلح للنسحط

(١) أي ما رواه الشهيد .

(٢) قال في حيل العنق الربش بالـ " العنفة من تحت والشيئين المعجمه جمع ريش كشعب وشعاب وهو لباس أريية استعير من ريش الطائزات لباس أريية ولعل المراد به هنا مطلق اللباس ، انتهى (مه)

(٣) السجود خل .

وهو مما يخرج من الارض الا ان يكون في حال ضروره .

وقال ايضا في الكتاب المذكور اذا سجدت فيمكن سجودك على الارض ، او على شئ يسب من الارض مما لا يلبس ولا سجد على الحصر المديّة ، لأن سيورها من حلود ، ولا سجد على شعر ولا على حديد ولا على اصغر ، ولا على لحاس ، ولا على لرصاص ولا على آجر يعنى المطبوع ولا على لويش ، ولا على شئ من الحواهر وغيره من العك واستور واحواصل والشعاب ، ولا على ساط فيه الصور والسمائل ، وان كان الارض حاره يخاف على جبهتك ان تحرق ، وكانت ليبله مطمعه خفت عقرها اوحية او شوكة او شبتا يؤذيك فلا بأس ان تسجد على تمك اذا كان من قطن او كان .

وهذه الأخبار وان كان في دلالة بعضها متأنه ونكهاهيه من عدم وبالجملة انصوص في المسئلة كثيرة منها ما كريا ومنها ما لم يذكره و لمعنه ياتي الى جملة منها الاشارة .

١ و يستفاد منها انه يشترط وقوع الجبهة في لسجود على الارض او على ما استنه من لا يؤكل ولا يلبس ، فلو كان مأكولا او ملبوسا عادة لم يحرم السجود عنه على الاشهر لا يظهر ، بل لا خلاف فيه بصير الاما حكي عن السيد في المسائل المصرية الثانية حيث امن منها بكرة السجود على التوب المعقول من الفطر والكتاب وعن اسخبر انه سجد مع انه يقى عن السيد انه ذهب في الخصال ولا سغار وانصاح والمائل المصرية الثالثة الى الصع و نقل جماع لطائفة عليه و ظاهر الرواي لمين ان سجد في استخبر و يستفاد من المحقق في الشريع ومختصره ان دفع كذا عن انصاف في استخبر و الصيمري في شرح السرايع للرد في مسئلة لا سجد مصر على نقل لروايين والعلوين مع نسخة الصع لى المشهور^(١) .

(١) قال بعض لأحلاء قال في المدارك وهو ان جمن الأخبار المانعة عن الكراهه محتفل لكن هذه الأخبار اي لأخبار المحورة لا تخلو من ضعف في

وكيف كان القول بالمنع هو الامور الثلاثة ، لاجماع المحكي عليه خصوصا في المختلف وغيره ، وهو الحق ، كظاهر قول كل من اعترض الاضة او ما يثبت منها ، ما لم يكن ما كولا وملتوسا ، وادعى الاجماع عليه ، قال الصدوق في الامالي : ومن دين الامامية الاقرار بأنه لا يجوز السجود الاعلى الارض واعلى ما استت الارض الا ما اكل اولس .

وقال في الانتصار : وما انفردت به الامامية المنع من السجود في الصلوة على غير ما استت الارض والمنع من السجود على الثوب المسوح من اي جنس كان ، وباقى العقبا يخالفون في ذلك ، ويحوزون السجود على كل طهر من الاحسان كلها وذلك خاصه بكرة الصلوة على الطافس واليسط الشعروالادم . الا ما طس انه يسهي ان السجود على ذلك غير محرمة وايوجه فيما ذهبا انه ما يرد من الاجماع ثم قيل براه الدمه

وقال النصف طاب تراه في المختلف المشهوريين علمائنا ، بحريم السجود في الصلوة على اثوب المعمول من الفطس والكنا ، وهو احبار السيد امرضى في امدارك والانتصار والمائل المصرية الثالثة وله قول آخر في المسائل المصرية الثانية ، انه مكروه كراهه بويه وطب بعض . لا انه محظور بحرم قال وليس بحرى السجود على الثوب المسوح في الفطس والخطر عند احد بحرى السجود على المكان الحسن ، وان كان اصحابنا لم يعضلوا هذا التفصيل ، وطفوا القول اضلافا ، والصحيح ما ذكرناه ، ومن ثم حو الدمن علم به عني ما فضلاء واوصياء ، لنا انه قول علمائنا اجمع ، فلا يتعدى ، بخلاف لسيد امرضى مع فتواه بالمواقف ، لأن الخلاف انما درسه من وقع قبل موافقته غير مواقفه لأنه يكون من بعد الاجماع بعد الخلاف وان وقع بعد

— سيد او قصور في دلالة فلا تصلح لمعارضة الاخبار الصحيحة الداله على المنع المؤيد بعمل اصحاب السهي وظاهره لميل الى ما ذكره في استخريز لا ضعف رويايات الحوار والمحدث الكاشاني في الوافي بعد ان يعن حمل الشيخ رحمه الله لروايات الحوار استبعده وقال الاولى ان يحمل السهي فيها على الكراهة ، انتهى . (منه)

الموافقة لم يعتمد به ، لأنه صدر بعد الاجماع ، وقول علمائنا حجة لأنه اجماع لا يحور محالته . مع ان السيد المرتضى استدل في الاستصار على المنع بالاجماع فكيف يجوز منه بعد ذلك المخالفة ؟

وقال بعض المحققين والظاهر كون الاجماعات المنقولة حقاً وامعالاتناق الشيعة في الاعصار والامصار على الاحتراز عن السجود عليهما ، مع عموم البلوى وشدة الحاجة الى السجود ، وما يصح السجود عليه ، وعليه تحقيق الياسين مع المصلي ، وعليه كونه في الفراش انى لا يصح السجود عليها ، وغير امراض مما هو مثلها ، في كون المصلي فيه يصح ولا يصح السجود عليه ، ولا يحتاج غالباً الى تحصيل ما يصح عليه في وقت صلوه ، من مثل الحبرة والربة الخسبية او التراب او الحجر او الحشب او الحصر او غير ذلك ، بان يقوم عليه ويسجد عليه ، او يقوم على غيره ويضعه على ذلك الغير ثم يسجد عليه ، كما هو العادة عند الشيعة والمشاهد المحسوس من طريقتهم فلو حذر السجود على العطن والكتان عند هم ، مع عليه وجوبهما معهم سيد لقص لما اتفقوا كل الاعدى على الاحتراز عن السجدة عليهما في جميع الارباب والاعصار وفاضه البلدان والامصار ، مع تعاطي انفسهم في تحصيل ما يصح او الذهب اسيه و لوقوف عليه ، ولما امتصروا في جميع الاحوال والارباب عسماً ، كره اكل الاقتصار ولما احصر تمام الانحصار مع انه ربما هو المحصين او يريد ان تعبد به او يحصل خوف من جهة لعية او غيرها ، وصرر ذلك الى غير ذلك

مع انه معلوم عدم صدور ذلك عن الرسول (ص) ولا احد من الأئمة ولو صدر لاشتهر كل الاشهار ، وشاع واداع ليوثر السواعى اليه كما سبهاث عليه مع ان العيادة بومبيعة ، والرسول (ص) قال صلوا كما راسموس اصلى الى غير ذلك .

ومما يؤكد تحقق الاجماع المذكور ، ان السيد بنفسه اعترف بالاجماع ، و اعنى بالمنع في سائر تصانيفه ، وان قوله بالحوار كان في المسائل العصرية الثانية

وقوله بالسمع كان في ساير ضاعيه ، ومنها المسائل المصرية الثالثة مظهر كذا
المظهر انه عدل عن القول بالتحوير ، ومظهر على نفسه فساد ما افنى به أولا ،
والقول الذي قاله نفسه عدل فيه ^(١) انتهى

وبالحظة القول بالسمع مما لا ينبغي أن يشك فيه لما عرفت مصداقيه بعد
صحيحة هشام ، وحامد بن عثمان ، وحسنة زرارة ، ومعتبرة ابي العباس الصريحة
في المطلب كرواية الاعمش ، والرصى السعدية التي كن واحد منها حجة
مستقلة ما رواه التهذيب في اواخر باب ما يجوز انضوله فيه من اللبس و
امكان معلقا عن علي بن يقطين انه سأل ابا الحسن الأول (ع) عن الرجل يسجد
على السج والسجاء فقال لا بأس - اكان حال العفة ولا بأس من السجود
على الثياب في حال التفتة .

قد اشار لمحقق بعد عن - بك الخبر والصحيح بكسر الميم واسكان
ليس المهمه وآخره حاش مهمه بساط لا حمل به ويقال له الملاصق بفتح الميم
وكسرهما وجه الاستدلال بهذه الرواية انه لا بأس على ثوب لباسه يسجد
على ثياب بعد عدم ادعيه ومنها المعمول من انقضى وانكثان وسك بعض
المأخزين في كون قوته ولا بأس بالسجود - الى آخره ، من سعة الخبر ما
على ان الشيخ ورد هذا الخبر في موضع آخر من طريق حماد بن محمد من
غير هذه السند وذاك في الاستبصار ، وهذه السند موجوده في العقيه لكن من
حيث ان مصنفه كثيرا ما يصل كلامه في الأحكام من غير ملاحظه التغير حصل
لشك في كونه نسخة الخبر ، بل ويقوى في الحاظ بعبارة قرائن بل يكون في
ايراد الشيخ له بالصورة الاحيرة ، ما حودا من العفة بمعنى اشك في كون الريانه
بحاله منه . انتهى .

أقول ومما يشعر بكون التمه من كلام الامام (ع) ١١ ، كون المحاضرات هو على

بن يعطيم ووجه الاستدلال به، هو ما ذكره الشرح المحقق وهو أن كتاب غير
حال عن مباحثته ولكن الانصاف أن العرف يعهم المفهوم المذكور.

وللسيد العريضي امرأتان

الأول جعله من الأخبار منها ما رواه الشهيد في رياضات باسكية
الصورة وصفها عن داود الصرمي. قال سألت أبا الحسن الثالث ع، هل
يجوز السجود على الكتاب والقبض من غير تعبه؟ فقال: حايير.

ومنها ما رواه أيضا في رياضات أبا عبد الله المقدم، عن منصور بن حازم عن
غير واحد من أصحابنا قال: سمعت لأبي جعفر ع، أنما يكون مريض بارد
يكون فيه تلخ السمجد عليه؟ فقال: لا ولكن اجعل بيك وبه شيئا
قطنا أو كنانا.

ومنها ما رواه أيضا في رياضات الباب المقدم عن الحسين بن علي بن
كيسان الصنعاني قال: كنت أرى أبا الحسن الثالث ع، أنه يمشي على السجود
على القطن والكتان من غير تعبه ولا ضرورة. فكتب أبي عبد الله حايير.

ومنها ما رواه الشهيد في رياضات الباب المقدم عن ياسر الخادم
قال: مررت بأبي الحسن ع، وأنا أصلي على الصلوة وقد القيت عليه شيئا
اسجد عليه فقال لي: مالك لا تسجد عليه أبدا؟ هو من باب الأرض.

الثاني أنه لو كان السجود على شيء مباح من القطن والكتان محرما
محظورا، لحرى في القبح ووجوب الغارة للصلوة واستعمالها محرم للسجود
على المحاسن ومعلوم أن حد الإيسين إلى باب وأخبار الشهيد عن
جميع هذه الأخبار بالتحسين على حالة الضرورة والتعبد وحين رواه لا حيز

١١ وعن سبط الطبري مرة بواسطة ولقبه إليها طبري كذا في الصدوق و
يحمل اللفظ إلى طبرستان وعن أبي عبد الله ع، أنه من حصير وقال بعض
الطبري هو نوع من القروش يعني من نبات في طبرستان يقال بالفرسية ورما يقال
الطبري محرمة فقه الأئمة بحريته المسمى قبل الطبري بمصوغ من لغيره من حصير
(مه)

على التوبة محسب - ورد في التحرير بأن في رواية الصنعاني التخصيص على
الحوار مع انتفاء التوبة أو الضرورة .

أقول والعجب من المحقق طاب ثراه ، انه كيف تكلم بهذا الكلام ؟ و
الحال ان للائمة (ع) ان يحييوا ما يرون من المصلحة ، لا بما يريد السائل و
ان ألح عليه ، قال بعض الأجلة ، المفهوم من الأخبار على وجه لا يعتريه
الانكار ، انهم يحييرون على ما يرون من المصلحة لا بما يريد السائل فربما
يتروكون الحوار بالكلفة وربما احتابوا بالتقية وربما منه الساس واشياء لا يستعاد
منه معنى ظاهر بالكلفة ، وقد ورد عنهم الله سبحانه قد عرض عليكم السؤال و
لم يعرض عليا احوال ، بذلك البيان شئنا حملا وان شئنا لم يحب ، فان مجرد
صعب السائل لأن يكون الحوار على وجه التقية لا يوجب حمل الحوار على
ما طلبه ، لما عرفت .

وقال والذي طاب ثراه في حوار التحرير يمكن ان يعنى التخصيص في
حديث الصنعاني بان طلب السائل الحوار من غير تقية لم لا يحور ، ان
الحوار تقية لمصلحة رآه الامام (ع) ، نعم يعنى التوبة اذا كتب او قال الامام
عليه السلام هذا حوار لا تقية فيه وهذا ليس بثابت عنهم (ع) .

وقال بعض المحققين ، في الحوار عن الروايات والحوار ان هو الروايات
صعاب وشاذ ومع ذلك محمولة على التقية وان سأل الراوى عن حكم ذلك من
غير تقية لأن المعصوم (ع) لو احب الراوى بالمع لا حصر عنه في مقام التقية
ايضا ، كما ان عادة جماعة من الشيعة من عاية حرمتهم على الحق ما كانوا
يتعطشون بمقام التقية ايضا ، وكانوا يحالون التقية معتلون او يصبرون ، كما هو
العادة الان بالنسبة الى كثير من الشيعة بل وعاليهم ، بل الظاهر انهم في السابق
ايضا كانوا كذلك ، مع انه ربما كان نفس الفتوى تقية ، لا انه انتفاء سيما في
حوار المكاثبة ، مع ان الطبرى ربما يكون المراد منه في الحديث المذكور

الحصير الصدى . بل صرح حدى^(١) العلامة بذلك وكذلك المحقق ملامراد
فى شرح الفقيه . وغيرهما . انتهى^(٢) .

وبالحمله والأخبار المذكورة لاتصلح لمعارضة الأخبار المتقدمة ثم لا يها
بحسب السند قاصرة بل حمله معها ضعيفه ومع ذلك مادرة . ولما ذهب العامة
موافقه . فكيف يصلح لمعارضة الأخبار الدالة على الصبح المتقدمة ثم^(٣) المعتبرة
المعتزده بالشهرة العظيمة القريبه من الإجماع فى الحقيقة . وبالإجماع
الحكيمة أى كل واحد منها حجة مستقلة المخالفة للعامة لئلا يكون الواحد
بحلالمهم فى نحو المقام رشد النا . للأخبار المزوية عنهم صلوات الله عليهم .
لأن النكاه^(٤) شرط فى التعارض بلارية هذا مصافا لى أن دلاله روايه يأسرعير
واضحه . لما اشار اليه بعض المحققين المقدم نقل كلامه . فليكن ملك الأخبار
الدالة على الحوار مطروحة أو محمولة على لغيره .

وقول صاحب التحرير غير وجه لما عرفت ثم ويؤيده روايه على بن يعقوب
المتقدمة . والضرورة ويؤيده^(٥) كلام مولانا البرص (ع) فى كتابه الفقه وما روى
عن على بن جعفر فى كتابه . ولحميرى فى قرب الاسناد . عن حليموسى (ع)
ما سألته عن الرجل يؤبى به حر الأرض فى الصلوة ولا يقدر على السجود .
هل يصلح له أن يضع ثوبه أن كان قطعا أو كنانا^(٦) قال اذا كان مضطرا

(١) وهو التقي المجلس .

(٢) قال بعض الأصحاب والجمع بين الأخبار المحورة والأخبار المانع حملها
على الكراهة كما استحسسه فى التحرير وتبعه بعض من سمعه ضعيف فى العاية
لكونه فرع النكاه^(٣) بل ورجحان الأخبار المرحضة مع أن الأمر بالعكس كما عرفت مع
أن الصبح فى حملة من الأخبار المانعة لا يمكن صرحه الى الكراهة لعلقه بحملة
ما لا يحوز السجود عليه ويحرم إجماع الطائفة بعبارة واحدة واستعمال اللفظة
الواحدة فى معيبيه الحقيقى والمخارى فى استعمال واحد مرعوب عنه عند
المحققين كما تقرر فى محله انتهى . وفيه ما لا يحق على من كان عارفا بأخبار
الباب . (منه)

(٣) أى الحمل على الضرورة .

فليجعله ، وفي الأحبار الآتية ان شاء الله ايضا ما يدس عليه فانتظر .

والجواب عن الثاني واضح لا يحتاج الى الذكر .

فروع :

الأول المراد بالماكول والملبوس في المعام ، ما يطرد اكله ولبسه ويعتاد ،
عدواكل ما دراهم في مقام الضرورة كالعقاقير التي تجعل في الادوية من السمات
انسي لم يطرد اكلها ولبسها عادة ، فانه يحوز استحود عليها كما صرح به جماعة
بل لم حذفيه محالفا لدحولها فيما اثبت الارض مع عدم شمول الاستثاء لها
لانصرافه بحكم السادر والعلية لى الماكول والطيبوس العاديين ، لكوسهما من
الامراء المباركة ، وفي مثل الرخبين والرعفران والدارجيين ونحوها وحسبان
امسهما المص لا عباد اكلها طاهر ، واما مثل عود الصندل واصل لحطمي وما
مثلهم فالتدهر الحوار لعدم صدق الاعباد .

وبالحمله المباط هو صدق الاعباد عليك باستحرج الفروع ، ولذا
فيدينا مول المصنف طاب ثراه بالاعتقاد وان كان شموله لعبير المعباد ايضا
محل كلام .

الثاني لو اعتيدا اكله سابع في مطردون مطر ، وحسبان يشاء من اطراد
المص لصدق الماكول عادة عليه ، وابنه ذهب جمعه قل في لسالك ولا يشترط
عموم الاعتقاد لها في جميع البلاد فان ذلك قل ان يعق بين لو علب في
قطر عم التحريم .

وقال في الحبل المسير ولو حوت العادة في بعض الاقطار باكل شيء ولو
لبسه دون بعض ، امكن المعون باحتصاص المص بذلك القطر مع احتمال العموم
اد قلما تظرد عادة جميع الاقطار في كل شيء معين او لبسه فان الحسطة
لا يؤكل في بعض البلاد كحبال مثلا الامادرا ، وكذلك القطن لا يلبس في كثير
بلاد مصر الافليلا ، واما يلبسون الكتان والصوف ، ولو قيل ان المعبر هو عادة
رماه (ص) ومكانه (ص) لم يكن بذلك المعيد ، انتهى .

ومن اختصاص كل قطر بمقتضى عادته قال في المدارك ولو اكل شايح
في قطر دون غيره ، امسح السجود عليه مطلقا ويحتفل قويا احتصاص كل قطر
بمقتضى عادته ، انتهى ، وافعل بالمسح من غير تردد ليس عن السداد سعيد ،
هذا مع صدق الماكولية عليه على الاطلاق كالحضنة والشعير والارز والتمر ومن
ماثلها ، فان الشعير مثلا وان لم يكن مأكولا في بعض الاقطار ولكن صدق
الماكولية عليه شايح مطلقا ، ولو في الاقطار الغير المعتاد عليها اكله ، واما على
تقدير عدم صدقها على الاطلاق ، كمعص اساتات المعتاد اكله في بلاد من
القرى فالامر به مشكك ينشأ من عموم المسح ومن الشك في اصراء الاطلاق
اليه ، لأن صدق الماكولية في غاية الاقطار عليه مشكوك بل يصدى عدمها
عندهم ، والاطلاق يصرّف الى الاموال الشائعة المتكررة .

وبل القول في هذا الغرض ايضا غير حال عن مؤه ، لكن للقرية المعتاد
اكل لمذكور فيه دون سائر الاقطار ، اما القول بالحوار بالنسبة الى عامة الاقطار
لعدم صدق الماكول عليه ، واما المسح بالنسبة الى بلاد من القرى الشايح اكله
فيه فالتعليل المستعاد من صحبته هشام المسعدة ، منهم .

واما ما ذكره البهائي طاب ثراه من ان المعسر هو عادة رماه ومكانه
فليس فيه في العقام ثمة مهمة لأن الطهران الربانيين لم يتغيرا ، بان كان
شيء في زمان الرسول مأكولا وصار في زمانا غير مأكول ، او بالعكس نعم ريب
يفترحون في محور زمانا الاشياء المأكولة كالارز والربيب وما مثلهما امتزاجا خاصا ،
محيث تصوير نوعا خاصا ، ويوضع لها اسما خاصا وذلك لا يصير باعثا لحوار
السجود عليه وان علم عدم اعتداد اهل زمانه او مكانه به ، لأن كل حر من
احرائه كان يصدى عليه انه مأكول عند اهل زمانه (ص) او مكانه ، هذا اذا الى
عدم صحة هذا القول^(١) من اصله ، لأن التعليل المستعاد من صحبته هشام

(١) اي قول البهائي . (مه)

المتقدم يتعنه *

الثالث لو كان له حالان يؤكل فى احدهما دون الآخر كقشر اللوز و امثالها ، يختص الصنع بحال الاكل و حار السجود فى الاخرى ، اذ ربما صار فى تلك الحالة من حملة الحشب الذى لا يعقل كونه من جنس المأكول ، و به صرح جماعة ، وكذلك الحال فيما شاع اكله فى حالة و سدر اكله فى اخرى ، كورق الكرم مثلا و امثاله ، و امر الاحتياط و اصح ، فس على المأكول حال اللبوس *

الرابع هل يشترط فى الصنع من السجود على المأكول و اللبوس ، كونه مما يتنع به بالقوة القريبة من الفعل ، ام يكفى كذلك بالقوة البعيدة ، كالخضعة و الشعير و القطن المرقومين على افعال كثيرة ، كالطحن و الحبر و الطبخ و الاخراج من القشر ، ثم اخلج ثم الدف ثم العزل ثم السج ثم الحياطه *

ذهب انصف طاب ثراه كما حكى فى المسبى و الدكرى و التحرير و سهاية الاحكام ، الى القول بحوار السجود على الخضعة او الشعير ، معذرا من يكونهما غير ماكونين ، و فى التذكرة بان القشر حائل بين المأكول و الحبة ، و استصعب لأول جماعة من المتأخرين ، بعدم خروج المأكول عن كونه مأكولا باحتياجه الى علاج ، و اعترض عليهم بان اطلاق الصفة على ما سينصف بمبدأ الاشتقاق محار اتعاقا ، ورد بان اطلاق المأكول و اللبوس على ما يؤكل و يلبس بالقوة انقريبه من الفعل و قد صار حقيقه عرفيه ، والا لم يحرم فى العرب اطلاق اسم المأكول على الحبر قبل الصنع و الار دراد الامحارا ، وكذلك اطلاق اسم اللبوس على الحبة قبل لبسها ، و الظاهر انه ليس كذلك ، وايضا هدى يعصى الى الحكم بحوار السجود على الحبر و الحبة قبل لبسها ، لعدم صدور المأكول و اللبوس عنها حقيقة لالعة و لاعرضا *

والثانى الشهيد فى الدكرى بان اعادة حارية باكلها غير مسحولين خصوصا الخبطة ، و خصوصا فى الصدر الأول ، قال بعض الأحناف ، بعد نقل ما فى استدكره ، ورد بان العادة فى الصدر الأول حرب ما كلبها غير مسحولين ، كما لا يحصى

على من راجع الأحبار وروى أن أول من حل لدقيق معوية شهى، والشيخ على بن جامع المقاصد كما حكى بأن الحل الآتي على جميع أحرار، المحال، لأن الأحرار الصغيرة منها تنزل مع الدقيق فتوكل ولا يقدح أكلها سبعا في كونهما مأكولة، وحوار المصنف أيضا في نهاية الأحكام كما حكى السجود على العطر والكتان قبل غزلهما وقوى حوار السجود على الكتان قبل غزله وسحبه وتوقف فيه بعد غزله .

وهذه المشهور على الظاهر المصرح به في بعض أعبائر إلى الجمع في الكل، وهو أقوى أما بالنسبة إلى الحنطة والشعير فتقصدى العرمى وبأن العرف يقولون بالحنطة والشعير من المأكولات، ولا يصح طلب ذلك عنهما وحاثلية القضموسوعة، بعد كونهما من المأكولات كما لا يخفى وما ذكره في الذكرى وغيره بأن العادة حرب بكلهما غير محولين في الضرر الأول، غير ممنوع بالنسبة إلى الشعير .

ويدل على المطلب ما روى من مساهة الكرامة في معرفة الشاه في المسبح الرابع من الفصل الثالث، عن سويد بن غفلة قال دخلت على علي بن أبي طالب (ع) العصر فوجدته جالسا بين يديه صفحة فيها ليل خاثر، أحذر ريحة من شدة حموضته، وعني يد هزيع أرى قنار الشعير في وجهه وهو يكسر أحيانا فاد، عنه كسره بركبته فطرحه فيه فقال أدن من طعامنا هذا، فقلت أباي صائم، فقال عليه السلام سمعت رسول الله (ص) يقول من سمعه الصيام من طعام يشنبيه، كان حقا على الله تعالى أن يطعمه من طعام الجنة و يسقيه من شربها، قال فقلت لحاربه وهي قائمه بغريب منه ويحك يا فضة لا تتقين الله في هذا الشيخ ! الانحليل له طعاما ؟ مما أرى فيه من السحالة فقلت لقد تقدم اليها الأسفل له طعاما فان فقال (ع)، ما قلب لها ؟ فاحبرته، فقال بابي وأمي أنا من لم يحل له طعام ولم يشبع من خبز التيرثلاثة أيام، حتى قبضه الله عز وجل . . . الحديث .

على انك قد عرفت ان مقتضى التعليق في صحيحة هشام من الحكم المتقدمة هو عدم تعاوب الحكم ، ولو قلنا بان العادة في الصدر الأول هو عدم اكل السجدة ، هذا مصاعا الى كصحيحة زرارة المعتصدة ، برواية ابي بصير لمروية في الحصول المتقدمين ، فان لفظ الطعام شامل لها قيل الضحى مطعنا وما في الحصول لدفع كلام التذكرة كاف ككلام المحقق الثاني .

واما بالنسبة الى القطر ، لكنان مثل عزلها ، فالامر بملاحظة ما روى عن كتاب تحف العفون ان الصادق ((ع)) قال كل شيء يكون عداً الا ما كان من باب مضغه او شربه او لمسه ، فلا يحور الصلوة عليه ولا السجود الا ما كان من باب الارض من غير ثمر قيل ان يصير مغرولا فاداً صار مغرولا فلا تحور الصلوة عليه الا في حال الضرورة الذي هو ظاهر فيما ذكره في نهاية الاحكام ، بل ربما استفيد منه بطريق الفحوى حوار السجود على ما كان كذلك ، مما يوجب الاستدعاء به على علاج بان يكون ذكر العزل من قبيل التفصيل عن لا يحلوع اشكال و لكن بما كان سد ذلك الخبر غير متفق ، فلا يبعد ترجيح اسح مع كونه اوفق بالاحتياط .

الخامس اعلم ان ما دلت عليه الأحكام المتقدمة ، من السج من السجود الا على الارض او ما استتب انما هو بالنسبة الى مسجد الحبة خاصة لا غيرها من المباح ، منه يحور وموعها على اي شيء كان ، ولم اجد في المسئلة مخالفاً ، بل قيل الظاهر انه اجماعى ويدل على ذلك حمله من الأخبار منها ما رواه في لكاهي في باب ما يسجد عليه وما يكره في الحسن كالصحيح بابراهيم بن هاشم ، عن العسل بن يسار وبريد بن معوية ، عن احدهما ((ع)) قال لا بأس بالقيام على المصلي من الشعر والصوف ، اذا كان يسجد على الارض ، فان كان من نبات الارض فلا بأس بالقيام عليه والسجود عليه .

ومنها ما رواه في التهذيب في زيادات باب ما يحور الصلوة فيه من اللباس والمكان ، في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن اخيه موسى ((ع)) قال

سألته عن قراش حرير ومثله من الدياح . ومضى حرير ومثله من الدياح . يصلح للرجل اليوم عليه ولا تكاء والصلوة عليه ٥ قال يفتشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه . وقد تقدمت تلك الصحيحة في عنوان قول المصنف رحمه الله ويحور الركوب عليه والافتراش له .

ومنها ما رواه في الكافي في الباب المتقدم بإسناد فيه محمد بن سنان ، عن الحلبي قال قال أبو عبد الله ((ع)) دعا أبي بالحمة فابطاب عليه ، فاحد كفا من حصي فجعله على البساط ثم سجد .

ومنها ما رواه الكافي في الباب المتقدم ، بإسناد فيه إبان بن عثمان عن حماد عن أحمد بن ((ع)) قال كان أبي ((ع)) يصلي على الحمة يجعلها على الطمسة ويسجد عليها ، فإذا لم يكن حمة جعل حصي على الطمسة حيث يسجد .

بيان

الطمسة مثلث الطاء والفاء بساط له حمل ، على ما ذكره غير واحد ، والحمة (١) بضم الحاء المعجمة واسكان الميم سجدة صغيرة مسوخت من السجدة ، وعن ابن الأثير أنه قال هي مقدار ما يضع الرجل وجهه عليه في سجوده من حصير أو سجة حوصي ويحوله من السجدة . وعن مجمع البحرين أنه قال قد تكرر في الحديث ذكر الحمة والسجود عليها ، وهي بالصم سجدة صغيرة يعمل من النحل وترمل بالحيوط ، وهي القبة وهي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده ، ولا يكون حمة إلا هذا المقدار ، ومنه كان أبي يصلي على الحمة يضعها على الطمسة ، انتهى .

قال في النهاية في حديث أم سلمة ، قال لها وهي خائض ما وليسي

(١) وفي المنتخب حمة بالصم سجدة كوجك أربك حرما بأفته وقال أيضا الطمسة يهرسه حركت طاووف ويكسر طاووف فتح ما ويعكس أن يساعد وجامه طامس جمع ومطلاي ما سجد حصير وأرباك حرما يأمد . (مه)

الحمرة، وهي مقدار ما يصع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصيرا و نسخة حوص ونحوه من النباتات . ولا يكون حمرة الا في هذا المقدار، وسميت حمرة لان حيوطها مسورة ببعضها، وقد تكررت في الحديث وهكذا صُرب، وقد جاء في سنن ابي داود، عن ابي عباس قال: جاء في قارة ما حدثت ثجر الفتيلة، فحيث بها فالتفتها بين يدي رسول الله (ص) على الحمرة انى كان قاعدا عليها فاحرق بها مثل موضع درهم، قال وهذا صريح في اطلاق الحمرة على الكثيرة من نوعها انتهى .

فاما ما رواه الكافي في الباب المتقدم في الحسن او اسونق، عن غياث بن ابراهيم عن جعفر، عن ابيه عن علي (ع)، قال لا يسجد لرجل على شيء ليس عليه سائر حسده، فلا يضر ما عدم من الأخبار قال الشيخ في التهذيب في زيادات باب كيفية الصلوة، بعد نقل ذلك الخبر هذه موافق لبعض العامة، وليس عليه العمل لأنه يجوز ان يقع الاسان على ما لم يسجد عليه، انتهى .

وبالحمله ذلك الخبر لا يصلح للمعارض ما عدم بلانية كثرة الأخبار المقدمة عددا واعبارها سندا، مع كونها غير موافقة لمذهب العامة ومعتصدة بما يرى من سيرة الشيعة فديما وحدتنا في الاعتصام والامتناع بل صار الحوار في الحمله ضروريا بمذهب الشيعة فليحمل المعارض على انتفاء تنبيه:

فدمر في القفه الرضوي انتهى عن السجود على الحصر المندية، لأن سيورها من حلولهم من المراد منها الحمرة واسدل عليه بما رواه في الكافي في الباب المتقدم عن علي بن الريان، قال كتب بعض اصحابنا اليه بيد ابراهيم بن عفيه، يسئله . يعني ابا جعفر (ع) - عن الصلوة على الحمرة المندية فكتب صل فيها ما كان معمولا بحيوطة، ولا تصل على ما كان معمولا بسيورة، قال صوف اصحابنا، فاشدتهم بيتا لثابت شرا العدواسي .

فكّاسها خيوطه ماري تعار وتقتل .

وماري كان رجلاً حياً لا يعمل الخيوط .

ومى التهديم في ريادات باب المتقدم المعظم مكان العدو اى بيان قال بعض^(١) العلماء السيورى جمع سيرا بفتح وهو ما يقدر من الحبل ، و لعل توقعهم لمكان في الخيوطه^(٢) والسيورة ، فاسها غير معهوده ، فاشد البيت ليستشهد لهم على محبتها ، وتاييد شراً اسم شاعر ، وتعار من اعرت الحبل ، اى قتلتها فهو معار . ويقال حبل شديد العار اى شديد القتل ، والعطف عسرى ولعل السهى عن الحمرة المعولة بالسيور مع اسب مستورة فيها بالنيات ولا يقع عليها السجود ، اما هولاء عاملها كانوا لا يحضرون عن العية ويرغمون ان يداعها طهورها ، وقد مضى عدم الانتفاع منها ولو بشمع ، انتهى .

قال بعض الأحناف بعد نقل خبر على الريان وظاهر الخبر السهى عن الحمرة العديبة لاسها تعمل بالسيور وهى اخلود ، مع ان الظاهر انما يعمل به من سيورا وحيوط يكون مستورا بسعف الحبل الذى يعمل منه فاسجود اما مع على السعف ولعل بدا الغرى من روبة على بن الريان على انما يعمل بالحيوط يكون الخيوط فيه مسورة بالسعف ، وما ما يعمل بالسيور فاسها تظهر من السعف او يعطى على السعف ، فلا يقع السجود على السعف بالكليه فيكون

(١) وهو الواوى على ما حكى . (منه)

(٢) قال بعض المحققين ويحصل ان لفظة الخيوطه بالاصح الى الصمير بعدد اى ما الموصولة اى الخيوطه التى من بعض حسن الحمرة فان الحمرة سجادة صغيرة وكبيرة مسووجة من السعف كان الناس يصلون عليها و يسجدون وكانت متداولة في زمان الرسول والأئمة (ع . ا) اسهم بسجود و علمها من حبة كوسها من نبات الارض غير المأكول ولا الطموس عادة وما اصافه سيوره ملعبه من باب المشاكلة ونحوها فلا يكون حيثد شكال في الايمان بانها التى بمعبد من العرب حتى يحتاج الى الجواب باتيان نظيره من لغة العرب كدفعه الراوى ويمكن ان يكون رفعا فلاشكال الوارد على قوله يسيوره اسهى . (منه)

المهي محمولا على التحريم ، أولا يحصل الحرء الاكمل من السجود فيكون المهي للكرهه .

قال في الذكرى لو عملت بالخيوط من حبس ما يحور السجود عليه ، فلا اشكال في حوار السجود عليها ، ولو عملت بالسيور فان كانت معطاة بحيث يقع الحبهة على الحوص صح السجود ، ايضا ولو وقعت على لسيور لم يحور ، و عليه ذلك رواية ابن الريان واطلق في المسوط حوار السجود على المعمولة بالخيوط انتهى ، وما ذكرنا من التفصيل اظهر انتهى ويمل ما ذكره في ابكرى ما قاله الشارح المحقق ولعل ما ذكره بعض العلماء لمقدم من كلامه لا يخلو عن رجحان ما .

تدريج :

يحور السجود على الاجزاء المفصلة عن الارض وان لم يصدق عليها سم الارض عرفا جماعا محققا ومحكي في كلام غيره و قد منهم قيل بل بالضرورة من الدين والمذهب وليس بمعتمد ويدل على ذلك من الاخبار ، حذر حمران المتقدم وغيره من الاخبار .

السادس اسجود على الارض افضل مما استحب لانه يلج في الدليل و الحضور وهم مطلوبان في المقام بلاربيته وبحملة من الأخبار منها : بل صححه هشام بن الحكم العنقبي ، ومنها ما رواه اسهب بن في زيادات باب كيفية الصورة وضعها ، عن سحر بن اعين انه سأل ابا عبد الله (ع) عن السجود على لحصر والبوري فقال لا بأس وان سجدت على الارض احب الى فان رسول الله (ص) كان يحب ذلك ان يمكن حبيته من الارض فان حب لك ما كان رسول الله (ص) يحب .

ومنها ما رواه الصدوق في العنقبي في اول باب ما يسجد عليه وما لا يسجد عليه ، مرسلا عن الصادق (ع) انه قال السجود على الارض مريضه و على غير الارض سنة .

والاستدلال بهذا الخبر ، إنما هو إذا فُتدبر تفسيره ما حكى عن الأكثرين .
من أن السجود على الأرض ثواب العريضة ، وعلى ما استنه ثوابه ثواب
السنة ، فتدبر .

وذكروا في تفسير الخبر وجوهاً آخر :

الأول : ما ذكره بعض ، بأن المستفاد من أمر الله تعالى بالسجود ، إنما
هو وضع الحبهة على الأرض ، إذ هو غاية الخضوع والعبودية ، وأما حوار وضعها
على غير الأرض فأنما استعبد من النبي (ص) وقوله رحمة ورحمة . قال بعض
العلماء في معنى الخبر مريضة أي مسست من القربان لأمره الأقرب بالسجود ،
والسجود من اللعة وضع الحبهة على الأرض وسنة أي مسست من الحديث .
الثاني : ما ذكره الشهيد الثاني في شرح الفقيه ، حيث قال بعد ذكر
الخبر وكأنه أراد بالسنة اختياراً أو ما دوسها في الفعل .

الثالث : أن المراد بالأرض أعم منها وما استنه ، والمراد بغير الأرض
تعيين شيء خاص للسجود ، كالخمره واللوح أو الخريطة من طين مبر الحسين (ع) .
قال بعض الأحناف : ولا يخلو من بعد ، إلا أنه يؤيده ما رواه ابن كلب (١) مرسلاً
عن الصادق (ع) أنه قال : السجود على الأرض مريضة وعلى الخمره سنة ، لكن
أرجح هذا الخبر إلى الوجه الثاني أي الوجه الأول من هذه الوجوه الثلاثة ،
بأن يحمل ذكر الخمره على التمثيل لما كان بغير أرض ، وحاصل المعنى أن
السجود على الأرض مريضة وغيرها مما أمر به النبي (ص) ، وردت به السنة
المطهرة من الخمره وجوهاً سنة ، وحيث يقع هذا الوجه على ما هو عليه من
الصعب كما ذكرنا ، انتهى ويمكن الاستدلال به للمطلب على بعض هذه
الوجوه أيضاً .
فائدة .

(١) في أواسط باب ما يسجد عليه وما يكره - (صه) .

وأصل أفراد الأرض في السجود التربة الحسينية على مشروها أصل السلام والنحية ، لما روى الصدوق في العقبه في باب ما يسجد عليه و لا يسجد ، مرسل عن الصادق (ع) انه قال السجود على طين قبر الحسين (ع) يمتور الأرض^(١) السابعة ، ومن كان معه سبعة من طين قبر الحسين (ع) كتب مقبحا و ان لم يسجد بها ، والتسبيح بالاصابع أصل منه^(٢) سبورها لا سها سوالات يوم القيامة .

و روى الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن صاحب الرمان محل الله رحمه ، انه كتب اليه يسئله عن اسجدة على نوح من طين القبر ، هل عليه فصل ؟ فاجاب (ع) ، يحور ذلك وفيه الفصل و روى الشيخ في كتاب المصاحح عن معوية بن عمار قال كان لأبي عبد الله عليه السلام خريطة دياح صفراء وفيها بركة ابي عبد الله (ع) وكان اذا حصرتة بصلوة صم على سجادة وسجد عليه ، ثم قال ان السجود على بركة ابي عبد الله عليه السلام يحرق الحبيب .

وعن الحسن بن محمد الديلمي انه روى في كتاب الارشاد قال كان للصادق (ع) لا يسجد الا على تربة الحسين (ع) ندلا واستكافة اليه .

فروع

يستفاد من رواية الصدوق في العقبه ، استحباب اجزاء السجدة ايضا من بركة الحسين (ع) ، وانه يكتب - اكرأ - و روى عن الصادق (ع) انه قال من اراد التحجير من بركة الحسين (ع) فاستغفر ربه مرة واحدة كتب الله له سبعين مرة فان ملك السجدة ولم يسجد بها فعلى كل حبة منها سبع مرات . و

(١) الى الارضين السبعة خل .

(٢) قال بعض العلماء الظاهر ان المراد بالامضية بالنسبة الى غير تربة الحسين عليه السلام او الاصلية للمرأة انتهى والأول أظهر . (نه)

(٣) من التسبيح حل .

عن كتاب محمد علي الحياثي ، انه وجد من خط الشهيد رحمه الله قال
 الصادق (ع) من اتخذ سبعة من ثوبة الحسين (ع) ، ان سبغ بها والاسبحت
 في كفه ، وادأ حركها وهو ساء كتب له سبعة ، وادأ حركها ذكر الله تعالى
 كتب له اربعين تسبيحة . وعنه (ع) انه قال من سبغ تسبيحة من طين قبر
 الحسين (ع) كتب له اربع مائة حسنة ، وسحاه اربع مائة سيئة ، و قضيت له
 اربع مائة حاجة و رفع له اربع مائة درجة . ويكون تسبيحة الحبوب طررق اربعا و
 ثلثين حرره ، وهي سبعة مولاتنا فاطمة الزهراء (ع) عملت من طين قبره تسبيحة
 سبغ بها بعد كل صلاة .

وروى الشهيد في باب حدّ حرم الحريم الحسين (ع) وفصل كربلاء عن
 الكاظم (ع) انه قال لا تسمى شيئا عن اربع حجرة يصلح عليها ، وحاتم
 يتحتم به وسواك يستاك به وسبعة من طين قبري عبد الله (ع) فيها ثلاث و
 ثلاثون حبة ، سبغها ذكر الله كتب له بكل حبة اربعون حسنة و سبغها
 ساهيا يعبت بها كتب له عشرون حسنة .

وروى الشهيد في الباب المنفذ عن عبد الله بن جعفر الحميري قال
 كتب الى العقي (ع) اسئله هل يجوز ان يسبغ الرجل بطين اقمرو هل فيه
 فصل " فاجاب و فرأى و منه سبغ يسبغ بها فمأى شي من ان يسبغ اصل
 منه و من فصله ان المسح يسمى السبغ و يدبر المسحة فكتب له بحث لتسبيح .
 و روى الطبرسي في الاحتجاج " مثله ما دعى تعبير غير معتبر للمعنى ، و
 طاهر ان المراد من القبر هو قبر الحسين (ع) و سبغنى ايضا ان شاء الله في
 بحث تعقيب الصلوة بعض الأخبار الدالة عليه فانتظر قال في شرح العقدة و
 الأخبار بذلك كثيرة .

تذنيبات:

الأول الحق سار على ما حكاه الشهيد في العقدة وغيره بالتربة
 الحسينية في استحباب السجود عليها اللوح المتخذ من خشب قبرهم (ع) .

سواء في ذلك قبر الحسين (ع) وغيره من الأئمة (ع)، ولم اقف على مأخذه، و
بدلك اعترف شيخنا الشهيد الثاني في شرح العلية، وغيره من العلماء. قال في
شرح العلية، بعد نقل العلية ذلك عنه، ولم نع على مأخذه بخصوصه، وان لم
يكن في شرف ذلك وفصله بواسطة شبهة، انتهى.

الثاني: قال في شرح العلية، ولا فرق في التربة الشريفة، بين ما شوى منها
بالماء وغيره في اصل الافضية، لشمول التربة الواردة في الخبر السابق لهما، لكن
يكره السجود على العشوى، خصوصاً اذا بلغ حد الحرف على الأقوى انتهى.

أقول لا يخفى ان هذه المسحة المستعملة الآن من التربة المطبوخة فيها
تصير كالخرف، فيعين ما يقال من الخروح عن الارضية بانطرح وعدمه يقال فيها
ايضا، وبذلك صرح بعض الأجلة.

الثالث: قال في شرح العلية، ويمكن ان يريد المصنف رحمه الله بالتربة
المعدسة، ما يقع المتحد من تربة غير الحسين (ع) من الأئمة والانبيا، الذين
ثبت لهم تربة، بل الشهداء والصالحين، ادلاشك في تقدسها بواسطة منهم كما
تقدست التربة الحسينية بذلك. وان كانت المصوص مطاوعة بها، وقد روى
اسهم كانوا يتحدون السيح من تربة حمرة (ع) قيل قتل الحسين (ع)، و
فاطمة كانت لها مسحة منها، فلما قتل الحسين (ع) احدثت من برمتة الشريفة، ودفن
فيها الأئمة (ع) ومن مرائن ارادتهم^(١) العموم نقله عن سلا رحمه الله بعد ذلك
اللوح المتحد من حشمت قبورهم (ع) ولأن شرف التربة اقوى من شرف الحشب.

قال بعض الأجلة، بعد نقل المذكور أقول يمكن تطرق البحث اليه
بان الاستصحاب حكم شرعي يتوقف ثبوته على الدليل الواضح، وما ذكره من
التعليل المذكور لا يصلح لتاسيس الاحكام الشرعية، ولم يحور احتصاص الحسين
عليه السلام بذلك. كما حص بان الشفاء في برمتة، واحابة الدعاء تحت قبته، و

(١) اراده حل.

جعل الأئمة (ع)، من ريته وان كان غيره من الأئمة (ع) والاسياء والعلماء من يرضى بهم ذلك ايضا . انتهى *

السابع لو وضع الانسان تربة او شيئا مما يصح السجود عليه تحت كور العمامة وسجد عليه ، او كاتب فلسفة من باب العير الماكول ولا العلبوس عادة وسجد عليها . فالظاهر صحة سجوده . وقد صرح بذلك جماعة من الاصحاب ونقل عن الشيخ الصنع من السجود على ما هو حامل له ككوار العمامة وطرف الرداء من في الكبرى فان قصد تكوينا من حسن ما لا يسجد عليه فمرحبا بالوماى . وان جعل المانع نفس التحمل كما هو مذهب بعض العامة طولت بدليل المانع . مع انه قد روى ابو بصير عن ابي جعفر (ع) ثم اورد روايتى من بصير واحمد بن عمر التين مستقلهما ان شاء الله في قبل عنوان قول المصنف رحمه الله و يجوز على يده . انى آخره . الداليل على اسجود على المحمول *

ثم قال وان احتج برواية الاصحاب عن عبد الرحمن ^(١) بن ابي عبد الله عن الصادق (ع) . فى ان السجود على العمامة لا يحسنه حتى تص حبه لى الارض . قلنا لا دلالة فيه على كون المانع المحسن بل حارلقد كونه مما يسجد عليه انتهى . وهو جيد *

وان اعرفت به يشترط وقوع الحبه من السجود على الارض او استتته . بما لا يؤكل ولا يلبس (ولا يصلح لسجد) . وما ليس بارض ولا سبها منو سجد على الصوف والشعر وانك يصح سوجه بلا خلاف من ذلك بين الاصحاب . على الظاهر انصرح به فى بعض العذر وقد عرفت ان الاجماع السحكة كالأخبار من ذلك مستفيضة . ومقتضى اشتراط المذكور عدم صحة السجود على (المستحجن من الارض اذا لم يجدى عليه اسمها كالمعادن . كالطلح والعقيق و الذهب و لفضة و حوفا . والظاهر ان ذلك الحكم اجماعى كما صرح به غير

(١) ومريب من ذلك الخبر ما رواه التهذيب فى ربابات كفيه الصلوة عن طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب عن ابي الحسن (ع) *

واحد منهم ، لما عرفت من وقوع الاحتجاج على عدم حوار السجود على الارض او ما
ابتنت ، والمستحيل من الارض كالمعادن ، ليست بارض ولا ما اسميه ، اذ
لا يطلع عليها حقيقة ، ولا تنادى معها بغير فرية ، ويدل عليه بعدم ذكرها بحصر
المستفاد من الأحبار المتقدمة المسفاد من صحيحه هشام وما في المقفه
الرصوى المتقدم بطله ، من خروج نحو الصفر والخواهر والنحاس والرصاص وما
ماثلها ، وغيرها من الأحبار .

منها ما رواه التهذيب في زيادات باب كيفية الصلوة عن يوسف بن يعقوب
عن أبي عبد الله (ع) قال لا تسجد على الذهب ولا على الفضة .

ومنها ما رواه التهذيب في الباب المتقدم في الصحيح عن محمد بن
الحسين أن بعض أصحابنا كتب ^(١) إلى أبي الحسن العاصي (ع) يسأله عن
الصلوة على الرجاج ، فمد يده فكتب عليه فقلت هو مما استبأ الارض و
ما كان لي أن أسأل عنه فكتب إلى ^(٢) لا تصل على الرجاج وأن حدثتك
بفسك انه مما استبأ الارض ، ولكنه من الملح والرمل وهما مسموحان .

وفي دلاله الخبر ما نقله لا شتماله على الرمل ، والقول بحرمه السجود عليه
مشكل لأننا لم نعلم ما مثالا سها والخم على الكراهه محتمل ، ولكن هي دلالة
إلى الرجاج مشكلة اللهم لا يراد من الخبر هكذا ، ولكنه من الملح والرمل الذين هما

(١) قال الشارح المحقق بعد نقل خبر محمد بن الحسين: وطاهر هذا الخبر
على الوجه المذكور في التهذيب كونه من الصحيح لأن قوله كتب من كلام محمد
بن الحسين فلا يضر حاله المكتوب إليه لعدم أساس النقل إليه لكن الخبر
مروى في الروايات بعين الأساس والمنس إلا في قوله عكتب إليه فعلى ما في مكتوب
إليه وفي بعض النسخ قال فكتب أبي بالخبر على الوجه المفقول في الروايات غير
صحيح وربما يجعل ذلك علة لأعلال الخبر فلم يحكم بصلوته في السجود أيضا
انتهى أقول في سحتين من الروايات اللتين عدى مكتوب مكتوب أبي ومكتوب في
أحدى السحتين من التهذيب اللتين عدى مكتوب أبي وفي أخرى فكتب
إليه . (مه)

(٢) إليه .

ممسوخان في حالة الرجاجية ، فانهم .

ويقال ان الحبر قد اشتعل على سبي ملفوظ وهو لا تصل ، وسبي مفهوم من سياق قوله (ع) وان حدثت ك انتهى ، والأول محمول على التحريم والثاني على الكراهة ، ويشكل على الاحير لمكان الطح اللهم الا ان يراد من السبي الصبي مطلق المرحوحية العتبي ، وما تضمنه الحديث العاشر ، من تعذيله (ع) الصع من السجود على الرجاج ، يكونه من الطح والرمل وهما ممسوخان ربما يؤدس بالصح من السجود على الرمل ، والحمل على الكراهة محتمل وفي كلام كثير من الاصحاب تخصيص الرمل بكرة السجود عليه بالمسحال ولعل الاطلاق اولى ، والظاهر ان ورود النص يكون الرمل ممسوخا ، هو المقصود بحكم علمائنا بکراهة السبم به وفي كلام بعض الاصحاب انه لم يقع في ذلك على اثر وهو كما ترى .

ومنها ما رواه الشهيد في الباب المتقدم في الحسن عن محمد بن عمر بن سعيد ، عن ابي الحسن الرضا (ع) قال لا يسجد على العفر ولا على الصاروخ والمراد من العفر على ما ذكره بعضهم مع اليهود ويسمى بالعارسية يوم يثني ، رواه مشهور معروف للجرح والكسر وامثالهما ، وعلى ما حكى عن النهاية صرح من العفر ، قال فيها القفر^(١) بالقاف ثم بالفاء صرح من اعبر الا انه معمول بالطح مع الرماد انتهى ، ولعل الاحير اظهر .

واما الأحبار الدالة على حوار السجود على القبر فلا تصلح لمعارضة حصة محمد بن عمر بن سعيد ، وللصحيحة بل صحيحة زارة المتقدمة في اول المسئلة لاعصادها بالشهرة العظيمة بحيث لا يظهر محالها ، وبالاخص على الظاهر المصريح به في عبارة غير واحد منهم ، وبما لفتها لذهب العامة ، لأن العامة على ما نقله بعض الاصحاب متفقون على حوار السجود عليه فليحمل

(١) وفي بعض كتب اللغة القفرش من ماويه الطبيب (مه)

الأخبار المحورة على انتفية ، وما يحكى عن الوامى حوار حمى النهى على أنكره
فيه ما ترى قال فى المدارك بعد - كرمع الأعمار الداله على الحوار و
لو قيل بالحوار وحمى النهى على الكراهه امكن ان لم يعقد الاجتماع على
خلافه ، انتهى *

وبلحمة القوم بالصح موى خدا ، والشيخ فى السديب حمى المحورة
على الصرورة او البعية والطن فى خاب لا حير اقوى سبب بعد ملاحظه حمه
من العرائس المعهومة عن من المحورة وعن غيره *

فرعان :

الأول - حثلوا فى حوار السجود على الحص على مولى الأول نعم وهو
للاكثر على ما حكاه بعض الاصحاب ، وسبهم الشيخ فى المبسوط على ما حكى .
الثانى - لا وهو ، المحكى عن ظاهر كتبه من الاصحاب ، كما عن صريح بعضهم *
قال فى الحد المسير وما صممه الحديث الرابع من حوار السجود على
انحص فلا يحرص إلا ان احدا من عنائنا قال به نعم يظهر من الاصحاب
انما حرص الميل اليه وقول المرتضى رضى الله عنهم حوار لبم به ، ربما يعطى
حوار السجود عمده ، انتهى *

للاول ، راء الشيخ الثلاثة الشيخ فى السديب فى ربادات باب كيفية
اى صلو واكلينى والصدوق فى الكامى والعقبة فى باب ما يسجد عليه
باسايدهم فى الصحيح عن الحسن بن محبوب ، انه قال سأل ابا الحسن
عليه السلام عن الحص بوقد علمه بالمدرة وعظام الموتى ، ثم يحرصه المسجد
ايسجد عليه " فكتب (ع) الى بخطه ان الماء والبار قد طهرا ، قال الشارح
، المحقق والمشايخ اثلاثة ، وردوا هذا الخبر فى مبحث السجود ، وظاهر ذلك
انهم مهموه به الدلالة على حوار السجود على انحص ، وان ذلك مذهب لهم ،
انتهى *

وقد يناقش فى دلالة الخبر على حوار السجود ، بان سوى السؤال صريح

في ان المطلوب معرفة حال الحص باعتبار ما يحتلظ به من آثار العذرة المحترقة عليه ، وليس في ذكر السجود عليه . مفاعلة لارادة ذلك المعنى وحده من السؤال ، ان هو وجه من وجوه مباشرة مما يعبر فيه الطهارة ، غاية الأثران من حيث معبره من صورته الارضية صار مظنة للمناعبة من السجود عليه . مما فيحصل ان يكون . لك ملحوظا في السؤال مع المعنى الأول . كما يحصل عدمه فلو توافق الجواب السؤال في التعبير بلفظ السجود ، امكن جعله دليلا على الحكمين . ولكن لم يأت الجواب على وجه لفظ السؤال بل اقتصر فيه ببيان حكم الذي لأشئت في اوردته . في شهادته فربما لعدم القصد بالسؤال اى غيره ، واما الصريح من بيان الحكمين وعلى الاحتياط لا معنى للنظر اليه سوى حكم السجود وجه .

قال السراج المحقق بعد ذكر لايراد ولا يخفى ما فيه من الكنف لأن الظاهر به عرض السائل استعلام حاله باعتبار السجود لكن مشاء تردد اشك من حكمه باعتبار احتمال الحاشية ، من حيث احتلاظه ، لا حراً ، الحاشية لمحرره فلما احاط به (ع) برفع ما كان مشأ لمجوبه عدم حوار السجود عليه كان في قوة التصريح كما لا يخفى على المدرس ومن هما يظهر ان القول ب حوار السجود على الحص اقوى انتهى .

قال بعض المحققين دلالة الخبر على حوار السجود محل تميز ، لأن عدونه (ع) عن الجواب ب حوار السجود اى الحكم بالتصريح ربما لا يخلو عن دفاع من جهة لغة فان العامة يجوزون السجود على كل شئ وهم ما كانوا يرضون الا بالسجود على الارض الحقيقية مكتسبة ب حوار السجود عليه فكان حكماً بمعبر ما يرض الله من دون ضرورة لأن الجواب بان الماء ، السارد طهره ما عسى . ذلك عن ذلك الحكم فلو حار عندهم السجود على الحص لاخاف بعض ما سأله الراوى من دون عدول لى غيره مع ما في الخبر من الحساب و الاشكالات الظاهرة .

والمكاتب فلما تحلوا من الحرات والاشكالات ، لاسهم ما كانوا يأمون من وقوعها في يد من لا يروون من العامة والخاصة ، ولذا كانوا يرتكبون الحزرات حتى يتفطن الراوى والسائل بأنه من جراب المورة ، ولو وقعت المكاتب في يد عدوهم لحكموا بعدم الحكم منهم ((ع)) ، لاسهم احل شأنا من امثال هذه الحزرات ، فلو كان المعصوم ((ع)) يكتب انه لا يحور السجود على الحص ، لكنت المكاتب ربما يقع في يد العدو ويحكم بأنه حكم الأئمة ((ع)) ومن احكامهم على الشيعة ، فيحصل خطر عظيم على المعصوم ((ع)) ، والسائل والحامل ايضا ، فلذا احاب بما اجاب ، مع ما فيه من الحزرات .

وقال بعض العلماء ^(١) يشكل الاستدلال بالخبر على حور السجود على الحص ، لأنه يمكن ان يكون مراد السائل من السجود الصلوة ، سلما ان السؤال يكون باعتبار السجود عليه ، لكن الجواب لم يكن صريحا في حواره ، لأن الطهارة لا يستلزمه ، مع انه ان قلنا بالطهارة يكون باعتبار الاستحالة وحروجه عن حاله الاولى ، وهى مابة لجوار السجود عليه ، فمدبراه من متشابهات الأخبار و كثر الاصحاب لم يعلموا به باعتبار عدم مهم المراد ، للاحتمالات كثيرة ، والله سبحانه يعلم حقيقته الخا من صدره ، انتهى .

أقول وانما قشبات المبرورة وان امكن دفعها ، ولكنها ما يوجب وهما في اصحيحه المذكورة بلا شبهة ، والاصاف ان الاعتماد عليها مشكل ، سيما بعد ملاحظة عدم مطهريتها لما بالحو المفهوم منها اجماعا ، على الظاهر المصرح به في عدو غير واحد من الطائفة ، وعدم مطهريتها الطبع المذكور عند المعظم على ما حكاه بعض ، وعيرها من الايرادات التي ليس هذا موضع ذكره ، وان كان القول بدلائلها على الجوار لا يحلو عن قوة ، لما ذكره الشارح المحقق .

وللثاني ما تقدم في كلامه ((ع)) في كتابه العقه الرصوى ، من قوله في تعداد

(١) في حاشية الفقيه .

ما يمنع من السجود عليه ولا على آخر يعنى المطبوح ، وفيه نظر لعدم ما يحير
سده في المقام . مع احتمال كون القول - يعنى المطبوح - من كلام جامع الكتاب
متدبر .

وقد يستدل لهذا القول ، بأن صدق الأرض على الحص ، اما مستف او
مشكوك ، فعلى الأول فالحكم واضح لعدم كونه من الأرض وما اثبت ، و على
الثاني فحكم المص ايضاً سيحضى لمعارض استصحاب بقا^١ الأرضية مع استصحاب
بقا^٢ شغل الدمة ، بينما قطا ، فيبقى الاوامر سليمة عن المعارض .

وفي نظر ، اما أولاً فلأن حريان استصحاب الأرضية . اما يصح لو كان
هناك دليل دل على حوار السجود على الأرض مطلقاً ، ولو ثبت أرضيتها من
الاستصحاب وليس كذلك ، فلا يصلح لمعارض استصحاب شغل الدمة .

واما ثانياً فلأن استصحاب شغل الدمة ، لا يصلح لتعارض استصحاب
بقا^٣ الأرضية على فرض صحته لأن الأخير من الاستصحاب الموضوعي وهو مقدم
على الحكمي على المشهور كما يحكى .

واما ثالثاً فلأن المراد بالاوامر اما الاوامر الامرة بالصلاة او الامرة
بالسجود ، والأول لا معنى له لأنه معيد بالسجود ، واما الثاني فمعنى اطلاقه
حوار السجود على أى شئ كان ، خرج منه ما خرج بدليل ولا دليل على
خروج ما نحن فيه عنه ، فليحكم بالصحة ، اللهم الا ان يكون مذهب المستدل ،
مذهب من ذهب الى ان اسماء العبادات موضوعة للمعاني الصحيحة . وفيه^(١)
مناقشة .

والتحقيق عدى هو انقول حوار السجود على الحص لصديق الأرض عليه .
الان ترى انه لا يصح سلب الأرضية عن الصحرا^٤ اذا كان كله حصاً ، وذلك واضح
بعد المراجعة الى العرف ، والظاهر ان ذلك الصديق باق بالنسبة الى كل حر^٥

(١) أى فى النظر الثالث . (منه)

من أحرأ^١ تلك الصحراء مثلا ما لم يفصل عنه ، ومع انفصال الحرمه كما لو اُحد في الكف أو طرح في الطعسه مثلا لم يصدق عليه الأرضية ، لرفع الهيئه الانصالية التي كانت متاخا للصدق المزبور .

فان قلت فعلى هذا لا بد لك ان تحكم بحوار السجود على الحص الذي يصدق عليه اسم الأرضية ، واما الذي لا يصدق عليه اسمها الكف منه المطروح في الطعسه مثلا ، فلا بد لك ان تحكم بعدم حوار السجود عليه .

قلت نعم وان كان مقتضى الصدق كذلك ، ولكن الحكم بالعموم اما للاجماع المركب كما هو الظاهر ، أو للاستقراء^(١) أو للقطع بعدم الفرق بين السجود على الكف من الحص المطروح في الارض أو في الطعسه مثلا ، وفي الأخير اشكال ، لأن المدلة في السجود على الارض اشد من السجود على الكف من الحص المطروح في الطعسه مثلا ، حيث لم لا يجوز ان يكون عرض الشارع في حصص تلك المدلة ، وبالجملة القول بالحوار لا يخلو عن قوة للصدق المذكور ، ودلالة الصحة المتقدمة ، واشتمالها على ما لم يقل به احد من اصحابنا غير صاير ، لأنها حيث كالعالم المحصن فيما بقي حجة ، مع ان السهائي حمى الماء الواقع في الحواب على ما المطر ، وكوسها مكاسبه غير صاير لاسها كالمشاميه حجة ، سيما مع اعتضاها بالشبهة المحكية .

واما الحص المحروق بالنار ، فالصدق المزبور فيه محل اشكال ، فادركها بالحوار فيه اما هو لاجل الصحیحة ، واما حوار السجود على المورة فليعمل التفصيل بين المحروقة فلا ، وغير المحروقة نعم لا يخلو عن رجحان ما ، واما ما ذكره في المدارك ، في مسئلة حوار السجود على القرباس ، فعوله على انه يمكن المساقشة في عدم حوار السجود على المورة لاقتضا^٢ رواية الحسن بن محبوب الحوار على الحص وهي في معناه ، معبر وحيه كما لا يحصى ، والاحتياط مطلوب

(١) لأن الاشياء التي يجوز السجود عليها بلارية لا فرق بين حالتها الاتصال و الانفصال كاتساق الارض والنباتات . (منه)

في كل حال .

الثاني المشهور بين الاصحاب على ما حكاه بعض هو حوار السجود على الحرف ، ولم اجد مصرحاً بالبيع من قدام الطائفة ، وان كان غير واحد (١) من ساحري المتأخرين مصرحاً به ، فان السيد في المدارك وقد قطع الاصحاب ب حوار السجود على الحرف حتى ان العلامة في المذكرة استدلل على عدم خروجه بالطيح عن اسم الارض ب حوار السجود ، وان المصنف في لتحرير ، بعد ان منع من التيمم عليه بخروجه بالطيح عن اسم الارض ، ولا يعارض ب حوار السجود لأنه قد يحور السجود على ما ليس بارض كأعد وفيه نظريته فيما سبق ، و الاولى احتياجه لما ذكره المصنف رحمه الله من خروجه بالطيح عن اسم الارض ، وان امكن توجه البيع اليه ، فان الارض المحترقه يصدق عليها اسم الارض عرفاً ، ويمكن ان يستدل على الحوار ايضاً ، بما رواه الشيخ وابن بابويه في الصحيح عن الحسن بن محبوب ، عن ابي الحسن (ع) ، انه سئل عن الحصّ بوقد عليه . . . الحديث وجه الدلالة اسما يدل بظاهرها على حوار السجود على الحصّ ، و الحرف في معناه ، ويؤيده الأخبار الكثيرة المتصلة ل حوار السجود على القرطاس وصحيفة معوية بن عمار المتصلة ل حوار السجود على الغير ، انتهى .

قال بعض الاصحاب في حيلة كلام له ، وانما الاشكال في الاراضي المستحيلة باحراق وغيره عن معنى الارض ، كالحصّ والمورة والحرف ، فان في حوار السجود عليها قولين ، فالاكثر على الحوار ، بل ربما اشعر عبارة الفاضلين وغيرها بالاجماع في الحرف ، انتهى .

قال الشارح المحقق اعلم ان القدماء صرحوا بانه لا يحور السجود الا على الارض او ما استتته ما لا يؤكل ولا يلمس عادة ، ولم يصرحوا بحكم الحرف ، ولظاهر انه مستحيل عن الارض وان اسم الارض لا يصدق عليه ، فالظاهر هذا الاطلاق عدم

(١) الدخيرة وشرح المعانيج .

السجود عليه لكن جماعة من السأحرين قطعوا بحوار السجود على الحرف من غير تردد ولا نقل خلاف في ذلك ، حتى ان المصنف في السكوة استدل على عدم خروج الطيح عن اسم الارض بحوار السجود عليه وظاهر هذا الاستدلال ان حوار السجود عليه امر مسلم معروف عنه غير محتاج الى الاستدلال و قد استحق في التحرير . . . الى آخر ما نقله عنه في المدارك .

ثم قال وهذا الكلام لا يستقيم بوجه كما شرنا الى في بحث الميم نعم ان صح كون هذه المسئلة اجماعية صح هذا الكلام وانتاج الاجماع محل اشكال . فانقول بالسمع غير بعيد ان اظهر عدم صدق الارض عليه واستبعد من لأخبار لخصر المثالية مرارا وبكى في صحة هذا القول وحوو لدليل . مع موافقه لاطلاعات جماعة منهم ولا يخفى ان وجود الدائل به صريحا . وان علما بالاحتياج في المسائل التي يقع الميلوى بها عام . ولا يكون حكما مستحذا . لم يبحث عند القدماء الى وجود المواقف كما قيل فان وجود الكلية كاف ولا يحتاج الى التخصيص ومما يؤيد ذلك تصريح المسند وغيره بالكراهة مع ان الظاهر انه لا عنه لذلك الا استقصى من الخلاف ومن رعم الحوار اثنى لفاضل محتاجا بصدق الاسم وفيه منع وضح اسه

أقول لا ريب في ان الحرف لا ينادر الى اسه عند سماع لفظ الارض ، وذلك وضح عند من كان به حالنا عن لقرينه وعاملا عن هذا الدراع والمعركة من عند سماع لفظ الارض ، لا ينادر الى له من لسالم عن المعاني الحالية عن المشايخ الاخرى المفصلة منها كالكف من ثواب ملاحقة طيب الحرف . فحيث مقتضى ذلك هو الحكم بعدم حوار السجود عليه لأن شغل الدمة يستدعي البراءة اليقينية لا يقال لاحراء المتطبعة التي صارت حرفة قبل الطيح كانت مما يحور السجود عليه ، فالاصل بقاءه ولو صارت حرفة ، لا ما عول . ان كان السجود عليها قبل الطيح جائزا لصدق الارض او اثباتية علمها . و المعروف ان صدق الارض على الحرف مشكوك كصدق اسرابة والحال ان هذا

الموضوع شرط في الاستصحاب بلارية .

لا يقال الاصل بقاء الارضية والراسية ، لا ما يقول ذلك غير وحيه ، لما عرفت من عدم وجود الكلية الدالة على حوار السجود على الارض والترواب مطلقا ، ولو ثبت الارضية او الترابية من الاستصحاب ، لا يقال عبارة العدارك كعبارة في التحرير والتذكيرة مشعرة بالاجماع ، فلم لا تحكم بالحوار لاحل ذلك ؟ لا ما يقول ما ذكره وان كان موميا بالاجماع كما ذكر ، ولكن حجة الاجماع المقول في المقام محل كلام لعدم حصول الظن منه كالشبهة المحكية ، ان لم يصل اليها في المقام كلام من قدما ، الطائفة ، واما المتأخرون فلا نكون المسئلة من المسلمات عند جميعهم بلارية .

نعم يظهر من المصنف رحمه الله في التذكيرة والتحرير كونها مسماة عند هذا عند كتابها الكتابين وهذا لا يقتضي المسلمية في الواقع عند الكل فضلا عن قطعهم ، هذا مضافا الى ان القدما صرحوا بعدم حوار السجود الاعلى الارض او ما اثبت في الحملة ، وادعى بعضهم عليه الاجماع ، وأحر كونه من دين الامامية ، والمتأخرون ايضا امتوا كذلك وادعوا الاجماع بحسب ما عرفت وارضية الحرف اما مشكوك او ظاهر عدتها ، وهل يرى مع ذلك ان يكون فاطما بحوار السجود على الحرف من لم يتعرض له ؟ هب ان ارضيته ليست مشكوك بل تصدق عليه الارضية قطعا ، ولكن لا ريب في عدم انصراف الاطلاوالية كما عرفت ، وحينئذ حكم المسع يدور معه بلاشبهه ، فقطعهم بالحوار لاى حجة ؟

ويمكن ان يقال ان مرجع ما ذكره هو سوء الظن بالمصنف رحمه الله و المحقق والعدارك ، والاماسم لذي يأتهم لا يقولون في العلم بغير علم بلارية ، و لا ريب ايضا في عبارة الاولين ظاهرة في كون السجود على الحرف مسلما عند الشيعة ، وقريب منها عبارة العدارك ، فليؤخذ بظاهر العبارات المروية بالشبهة المحكية والعظيمة ايضا ، بعد ملاحظة الديانة والتقدم والتقوى لهم قطعا حاصلة بلا شبهة ، فليحكم بالحوار البتة ، ولكن الاحتياط لا يترك في

المسئلة للشبهة^(١) الموحودة فيها التي هي غير محفية على من كان له ادنى اطلاع بكلام الطائفة .

(و حيث عرفت ان المعتبر في السجود هو وقوع الجبهة على الارض او ما استتب اذا لم يكن مأكولا او ملبوسا ، فلو سجد على الحجر احتيارا لا يجوز ، لعدم صدق الارض عليه ، لأن العزاد منه على ما ذكره في المسالك هو التراب المشرح بالناء بحيث يخرج بذلك عن معنى الارض ويدل على ذلك ما رواه الشيخ باب في ريبات باب كمعية الصلوة باسناد معتبر عن عمار غنس بن عبد الله ع^(٢) قال سألت عن حد انطين ادى لا يسجد عليه ما هو ؟ قال اذا غرقت الجبهة ولم تثبت على الارض .

ولشارح المحقق عده الرواية من الموتفان وفي سنده عمر بن سعيد بلا و وعلى ما في المسحبين من السيد عيسى ولعن مشأ تلك المسنة هو الحظ من عمرو عمرو مفرأ وعمر بلا و عمرأ مع و و كون الروى عن عمر بن سعيد في هذا السند هو احمد بن الحسن بن على بن محمد بن فضال و الشيخ من بعده ادعى على الطائفة ما رواه بنو فضال وفيه اولاً بعض اهل الرجال ذكر في ترجمه عمر بن سعيد اسند عه وكان رايه هو دالة ذلك على المدح ، واحسبته الموثق عن الحسن^(٣) فانهم نعم وحدث في نسخة من اسند باب في اسند الم كور عمرو بن سعيد لا عمر بن سعيد بلا و و هذه ارجح مسهما بطوبى صاحبها بخلافها فاسمها معلومة و ليسع ايضا صدها ما من ذكره اشرح لمحقق لا غير عليه وهذه الرواية تدل على عدم حوار السجود على انطين . . . كان بحيث يغرق فيه الجبهة ولا تثبت عليه مطلقا .

١) وهو انه يظهر من اسد كره وغيرها هو كون الساط في الحكم بالحوار هو صدق الارضية ومن كان كلام التحرير صاعرا في حلاله والحال ان صدق الارض عليه مشكوك فكيف يحكم بالحوار ويكن سبب اشبهه هيئة فامهم . . . منه .

(٢) لأن السند يتبع لاحسن رجاله . . . منه .

وبو صدق عليه اسم الأرض ومقتضاها حوار السحود على الطين،^(١) كما أن بحيث لا تعرف الحبيبة فيه وتثبت عليه وهو كذا لك لصدق الأرض على الطين الموصوف بلاشبهة، وحواره على الأرض إذا كانت الحبيبة تثبت عليها ولو عرفت بأن حرج، وهذا كسابقه لوقوع السحود على الأرض مع استقرارها وصيرورة الحبيبة معرقة لا تؤثر في بطلانه مع تمكينا.

والأمر عرفت عدم حوار السحود على الوحل في حال الاحتيار، فإن أصطرا بأن لا يمكن له الحصول ما يحصل من بثور السحود عليه أو ما على الأشهر كالحكاية بعض من حرج ويدل عليه ما رواه الشيخ في زيادات باب المتقدم بالسند المتقدم عن عمار السديطي قال سألت أبا عبد الله ع عن الرجل يصيبه مطر وهو في موضع لا يقدر أن يسجد فيه من الضيق ولا يجد موضعا حيا قال يمسح بالصوف، فإذا ركع فليركع كما يركع إذا صلى عا، رفع رأسه من الركوع فليوم بالسحود، وإذا وهو قائم، فعلى كذا حتى يفرغ من الصلوة ويسجد وهو قائم ثم يسلم، ما رواه أيضا في زيادات كذا لك بالسند المتقدم عن عمار السديطي قال سألت عن الرجل يرمى في التربة وهو في الماء لم يجد ما يسجد عليه ولم يكن له موضع يسجد فيه، قال كان هكذا فليوم في الصلوة كلها.

ومقصود الرواية الأولى كما عن أصلا في جماعة عدم وجوب الخوض في السحود بل وجوب انقضاء عند بقاءه ويصبر من كذا بعض غيره وجوب الخوض وتقريب الحبيبة من الأرض بحسب الممكن قال في المسالك ويجب في الأيضا بالسحود مراعاة الانقضاء به حسب مقدوره فيجلس له ويفرب حسبته إلى الوحل بحيث لا يسهل أن يمكن، ولا أتى في المقدور ولو وضع الحبيبة على الأرض حرا أيضا، بل هو نوع من الأيضا وكذا يقول في الأيضا.

وقال بعض^(١) الأصحاب وبراع في أمثاله أن يكون حاله أن يمكنه أن

(١) وهو بعض شراح الشرايع - منه (

ينحى مقرأحسنة من الوجه بحسب المعك. وقال في المدارك ومقتضى الرواية عدم وجوب الجلوس للتحود ولكنها ضعيفة السند. فالأولى وجوب الجلوس، والبيان من التحود بالمعك. ألا يسقط الميسور بالمعك.

وقال الشارح المحقق بعد نقل ما ذهب إليه المدارك مع استدلاله و فيه نظر، لأن وجوب الانحاض من باب المقدمة، موحية مع وجوب الوضوء في المقدمة، سقوطه مستلزم لسقوطها. وقوله (ع)، لا يسقط الميسور بالمعك بعد تسليم السند لا يشمل هذا، وكذا قوله (ع)، إذا أمرتكم بشئ فأتوا به ما استطعتم ويمكن الاستدلال عليه بتوقف تحصيل البراءة الحقيقية عليه. ولقائل من يقول ضعف الرواية من غير بالشهرة وعدم المعارض فيكفي الإيما، ويسعى أن لا يترك الاحتياط في أمثال هذه المواضع انتهى.

أقول الأقوى هو الواحد بما تدل عليه الرواية، والاستدلال للمخالف بحدوث الميسور (ع) ووجهه، غير وحيه لعدم الدلالة مع ضعف السند، وحيثه بأشهره غير ممنوع، ومن أراد الاطلاع على ذلك فليرجع في المصنفات، فإنا حققنا المذكور فيها بما لا مزيد عليه.

والاستدلال للمخالف باستدعاء شغل الدعة البراءة السببية، غير وحيه، لأن الرواية معبرة والبراءة إنما تحصيل مع العمل بلاشبهة، والرواية ليست بحسب السند غير معتبرة حتى تنحصر بالشبهة، وإن كان ذلك مما يؤكد ويوجب العمل بلاشبهة، وقول الشارح المحقق ضعف الرواية من غير بالشبهة غير وحيه، لأنه عد الرواية موثقة وهو حجة، فلا يصح إطلاق الضعف عليها.

وبالحمله لا بد أن يحكم بما تدل عليه الرواية، من وجوب الركوع والإيما بالتحود قائما، إلى آخر ما تدل عليه، ولا يعارضها الرواية الأخيرة الدالة بعمومها على وجوب الإيما في الركوع أيضا، لاحصية الأولى والخاص مقدم على العام بلاشبهة.

هذا مضافا إلى ما رآه في المحار في باب صلوة العتجل والعريق، عن

السرائر من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن احمد بن محمد ، عن محمد بن ابي عمير ، عن هشام بن الحكم قال سألت ابا عبد الله (ع) ، عن الرجل يصلي على الثلج ، قال لا . قال فان لم يجد على الارض ؟ قال سبط ثوبه وصلي عليه ، وعن الرجل يصيبه مطر وهو في موضع لا يجد ان يسجد فيه من الصبر ، و لا يجد موضعاً حاراً ، قال يفتح الصلوة ما دام ركع فليركع كما يركع اذا صلى ، ما دام رفع راسه من الركوع فليوم بالسجود ايما ايما ، وهو قائم ، يفعل ذلك حتى يفرغ من الصلوة ، ويشهد وهو قائم ويسلم .

ويؤيده ما رواه ايضاً عن بشار الرازي عن عبد الواحد بن اسمعيل التريسي ، عن محمد بن الحسن التميمي عن سهل بن احمد ابن دياحي ، عن محمد بن محمد بن الاشعث ، عن موسى بن اسمعيل بن موسى ، عن ابيه ، عن حده موسى بن جعفر عن آثائه (ع) ، قال قال علي (ع) : اذا ادركه لصلوة وهو في الماء ، اومى براسه ايما ولا يسجد على الماء .

قال في البحار ، بعد نقلها : عدم حوار السجود على الرجل الذي لا تستقر عليه الحمة وعلى الماء مقطوع به في كلام لاصحاب ومقتضى الخبر الأول صريحاً والثاني ظاهراً . واطلاق كلام حذيفة عن الاصحاب عدم وجوب الجلوس للسجود ، وادرجت لشهد لثاني رحمه الله لحدس وغريب ، الحجة من الارض بحسب الامكان وضمن بعضهم كانه في لحدرك وجوب الجلوس والاسيى من السجود بالممكن اولى ، استناداً . به لا يسلط المسور بالعمود بعد استصعاف الرواية ، لاسهم ، كرو ، ما رواه الشيخ في الموثق عمار انه سأل عن ان الرجل يصيبه المطر وهو لا يجد ان يسجد فيه . . . الى آخر ما مر من رواية هشام واحبب يار ضعفاً مخبر بالشهرة ، وعلواً عن رواية هشام فاسها صحيحة و مؤيدة بالموثقة المذكورة ، بل بحمر الرازي ايضاً ، لأن ترك البيل عند الحاجة دليل لعدم ، فترك العمل بها والتصديق بتلك الوجوه الضعيفة غير حديد ، و تسمية مخالفة النص اولى ، وجعله احباطاً غريب ، ولو جعل الاحتياط في بعدد

الصلوة لكان وحيا ، وكون الجلوس والاختاء واحبين مستقلين مبروع ، بل يحتمل كون وجوبها من باب المقدمة ويسقط بوجوب روى المقدمة ، انتهى كلامه رفع في الجلد مقامه .

اعلم ان الارض الواقعة في الأحمار المقدمة ، الدالة على حوار السجود عليها ، مطلقه (و) لا بد من بعد سعيها المعصوب ، منها لماتيين من اشراط الاباحه في المكان ، وذكر المصنف هذه المسئلة في هذا المكان غير مناسب ، كف ذكره الشارح المحقق .

(ويحور) السجود (على القرطاس) في الحمله وان كان مكتوبا ، حيا عما صهرا ، ومحكما في صريح المسائل والروضة ، كما عن ظاهر جماعة ، والأخبار مع ذلك كثيرة منها ما رواه التهذيب في باب اذات باب كيفية الصلوة في الصحيح عن علي بن مهزيار قال سأل داود بن يزيد ابن الحسن (ع) عن القرطاس في الكواعد المكتوبة عليها هل يحور السجود عليها أم لا ؟ فكتب يحور .

ومنها ما رواه في ربابات الباب المتقدم في الصحيح عن حميد بن دراج ، عن ابي عبد الله (ع) انه كره ان يسجد على قرطاس عليه كتابة .

ومنها ما رواه في ربابات الباب المتقدم في الصحيح ، عن صفوان الثمال قال رايب اما عبد الله (ع) في المحم يسجد على قرطاس واكثر لك يومى بها .

فان بعض الأحلا ، والظاهر ان المعنى في هذا الخبر ، انه كان صلوته عليه السلام في المحمل وقت السير ، وربما يمكن من السجود فيضع جبهته على القرطاس وربما لا يمكن فيومى للسجود ايما ، انتهى . وما يظهر من الشهيد من التوقف في المسئلة ، حيث قال في الذكرى وفي افسس من القرطاس شئ من حيث شتماله على سورة المسحيلة ، الا ان يقول العال جوهرا بقرطاس ،^(١) او

(١) قال في البيان على ما نسب ويحور من القرطاس المسجد من لياق ويشكل باحرا المورة ويظهر من كلامه هذا ايضا التوقف في المسئلة . (منه)

يقول حمود المورة يرد اليها اسم الارض غير واضح وحها ، لشمسوت الحكم
بالروايات الصحيحة ، المعتصدة بعمل الاصحاب ، وأما ما احاب به فعليه ما
لا يحق -

فروع :

الأول اعلم ان كلام الاصحاب على ما صرح به غير واحد من الطائفة
يقتضي حوار السجود على العرطاس مطلقا ولو كان ماحو من الابرسم ، خلافا
لجماعة^(١) وسهم الشهيد والمحقق عن المصنف رحمه الله في جملة من كتبه
ما عسروا كونه ماحو^(٢) من غير الابرسم ، ولهم وحها -

الأول ان الحرير ليس بارض ولا من ساتها ومشاء ذلك الدليل الجمع
بين الأحبار الفاعه من لسجود على غير الارض وما استب ما لم يكن ماكولا و
ملوسا ، وبين احبار العرطاس ما راجع احبار العرطاس الى تلك الأحبار و
تقيدها بها ، وفيه مظهر .

اما الا فلعدم المأخذ عن الترخيع المذكور بل ليرجح في العكس
بلارية .

واما ثاني فلما ذكره بعض الاصحاب من ذلك غير ممكن من حيث
اشتغال العرطاس على المورة المستحله ، فمر له آخر بعد التحصيل و
التقييد بل لابد من طرحه او لعمله ، طامه ، ولأول بطل ما فتوى و
بما ، فتعين الثاني من ولا يوحه - ان جعل اطلاق لئس بها مفيدا
لما مضى بالنسبة الى المورة خاصة وبمعكس بالنسبة الى غيرها لأن هذا
تخريج بحيث لا يمكن انصرا فيه فصحا ، لعدم شاهد عليه اصلا .

واما ثانيا فلانه لا ريب من ان العرطاس قد خرج عن تلك الاشياء
المسند منها ، كائنة ما كانت ، الى حفيقة اخرى الا ترى انه لا يصدى عليه

(١) وسهم شرح المفاتيح وغيره . (مه)

الارضية ولا مما انبت ، بل يصح سلبهما عنه بلا شبهة ولو كان ما حودا عنهما ، فادان ثبت كونه حقيقة اخرى ، فلا يفيد كونه متحدا مما يصح السجود عليه فائده ، لأن التعارض حينئذ من تعارض العموم والخصوص مطلقا لاس وجه ، و الجمع بينهما بعامر لا يكون اولى بتخصيص العام بالحاص قطعا ، بل الاحير متعين حرما ، وبالخطأ المصاط هو الفعلية لا الاصلية ، الاترى انه قد امتنع السجود على المعادن وان كان اصلها الارض ، باعتبار الحيلولية ، والاستقال عن الارضية الى حقيقة اخرى .

الثاني : ان مقتضى الاصل هو عدم حوار السجود على ما ليس بارض ولا مما انبت ، والذي خرج عن ذلك هو القرطاس المتحد عن غير الابريسم ، و اما المتحد منه فلا واطلاق الخارج او عموم غير شامل له ، لأنه مرد اندر بالنسبة الى القرطاس ، ويمكن ان يقال عليه بان القول يكون القرطاس المتحد من التحرير بحيث لا يشمله العموم لاستناد من الجمع المحلى ، غير صحيح ، نعم غاية ما يمكن ان يقال من المقام ، هو كونه مردا نادرا ، واما كونه مردا ، اندر من افراد القرطاس فلا ، بحيث يشمل العموم له بلا شبهة ، والا ينافى ان المسئلة مشكله والاحتياط لا يترك فيها البية .

الثاني : يظهر من الشهيد في الدروس وغيره المخالفة بالنسبة الى القرطاس المتحد من القطن والكتان قال في الدروس ولا بأس بالقرطاس و يكره المكتوب منه بلقارى المصر ، ولو اتحد القرطاس من انقطر و الكتان او التحرير لم يحرر ، وقال بعض^(١) العلماء من حاشية الشرايع قيده بعضهم بت اتحد من النباتات الغير العظمية ، فلو اتحد من القطن او التحرير لم يحرر ، ولا بأس به ، وقال بعض المحشين قوله ويحور على القرطاس بشرط ان يتحد مما يصح السجود عليه .

وقال في الذكرى على ما نسب الاكتر اسحاق القرطاس من القبط، (١)
 ولو اتحد من الابرسم فالظاهر المسع . الا ان يقال ما اشتملت عليه من احلاط
 النورة محو له . وفيه بعد لاستحالتها عن اسم الارض . ولو اتحد من القطن و
 الكتان امكن بناء على حوار السجود عليهما وقد سلف . وامكن ان يقال المانع
 اللبس حملا للقطن والكتان المطلعين على العقيد . بحيث لا يحوز السجود على
 القرطاس وان كان منهما . لعدم اعياد لبيسه . وعليه يتخرج حوار السجود على
 ما لا يصلح للبس من القطن والكتان .

أقول القول بحوار السجود عليه وان كان ما حوذا من القطن والكتان من
 غير سردي . ليس عن السداد ببعيد . للعموم والاطلاق المعتصدين بما يقتضيه
 اصطلاح كلام الاصحاب المحققين للمعادة . واكثرية القرطاس المتحد من
 القبط على تعدد التسليم غير محد بلاشبهة . لكان العموم . مع ان اكثرية ذلك
 من مقام المسع . بل الأمر بالعكس من امثال رماسا . مع ظن كثرة وجود القرطاس
 المتحد منهما في رماز المعصوم (ع) . فشمول كلامهم صلوات الله عليهم
 للمذكور لا ينبغي ان يشك فيه . سيما بملاحظة كلام الاصحاب وعدم استثنائهم .
 مع ظن عبية القرطاس الماحور منهما في رماهم . هذا مصافا الى انه لو بقي
 على ذلك لاسد باب السجود عليه عالما . وهو غير مسموع . من مقابل النصوص
 وعمل الاصحاب . وذلك لاعلية الشك في الحسن المتحد منه . ودلت موجبة
 لعدم حوار السجود على المشكوك . على ما ذكره في المقام بعض من الطائفة .
 لأن الشك في حصول شرط الصحة . مع ان القرطاس على ما صرح به في امسالك .
 مركب من امرين احدهما النورة وثانيهما ما خالطهما من القطن والكتان او
 الحرير . ولا ريب في ان حمود النورة لا يرد عليها اسم الارض . ولا شك ايضا في
 كونها مبثوثة فيه بحيث لا يتمير . وعلى هذا لا بد ان يحكم بعدم حوار السجود عليه

(١) نبات معروف في الهند يصنع منه الكتان . (منه)

مطلقا ، وهو باطل اجماعا ، فلا معنى للتعبد بكونه ما حودا عما يصح لسجود عليه .
قال في المسالك ومبديه بعضهم بكونه ما حودا من اللعب لعدم اعتياد لبسه
و راحته في الذكرى ، مع انه مع من السجود على اللعب ، صحيحا باعتياد لبسه
في بعض البلاد ، ومع ، لك فهو مخالف لاطلاق النص من غير مرة ، فان ما فيه
من احراء التوراة المشتهة فيه ، بحيث لا يصدق من غيرها ، يحصل معه معنى
السجود متميزا ، كاف في النسخ ، انتهى .

وبالحكمة القوي بالحوار لا يخلو عن موه و امر الاحكام واضح
الثالث لاجل بين الاصحاب على الظاهر لمصرح به في بعض المعاني
في كراهة اسجود على المكتوب من القرطاس ، ويدل عليه صحيحه حسن من
دراج المتقدمة والكرهية فيه يراد بها المعنى الاصطلاحي لرواياه من
مهرير المتقدمه ، وللإجماع المحكي عليه في كلام بعض من استدل به ، ويشترط في
الحوار وموع الحبيه بالقدرا المعبر في السجود ، على القرطاس الحالي من الكتب ،
ولا لم يحذر السجود بلاسه ، لأن العداد ليس بأرض ولا ما نسب ولا قرطاس ولا قول
بأن الحبر^(١) غرض ، السجود في الحقيه على القرطاس ، غير وحيه بالبدنيه .

تدريبات

الأول حكم جماعه بعدم الكراهة اذا كان مكتوبا بما يحوز السجود عليه .
كالطين ونحوه من النعم وغيره ، وهو كذلك لعدم انصراف اطلاق النص والقوى
الى ذلك ليدركه من بعض المحققين والظاهر ان الكراهة من جهة عدم
ملافة ، لقرطاس مقدار ما اعد له من السجود بطير الحجرة المعمولة بالسيور
فعلى هذا لا كراهة اذا كان الكتابة بما يصح السجود عليه مثل المعصوم وغيره
يتحقق به الكتابة ، مع كونه من ساب الارض غير العاقل والطير والعباد بين

الثاني لا مانع من السجود على الاحسام المصنوعة اذا لم يكن للصنيع حرم

(١) سياهى دوات كما في المنتخب .

مطلوعه ، وبوكان الصبح من الاشياء التي لا يحور السجود عليها ، بتحقيق السجود على ما يحور السجود عليه ، فان اشارح المحقق بعد حكمه بكرهه السجود على الفرطاس المكتوب ، وهو يسحب هذا الحكم في كتاب مصبوع * الباهر العدم ، اذا لم يكن للصبح حرم ، قال في المسالك لو كان الصبح عرضا كلبون الحناء لم يصح من السجود على المصبوع منه اسهى مخصصا

الثالث لا يروى في كراهه ذلك من ائدري ولا من ريعل عن الشيخ في المبسوط وابن ادريس تخصص بكرهه بائدري البصير ، كما في عبارة الشهيد في الدروس ، قال بعض ^(١) المحققين للمس بعد عوانه قول المصنف رحمه الله وان كان مكتوبا ما صورته اي ويحور لما انه يفتى خلال كتابه ما يكفي للسجود لكن يكره اذا كان امصلى يصير من في المسالك قوله وبكره - ا - كان فيه كتابه مع كون المصلى مصرا ولا مانع منه والا لم يكره انتهى ، وطلاق الصق يقتضي التعميم ، ولادليل لتفهيده *

اعلم ان الاخبار الدالة على عدم حوار السجود الا على الارض وما السب ما لم يكن ماكولا وملبوسا مخصصه بحال الضرورة ، لا خلاف حده من عليه الاحكام من عبارة جماعة ، ولأخبار الدالة عليه كثيرة بل لعدة متواترة

الأول الاخبار الدالة على حوار السجود على الثوب عند الضرورة ، كالصحيح المروى في الشهيد في باب كيفية الصلوة في ثياب ارب ، عن لقمن في الفصيل فان قلت للرضا (ع) جعلت فداك الرجل يسجد على كفه من ادى الحر والبرد ، قال لا بأس به ، والصحيح المروى في الباب المقدم عن احمد بن ابي نصر عن مثنى الحنيط عن عبيد بن ابي القصب قال قلت لأبي عبد الله (ع) ادخل المسجد في اليوم الشديد الحر ، فاكراه ان اصلى على الحصى ، فابسط ثوبي فاسجد عليه فقال ، نعم ليس به بأس *

(١) واظنه الشيخ على - (منه)

والمرؤى في الباب المتقدم، عن أحمد بن عمر قال سألت أبا الحسن (ع)،
عن الرجل يسجد على كم تميمه من أدي الحر والبر، أو على رداءه إذا كان
تحت مسح أو غيره مما يسجد عليه فقال لا بأس .

والمرؤى في الباب المتقدم، عن محمد بن القاسم بن الفضل بن يسار
قال كتب رجل إلى أبي الحسن الرضا (ع) هل يسجد الرجل على الثوب
يتقى به وجهه من أدي الحر والبر، ومن الثوب يكره السجود عليه ؟ فقال نعم
لا بأس به .

والمرؤى في التهذيب في الباب المتقدم عن أبي بصير عن أبي حمزة
عليه السلام قال قلت له أكون في السفر محصر الصلوة وأحاط الرمضاء (١)
على وجهي كيف أصنع ؟ قال تسجد على ثوبك، قلت ليس على ثوب
يمكنني أن أسجد على طرفه ولا ديله قال أسجد على ظهر كفك فإنه أحد
المساجد .

وكالحبر لمرؤى عن الرضا (ع) في كتابه الفقه، وقد تقدم .
والمرؤى في التهذيب في الباب المتقدم بأسانيد معتبر عن عمار
الساباطي قال سألت أبا عبد الله (ع)، عن الرجل يصلي على التلج، فقال
لا فإن لم يجد ر على الأرض يسط ثوبه وصلى عليه .
وكرؤية منصور بن حازم، عن غير واحد من أصحابنا، المقدمة في عنوان
مول العصف رحمه الله ويشترط وقوع الحصة . . . إلى آخره .
وكرؤية عيسى بن حمزة، المقدمة في ذلك العنوان .

ومنها ما يدل على حواز السجود على المسح والنياب وبحوها في حال
التقية، لأن الضرورة شاملة لها بلا ريب بل الظاهر أن ذلك أحاط على كماله
غير واحد من الطائفة، مثل رواية علي بن يعقوب المقدمة في العنوان المتقدم،

(١) رمضاء بالفتح ريك كرم كه چون پای مهد بسورد من المسجود (منه)

وما رواه التهذيب في الباب المتقدم عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسجد على المسح إذا كان في تعبة فلا بأس ومها ما رواه في الباب المتقدم عن داود الصرمي قال سألت بالحسن عليه السلام قلت له أسي أخرج في هذا الوجه وربما لم يكن موضع أصلي فيه من الثلج فكيف أصبح ؟ قال إن أمكنك أن لا تسجد عليه وإن لم يمكنك فسؤه واسجد عليه .

ومها ما روى عن العليل عن أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله (ع) جعلت عدات الرجل يكون في السفر فيقطع عليه لطريق مبقى عريانا في سواويل ، ولا يحد ما يسجد عليه يخاف أن يسجد على الرضا ، أحرقت وجهه ، قال : يسجد على ظهر كفه فإنه أحد المساجد .

بيان قال في الروايات كما سبب جعل المراد أن كفت أحد مساجد على لارض ، هذا وضع حيث عليها صار موضوعة على لارض ، بتوسطها وبالحسن ، لأنه في المسئلة كثيرة ومها الاطلاقات لآمره بالصلوة و عدم الحرج والمعسر في اشريعته فضلا عن انصروقه لاسيما في المحذورات بلا شبهة ، فلا إشكال بعون الله في أصل المسئلة .

(و) يظهر من رواية أبي بصير الاولى ورواية العليل انه يجوز أن يسجد العليلي (على يده) أن سعه انحر ولا ثوب معه واطلاقات الامر بالصلوة لعب مقتضيه بذلك بلارية ، ولم أحد من اصحاب من خالف في انحر والاحود عليها في الحصة ، ولا إشكال في هذا من هذه الجهة ، وبما الاشكال فيما يظهر من العبارة كعبارة القواعد والشرائع من تقديم الثوب على اليد مع وجوده ، وإن كان ذلك مقتضى رواية أبي بصير الاولى والثالثة ، لأن اطلاق الأمر بالصلوة والاحود مقتضى لعدم الترتيب بلاشبهه ، والروايتان لصعقهما لثقلان لتقيده ، مع امكان انفاذه في دلالتهما على الترتيب سيما الاحيرة .

قيل لو كان الثوب من القطن والكتان ، امكن القول بأولوية تقدمها على

أيدي ، بناءً على الفرق بينهما وبينهما في حالة الاختيار بالاحتياط على عدم فيها ،
والجفاف فيها نصاً وضوئاً ، متقدّماً عليهما لعله أولى انتهى ، وفيه تأمل ، و
الترتيب له هات الجماعة إليه من غير نقل خلاف .

وذكر آخر في السنن والعوائد ، حيث قال فيه ولا يجوز السجود على يديه
إلا مع الحر ولا ثوب معه ، والشرايح حيث قال فيه فإن معه الحر عن السجود
على الأرض سجد على ثوبه ، فإن لم يكن فعلى كفه ، لعله من قبيل التمثيل ، كما
يحتمل ذلك في روايتي في مصر الأولى والثالثة ، وما ذكره في الدروس من
تقديم المعدن والقبير والصهريج على اليد ، حيث قال فيه ولو اضطر سجد على
الثلج والقبير وغيره مع عدم الأرض وما ثبت فيها ، فإن لم يكن فعلى كفه انتهى
وقوله في البيان في ترجيح المعدن على الباب الملبوس بظروحيه ،
لعدم دليل على ذلك ، وما يحكى عن المصنف رحمه الله في المنتهى ، أنه
قال السجود على القطن والكتان أولى من الثلج ، وحيه ، بل يظهر من بعض
الأصحاب لحكم بوجوب ذلك ، ويدل عليه رواية منصور حارم من غير واحد من أصحابنا
في معيبره عمار المتقدمين ، ومعسره عمار تشمل للثوب المعمول من غير القطن و
الكتان أيضاً للاطلاق اللهم إلا أن يقال الاطلاق صرف إلى العالب ، وهو الثوب
المعمول منهما فاصح ، والحكم بما حكم به بعض الأصحاب ، من القول بوجوب ذلك
لا يخلو عن قوة لما تقدم هنا رواية داود الصرمي المتقدمة ، وحكم في البيان
بأولوية المعدن^(١) على الثلج بل حكم بعض الأصحاب بتقديمه عليه ، لرواية
داود المتقدمة ، وحكم في البيان أيضاً بأولوية الثلج على السجود على الكف و
لعل وجهه رواية داود الصرمي المتقدمة ، ولكن من دلالتها ما مر

مروع

قال في المسالك - قوله فإن لم يكن فعلى كفه ، وليكن السجود على ظهره

(١) قال في البيان وفي ترجيح المعدن على الباب الملبوس طرعمهما الأولى
من الثلج وهو من الكف . (منه)

ليحصل. لجمع بين المسحدين وهو عكس بطل وقال بعض^(١) العلماء في حاشية الكتاب . بعد ان عور قول المصنف رحمه الله وعلى يده الى آخره . لكن يجب عليه ان يحصن بحصنه ظهر الكف . ليسمى بطنه للسجود . انتهى أقول هذا مسمى على القول بان المعتبر في وضع الكفين في السجود هو وضع البدن كما هو الأقوى . وسعى في محله ان شاء الله التمهيد .

(واحيث عرفت سابقا ان موضع الحصة لا بد ان يكون ظاهرا . فلا بد ان (بحسب المشتبه بالنسب) بلا شبهة وهذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب كما صرح به غير واحد من الطائفة لأن المقصود من المحاسة الشرعية هو وجوب الاحتراز عنها . ولا يمكن الاحتراز عنها في المقام . الا بالاحتراز عن الكل . وبطور آخر مسند الحصة لا بد ان يكون محكوما بظهارته شرعا . وقد تكافأ في اشتباهه بالنسب كل من طرقي البهارة والمحاسة . وبعبارة اخرى يشترط في موضع احصائه ان يكون ظاهرا . ومع الاشياء ما يحسن يشك في الشرط . والشك فيه يسلم لشك في المشروط بالاربيبة .

وبما ذكره ظهر ما يرد على الشرح المحقق والعداوت^(٢) فلا يظن المقام ساكرا قلا . اعلم ان وجوب الاحصاء مع لانتباه آما هو ثابت في (المحضور دون غيره) كالصحرأ مثلا فلا يجب الاحصاء فيه اجمعا بحقق ظاهرا ومحكما و دعما للمشفة والعسر والجرح والصيق لمعين في اشريعة التمهيد التمهيد وما ذكره الشارح المحقق بيحا لصاحب المدارك بان المشقة مسقية في كثير من الصور . وبان مجرد المشقة لا يكفي في زوال الشخص مع ان ما يصلح للاقتضاء في المحضور وغيره منحد غير وجه اما ما ذكره اولآ . فلما يظهر من السيرة . من اهتم رضوان الله عليهم دا حكموا في شئ بشئ دعما للمشفة يكون ذلك الحكم ثابتا لجميع افراد ذلك الشئ المحكوم فيه مطلقا ولو كان

(١) واظنه الشيخ علي . (منه)

(٢) ويظهر من صاحب المدارك المعالجة في المسئلة وبعبيل اليها كلاما لشارح المحقق (منه)

بعض امرءه ميسورا ، وذلك واضح عند من كان له ادنى تتبع بكلامهم ، واما ما ذكره ثانيا فلان لا يحكم برؤاى التحبىس حتى يرد علينا ما ذكر ، بل يحكم بعدم ثبوت اشتراط طهارة موضع الحشيه حتى فى المقام وبالحمله المسئلة بحمد الله واضحة السبيل ، ومكتشفة الدليل .

مرعاش :

الأول فان بعض الأصحاب ، بعد ان غور قول المصنف رحمه الله و يحتب المشتبه - الى آخره لاريب ان المحصور من الحديق لعزيمة والا لا متنع تحفته فان كل ما وجد هو قابل للعدد المحصر ، ولما به ما يعسر حصره وعده عرفا باعتبار كثرة امرءه وطريق صطه ان يعدل لاريب انه - احد مرتبة من مراتب العدد علما كالالف مثلا قطع بابها ما لا يحصر ولا يعد عادة ، فتعسير ذلك فى الزمان القصير يجعل طرعا ويؤخذ مرسة دى جدا كالثلاثة فيقطع بابها محصورة ومعدودة بسهولة عددها فى الزمان اليسير جرى يجعل طرعا معادلا للأول وما بينهما من الوسائط كلما جرى الطرف الأول الحق به وما جرى محرى لطرف لثانى الحق به وما وقع منه الشك اسفى فيه انقلب وان غلب على لطن الحاجة ما حد لطرفين ذلك والاعين فيه بالاستصحاب ، لى ان يعمل المامل وسيدا ينصط ما ينس محصور شرعا فى ابواب الطهارة والنكاح وغيرهما .

ودا نقرر ذلك فلاريب ان المشتبه بالحس من الامكنه اذا كان محصورا كالبيت واليسير له حكمه ، على معنى انه لا يجوز ان يجعل مسجدا هيا ، ان مسجد الحشيه يوجب ان يكون محكوما بظهارته شرعا ، وقد نكاه فى المشتبه بالحس كل من طرعى الطهارة والنكاح ، وكذا استعماله فى كل ما يشترط فيه الطهارة ، كالتعير فى الماء البولوع ، لعدم تحقق الشرط كما عزم

وقال في المسالك قوله وإذا كانت الحاسة في موضع محصور كالبيوت وشبهه ، وحبل لم يسجد على شيء منه ، ويحور في المواضع المتسعة المرحج في المحصور وعدمه إلى العرف ، مما عُد فيه محصورا كالبيوت والثلاثة كان المشبه منه بحكم النجس في وجوب الاحتباب ، حيث يشترط فيه الطهارة كالسجود عليه والصلوة فيه ، لو كان ثوبا ، ومساحيته فيها لو كان مثله لا يعنى عنه نجسا ، واكله وشربه لو كان مما يصلح لاحدهما - إلى أن قال - وما لا يعد محصورا في العادة كالصحراء والفتوب مثلا بمعنى تعمّر حصرة وعده عرفها بكثرته حاده ، لا يجب احصائه لها في ذلك من المشقة والجرح .

وقال في المدارث المراد بغير المحصور ، ما كان كذلك في العادة ، بمعنى غير حصرة وعده لا اسمع حصرة ، لأن كلما ما يوجد من الأعداد فهو قابل للعد والحصر انتهى .

الثاني هل نجس الملاقي للثنية بالنجس في المحصور رطبا ، كما عن المصنف رحمه الله في المنتهى أم لا كما ذهب إليه جماعة من وجهان من كونه بحكم النجس من نجس ومن الشك في الحاجة مع بقية الطهارة والاحير اقوى وإن كان الأول احوط لما ذكره بعض الأصحاب في حاشية الكتاب ، بعد الكلام المنقول عنه سابقا ، بقوله أما لو باشر بعضه برطوبة ، لم ينجس محل الملاقي لعدم العلم بالمسحس وما له حكم النجس ليس نجس قطعاً ، وبعضه ظاهر قطعاً ، غاية ما في الباب أن الاشتباه صيره بحيث يسمع استعماله فيما يشترط فيه الطهارة ، وصار كالنجس من هذه الجهة على أن يشتبه شيء بآخر ، لا لحاقه به لا يقتضى المساواة عن كل وجه ، وذلك ظاهر انتهى .

وبذلك ظهر فساد ما ذكره صاحب المدارث ، حيث قال في حصة كلام له ومن العجب ذهب جمع من الأصحاب إلى بقاء الملاقي لبعض المشتبه من المحصور على الطهارة ، لعدم القطع بملامته للحاسة ، واضياقهم على اسمع من السجود عليه ، مع امتناع ما يدل على طهارة محل السجود ، كما سبق في

ما سبق ، انتهى -

أقول قد عرفت فيما سبق ، قيام الدليل على طهارة محل السجود ، فتذكر
 ويكره أن يصلى على حائه أو فدائه امرأة تصلى على راي ، المرتضى في
 الصباح ، وابن ادريس ، واكثر المأخرين ، بل عامتهم على ما ذكره بعضهم عند
 المحقق من مختصر لماع فتدبره الردد كما عن الصيغى والفصل للعدد
 حيث ، مضروا على مثل هذا القول ، والقول الاثنى من غير ترجيح -

ودهب كثيرا قداما ، على الظهر المصريح به في بعض العمان ، ومهم
 الشيخان والصدوق في المصنع وابو الصلاح وابن حمزة على ما نسب الى المصنع و
 ادعى الشيخ في الخلاف كما عن العتبة الاحماع عليه وعلى في الحمل المتين
 عن هذا القول اسعد ، والشيخ في المقنعة لم يذكر صورته بغير المراء ، ولكن
 نسب اليه الحكم بالمصنع في هذه الصورة ايضا ، ومن الجعفى على ما حكى ، و
 من صلى وحياه امرأة ، وليس بينهما قدر عظم له راع عند الصلوة ، انتهى -
 فليذكر اولاً لأخبار المصنفه بالتمام ثم نكلم بما يترجح في النظر من
 الأخبار الواردة في المقام ، ما روه الصدوق في الفقيه في باب الموضع الذي
 يجوز الصلوة فيها والموضع الذي لا يجوز فيها ، في الصحيح عن حميد بن دراح
 عن ابي عبد الله (ع) انه قال لا بأس ان تصلى امرأة بحداء ، لرجل و هو
 يصلى^(١) من السج (ص) كان يصلى وعائشه مصطححه بين يديه وهي حايض ،
 وكان^(٢) أراد ان يسجد عمر حليها ، فوقف رجلها حتى يسجد -

ومنها ما رواه التهذيب في باب ما يجوز الصلوة فيه من اللباس والمكن
 وما لا يجوز يسجد فيه الحسن بن عيسى بن فضال الذي فيه حكاية اجماع
 العصاة ، عن حمزة بن حميد بن دراح عن ابي عبد الله (ع) في الرجل يصلى
 ولعمره تصلى بحداء ، هل لا بأس -

(١) قوله وهو يصلى لعلمه معطوف على لا بأس أي هو يصلى بالحداء امرأة فارسل
 الله (ص) له ، وليس ابواللحلى بعمره السعيلين عن مرآة رحمه الله (ع) عنه

ومنها ما رواه الصدوق في المعية في باب المواضع التي يحوز الصلوة فيها . في الصحيح عن زرارة . عن أبي جعفر (ع) قال إذا كان بيني وبينه قدر ما يحصى أو قدر عظم الذراع فصاعدا فلا بأس أن صلب بحداء وحدها . ومنها ما رواه الصدوق في الباب المتقدم في الصحيح . عن معوية بن وهب أنه سأل أبا عبد الله (ع) . عن الرجل والمرأة يصليان في بيت واحد فقال إذا كان بينهما قدر شبر . صلب بحداء وحدها وهو وحده . لا بأس .

ومنها ما رواه التهذيب في باب ما يحوز الصلوة من اللباس والمكان . باسناد فيه إبان وهو وإن رمى ثانياً وسية لكن روى فيه إجماع العصابة مع أن لرمي المذكور مردود وليس المقام مقام ذكره . عن عبد الله بن أبي يعفور قال قلت لأبي عبد الله (ع) . أصلي والمرأة إلى حبيبي وهي تصلي . فقال لا إلا أن يتقدم هي أو أنت . ولا بأس أن تصلي وهي يحدث حالة ودئمه .

ومنها ما رواه التهذيب في أو آخر زيادات الباب المتقدم في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر (ع) قال سأله عن المرأة تصلي عند الرجل فقال لا تصلي المرأة بحبال الرّحى . إلا أن يكون قد أمها وهو يصدره . ومنها ما رواه التهذيب في أو آخر زيادات الباب المتقدم في الصحيح . عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) . في المرأة تصلي عند الرجل . قال إذا كان بينهما حافز فلا بأس .

ومنها ما رواه . لكافي في باب المرأة تصلي بحبل الرّحى يسند فيه سهل عن محمد بن مسلم عن أحمد هذا (ع) . قال سأله عن لرجل يصلي في رواية الحجرة . وامرأته أو أسه تصلي بحداء في الرواية لآخرى . فقال لا ينبغي له ذلك . فإن كان بينهما شبرا أحراة . قال وسأله عن المرأة تزامن الرجل في المحمل يصليان جميعا . فقال لا ولكن يصلي لرجل . قال أصلي صلب امرأة . وروى هذه الرواية . التهذيب في باب ما يحوز الصلوة فيه من اللباس والمكان . باسناد صحيح إلى قوله شبرا أحراة . وراى . يعني إذا كان الرّحى

متقدما للمرأة بشير . وهذه الريادة يحتمل ان يكون من كلام الشيخ ، ويحتمل ان تكون من الراوى ، قال فى الحبل المتين . ويحتمل ان يكون المفسر لذلك محمد بن مسلم ، ما ان يكون مهم ذلك من الامام (ع) . لقربة حالية او مقالية .
بيان

روى بعض الأحناف الرواية عن الراوى . ونقل عنه بدل شير ستر بالسّين السهمه والباء المشاة من فوق ، ولا يخلو عن قرب ، وان كان الموحود فى المسحيتين من الكافى اللتين عدى بالشيخ المعجمة والباء الموحدة والاصاف ان المستقر بناء لا يخلو عن صدقة ، وسبحى البها الاشارة .

قال فى المدارك والصاهر ان المتر بالسّين السهمه والباء المشاة من فوق ، وان اشبح فى السهديب ان المعنى اذا كان الرجل بعد المرأة بشير اخراء . وهو بعيد انتهى .

ومنها ما رواه فى البخار عن السراثر نقلا من كتاب النوادر لاحمد بن محمد بن ابي نصر البربطى ، عن ابيصلى عن محمد الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن لرجل يصلى فى زاوية الحجرة وامراته او امته تصلى بجانبه فى زاوية اخرى قال لا يبيعى ذلك الا ان يكون بينهما ستر . فان كان بينهما ستر احزاء .

ومنها ما روه فى الكافى فى باب المرأة تصلى بجبال الرجل ، فى الحسن ، والصحيح عن حرير ، عن ابي عبد الله (ع) فى المرأة تصلى الى جنب الرجل قريبا منه فقال اذا كان بينهما موضع رجل فلا بأس .

ومنها ما رواه الكافى فى الباب المتقدم . بسناد فيه سهل بن ريار عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) ، فى الرجل والمرأة يصليان فى بيت واحد المرأة عن يمين الرجل سجدة قال الا ان يكون بينهما ستر او ستر ع .

وروه فى التهذيب فى الصحيح عن صفوان عن حسين بن عثمان عن

الحسن الصقل عن ابن مسكان عن أبي بصير قال سأله عن الرجل . . .
الشيخ .

ومنها ما رواه التهذيب في باب ما يحوز الصلوة فيه من اللباس والمكان.
في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحمد بن (ع) قال سأله عن المرأة تراجل
الرجل في المحمل يصلّي جميعاً فقال لا ولكن يصلّي الرجل والمرء صلت
المرء . وقد تقدم هذه الرواية عن الكافي بإسناد فيه سهل .

ومنها ما رواه في التهذيب في الباب المتقدم وفي الكافي في باب
المرء تطلق بجراح الرجل في الصحيح عن أبي بصير عن عبد الله بن الفضل عن
سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يصلّي ويحياله امرأة فائمه^(١) على فرشها
حينئذ فقال لا كات فاعده ولا تضره وإن كات يطلّ فلا . وفي التهذيب
هكذا مرء فائمه حيث على فرشها فقال لا كات . . . إلى آخره .

ومنها ما رواه الكافي في الباب المتقدم عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن
أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يطلّ والمرء بعده يمسّه ويسره فقال لا
بأس به إذا كات لا يطلّ . وفي بعض نسخ الكافي عن يمسّه ويساره بدل يمسّه ويسره .
ومنها ما رواه في الكافي في الباب المتقدم في الصحيح عن الفضل عن
ابن بكير عن روه عن أبي عبد الله (ع) عن الرجل يطلّ والمرء تطلّ بعده
أو إلى جانبه . فقال إذا كان سجود مع ركوعه فلا بأس .

ومنها ما رواه التهذيب في باب ما يحوز الصلوة فيه من اللباس والمكان
في القوي لمكان محمد بن سنان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله
قال سأله عن الرجل والمرء يصليان جميعاً في بيت . المرء عن يمين الرجل
بجده . قال لا حتى يكون بينهما شراو - راع أو نحوه .
ومنها ما رواه التهذيب في الباب المتقدم في القوي عن عمارة بن أبي سفيان .

عن ابي عبد الله (ع) انه سئل عن الرجل يستقيم له ان يصلى وبين يديه امرأة تصلى ، قال لا تصلى حتى يجعل بينه وبينها اكثر من عشرة اذرع ، وان كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك وان كانت تصلى خلفه فلا بأس وان كانت تصيب ثوبه ، وان كانت المرأة قاعدة او مائعة او قائمة في غير صلاة فلا بأس حيث كانت . قال في المختلف بعد نقل تلك الموثقة وروى مش ذلك جماعة عن ابي جعفر (ع) وافي عبد الله (ع) وقال آخر دون نقلها ، وروى مثل ذلك جماعة .

ومنها ما رواه في البحار في باب صلوة الرجل والمرأة في بيت واحد عن قرب الاسناد ، عن عبد الله بن الحسن بن علي بن جعفر عن اخيه قال سألته عن الرجل يكون يصلي التحيية ، معه امرأة تصلى يسفهما عشرة اذرع ، فان لا بأس ليمس في صلوة قال في البحار قوله يصلي الصلوة ، الصلوة طرف اي يصلي في هذا الوقت صلوة مسبوقة ، ولو كان للمرأة صلاة الصلوة ، فاستغفر للفقهاء ، انتهى

ومنها ما رواه في البحار في باب المصعد بالسبب المصعد عن علي بن جعفر عن اخيه (ع) قال سألته عن رجل هل يصلح له ان يصلى في مسجد قصير الحائط وممراته قائمة صلى بجانبه وهو يراه وتراه ، قال ان كان يسفهما حائط قصير او طويل فلا بأس

ومنها ما رواه في البحار في الباب المصعد عن اسرئيل بن عمار عن كتاب حبيب قال سألت ابا جعفر (ع) ، المرأة والرجل يصلون كل واحد منهما فماله صاحبه ، قال نعم اذا كان يسفهم قدر موضع رجل قال وقال زيادة قلته امرأة تصلي حبيب زوجها ، قدر تصلى وراء الرجل - كان يسفهم وبينه قدر ما لا يتخطى ، اي قدر عظم الذراع فصاعدا .

ومنها ما رواه في البحار في الباب المصعد عن اسرئيل بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصدر عن العباس بن معروف عن

على بن مهزيار، عن فضالة، عن أبيان، عن الفضيل، عن أبي جعفر (ع)، قال
 إنما سميت مكة مكة، لأنه يبيت بها الرجل والنساء، والمرأة تصلي عن يمينك و
 وعن شمالك ومعك، ولا بأس بذلك، إنما يكره في سائر البلدان.

ومنها ما رواه في البحار في الباب المتقدم، عن كتاب المسائل لعلي بن
 جعفر عن أخيه موسى (ع)، قال سألت عن الرجل، هل يصلح أن يصلي في
 مسجد وحيطانه كوى^(١) كله فبنته وحاساه، وامرأة تصلي حباله يراها ولا تراه،
 قال لا بأس.

ومنها ما رواه بعض^(٢) المحققين عن النبي (ص) قال وروى عن النبي
 (ص) أنه قال: أخرجوه من حيث أخرجهم الله تعالى.

هـ ما وقعت عليه من الأحبار المتعصبة، ويشير إلى بعض آخريين، و
 هذه الأحبار كما ترى حملة منها بل تظهرها على الحوار، وأخرى على عدمه
 فنقول:

لما بعين وجهه

الأول لا حصار المحكمين، بمعنى أن ما يشهره بتقديم الدعاء في
 كلام بعض المتأخرين.

الثاني حملة من الأخبار منها صحيحه محمد بن مسلم المتقدم لمعولة
 أحيرا، لا يقال هي معارضة الروايتين اللتين فيهما الحوار، وهما رواية جميل
 بن دراج لمحمد بن الحسن، ولا تقول أم لا، بل هي حميل لمرويه في العقبه على الحوار
 معشكلة لأن المعلن الذي اشتمل عليه لا يلائم ولا منطق على مورد الاستدلال
 ولهذا حكى عن المحدث الكاشاني في الو في حصول الصحيح في الخبر، و
 لصواب في العبارة أنه لا بأس أن يطلع المرأة بعد الرجل وهو يصلي،

(١) قال في البحار الكوى باسم جمع كوة بالفتح واسم والتشديد وهو الحفرة
 ما يحيط به وهي الحبل السبي والكوا جمع كوة بالشد يد وهي الزورة، منه (٢)

(٢) الراوى شرح المعانيج.

قال بعض الفضلاء في حاشية الفقيه قوله فان النبي (ص) كان يصلو وعائشة . .
الى آخره ، لا يصير دليلا لما ادعاه من المحادة ، ويمكن ان يقال هذا خلط
الحدثين في حكم واحد ، فمدبر وتأمل وهكذا يظهر من الكافي ، انتهى .
أقول و روى في الكافي في باب المرأة تصلو بحيا لرحم في الصحيح
عن ابن فضال عن علي بن حسن بن رباط ، عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
عليه السلام ، قال كان رسول الله (ص) يصلو ، وعائشة بأئمة معترضة بين يديه ،
وهي لا تصلو ، وان حبيب بن هبة الرواية والتعليل المسمى ، ليسا مستطفيين
حدا .

قال الشارح المحقق والظاهر من قوله ((ع)) وهو يصلو ، يكون حالا من
قوله تصلو المرأة ، لكن التعليل لا يماسه الابتكاف ، ويحتمل ان يكون حالا من
قوله لا بأس ، فيكون المعنى لا بأس بذلك ، والحال ان عكسه حابر فيكون قوله
وهو يصلو ، يعنى محدا ، المرأة ، ويكون التعليل لذلك ويحتمل ان يكون جعله
مستأنفا ويرجع ماله الى الاحتمال المذكور ، وعلى الاحتمالين فالعذر المستفاد
من الخبر حوار صلوة كن مسهما محدا ، الآخر في الجملة ، لا في خصوص حالة كون
الآخر مصليا ، فالاستدلال بهذا الخبر مشكك انتهى .

ول بعض المحققين ، بعد نقل رواية حميل ولا يحق علو العطر كون
الرويتين واحدة ، والتفاوت من جهة النقل بالمعنى فلا يصح تعليله في هذه
الصحيحة بقوله فان النبي (ص) كان يصلو . . الى آخره ، ان لعبها مسببه
على القياس بطريق اولي او لعدم القائل بالعص عنه ، او يكون قوله تصطحع ،
ساقطا عن فلم المساح ، او غير ذلك ، وحملها على الوهم وهم لما ذكرنا ، انتهى
أقول والا يضاف ان الاستدلال بهذه الصحيحة مشكك وانعجب من
صاحب المدارك انه كيف اسقط التعليل في كتابه ، مع انه ركض الصحيحة
واستدل بها على الحوار ، والحال ان بملاحظة التعليل يظهر الحل في
الاستدلال بها .

وأما الرواية الأخرى لحميل فهي وإن كانت دالة على الحوار بظاهرها، ولكن التعارض بينهما من معارض العام والخاص، لمطعفين لأن أصحابه مخصوصة بصورة المساوي، وعدم إمكان البعد بينهما عشرة أدرع لأن الرجل والعراة كليهما في المحمل، بخلاف رواية حميل فاسها عامة شاملة لصورة كون البعد بينهما عشرة أدرع، أيضا، والخاضع مقدم على العام.

لا يقارن الصحيحة خاصة بالنسبة إلى عدم إمكان البعد بينهما بعشرة أدرع، وعامة بالنسبة إلى حالتها تقدم كل منهما عن صاحبه وتاخره لأن في المحمل يعني ذلك، ورواية حميل خاصة بصورة التساوي، وعامة بالنسبة إلى صورتها كون البعد بينهما عشرة أدرع وعدمه، والمعارض بينهما من تعارض العموميين من وجه.

لأن قول الصحيحة غير شاملة لصوري التقدم والتاخر، أما لتعمد ذلك، ولتعمده بالنسبة إلى بعض الصور كان يكونا سميئين، أو كان المحمل صيفا، والشارع بما يحكم بالنسبة إلى عامة المتكلمين، على أن المرجح مع الصحيحة لأعضادها حملها من الأخبار المنقولة سابقا لانية إلى كيفية دلالتها الإشارة، وبالاجماعين المحكيين اللذين كل منهما حجة مستقلة وصحة سندها، وإن قيل والارسال في رواية حميل غير مصر بعد الأخبار يعمل أكثر الأصحاب لأسبب من العرضي وأن أدرع من لا يعمل بخير الواحد إلا بعد اجتماعه بالفرائض القطعية، وهذا من أكثر الشواهد على صحة الخبر، انتهى.

وانت خبير بأن الاختيار مع مخالفة أكثر القدماء على ما حكاه بعض ممنوع، نعم السد لا يخلو عن اعتبار، لأجل حكاية أحد دع العصاة لأسفال وذهاب أكثر المتأخرين إلى الحوار ولكن لا بدوم الصحيح في المقام^(١) للاربية، هذا وسيجيء في ضمن دلالة المحورين عند ذكر رواية حميل، ما يفعلك في

(١) وأما هذا الشارح بكله في المقام لأن الخبر الضعيف السحير بأشهره القديمة والحديثة مقدم على الصحيح على الأقوى - (مه)

العدم فانظر .

ومنها صحيحه محمد بن مسلم الاولى المتقدمة وجه الاستدلال دلاله
مفهوما على ثبوت الياس مع عدم احداث ، والعجب من صاحب المدارك انه
كيف استدل بها على الحرر

ومنها روي به محمد بن مسلم الواسطي والعرب هو دلالها بمفهوم
اشترط ، على عدم الاحراز مع عدم لشر فان طلب هذا مبني على كون لستر
بالسين المهملة والتاء المثناة من فوق كما نقله بعض عن لوامي واما على تقدير
ما رويه الشيخ في التهذيب من كونه بالسين المعجمة والياء الموحدة ، فلا
دلالة حيث على المطلب بل تدل على العكس كما يستمع

قال الشارح لمحقق وقد يقال الظاهر ان السين بالسين المهملة والتاء
للمثناة من فوق وليس شيئا لأن الرواية الشيخ فهو عرف ما يرواية ، و فان
المبني في حمله كلام له واستبعد بعض اصحاب هذا التفسير وختار جعل
استر بالسين المهملة والتاء المثناة من فوق ، وهو كما يرى .

طلب وان كان في المسحوقين من الكافي اللعين عندى ايضا موحود كلمة
الشمر بالسين المعجمة والياء الموحدة ، كما اشترط له سابقا ولكن هذا ما يدل
على كونه سيرا بالسين المهملة والتاء المثناة من فوق وهو سبيل واحد هو رواية
الحملى المسقوبة في المحار وثانيهما بلوغ الحجرة في لصيق الى حد لا يبع
البعد بين لمصليين في راوتها بعد ارشاد خلاف الغالب المعصاة ، و
الاصاف ان الاعتماد على هذه الرواية مشكك يشأ من كون الظاهر من حد
الشيخ هو كونه بالسين المعجمة والياء الموحدة ، والرواية اعرف بالرواية ومن
كون لظاهر من اعرفين هو كونها بالسين المهملة والتاء المثناة من فوق فكما
انه يمكن العمل بالفريسيين ، ورفع اليد عما فعله الشيخ فكذا يمكن العمل بما
فراه الشيخ وما يورث الرواية بما اولها به لأنه اذا كان المراد كون ابرح اقرب
الى القبلة من المرأة بشر لا يلزم حمل الحجرة على خلاف مقتضى العادة .

هذا مع ضعف القول بكون رواية الحلبي قربة ، لأن الراوى فيها هو الحلبي ، نعم لو كان الراوى فيها ايضاً هو محمد بن مسلم ، لكان القول بكونها قربة وحتمها ، فليتأمل هذا .

والعجب من صاحب المدارك ، أنه استغنى عن الاستدلال بالسير المهمة والباء المشتهرة من فوق . ومع ذلك استدل بها على الحوار ، لكلمه لا يبعث الظاهر من الكراهة على ما قاله ، وعمل عن كلمه الاحراء الواقعة في جواب الشرطية مع ان كلمه لا يبعث غير ظاهرة فيها ظهوراً معدداً به . نعم رواية الحلبي المنقولة في البحار تدل على الصع باستقريب العاصي .

ومنها صحيحة ادريس بن عبد الله القمي المنقولة سابقاً ، وجه الاستدلال واضح .

ومنها رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله (ع) المتقدمة ، وجه الاستدلال واضح ايضاً .

ومنها موثقة ابن بكير المتقدمة ، وجه الاستدلال واضح ايضاً .

ومنها موثقة عمار المتقدمة ، وجه الاستدلال واضح ايضاً .

وهذه ثمانية احبار دالة على الصع ، ويؤيدها بعض الأحبار العاصية ايضاً . والاصاف ان يجعل موثقة عمار ايضاً من المؤيد بـ ، لأن في دلالتها عافشة سيحى اليها الاشارة ، ولكن سيحى مقامها صحيحة رواه المنقولة بعد خبر ابن ابي يعفور المتقدمة .

وللمحورين ايضاً احبار

الأول رواية حميل ، وقد عرفت حالها ، مضافاً الى ان التعارض من بين موثقة ابن بكير المتقدمة وسببها ، من عارض العام والخاص المطلقين لأنه يظهر من الموثقة كون المراد من المحارث ، هو كون المرأة في حايه قربة منه لا المساواة في الموقف فقط ، بحيث تدل رواية حميل باطلاقها على معنى الناس ، سواء كانت مساوية له في الموقف او كانت متأخرة عنه ، بحيث يحصل

المحادثات بين بعض أعضائها وأعضائه ، هي خاتمة الركوع والسجود ، ورواية ابن بكير ، تدل على ثبوت لباس في العرد الأول وعدمه في الأخير والحصص مقدم على العام ، فتدبر .

والى أن المعارض بينها وبين رواية الحلبي السعولة في البحار أيضا ، من معارض العموم والخصوص المصنفين لشمول رواية حميل بصورتى وجود لستر بينهما وعدمه ، بخلاف رواية الحلبي ماسها كما يرى فانخاص مقدم على العام بلا شبهة .

الثاني رواية ابن أبي يعقوب السعولة قال الشارح المحقق وحه الاستدلال بهذا الخبر ، أن المسند منه حوار تقديم المرأة في الصلوة و الشيخ واتباعه ما يعرفون عن ذلك ، لكنها غير رافعة لقول المفيد انتهى وفيه نظر أما أولا فلاحتمال أن يكون المراد بالمتقدم ، هو أن يصلى لرجل أولا وحده ، أو المرأة وحدها ، ثم يصلى الآخر بعده ، ويؤيده وجهان " الأول أنه (ع) كيف يحجز تقديم المرأة ويصح المحاداة ؟ مع كون الأول أشد في المص ، فتدبر ، الثاني قوله ولا بأس أن يصلى وهي يحدك حاله و قائمه ، وهي إشارة الى ثبوت لباس فيها مع منه ، في المحاداة حال الصلوة ، الذي تعلق به السؤال .

وأما ثانيا فلأن الرواية على العرض المربور ، تدل على عدم جوار الصلوة اذا كانا محادين فهي حجة لهم أيضا غاية الأمر أنها مشتملة لما لا يقبلون به بل يقولون بعدمه ، وذلك غير صاير ، لأن الرواية حيثك كالعام المحصص فيما بقى حجة .

فإن قلت يتم مطلبا لاجتماع المركب ، لأن كل من قال بجوار تقديم المرأة في الصلوة ، قال بجوارها عند محاداسها له .

قلت ذلك معلوم لما عرفت من دلالتها على عدم حوار صلوة المرأة بحداته ، داخل المفيد المشترك بينها .

وأما ثالثاً فلا تعارض بين هذا الخبر وخبر عمار السباطي من تعارض العام والخاص المطلقين. فخير عمار مقدم على هذا الخبر العام الشامل لصورتي كون بعضها أقل من عشرة أضع أو أكثر والاعتماد التزم في البرعالي على الوجه الأول ثم الثاني. وأما هذا الوجه فهو من المناقشة الواردة على رواية عمار الآتية إليها الإشارة .

الثالث صحيحة زياره المقتولة بعد عمار بن حمير وجه الاستدلال بها سيحى أن شاء الله وفيه ما ذكره الشرح المحقق بالمعنى بالوحدة كما يحوز أن يكون لأفراد يحوز أن يكون صوره أحدهما بدون الآخر واعتبار مقدار في ذلك على سبيل الوجوب وإن كان خلاف الاتفاق، لكن احتمال الاستحباب لا دليل على نفيه، وعدم ذكر الأصحاب لذلك لا يوحي تطبيقهم على نفيه بخلاف الوجوب انتهى .

قال بعض الأحناف، بعد نقل الصحيحة وهذه الرواية وهذه الرواية من استدلاله في المدارك على الحوار، وفيه أنه لا يظهر لاشتراط هذا المقدار المذكور في الرواية مع حوار المساواة وجهه فالظاهر حملها على عدم الرجل بهذا المقدار على امرأة، فأنه كاف للحوار لحصول النقص بذلك، وبما استوعق منه هو المساواة وكيف كان فمظهر هذا الاحتمال مما يمنع الاستدلال بها في الاستدلال، انتهى .

قد عرفت في لا يرداد الواردة على رواية حمير ما يفتتح من انعدام الزايع : صحيحة معوية بن وهب المندمة استقوله عن الصدوق وجه الاستدلال سيحى، وفيه ما تقدم من يرداد الشرح المحقق قال بعض لأحناف والظاهر حملها على ما حملت عليه رواية زرارة من تقدم الرجل بالشير والمراد بالمعاداة هي الخبر مجرد القرب لا المساواة في الموقف، فلا منافاة، وذلك صرح السهائي في التحليل المتين، فكان بعد حمل الخبر المذكور على ما ذكرنا وأما ما يترأى من منافاته لقوله (ع) صلب بحداه، فيمكن توجيهه

يُحصل المحاداة بين بعض أعضائه وأعضائها في حالتي الركوع والسجود، وهو كاف في إطلاق كون صلواتها بحداء، انتهى كلام بعض الأحناف .

ولا يخفى أيضاً أن الغالب المعارف بين الناس، هو وقوع لفصل بين موقف كل مع الآخر، أي صلى جمع منهم مثلاً مجتمعاً مساوياً في الموقف بقدر شبر أو أريد، بخلاف ما إذا لم يتساووا في الموقف، فإن الفصل بقدر الشبر أو أريد، أو بعض وأمع كثيراً، ووجهه أيضاً واضح، لأن مع التساوي إذا لم يقع الفصل بينهما بالقدر المعتد به، يحصل ذلك عليهم التمتع بسبب المراحمة وصبي المكان، بخلاف ما إذا لم يتساووا في الموقف واحتلوا بهما وشمالاً، فإنه لا يحصل عليهم التمتع غالباً ولو كان بين الحظ المحرّج عن موقف هذا الشخص، محاداة حقيقية حداء إلى طرف اليمين أو الشمال، وبين موقف صاحبه ربع شبر مثلاً وذلك واضح

فحيث الأمر مردد بين أن يقال: مورد الشرطية لوامعة في كلامه (اع) هو تقدم الرجل على المرأة بالشمير، فيكون لمعهم أعراد كثيرة، وبين أن يقال: موردها هو المساواة في الموقف فلا يكون لمعهم أعراداً، ويكون ولكن في عدة المدة، والأول أولى، ولفظ المحاداة ليس قريبة على شيء لأن المراد به هو المحاداة الحرفية، ولا ريب في صحتها ولو كان أحدهما مساحراً عن صاحبه بقدر شبر، بل بقدر ذراع بل بقدر ما يتحظى وليس إطلاعه فيه على المحاداة الحقيقية، بحيث كان كمن حرّ من المتساويين في الموقف متساوياً للأحرار أكثر من سائر الأعراد، حتى يقال: ينصرف لفظ الحداء اليه .

ودلت واضح، سيما عند من لم يكن عالماً بأن الرجل لا تدان بتقديم على امرأة، أو الأولى لهما أن يقدم عليها ولو بشبر مثلاً، هذا أن الاحتمال الأول ليس بأولى من الأخير، ولكن لا أقل من المساواة، فلا يجوز الاستدلال لعدم الاحتمال، فتأمل جداً .

هذا مصافاً إلى أن صحبة محمد بن مسلم لم تجز صلواتهما معاً في المحمل،

مع ان البعد يسهما فيه اريد من شعر . وهذا الجير كيف يمكنه ان يعارضها ؟
 لاغتصار الأول بالاخامعين المحكيين . انعمتد بين بانضهره النقدمة وبغيرها .
 الخامس . صحيحة رواية المسقولة بعد حراس ابن يعفور المقدمة . وفيه
 ان هذه الرواية ظاهرة في العدم مهده عليهم لانهم نعم تدل بتأهرا على
 الاكف . في تقدم الرجل ولو مقدار صدره . وهذا مما يعرف من اشتراط التقدم
 يشير .

السادس . صحيحة محمد بن مسلم لواسطى المقدمة . وفيه ما عرف سابقا
 قال في العذار . وجه الدلالة من هذه الاخبار اشتراكها في عدم اعتبار الحابل
 ولساعد بالعسر . واداسق . بك ثبت الجوار مطبقا . ادلا قاييل بالفصل و
 على هذا فيجب حمل الاخبار المقيدة على الاسحاب . صوبا بالاحسار عن
 الثامن . ولا يماي ذلك اختلاف القيون . لأن مراتب الفصيلة مختلفة وبالحملة
 مهده الاخبار قريبة الاسحاب . انتهى .

أقول . ظاهر كلامه حيث ادعى عدم القول بالفصل بين القولين المشهورين .
 هو عدم الاعتداد بخلاف الجمع . من فان بعض الاصحاب بعد حكمه بشدود
 ذلك القول . وانه لم يعله الاقليل ما صورته . بل ظاهر جمع الاحماع على
 خلافه . حيث ادعوا عدم القول بالعرو بين القولين المشهورين . مؤسسين بدعوى
 لاحد اعلى من ان القول الثالث انتهى وكيف كان فقد عرفت ما يرد على
 الاخبار .

السابع : صحيحة حريرا وحسنه . المقدمة . وفيه انه صادق على من صلى
 متاحرا عن مساواة موقف الشحس . ولو كان بدراع او اريد انه صلى في حبه
 فحيث التعارض بين هذه الرواية . وحملة من الاخبار المتقدمة الداسة على
 السبع من تعارض العام والخاص المطلقين . والخاص مقدم . فلتحمل الرواية
 على صورة تقدم الرجل بهذا المقدار . قيل الرجل هو ما يجعل على التعبير
 كالسراج للفرس . انتهى . أقول . لعنه يعرف من الدراع .

الثامن - روایتا ابی بصیر المتقدمتان قيل وجه دلالة التخيير بين الزايد والنافع الذي لا يلايم الحرمة أقول يظهر من الروايات بعد صم بعضها إلى بعض ، هو ارتفاع الصنع في صورة تقدم الرجل مطلقا سواء كانت تعاوت بينهما مشر ، أو ذراع أو قدر ما يخطى أو موضع رجل أو نحو لشبر وذراع ، كما في إحدى روايتي ابی بصير ، وذلك واضح عند التدبر ، وما ذكره في وجه الاستدلال لا أعرف وجهه في المذهب .

التاسع - رواية لفصيل المتقدمة المروية في البحار ، وجه الدلالة هو ما ذكره بعض المحققين بأنه وقع التصريح فيها بعدم المانع والبأس في مكة فثبت انجوازها فيها يثبت في غيرها لعدم النقائص بالفصل أقول لرواية غير دالة على المطلوب بعنوان النصية بل يدل عليه عموم الإطلاق لأن صلوة المرأة عن يمين الرجل وعن شماله وبين يديه - ثم من أن يكون الرجل أيضا مصليا أم لا وكذا صلواتها مع الرجل - ثم من أن يكون حين الصلوة محادية له أو متحركة أو متقدمة مع حاحرم لا ومع فصل عسره - راع أم لا فليحمل لمطلق على جملة من الأحكام العامة الخاصة للمتقدمة مماثل^{١١} .

مع أن الظاهر أن إطلاق لا معنى من جوع وذلك لأن لظاهر أن المعصوم (ع) في هذه الرواية إنما يكون في صدد أن يرفع الناس عن صلوة المرأة بين عامه لناس من الأخيار وغيرها في الموضع المخصوص وذلك واضح عند الفحص مع أن عدم التعادل بالفصل ممتنع لأنه يحكي عن الصدوق أنه ذهب إلى الاستثناء ويعني في البحار عنه المذهب .

قوله في البحار وإن استثنى مكة من هذا الحكم ، كما مر في رواية الفصيل فلم أر التصريح به في كلام الأصحاب وظاهر الصدوق رحمه الله القول به ، فالعلامة قدس سره في المسحوق لا بأس بالصلوة هناك والمرأة قائمة أو حالسة

(١) وجه التاميل أن قوله (ع) في آخر الرواية وأما يكره في سائر البلاد لا لباس الحمل المذكور فاقههم . (منه)

بين يديه . لما رواه الشيخ عن معوية قال قلت لأبى بصير عن امرأة من بني
 حنيفة ، امرأة ، قال لأبى ، إنما سميت مكة مكة ، لأنه ينكح فيه الرجال و
 النساء ، وقال في التذكرة : ولأبى أن يصلي من مكة إلى غير سيرة لأن النبي
 (ص) صلى هناك وليس فيه وبين الطواف سنته . ولأن الناس يكثر هناك
 لأجل قضاء نسكهم . وسميت مكة لأن الناس يتأكلون فيها أي يردحون ويدفع
 بعضهم ، فلو منع الصلوة من يختار بين يديه ، صافى على الناس ، وحكم الحرم
 كله . لك لأن ابن عباس قال أقبلت رابكاً على حمار ، والنبي صلى بالناس
 منى إلى غير حداد . ولأنه محل المشاعر والمعاسك انتهى ولا يبعد القول به
 لأن رعاية هذا عند المقام ، يوجب الحرج غالباً تنصيب الوقت والمكان ولا يمكن
 رعاية ذلك في غالب الأحوال . ولعل الرواية التي ليس فيها من ^١ يأمل فيه
 إلا إبان وهو وإن روى بالنسبة لكن روى فيه إجماع العصابة انتهى .
 اللهم إلا أن يقال حرجهما غير مصر بتحقيق الإجماع قال بعض الأصحاب
 وفي بعض أقوال بالحرمه نظر . بالأصل واضح الحاجة المستعينة وغيره من المعسرة .
 المصرحة بعدم المنع أما مطلقاً كما في الصحيح لأبى أن يصلي المرأة بحمال
 الرجل وهو يصلي . . . الخبر ويحوي المرسل لورادته ، وأصح مسهما الحرج عن
 امرأة صلب مع الرجل وحلقها صغوف وقدامه صغوف قال مصنف صلواتها ولم
 يفسد على أحد . ولا يبعد ، انتهى .

أقول وأنت حبير ما كان ذلك الحرج أصح من تلك الصحاح على
 مرض سليم . لالتها على الحوار في معرض المنع لعدم دلالة ذلك لحبر
 على كون الصغوف الواقعة في حلقها أو لأشخاص الواقعة في محادثتها من
 الرجل وبالحيلة وليحمل المطلق على المفيد العاصية .
 هذا مضافاً إلى ما رواه التهذيب في باب أحكام الجماعة ، في المتن عن

ابن بكير عن بعض صحابيا ، عن ابي عبد الله (ع) في الرجل يؤم امرأة ، قال
 نعم تكون حلقه .

وما روه في رياضات الباب المتقدم ، عن ابي العباس قال سألت ابا
 عبد الله (ع) ، عن الرجل يؤم امرأة في بيته ، فقال نعم يقوم وراءه .

وما روه في رياضات الباب المتقدم في الصحيح عن ابي عن ابي بصير
 يسار ، قال قلت لأبي عبد الله ع اصلى المكتوبة قائما عني " فقال نعم تكون
 عن يمينك يكون سجودها سجدا قدميت .

وما في رياضات الباب المتقدم في الصحيح عن عبد الله بن المعيرة
 المروزي فيه اجتماع العضية عن العاصم بن الوليد قال سألت عن الرجل يصل
 مع الرجل الواحد معهما لسا قال يقوم الرجل الى جنب الرجل ، و يحلف
 المسا حلفهما .

اموي بن روه في رياضات الباب المتقدم بضا عن عبد الله بن مسكان
 قال بعثت اليه مسئلة من مسائل ابراهيم عن ابي اسيد بن مسعود فسئل
 عنها و ابراهيم بن ميمون خالسه عن الرجل يؤم لسا فقال نعم قلت
 سنة عشر قال كان معهم علم لم يدركوا اعموم معهم في اصف م
 بعد موشير ، فقال لا مل بعد موشير و كانوا عبيدا .

وبما روه في رياضات الباب المتقدم عن ابراهيم بن ميمون عن ابي
 عبد الله (ع) في الرجل يؤم لسا ليس معهم رجل في اقرضه قال نعم و
 ان كان معه صبي فليقم الى جانبه .

وماروه الصدوق في انفسه في باب الحصة ومضيه عن الحسن بن
 سأل ابا عبد الله (ع) ، في الرجل يؤم لسا قال نعم وان كان معهم
 علمان فامضوهم بين ايديهم وان كانوا عبيدا .

وبما روه في باب المتقدم ، عن هشام بن سالم ، عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال والرجل الام المرأة كانت حلقه عن يمينه سجودها مع

ركبته

والانصاف ان المسئلة عن الاشكال عبر حالية ، والذي يتروح في نظري
القاصر ، هو القول بالمتع ، للاجماعين المحكيين المعتصدين بالأخبار المستفدة ،
وبالشهرة القديمة المحكية ، بل الظاهر انها محققة كما ادعاء بعض الاخله ، و
الشهرة الماحرة وان كانت عظيمه ، ولكنها لاتعارض الشهرة القديمة ، لوجود
القرائن عند أهلها ، لغرب عهدهم بالنسبة الى الأئمة صلوات الله عليهم التي
تكون محفية عند ساحري الطائفة ، فلا تكون الشهرة الحاصلة عندهم باعثة لوهن
الاجماع ، الذي ادعاء عبر واحد من قدماء الطائفة ، وان قال بعض^(١) ساحري
المتأخرين ، بان الشهرة المتأخرة قريبة من الاجماع ، بل هو اجماع في الحقيقة ،
انتهى .

لأن العظة التي هي باعثة للقول بحجة الاجماع المقول عن الاجماعين ،
خاصة ، وهذا الاجماع الذي ادعاء بعض ساحري المتأخرين على ما عرفت ، و
ان كان اجماعا محكيا معتقدا بالشهرة المتأخرة العظيمة ، ولكن المظنة عنه
غير حاصلة ، لمخالفته لكثير من القدماء على ما عرفت مع مخالفة عبر واحد^(٢) من
متأخري المتأخرين .

وبالحقيقة القول بالمتع هو الأقوى مع كونه حوط ، وربما يحكى عن العاصل
الاعداد ، بعد اقتضائه على فعل القولين المشهورين من عبر ترجيح جعل القول
بالكراهة حوط وهو عريب ، فان الاحتمال في القول بالحرية بلا شبهة ، ولعل
ذلك وقع منه سهوا ، والله يعلم .

تميمه

قال المصنف رحمه الله في المختلف في المسئلة المتقدمة احتج الشيخ
رحمه الله باجماع العرف - الى ان قال - والحوار عن الأول - اي عن احتجاج

(١) وهو صاحب الرياض . (مه)

(٢) كالشيخ البهائي والشيخ يوسف صاحب الحقائق . (مه)

الشيخ - انه لم يشب الاحماع ، ومن العجب استدلال الشيخ رحمه الله بذلك عقيب نقله عن السيد المرتضى خلافه انتهى ، أقول والعجب عن المصنف رحمه الله ، انه كيف يكلم بهذا الكلام ؟ مع انه قال بعد قوله ذلك بصحة تقريباً ، في مسألة تحريم السجود على العطر والكتان ما قال ، وقد نقلنا عبارته في تلك المسئلة فارجع وانظر اليها .

فروع :

الأول صرح جماعة من الاصحاب بل اكثرهم على ما قاله في البحار ، منهم المصنف رحمه الله والشهيدان والشيخ على والمدارك ، بانه يشترط في سلق الحكم بكل منهما ، كراهه وتحريم صحة صوة الاحر لولا المحاداة بان تكون حاصلة لجميع الشرايط المعنوية في الصحة سوى المحاداة فلا يتعدى الحكم بالعدسة ، واحتمل الشارح الفاضل عدم الاشراط ، وفي اشرح المحقق عنه .
للاول ان العدسة في حكم العدم فلا يحقق المسح كراهة او تحريماً ،
للتاسي ان الصلوة صادقة على العادة وردت بان بعد مرض اسليم اسطلق يصرف اليه لكامل والى العالم والناسي عدى اقرب .

تنبيه :

هذه جماعة من ارباب القول الأول ومنهم صاحب المدارك بان الاعتبار في رفع المسح كراهه او تحريماً ، العلم بالعداد من الشروع ، ولو علم بعد الفراغ لم يؤثر في الصحة لأن الصوة تاركة باطله على القول بالتحريم ، او متصعة بالكراهة على القول الآخر وظهور العباد بعد الفراغ لا يؤثر في صحتها او زوال الكراهة عنها بعد ما ثبت اتصافها به .

قال بعض الأجلة أقول انظر ان ما ذكره من الحكم بانه مني يظهر انفساد بعد الفراغ فانه لا يؤثر في صحة الصلوة من حيث بطلانها طاهراً بالمحاداة منى على مسئلة اخرى ، وهو ان الصلوة ان كانت صحيحة بحسب الواقع وبعض الأمر وان كانت باسرها لظاهر باطله ، فهل يحكم

موجبه ، إلى الناس حرمًا ، وكذا الجاهل لدخول الوقت ، إذا كان جاهلاً
بوجوب الاعتناء ، أيضاً ، على القول بعدم توجه السهوى إليه .

والإيضاح أن قوله تلك المسئلة صحة صلوة الجاهل لدخول الوقت
مطلقاً ، يشمل ما ذكرنا ، إذا كان عالماً بوجوب الاعتناء ، وحيث قال السهوى متوجه إليه
مع العمد ، مما ذكره بعض لأحلا ، المتقدم نقل كلامه ، من المسائل من باب
واحد ، صحح باستسناد أسرار من تلك المسئلة بالنسبة إلى الجاهل من
الجملة ، وكيف كان فالأقوى في تمسكه هو ما احتاره في العداك هناك ، بل لم أحده في
المسئلة من محالعه له ذكره بعض المحققين حيث قال يعتبر من رفع الصبح
حرمة أو كرهه العلم بالفساد من الشروع فلو علم بعد إقراعه لم يؤثر في
الصحة وعدم الكراهة لصيرورسب باطله بالمخاداة عنه ، أما الأول فعدم
نأسي به انقربة لئلا هي شرط الصحة وإخليله وإما لئلا فلا ممانه على
الفعل المنكروه والمرحوح ، والظاهر أنه مرحوح ومنكروه ، انتهى كلامه رجع في
الجلد مقامه .

تدنيسها

يجوز الرجوع من الفساد إلى جدار الصلوة عن نفسه بفساد صوته ، فإنه
حصاة إلا أن يعلم لئلا توجه آخر قدل في المسالك والاطلاق مسرور على
لصحيحة وإن لم يحضر صحتها ، نعم لو أحبر بفسادها قبل .

وقال بعض الأحلا ، في حصة كلام له ، وما ذكره في التحيرة ، حيث
قال ومن نفس قوله في الفساد ، وحيث أن ما يؤيد توقعه في ذلك وإظهار
منعه ، وكلف لأفعال قوله من عموم أفعال العقل ، على أنفسهم خبير ، ونحوه من
لأدلة العامة ، ودال لتعريف رجه الله في لقواعد والأقرب استلزام صحة
صوت المرأة لولاه ، أي بولاه ، ذكر من المخاداة وبعدمها على مطلق للصوابين
موصول الحايض أو غير المظهر وإن كان سبباً ، لم يظن بصوته ، وفي الرجوع
إليها حيث ينظر ، وعقبة بعض العلماء بقوله منشاء الضر من حر بفساد

صلوته قبل منه قطعاً ، لأن إقرار العقلاء على أنفسهم خاير ، ومن أنه شهادة على العير فلا يقبل ، والأول أقوى لأن إخبار المكلف بصحة صلوة نفسه وفسادها إخبار عن فعل نفسه ، فإذا حكم بقوله لزم منه صحة صلوة الآخر وفسادها ، فلا يكون شهادة على العير ولا إقراراً عليه انتهى .

الثاني : إطلاق كلام لأصحاب على ما صرح به جماعة ، يقتضي عدم الفرق في صلوة كل منهما ، بين اقتراح الصلوتين وسبق أحدهما في بطلان كل منهما ، واختاره الشهيد في الدروس ، وذهب جمع كثير من المشأخرين ومذهب الشهيد في المسالك إلى تخصيص البطلان بالمقارنة والمأخوذة دون استابقه ، قال في المدارك ، ويسعى لقطع صحة الصلوة المقدمة لسبق انعقادها ، وفساد المتأخرة خاصة ، ومع الافتراض تبطل الصلوات ، لعدم الأولوية ، انتهى .

بلاول إطلاق الروايات المتقدمة .

وللثاني وجوه الأول ما رواه الشهيد في باب ما يجوز ا صلوة فيه من اللبس والمكان وفي آخره إشارات إلى ذلك الباب ، ساد فيه كلام كما سيظهر في باب أحكام الجماعة ، وأقل الجماعة من تسخير عن عيسى بن جعفر عن أخيه (ع) عن سالم عن إمام كان في الصلوة ، يظهر مقام إمام يحل له تصلي و هي تحسب أنها لعنصر هل يفسد ، عن قوم ، وما حل المرأة في صلواتها معهم وقد كانت صلت لـ ، لا يفسد ، بل على قوم ويعيد المرأة .

وعند صاحب المدارك وغيره ، ما هذه الرواية من الصحاح ، قال إسماعيل لمحقق ، وعند بعضهم هذه الرواية من الصحاح وفيه بطل ، لأن في طريقه جعفر بن محمد عن العمركي وجعفر مشتركت بين الثقة وغيره إلا أن بعد طرق الشرح إلى على بن جعفر صحيح ، فيكون الرواية من الصحاح ، وفيه تأمل انتهى أقول وفيه نظر ، لأن الشيخ روى هذه الرواية بالطريق الذي فيه جعفر بن محمد في باب ما يجوز لصلوة فيه من اللبس والمكان وفي رواياته ، ورواها أيضاً في باب

احكام الجماعة، معلقا عن علي بن جعفر، وطريقه اليه صحيح بلاشكال والشارح المحقق لم يتطعن الى هذا .

قال الشارح المحقق ايضا : ذهب جماعة من المتأخرين الى اختصاص البطلان بالعقوبة والمتاحرة دون السابقة ، ورواية علي بن جعفر تساعد الثاني، و باقى الروايات الأولى ، ويمكن ترجيح الأول ، ان قلنا بان الصلوة الفاسدة غير مؤثرة فى البطلان ، بان يقال : يحوز ان يكون تخصيص الفساد بصلوة المراء ، فى رواية علي بن جعفر ، مبيها على ان علة فسادها الاقتداء فى صلوة العصيرين بصلوة الظهير ، مع اعتقاد انها العصر ، وحينئذ يبقى اطلاق ما فى الأخبار سائما عن المعارض ، انتهى .

ولا يخفى عليك ان الشارح المحقق تبع فيما اعترضه على رواية علي بن جعفر لصاحب المدارك ، لأنه ايضا اعرض عليها بهذا الاعتراض ، قال بعض الأخلاء : بعد ان نقل ما اعترضه صاحب المدارك على الرواية التى تتبعه فيه الشارح المحقق ، ما صورته ان من المحب قوله من الخواب عن صحبة علي بن جعفر ، ان الأمر بالاعادة لا يتعين كونه بسبب المحادة ، وان تبعه فيه من تبعه ، فان اسناد الابطال الى ما ذكره وقيامه احتمالا فى معنى الرواية المذكورة ، يتوقف على وجود دليل على ذلك من خارج ، مع انه لا دليل على ذلك من خارج ، مع انه لا دليل ولا قابل بذلك ، والاستناد الى هذه الرواية فى ذلك مصادرة فى البين ، انتهى فتدبر .

الثانى : انه لم يعهد فى العوائد الشرعية ، تأثير محل العبر بغير اختيار المكلف فى ابطال صلوته بعد افتتاحه على الصلوة ، قال غير واحد من الطائفة ، و مرجعة الى الاستقراء .

الثالث : ان الصلوة السابقة كانت صحيحة قبل هذا ، فيكون بعده كذلك استصحابا بالحالة السابقة ، والاطلاقات بعد حصول الشك فى شمولها للمقام ، بما قد مضى من الاستقراء ، لا تصلح قاطعة للاستصحاب ، لعدم تبادر هذه

الصورة منها .

الرابع ما اشار اليه بعض المحققين ، من الأخيار الدالة على ان صلوة المسلم لا يقطعها شيء كلب ولا حمار ولا امرأة . قال ولا معنى لسبب القطع الى نفس المرأة ، فيكون المراد والله يعلم ان شيئاً من معيها لا يقطع صلوة المسلم ولا شك ان الصلوة من فعلها فلا تقطع ، وبالحمله ثبت من هذه الأخبار ما يصحح المعتمدة ، عدم قطع صلوة المرأة لصلوة الرّحس بالعموم ، فيجب الحكم بعدم قطع صلوة الرجل لصلوة المرأة ايضاً لعدم القائل بالفرق ، انتهى .

ذكر حمر عيسى بن جعفر المشار اليه سابقاً ، بعض الأحكام مستدلاً قول و يؤيد ان المصادر من جملة من عارضت ذلك الأخبار ان المراد من قوله يصلّي والمرأة بحياله يعني يريد الصلوة وحاصل السؤال حينئذ انه هل يجوز الدخول في الصلوة والحال هذه ؟ انتهى .

أقول والايمان ان المسئلة محل اشكال ، وان كان القول اختصاص البطال بالمعارضة او المناجزة دون السابقة ، لا يخلو عن رجحان ما للاستقراء ، المؤيد بما مر ، ومن الذكرى^(١) وفي رواية علي بن جعفر عن اخيه (ع) اد ا صلب حيال الامام وكان في الصلوة قبلها أعاد - وحده - وفيه دلالة على مساد الطاري انتهى وامر الاحتياط واضح .

الثالث: لو صليا ولم يعلم احدهما بالآخر الا بعد الفراغ ، فالظاهر الحكم بصحة صلواتهما ، كما صرح به جماعة ، لعدم تعلق المسئى بصورتها ، ولو علم في الاثناء فالظاهر ايضاً الصحة كما صرح به في المدارك وغيره للاستصحاب و عدم معدومية تعلق المسئى بهما . نظرا الى عدم كون هذه الصورة متبادرة من الأخبار ، فيسعى الحكم بالحرمة او الكراهة من غير دليل ، ما ان الشارح المحقق

(١) قال في الذكرى ولو امرن الصلوان بطلتا ولو سعت احد بهما امكن بطلان الثانية لا غير لسبق انعقاد الاولى فيعتنع انعقاد الثانية ويحصل بطلانها معا لتحقق الاحتجاج في الموقف المسئى عنه انتهى . (منه)

وقى الاثناء يستمر لسبب الاعتقاد ، ويحتفل قويا وحبوب الابطال في سعة الوقت ، ان لم يمكن ازالة المانع بدون العيطل .

فان بعض الأجلاء ، بعد نقل ما احصله ، لشارح المحقق لا يحصى ما في هذا الاحتمال من القوة ، وهو الاستعدي بالقواعد الشرعية و لصواب المراجعة ، فان ما اعتمدوا عليه في تعليل الاستمرار من سبب الاعتقاد ، لا يخلو عن النظر ، ولا ريب ان هذه المسئلة وان لم يتم عليها معنى بالخصوص الا ان النصوص في بطلانها من عروض البطلان في اثناء الصلوة كثيرة . ولم يتصور شيء منها وحبوب النص على ذلك المصطل ، بل فيها ما يدل على انه يمكن رلته بما لا يبطل الصلوة ، والا فطع الصلوة ، كاحبار الرعايا في اثناء الصلوة و وجود الحاسة في الثوب في الاثناء وحبو ذلك ، وبه يظهر قوة لاحتمال المذكور ، بل لا يبعد تعميمه ، سمع مع موافقه للاحتياط انتهى .

أقول ولعل الاحتياط في اتمام الصلوة ثم عاقبتها ، لا ميماء ذكره بعض الأجلاء ، والله تعالى اعلم .

الرابع قال الشيخ في المصنوع فان صلب حلقه في صف ، بطلت صلوة من عن يمينها وشمالها ومن يجاد بها من حلقها ، ولا يبطل صلوة غيرهم وان صلت بحسب الامام بطلت صلواتها وصلوة الامام ، ولا يبطل صلوة غيرهم ، انتهى . قال في لذكرى ولو اقتدت بامام بطلت صلوة اهل الحاشيين والورا و لو حدث الامام قال الشيخ تنطل صلواتها دون امامومين ، وهو بناء على ان اضارية تدافع السابقة فيبطلان ومع هذا فعلى مذهبه ينبغي بطلان صلوة من حلقها ايضا ، بدون الحائل او البعد ، ثم صحة صلواتهم مشكلة مع علمهم ببطلان صلوة الامام ، اما هو مع الجهل فلا بحث .

وقال في الدروس ولو اقتدت بامام بطلت صلوة من على حاشيتها وورائها من الرجال ، ولو حدثت الامام و علم امامومين بطلت صلوة الجميع ، ولو جهلوا بطلت صلواتها وصلوة الامام ، وأطلق الشيخ صحة صلوة امامومين ، انتهى .

أقول كلام الشيخ لا يحلوعن اشكال ، والاظهر هو ما فصله جماعة ، ومنهم الشارح الفاضل قال في الرياض على ما نسب لوصف المرأة محادية له ، فعلى القول بالتحريم سطل صلواتها وصلوة الامام ومن على يمينها ويسارها ، ومن تاجر عنها مع علمهم بالحال ، ومع عدم العلم سطل صلواتها لاغير ، و هو علم الامام خاصة بطلب صلواتها معادون المأمومين ، واطلق الشيخ رحمه الله صحة صلوة المأمومين ، وهذا كله اما يتم مع القول بان الصلوة الطارئة تؤثر في السابقة او على حوار تكبير المأموم مع تكبير الامام ، والاصح صلوة الامام لتقدمها ، ويبقى الكلام في المأمومين ، انتهى *

والظاهر بطلان صلوة المأمومين في صورة محادتها ، مع علمهم بصلواتها ، في صورة المقارنة ، او مطلقا على القول بان الطارئة تؤثر في السابقة ، وباحتمالة الغرض في هذا الفرع كثيرة ، وحكمها واضح فلا يطيل الكلام بدكرها

الخامس : قال بعض المحققين الاشهر الاظهر اختصاص الحكم المذكور حرمة او كراهة بالرجل والمرأة ، واما الصبي والصبيبة فلا ، اما على القول بعدم مشروعية عبادتهما عا لظاهر ، لما قدم من كون العاسدة كالعديم ، واما على المختار من كونهما مشروعة فكذلك ايضا ، اقتصارا فيما خالف الاصل على مورد النص ، لعدم اطلاق الرجل عليهما ^(١) حصة ، وان اطلق محارا ، والاصل في الاطلاق الحقيقة ، وهو الذي قدمناه ولو سلم اطلاقهما بوجوب حملهما على ما ذكرنا دوسهما ، لكونهما من الاعراد الغير المتعادلة *

وعن الشهيد في بعض حواشيه على القواعد ان الصبي والمالغ يعرف حكمهما من الرجل والمرأة ، وكانهما على بالمالغ الصبيبة ، لأن الصفة على ماغل يشترك فيها المذكور والمؤنث ، ولا وجه له بعد ما ذكرناه *

وقال في الرياض على ما نسب المراد بالمرأة المالعة ، لأنه المتعارف

(١) والمرأة ظ *

ولأنها مؤنث المؤنث يقال مرء ومراة وامراة ، والمرء هو الرجل كما نص عليه أهل اللغة ، فلا يتعلق الحكم بالصغيرة ، وإن قلنا أن عبادتها شرعية لعدم التقصير ولا فرق فيها بين كونها مقتد به أو معردة للعموم وكذا القول في الصبي .

وفي بعض حواشي الشهيد رحمه الله على القواعد أن الصبي والبائع يقرب حكمهما من الرجل والمرأة ، وعلى ما لبائع المرأة لأن الصفة التي على ماغل يشترك فيه الذكر والمؤنث وكف كان فالعمل على المشهور من اختصاص الحكم بالمتكلمين لعدم الدليل الدال على الإلحاق .

وقال بعض لأحلا ، بعد نقل الكلام المذكور أقول يمكن أن يكون المستند ما نقله عن الشهيد رحمه الله ، ما يوجد في كتب اللغة من إطلاق الرجل على غير المتكلم البائع ، من على القاموس الرجل بالصم معزوف ، وأما هولهو شرب واحتلم أو هو رجل ساعة يولد ، ومن الصحاح هو الذكر من الناس ، ولأخبار قد اشتمت على لفظ الرجل ، فمضى صح إطلاقه على غير البائع لغة ، صح ماكره الشهيد إلا أن المسعاد من إطلاق العرف العام واحد - أعني عرفهم عليه السلام - إنما هو البائع ومتى أريد غيره غير لفظ الصبي وغيره .

وقال الشارح المحقق المراد بالمرأة البائع ، لأنه استعارف المسمى إلى الذهن ولأنه مؤنث المؤنث يقال مرء ومراة وامرء وامرأة ، والمرء هو لرجل كما نص عليه أهل اللغة وعلى هذا لا يتعلق الحكم بالصغيرة وإن قلنا أن عبادتها شرعية ، قصر الحكم على مورد النص وكذا القول في الصبي ، وعلى بعض حواشي الشهيد على القواعد أن الصبي والبائع يقرب حكمهما من الرجل والمرأة ، وعلى ما لبائع المرأة لأن الصبي يشترك معها الذكر والمؤنث والافقوى عدم الإلحاق ، وقال العلامة المجلسي في البحار واختلف في الصغيرين و الصغير والكبير ، والظاهر اشتراط البلوغ فيهما انتهى .

أقول تفصيل الكلام في المقام يقع في مقامات

الأول : أن الحكم المذكور حرمه أو كراهة ، هل يشمل الصغير والمرأة أيضا .

أم لا بل يحتص بالرجل والمرأة^١ منه خلاف المشهور على الأول و عن الشهيد في بعض حواشيه على القواعد انه قال ان الصبي ١٠٠٠ اى آخر ما عدم في العبائر، والظاهر من هذه العبارة المخالفة لأن المراد من المانع المرأة كما صرح به الشارح الفاضل والشارح المجعول لا الصبي كما رعه بعض المحققين، وذلك واضح جدا .

للاول لاصل والقدر المصحح عنه هو الرجل والمرء وأما الصبي والمرأة فلا ، ولعدم إطلاق الرجل على الصبي حقيقته و لكونه من الافراد السادرة العبر المتبادرة من الاطلاق .

ونشأ ما يوجد في كتب اللغة من إطلاق لرجل على غير المتكلف الباع قال في القاموس الرجل ضم الحميم وسكونه معروف ، وأما هو احتلم وشئت أو هو رجل ساعه يولد ، وعن الصحاح هو الذكر من الناس استدلال به بعض العلماء كما عرفت سابقا وفيه نظر اما أولا فلا إطلاق عم من الحقيقة ، ولحاج حير من الاشتراك وأما ثانيا فلما ذكره بعض المحققين بأنه بعد مسلم كونه رجلا في اللغة ، فلا شك في أنه من العرف ليس كذلك لوجود أمارات المخالفة فيها . ولت عدم استدارا وسد العبر وصحة السبب هذا مع ان عبارة القاموس ربما يظهر منها كون الرجلين هما هو من العرف حقيقة فيه ، حيث أحاط معناه الى العرف فقال به معروف مصدا الى معنیه . ذلك بالتحصر فيه وظهور برونه عنه في إطلاقه على صبي حدث . كره بلفظ أو ، وبالحمله هذه القرائن ربما تدعى بالتحصر في الأول انتهى .

أقول ولا موقى عندي هو عدم احتصاص الحكم المذكور بالرجل والمرأة ، بل حكم الصبي والمرأة أيضا كحكمها ، اى كما ان المرأة اذا صلت بحد ، الرجل المصلى تفسد صلوسها ، فكذا اذا صلت بحد ، الصبي المصلى لصحيحة الحظي المتقدمة المقولة في الصدوق المشتملة لقوله (اع) وان كان معهن علماء

فاميعوهم بين ايديهم وان كانوا عبيدا . المؤيدة كصحيحه ابراهيم بن ميمون
لمكان فضالة وحماد المتقدمة ، المروية في السديد في زيادات الجماعة بل
يمكن ان يجعل هذه الرواية دليلا . كما لا يخفى على العظمى .

ولرواية عبد الله بن مسكان المتقدمة ، المروية في زيادات باب فصل لجماعة
الصريحة في المطب والاصار غير صاير لمكان ابن مسكان الجليل لأن المصمر
كلما اردت حلالة وقوه نقص الاصار وهما وضعفا . لأن الجليل لا يشر عن غير
المعصوم (ع) غالبا . ولا يكتفى بكل احد ، فلا يضر الاصار كما في ما نحن فيه ، و
كلما نقص المصمر قوة وحلالة ارداد الاصار وهما وضعفا ، لأن الضعيف يكتفى
باجلين عنه ولو كان غير المعصوم (ع) ، فاحفظ هذه القاعدة فاسها سعة
في مقادير كثيرة . وليس في السند من يتوقف فيه الا محمد بن سنان والرواية
اشتملة عليه هوية على لا قوى . وليس المقام فابلا لذكر التعصين فيه .

ودونه ان يقان ربما يحكى ان الشهرة وقعت على تضعيف محمد بن سنان
والظاهر انه لا اصل لها كما ادعاه بعض الأختلا ، لأن اساطير هذا الرجل الشيخ
ورجال النجاشي والعبيد والكشي والمصنف والفصل بن شاذان . وكلهم فيه ضعف
فاما الشيخ فهو قال في الاستصار به ضعيف . وكذا ضعفه في العدد بصاعني ما حكى
وقال في العهرسب له كتب وقد ضمن عليه وضعف اسبى . وشهد رحمه الله
بعضه وحلالته . وانه من الوكلاء والقوام الذين ما غير واوما يدّ لو اوما حباسو .
اصلا . وما روا على مسبحهم (ص) . في العمية عنى ما ياتى في بعض كلام تعق و
اما المصنف رحمه الله قال في الروضة قد اختلف علماءنا في شأنه . فان لشيخ
العبيد قال انه ثقة . والشيخ الطوسي ضعفه . وكذا رجال النجاشي . والعصائري قال
انه عاقل لا يلبث اليه . وروى الكشي فيه مدحا عظيما واتى عليه ايضا . واثو حبه
عندى التوقف فيما يرويه . فان الفصل بن شاذان قال في بعض كتبه انه من الكذابين
المشهورين ابن سنان وليس بعبد الله . ودفع ايوب بن موح الى حمادويه
دفترنا فيه احاديث محمد بن سنان فقال ان شئتم ان تكبوا ذلك فامعلوا .

فأبى كتب عن محمد بن سنان ولكن لا يرى لكم عنه شيئاً ، فإنه قال قبل موته
كلما حدثكم به لم يكن لي سماع ولا رواية وأما وجدته وعن عنه أشياء آخر رواية
ورجع المصنف رحمه الله عن التوقف في المختلف وقال لا مجال للعمل بروايته
كما يظهر من (١) تنقيح الاسي والمختلف آخر كتاب المصنف رحمه الله على
ما يحكي فارس محمد بن سنان يكون عنه معسدا والعمل بروايته عنه راجحا
وأما المعيد فقد صغفه في رسالته في الرد على الصدوق ، على ما قاله في
تنقيح ، ولكنه صرح في الارشاد بكونه من حاشية الكاظم (ع) وثقاته ، وهل العلم
والورع والعه من شيعته ، وبالخطوة قول مختلف فيه مع ان البعض المشهور عنه
فيه اسنويق وهو يعطى رجوعه عن التصعيف قاله بعض لأحمد .

وأما رجا المحدثي فكان وهو رجل ضعيف جدا لا يعول عليه ولا يثبت
الى ما عرّده ، وقد ذكر ابو عمرو في رجاله قال ابو الحسن عني عن محمد بن عيسى
النيسابوري قال قال ابو محمد الفصل من سادات الاحل لكم ان يرووا احاديث
محمد بن سنان و كرايضا انه وجد بخط ابي عبد الله الشافعي ابي اسحق سمعت
العاصمي يقول ان عبد الله بن محمد بن عيسى الملقب بسنان (٢) قال كتب
مع صفوان بن يحيى بالكوفة في سرل ا - دخل علينا محمد بن سنان فقال
صفوان هذا ابن سنان لقد هم ن بطير غير مرة فقصناه حتى ثبت معنا . و
هذا يدل على اضطراب كان وراي اسهي .

قال بعض الأجلة مظاهر رجاء المحدثي التامل في صغفه ، فابن رايته
بعد نقل كلام عقد عقد والكشي صرح بن هذا يدل على اضطراب كان وراي .
واذا تطرق المدح الى القدح سلم ما ورد فيه من المدح نحو ما يرى ابو طالب
القمي الثقة الحليل من قول ابي جعفر (ع) حري الله صفوان بن يحيى و
محمد بن سنان وركريا بن آدم وسعد بن سعد عني حيزا فقد وفوالى ، والسند

(١) كلمتان لا تعرفان .

(٢) بنان خ ل .

في غاية الصحة ، لأن الكشي رواه عن اصحابنا ، عنه ، و الاضافة يعيد العموم .
انتمتصى لدخول اشبه فيهم لا محالة انتهى .

واما الكشي فعليه ما علم في الخلاصة ورجال النجاشي ، وفيه ايضا على بن محمد بن عيسى لميسابوري قال قال ابو محمد الفصل بن شاذان ^(١) احاديث محمد بن سنان عني وقال لا اخجل لكم ان ترووا احاديث محمد بن سنان عني بدميت حيا وان في الرواية بعد موته قال ابو عمرو وقد روى عنه الفصل واسوه ، و يونس ومحمد بن عيسى العيني ومحمد بن الحسين بن ابي لحطاب و الحسن والحسين ابنا سعيد وايوب بن نوح وغيرهم من العدول و الثقات من اهل العلم .

وفي رواية - ابي عن ابي عبد الله اشبه - ابي - فان سمعت يضا - ابي انصافى - قال كذا حدث محمد الكوفي وكان ينظر اليها محمد بن سنان و قال من اراد من الضعفاء فاقى ومن اراد الاحسان والحرم فعليه بالنسيح يعني صفوان بن يحيى ، انتهى .

ولا يخفى ان عادة الكشي على اختيار الروايات الواردة في الروايات ، ومع ذلك رايته بعد نقل كلام الفصل بن شاذان يقول ، قد روى عنه الفصل بن سنان و هو - في قوله - من العدول واسفاء ، وبذلك لا يعرف به وعدم رضائه بكلامه .
قال بعض الاخلاء من عني لروشح و لصيح الكشي عني كتاب بعد ما روى حمله ، بوجوب القدح ولعمري محمد بن سنان اسي عليه و قد مر ذلك بحمله بما هذه صورته عدته قال ابو عمرو قد روى عنه ، ثم نقل عبارة الكشي المتقدمة ثم قال جعل رواية لشعاع عنه ، في حقه مدحه وتوسعة والثناء عليه ، انتهى .
واما الفصل بن شاذان هو حده يروي عنه ، واداه في الرواية عنه بعد موته دون امام حياته ، لا يدل على عدم صحة روايته عنه ، والالذ على القدح الفصل بن شاذان

وعن العوائد المحمية ، أنه قال في جملة كلام له في المقام : قد سألت في حديثه سني بعض مشائحي عن ذلك ، فلم يأت بمقنع ، وطمس ابن السب في الصنع عن الرواية حال الحياة والادب بعد موته ، ابن محمد بن سنان عبد الفصل ثقة او من بعض الأمر ، وان كان في رعم الناس من المحروحين ، وقد وثقه المصنف و جمعة منهم السيد السعيد رضى الدين بن طاوس رحمه الله ، فالرواية عنه حايمة لذلك ، او لعلم الفصل ان ما حده عنه صحيح في الواقع للقرائن ، ولأن الرواية عن لغاس حائره ١٠١ احتمال الصدى ، ولا سيما اذا كان راجحا ، وبالجملة فالحديث يظهر ان سبب الصنع كان حوقا دنيويا لا احتياط دنييا انتهى .

قال بعض الأجلة في جملة كلام له ، وامامون الفصل بن شاذان انه من الكذابين المشهورين كآس سببه واسى الحظاظ ، مما يقتضى العجب العجيب ، ان ليس شعري كيف يحسن حال رجل مشهور بالكذب معروف بالفسق ، على كرامة معاصريه ورحمة معاشرته ، سيما اهل العلم والفصل والورع منهم ، بحيث يكترون من الفعل عنه والرواية عنه ، فادارياهم يروون عنه ويأخذون منه ، من غير مسالة بقول الفصل بن شاذان مع امتناعهم الشديد وابائهم الاكيد ، من الرواية عن اشياء اسى سمسة واسى الحظاظ بحصل لما القطع بان ما قاله الفصل ليس على حقيقته .

وللسيد السعيد رضى الدين بن طاوس ، كلام في محمد هدايا وشباهه ، محتملة ان حاله ودرهم وشدة احتصاصهم باهل العصمة سلام الله عليهم هو الذي يحفظ^(١) من رسلهم عند الشيعة ، لاسم عليهم السلام لشدة احتصاصهم بهم اطلعهم على الاسرار المصنوعة عن الاعيار وحاطبهم بما لا يحتمله اكثر الشيعة ، فسبوا الى العلو وارتفاع العول وما شاكلهما ، انتهى .

وقال شيخنا الشيخ سليمان : وهو قريب .

وقال السيد المذكور رضى الله عنه ، في موضع آخر اسى لا يحب من دم انيسوارا واحبار مدحه عن الأئمة الثلاثة صلى الله عليهم ، وذكر انه يكون بعض

(١) يظهر سقط من العبارة ، وربما يكون : (أدنى إلى) ، المصحح .

الاشياء من بعض المعاصرين مع بعضهم ، فان الفصل من شاذ ان ذكر ان لا ترووا احاديث محمد بن سنان على ما ذهب حياوا رويها بعد موسى فلا تجعل في ذمهم رويها ، ورواية الثقة العدول عنه تدل على ذلك ، انتهى .

وفان الفصل ع ع سب . بعد نقل قول الكشي وقد روي عنه الفصل . الى آخره . لا ريب ان هذا مما يؤنس لحاله . لا ان المشهور خلافه . ونقل مثل هؤلاء عنه بعيد حالا يعتد به ، كما لا يخفى انتهى .

وقد عرفت حال الشهرة المدعاة . وقد شيخنا الشيخ سليمان علي بن سبب بعد قول الكشي المذكور . وهو يدل بحسب الظاهر على ان رواية الأجلاء عن شخص تدل على خلافته . ولذا عده بعضهم من القرائن القوية على تنفع العسوى عن المروى ، انتهى .

قال في التعليق ضعفه الشيخ ايضا في العدد . وكذا رجال الحاشي في ترجمة مباح . وكذا المعيد في رسالته في الرد على الصدوق لكنه صرح في الارشاد بكونه من حاشية الكاظم (ع) وثقاته ، واهل العلم والورع والعفة من شيعته ، والشيخ جعله في العنية - على ما ياتي في الحاشية - من ابوكلاء . و القوام الذين ما عيرو وما بدوا لو او ما حياوا اصلا . وما تو على مساحهم (ص) . ورجال الحاشي عن ضعفه عن عدد عند الكشي ورواه بقوله . وهذا يدل على اضطراب كان وراي مع ان الكشي ايضا لم يضمن كما سنشير . والعلامة صرح في المختلف في كتاب الرضاع بصحة رواية الفصيل بن يسار وقال لا يقال في طريقه محمد بن سنان وفيه قول لا ينفون شيئا . رجال العمل برواية محمد بن سنان . وقد بيّن ذلك في كتاب الرجال . والظاهر انه في غير الروضة وفي الوحيرة معتمد عليه عدي .

وقال حدى العلامة المجلسي وثقه المعيد . وضعفه السابق وسبوه الى العلو . ولا تجد في احبارهم علوا اصلا . بل يظهر منها كونه من اصحاب الاسرار . ولو كان كذلك لكان اللزم على الشيخ لا اقل ان لا يروي عنه . مع ان كتبته

مشحونه من احباره ، ولو لم يعر نقل خبره ، وكيف يحجون بعد وفات الفضل ، وما يرد عليه كثيرا ، انتهى .

قلب أدب الفصل في الرواية عنه بعد موته ، يدل على صحة رواياته عنه ، وان السمع في حال الحياة العاص آخر ، والظاهر انه كان يتقى من الجهال والمعادين لجمده ، ولعله لما في احباره من امور لا يفهمونها ، كما يشير اليه قول محمد بن ابراهيم من اراد من الصمغلاب اي الدواهي المشكلات فآلى وابوك كما رايت اعتدريان احباره بعنوان الوحدة ، وغيرهم ان الوحدة لا صر فيها اصلا نعم يظهر من كثير من القدماء الصمغ ، وان كان الظاهر من غيرهم العدم ، ولذا جمعت الثقة الأحلة على الرواية عنه من دون مع منهم عن رواياتهم عنهم بعد وفاتهم ، ولذا رواها عنهم جماعة بعد جماعة ، حتى وصلت الى المحدثين الثلاثة رضي الله عنهم ، وكتبهم مشحونه بها من دون طعن منهم .

نعم ربما يطعن بعضهم لوجود معارض أقوى ، من باب التبرحيات الاحتجادية فظهر ان قول الفصل بن شاذان انه من الكتابين المشهورين ، ليس على طاهره عنه ، ولعل مراده انه كذب على المشهور ، وقول الكشي وقد روى عنه الفصل - الى قوله - وغيرهم من المدول والثقاء واهل العلم ، يشير الى انه غير راض بالطعن ، بل هذا يدل على وثاقته ويعصده اكثر المشايخ من الرواية عنه ، وكون رواياته سديدة مقبولة معنى بها سلفاء بالقبول مع ان الأخبار العروية في الواسي ووحيد ابن مامويه وغيرهما الدالة على عدم علوه وصحة عقيدته من الكثرة بمكان ، انتهى .

أقول ظهر من حمرايين طالب الفقه ، ومن مدح ابن طاووس والمجلسيين والشيخ سليمان والفاضل ع ع ع ع بسبب وغيرهم ، ان الرجل من الأخلاء والعظماء ، وظهر ايضا ان الشهرة الدعاة بعدم حلالته ليس بمكانها نعم ما قيل رت مشهور لا اصل له ، قال بعض الأحلة فالحق الحقيقي بالاتباع وان كان قليل الاتباع ، ان الرجل من اقرب صفوان وركوبا وسعد ، كما جعله الامام (ع) قول

صفوان أراد ان يطير عقصاه حتى تيب معنى، شهادة قاطعه في حقه انتهى، والحاصل ان الرجل عدى قوى في العاية، فظهر بما ذكرنا اشتغال سد رواية ابن مسكان المتقدمة، على محمد بن سنان غير صاير، كاصغر ابن مسكان، فالرواية سالحة للحجية، حاسمة لمادة الشبهة .

الثاني: هل يجوز ان يصلي الرجل بحداء الصعيبة المصلية ام لا ؟ المشهور على الأول بل لم احد في المسئلة محالفا صريحا بل ولا ظاهرا . و مستد هم ان المرأة الواردة في الأخبار غير شاملة للصبي . فلا بد ان يقتصر فيما حائف الاصل على مورد النص، ويدل على الثاني رواية محمد بن مسلم المتقدمة في وائل المسئلة المروية في الكافي، الدالة على مع صلوة الرجل و بحداء امته صلى بكلمه لا يسعى، كرواية الحلبي المتقدمة في وائل المسئلة ايضا، المفعولة في المحار، والظاهر شمول لامة للصعيبة، والقول بان المتأد ر منها هي البالغة غير وحيه كما لا يخفى وكلمه لا يسعى، وان كان لها نوع ظهور في الكراهه ولكن لاحباط في لمقام لا يترك البتة، سيما ^(١) ملاحظة ما احترياء في المقام السابق، من انقول بطلان صلوة المرأة اذا صلب بحداء لصبي المصلي، فاصم ذلك .

الثالث: على المحتار من كون عبادة الصبي شرعية، فهل يجوز ان يصلي الصبي بحداء لصبيته ام لا ؟ والظاهر هو الأول لعدم ما يقتضي بطلان ولم احد في ذلك محالفا مطلقا، وان كان عبارة المحار موهيه بوجوده، والله يعلم، هذا ما تيسر لنا من الكلام في هذا الفرع .

السادس من: قال اث رخ الحق ظاهر كلام المصنف رحمه الله اختصاص المصع بالرجل، والاولى تعميم الحكم، لأن الظاهر عدم الفيد بافصل وبعض الروايات السابقة تساعد على تعميم الحكم اسهي. أقول تعميم الحكم مما لا ريب

(١) لا مال يجد من صرح في المقام الأول بالبطلان وفي هذا المقام بالحوار . (مه .

ولا شبهة يعتريه .

قال الشهيد ان في اندروس والروضة ولا فرق بين المحرم والاحبيب . و
المقتضية والسفردة . والصلوة الواحدة والمدوبة وفي القواعد سواء صلواته
او سفرده . وسواء كانت روحته او مفوكته . او محرمه او احببيه . وفي الشرايع سواء
صلب بصلوته اركان سفردة . سواء كانت محرما او احببيه .

السابع . لو اجتماع في مكان واحد . بحيث اذا اراد ان يصليا معا
لنحوه المصع واتسع الوقت صلى الرجل او لا المرأة ثانيا . وبه صرح جماعة من
الاصحاب . ويمكن ان يكون حكمهم بذلك على سبيل التوجيب كما عن الشيخ . و
يدرس عليه صحيحة محمد بن مسلم . المروية في التهذيب في باب ما يجوز للصلوة
فيه من اللبس والمكان عن احمدهما ((ع)) قال سألته عن المرأة تراه مل
الرجل في الحمل يصيبان جميعا . فقال لا ولكن يطل الرجل اذا مرع
صلت المرأة . ورواها في الكافي ايضا بسند فيه سهل . وقد نقلناه سابقا
ايضا . ودلالتها على الوجوب ظاهرة كرواية ابن بصير عن سي عبد الله بن عمار
سألته عن الرجل والمرأة يصلان جميعا في المحض ايضا . قال لا ولكن يطل
الرجل وتصر المرأة . قال بعض الأجلة . العصف فيها وان كانا لوا والسفردة
سقطت لجميع الا ان ساء الخبر . عن سيها بمعنى ثم وهو كثير
الاستعمال في الأخبار كما لا يخفى . من حاشي حلال اندرس . سيهي

ولا وجه لحمل الأمر على لا سيما . كما ذهب اليه القائلون بالكراهة . و
حمله من انقائين بالمصع على ما يحكى . ولا يمكن ان يستدل لهم بصحة
عبد الله بن ابي يعفور لسندهم المشتمل لقوله صلى والمرأة ابي حبيب وهي
تصل . فقال لا ان تقدم هي او انت . لاحتصال اسد المكنى اولاً بتعارض
بين هذه وصحيحة محمد بن مسلم . من تعارض العام والخاص المطلقين . و
صحيحة ابن مسلم معدمة لخصوصيتها بصوره اجتماعها في مكان واحد بالسحو
المتقدم . او بما ذكره بعض المحققين . بأنه محتمل ان يكون المراد بانها ان تقع

تقدم صلواتها على صلواتك لا يكون حينئذ مع . وتقدم صلواتها ربما يكون بعدم
إرادة الرجل الصلوة ، أو أنها ما كانت تدرى أنه يريد الصلوة ، أو تدرى لكن
ما كانت تدرى المسئلة ، أو كانت تدرى المسئلة لكنها عصب وبعدت انتهى
وبالحمله القول بالوجوب هو الاحوط ، أن لم يقل بكونه اظهر ، وعليه كما هو
لمحتار ، ولو عصب وصلّت أولا فالظاهر صحة صلواتهما . والمصنف من المنتهى
على ما حكى ادعى على ذلك الاجماع .

تسبها :

الأول لو كان المكان ملك المرأة عينا ، وسعته لم يجب عليها الساحير ،
كما صرح به جماعة لتسلطها على ملكها ، وصرح جمع بأن الأفضل لها تقديم
الرجل ، واستند من ذلك غير واحد منهم ما يحوي استفاد من الخبرين
لمتقدمين .

الثاني قال بعض المحققين ولو شاحا من التقديم في المكان المشترك ،
امنع لأن الفرقة لكل أمر مشكل وهذا منه بل لعل الأقوى أن الرجل يقدم من
غير قرعة ، لما يظهر من محوى الخبرين وتبينهما أسهل والأقوى هو ما قواه .

الثالث قال بعض لأجله في حاشية الكتاب ما حاصله ولو انعفا في
مكان واحد واسع الوقت قدم لرجل وجوبا أو استحبابا ، وإن شاق فإن كان
المكان لأحدهما احتسب^(١) به ولا يجوز يثار الآخر على القول بحريم المحاداة
وإن كان لهما أو نسبوا فيه أمكن القول بأن فرقة يوصل من خرج اسمه و يقص
الآخر وقول بعض الأصحاب ويرتفع المعصا مطلقا مع الضرورة كما صرح
به جماعة امتصارا فيما حالف الأص على العتيق ، من النص و ليعقوى

(١) قال في المسائل قوله بوحصلا في مكان لا يمكن أن من الساعد صلى الرجل أولا هذا
إذا كان في موضع متاح أو وقف عام كالصاحد ما لو كان المكان ملك المرأة لم
يجب عليها التناحر لتسلطها على ملكها ويمكن القول باستحبابه ولو كان مشتركاً
بينها وبينه في العين أو الصفقة ففي أوليته نظر انتهى . (مه)

لاحتصاصها بحكم السادر . وغيره بحال الاختيار . مصافا الى محوى ما دل على حواز الصلوة في المعصوب مع الضرورة . وفي الصحيح اما سميت مكة مكة لأنه يبتك بها الرجال والنساء . والمرأة تصل بين يديك وعن يمينك وعن يسارك ومعك . ولا بأس بذلك . واما يكره في سائر البلدان . وعليه ولو كان كل مسهما في مكان لا يمكن فيه الساعد . ولا يحامل ولا يقدر ان يقوم على غيره . وها في الوقت ارتفع المنع مطلقا .

وقال بعض المحققين قد اطلع جمع من الاصحاب ان هذا الحكم بمصور بحال الاختيار . فلو صاف الوقت والمكان فلا كراهة ولا تحريم واستشكله في الرياض على تقدير الحرمة . بناء على ان المخاداة مباح من الصحة مطلقا والصّوص مطلقه . والتعميد بحال الاختيار يحتاج الى دليل . وبه ان الحكم بالمطلال مشكل بعد عدم ظهور شعول الاطلاقات لهذه الصورة . بطرائق كونها غير مبادرة . ويحب حمل المطلقات على المتبادرة منها عند الاضلاع . دون غيرها . ولو سلم الشعول . فيحب تعميدها بالادلة لداله على وجوب وقوع صلوة كل مسهما في الوقت دون حرجه . ولت لأن هذه الادلة أقوى بحيث لا يقاومها شيء من ادله المصنف . وان قلنا بالدلالة عليه أسهل والأقوى هو قصر الحكم بحال الاختيار .

(ويرول المصنف كراهة او حريفاً لئلا يبين الرجل المرأة او يبعد عشرة - ربعاً فصاعداً) (ومع وقوع البصر - منها) خلفه فلا خلاف حده في الاولين . وفي الثالث في الحمله بل عن المعسر والمسهي الاجماع عليه وهو الحجة مصافا الى المعتبر المستفيضة في الأول كصحيحه محمد بن مسلم لا ولي استقدمه . ورواه الحلبي المتقدمه المقولة في السحار . وما رواه الشهيد في رياض باب ما يجوز الصلوة فيه من اللباس والمكان . في الصحيح عن عيسى بن جعفر عن ابيه موسى بن جعفر (ع) قال سأله عن الرجل يصل في المسجد فيظنه كوي كلفه قبله وحاشاء . وامرأة تصل في حباله يراها ولا يراه . قال لا بأس .

وفد تقدم بطله في البحار أيضا ، وكرواية على سجع المتقدم ، الواقعة قبل
رواية تحرير ، المقولين في البحار ، والمتحاربة عن حدها في الثالث .

ويبدل على الثاني رواية على بن جعفر المنقذمة، المروية في البحار المذكورة بعد موثقة عمار وموثقة عمار، ومن دلالتها ما مشتهر، لأنها قد تضمنت أكثر من عشرة درع، وهو خلاف الإجماع على الظاهر، وقد سه عليها جماعة من الأصحاب وردّها بعض الأحقاف، بأن المراد بهذه العبارة وبحوها عشرة أدرع فأكثر من قليل موله سبحانه (أو ان كان كذا) فمؤيدان (أو ان كان كذا) فمؤيدان، ومثله في الأخبار غير عديد، انتهى فتأمل.

وما اشتملت عليه الموثقة من قوله ((ع)) وان كانت تصلى حلقه فلا بأس. و
ان كانت تصيب ثوبه. ربما يعطى باطلاته صحة الصلوة بتأخر موقفها عن موقعه.
وان حادى بعض يدها بعض يده حال ركوعها وسجودها كما صرح بذلك في
الحبل المتين وصحيفة روضة السعدمة. الواقعة بعد رواية ابن ابي يعفور
امشتملة بقوله ((ع)) الا ان يكون قد امها ولو بصدرة. صريحة في هذا المعنى
كما صرح به في الحبل المتين ايضا. ورواية ابن بكير المتقدمة المروية في العقبه
في باب الجماعة المسعدمة والشارح العاقل كما عن الشيخ على مسركون صلواتها
حلقه بتأخرها عنه. بحيث لا يحدى شيء من يدها شيئا من يده حتى يوضع
سجودها لقدمه. وعليه ما مضى -

قال في التحرير ، ولو كانت متأخرة عنه ولو بشر ، أو سقط الجسد أو غير متضاغله بالصلوة . لم يسمع صلوته وقال الصنف رحمه الله في المنتهى لو صلت قدامه ، أو إلى أحد حاضيه ونسيهما حايلاً ، أو بعد عشرة أرباع مازال لم ينقض صلوة واحد منهما اجتماعاً ، وكذا لو صلب متأخرة عنه ولو بشر ، أو بقدر يسقط الجسد ، انتهى . *

وظاهر الشيخ في كتابي الحديث ، حصول الاكتفاء بالسير ، واستقر به الشارح المحقق قال : قصر للحكم المحالف للأصل على موضع الوفاق ، وربما

تشعر عبارة المصنف بنقل الانعاق على حصول الاكتفاء بالشبر او بقدر مسقط الحسد ، وهذا القول عندى لا يخلو عن قوة . وصحيحة زيارة المتقدمة ، المشتعلة لقوله ((ع)) الا ان يكون قدامها ولو بصدره . لذلك شاهدة كغيرها .
تنبيه :

قال فى المسالك واعلم ان الدراع مؤنث سماعى ، فكان الاحود ترك الحاق الناء بعشرة . وفى رواية عمار الحارثى الناء ، فكان المصنف رحمه الله تتبع الرواية ، وقال فى الحل المنين ولا يحصى ان الحاقه ((ع)) الناء بالعشرة فى الحد يثين الاحيرين . يعطى عدم ثبوت ما نقله اللعويون ، ^(١) من ان الدراع مؤنث سماعى انتهى .

فروع :

الأول - صرح الشارح الفاضل بانه يعبر فى الحائيل ان يكون مانعا من الروبة ، وهو ظاهر كلام سبطه فى المدارك حيث قال ويعتبر فى الحائل كونه حسما كالحايظ والستر . قاله بعض الأحناف ومبه تامين ، وكلام سائر الاضحاب على ما ذكره جماعة منهم مطلق فى ذلك . وروايتا على بن جعفر المتقدمتان دالتان على خلاف ما احتاره الشهيد .

الثانى : عن المصنف رحمه الله فى النهاية ليس المقتضى للتحريم او الكراهة . النظر لحوار الصلوة وان كانت قدامه عارية . ولمنع الاعشى ومن عمى عييه ، وقريب منه كلامه فى التذكرة .

وعن النيران وفى سريل الظلام او فقد البصر مرحلة الحائل بطر ، اقربه الصبح ، واولى بالصبح الصحيح بعنه من الابصار واستوحه المصنف رحمه الله فى التحرير الصحة فى الاعشى . واستشكل مذهب عمى عييه ، وقأن فى المسالك

المعتبر فى الحائل كونه حسما كالحايظ والستر . فلا يعبد بسحو الظلمة مع ^(١) قال فى القاموس الدراع بالكسر من طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى والساعد وقد يذكر عيها . (منه)

احتماله ، وقد أبصر بها بمرئيه الطلعة ، لأن أحدهما خاصة ، ولا بتعميم الصحيح عيبه .

وقال في الرياض واستمراد بالحائل الحاحر يسهما بحيث يسع الرؤية من حدار وسترو غيرهما . وانطأ هر اس الطلعة وبعد البصر كافي من وهو اختيار المصنف في التحرير لا تعميم الصحيح عيبه مع احتماله أسه والظاهر عدم احراء شئ من ذلك كما استظهره جماعة من المتأخرين ، لأن الوارد في النصوص اما بلفظ الحاحر او الستراو الحائط ، وشئ من هذه الالفاظ لا يصدق على ما ذكره فيكون ما ذكره حاليا عن الدليل ، وبالحمله حكم الشرع تعبدى ، ولا يحور الحاور عن ظاهر اسق الا ما دلل الواضح ، وهو غير ظاهر لما

الثالث قال بعض الأخلاء قال شيخنا في الرياض بدأ استدير في العشرة من موقف المصنعي لى موقفه وهو واضح مع المحاداة ، اما مع عدمها فالظاهر انه كذلك لأنه لمفهوم من التنازع عرفا وشرعا ، كما سبهوا عليه في عدم الامام على المأموم ويحتمل اعتباره من موضع السجود ، لعدم صدق اسبعه بين فديها حالة السجود بذلك ، وليس في كلامهم بصريح بدت في شئ انتهى .

أقول ويؤيد الأول ايضا ، عبارة ما لا يحظى بين الامام والمأموم بعضهم مع بعض ، فان صدك هذا لموقف انتهى ، ولظاهر هو اعسار الموقف لأنه المتبادر .

الرابع من الشارح المحقق ولو كان احدهما على مرتفع ، بحيث لا تسلم من موقف الآخر الى اساس ذلك المرتفع عشرة ارجع ، ولو قدر الى موقفه ، ماع الحائط مثلا . وضح المثلث الخارج من موقفه الى موقف الآخر بلعه مع اعتبارا يها نظره ، ولم يبعد اعتبار الضلع .

قال بعض الأخلاء قال في الرياض لو كانت اعلى منه او اسفل بحيث لا يتحقق التقدم والتأخر ، ومكنت لمشاهدته ، فهو ملحق بالتقدم والتأخر

مقتضى اشتراط العشرة في الرواية بالتقدم والمخاداة تقتضى عدم اعتبارها هنا ، واشتراط معنى الناس بالصلوة خلفه ، تقتضى اعتبار العشرة هنا لعدم تحقق الحلف .^(١) مفهوم الشرط متدا معان ، والظاهر انه ملحق بالتأخر لاضاله ، صحة وعدم النافع خرج منه حالة التقدم والمخاداة بمعنى الباقى مع ان عرض الرواية فى ذلك بعيد جدا ، انتهى .

أقول عرض المسئلة المذكورة هو كون المراء فى مكان عال واسفل بحيث كان موقفها مخاديا لموقف الرجل فى حبة العلو والاسفل ، ومجرد عرض العلو والاسفل فى العبارة اعم من ذلك فكان الاولى ان يقول بحيث لا ينفصل التقدم والتأخر ولا المخاداة يمينا او يسارا ، فاسها قد تكون اعلى منه ولكنها فى حبة اليمين عنه واليسار ، فتحصل المخاداة والمساواة فى الموقف وان كان من محل ارفع .

وقال بعض المحققين لو كانت اعلى منه واسفل بحيث لا ينفصل التقدم ولا التأخر ، ومكنت المشاهدة ، فالظاهر هو الصحة لعدم معلوميه دخول مثل هذه الصورة فيما دل على اشتراط الحنفية فى رفع الحكم حرمة وكراهة وتردد الشهيد فى ذلك ، نظرا الى ان مقتضى اشتراط العشرة فى الرواية بعدم المخاداة ، عدم الحامها بالتقدم والتأخر والمخاداة ، واشتراط معنى الناس بالصلوة خلفه ، يقتضى اعتبار العشرة هنا ، لعدم تحقق الحلفية ، مفهوم^(١) الشرط تعارضا تدافعا ، وفيه ما عرفت من ان الصورة النادرة لشادة العير المتبادر من الاطلاق ليست داخلية فيها ، انتهى .

(ويكره الصلوة) ايضا فى الحمام اعلى الاشهر الاظهر ، بل لا خلاف فيه يظهر ، الا ما حكى عن ابي الصلاح انه منع من الصلوة فيه وتردد فى الفساد و يظهر من الصدوق فى الحصول ايضا المعالفة كما سيظهر ولكن لم يرد من يدل

حلامه في المقام ، وعلى حلامهما الاحماع عن العتية ، وهو الحجة الصارمه للنهي الذي ستنقله الى الكراهة .

ولأبي الصلاح ما رواه الصدوق في الفقيه مرسلا . في باب المواضع التي تحور الصلوة فيها والمواضع التي لا تحور فيها . وفي الكافي مسندا في باب الصلوة في الكعبة وموقعها وفي البيع والكتايب . والمواضع التي تكره الصلوة فيها . عن عبد الله بن الفضل عن حدثه ، عن ابي عبد الله (ع) . قال عشرة مواضع لا يصلى فيها الطين ، والماء ، والحمام ، والقبور ، وبأس الطريق وقرى النمل ومعاطن الابل ، ومجرى الماء ، والسجدة ^(١) والتلج .

وروى في البحار عن الحسن . عن ابيه . عن ابي ابي عمير عن رواه ، عن ابي عبد الله مثله ، ومنه ^(٢) عن ابيه . عن عبد الله بن الفضل النوفلي ، عن ابيه عن شيخه ، عنه عليه السلام : مثله .

وروى عن الحاصل ^(٣) عن ابيه . عن سعد بن عبد الله ، عن البرقي . عن عبد الله بن الفضل مثله الا انه اسقط لفظ (المبور وراة) في اخره (رواى صحاح) ثم قال ^(٤) رضى الله عنه هذه المواضع لا يصلى فيها الا انسان في حال الاحتيار ، فاما حصل في الماء وطين واضطر الى الصلوة فيه فانه يصلى ايما ، و يكون ركوعه احيى من سجوده . واما الطريق فانه لا بأس ان يصلى على الصواهر لتنى بين الحواد ، فاما على الحواد فلا يصلى ، واما الحمام فانه لا يصلى فيه على كل حال . فاما مسلح الحمام فلا بأس بالصلوة فيه لأنه ليس بحمام . واما قرى النمل فلا يصلى فيها لأنه لا يتمكن من الصلوة لكثرة ما يدب عليه من النمل . فيؤديه فيشغله عن الصلوة ، واما معاطن الابل ، فلا يصلى فيها الا اذا حاف

(١) وفي الواقع السبخ مكان السيخة . (منه)

(٢) اي الحسن .

(٣) وهو الصدوق .

(٤) اي الصدوق في الحاصل .

على مناعه الصبيحة فلا بأس حينئذ بالصلاة فيها ، وأما مراتب العم فلا بأس بالصلاة فيها ، وأما محرق الماء فلا يصلى فيه على كل حال ، لأنه لا يؤمن أن يحرق الماء إليه وهو في صلوته . وأما السجدة فانه لا يصلى فيها سبي ولا وصي سبي ، وأما غيرها فانه متى دوى مكان سجوده ، حتى تتمكن اجسده فيه مستويه في سجوده ، فلا بأس ، وأما الثلج فعلى اضطراب الاسان الى الصلوة عليه ، فانه لا يدوى في موضع حسنته حتى يستوى عليه في سجوده ، وأما وادي صبحان وجمع الاودية فلا يحرق الصلوة فيها ، لانه ماوى الحيات والشياطين انتهى و هذا الخبر وان كان دالا بظاهره على حرمة الصلوة في الحمام ، لكنه محمول على الكراهة ، كخبر المحاسن المروي في اسبخار ، عن ابو علي باساده قال قال رسول الله (ص) ((اع)) الارض كلها مسجد الا الحمام والقبر لما مضى .

وبما رواه الصدوق في العقيه في الباب المتقدم في الصحيح ، عن علي بن جعفر . انه سأل اخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن الصلوة في بيت الحمام فقال اذا كان الموضع نظيفا فلا بأس ، ولما رواه ابنه في ريادة باب ما يحرق الصلوة فيه من اللباس والمكان ، في الوثق عن غمار الساباطي قال سألت ابا عبد الله (ع) ، عن الصلوة في بيت الحمام . قال اذا كان موضعا نظيفا فلا بأس .

وطاهر الخضرين ، كخبر حرب الاساد المروي في اسبخار ، عن عبد الله بن الحسن ، عن حماد بن جعفر ، عن ابيه (ع) ، فان سألته عن الصلوة في بيت الحمام من غير ضرورة ، قال لا بأس اذا كان المكان الذي صلى فيه نظيفا ، عدم الفرق بين المصلح وغيره .

والمعهوم من كلامي الصدوق في الحصول والعقيه ، والتشيع في السهيد ، تحصيل روايات الحوار بالمصلح ، أما كلامه في الحصول فقد عرّفه ، وقال في العقيه في الباب المتقدم ولا بأس بالصلاة في مسلح الحمام ، وأما يكره في الحمام لأنه ماوى الشياطين ، ثم نقل صحيحة علي بن جعفر المتقدمة ، وقال .

يعنى المسلح ، وصرح على موضع اليقين وهو موضع الاشتقان ، وقوله نظر .
 واما ما ذكره في الحصول من ان المسلح ليس بحمام ، فعليه منع ظاهر ، قيل فان
 كان ما ذكره وجه جمع بين محوى السهى على الكراهة في غير المسلح ، يحتاج الى
 دليل ، اذ هو حقيقة في التحريم ، انتهى .
 واما تعليل الصدور . بانه ماوى الشياطين ، فعبر ظاهر ، وعن وصف
 رحمه الله في التذكرة . انه احتمال ثبوت الكراهة في المسلح ، وبسبب الاحتمار على
 علة السهوى ، فان كانت المحاسة لم يكره . وان كانت كنف العورة فيكون ماوى الشياطين
 كره ، ورد بانه ضعيف . لحوار ان لا يكون الحكم معللا ، ويكون العلة غير ما ذكره .
 واما سطح الحمام فلا تذكره الصلوة فيه . قال في الحبل المتين واما سطح
 الحمام . فالظاهر عدم كراهة الصلوة عليه مولا واحدا .
 (و) يكره الصلوة ايضا في (بيوت العائط) على الاشهر الاظهر ، بل لاختلاف
 فيه يظهر ، لا من ظاهر المعيد في المصنعة . حيث قال فيها ولا يجوز الصلوة
 في بيوت العائط ، وانما ظاهر ان المراد منها المواضع المعدة لذات . و قوب
 المعيد محجوج عليه بالاجماع المحكى عن العمية على خلافه . قال بعض الأجلة
 بعد نقل كلام المصنعة . رحمه الله . لاصحاب على ارادة الكراهة لعدم ما يوجب التحريم ،
 ادليس الا انه مظنة المحاسة ، وعادة ما يوجب ذلك ارادة الكراهة السهوى
 واستدل للحكم بذكره . بما رواه الكاظم في الباب المتقدم في المسئلة
 السابقة في الصحيح . عن محمد بن مروان . عن ابي عبد الله (ع) قال قال
 رسول الله (ص) ان حبرئيل اتانى فقال اما معشر الملائكة لا تدخلن بيوتا فيه
 كلب ، ولا تمثال جسد . ولا اناه يبالي فيه .
 وما رواه ايضا في الباب عن عمرو بن خالد . عن ابي جعفر (ع) قال
 قال جبرئيل (ع) يا رسول الله . اما لا تدخل بيوتا فيه صورة انسان ، ولا بيتا
 يبالي فيه ، ولا بيتا فيه كلب . قال في المدارك . ويغور الملائكة فيه يؤذن بكونه
 موضع رحمه فلا يصلح ان يتخذ للعبادات .

قال بعض الأحناف وأنت خبير بما في هذا الاستدلال من البعد عن المدعى ، ان المدعى بيوت العايظ ، والبول لا يستلزم العايظ ، انتهى .
أقول الاظهر الاستدلال على المطلب بما رواه التهذيب في باب وصل المساجد والصلوة فيها ، في الزيادات عن عبيد بن رزارة قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول الارض كلها مسجد الا بشرع عيظ او مقبرة . قال بعض الأحناف وفي رواية : او حمام .

وما رواه الكافي في الباب المتقدم في المسئلة السابقة ، عن الفضيل بن يسار قال قلت لأبي عبد الله (ع) اموم في الصلوة فاري مداي في القبلة العذرة ، فقال تنح عنها ما استطعت ولا تصل على الحوادث ، قال في شرح النلفية بعد نقل الخبر فيكون بيت العايظ اولى ، انتهى هذه الرواية مكرره آخر غير ما نحن فيه وهو ان يصل الى عذره في قبلته ، كما ذكره بعض الاصحاب ، انتهى .

أقول حالف من ذلك اموالصلاح حيث قال لا يجوز التوجه الى البارز والصلاح المشهور ، والمخدة القاهرة والمصحف المشهور ، والقبور ، ولنا في مساد الصلوة مع التوجه الى شيء من ذلك حظر ، ولا يخفى ان مقتضى رواية عمرو بن خالد ، هو اولوية الاحتشاش عن الصلوة في البيت المال فيه ، من و المصطبه حاصلة في عدم الغزو بين البول والعايظ في امثال المقام .

وبالجملة قد عرفت قيام الدليل على كراهة الصلوة في بيوت العايظ مصافا الى التعصص عن خلاف المصحة وكان الاولى ان يعبر العصف رحمه الله في المقام هكذا وبيت العايظ ، وبيت يبال فيه ، والى عذره .
تميمه :

يظهر من رواية محمد بن مروان ، كراهة بيت فيه الاناء الموضوع في المهد حب الطفل ، ويلزم من ذلك العسر والحر ، قال بعض المحققين ، والظاهر من الروايتين ، الكراهة في بيت فيه الاناء الموضوع في المهد حب الطفل ببول فيه .

كما هو المتعارف في العراق وغيره من البلدان ، ويلزم منها عسرو حرج . مع احتمال أن يكون المتبادر ما يكون فيه المكلف أو المغير أيضاً لكن ظاهر اللفظ العموم . انتهى ، أقول - يمكن أن يقال أن الرواية عبر شمله لحال الاضطراب ، فلا كراهة فيها ذكر ، والله يعلم .

(و) في (معاطن الابل) لأخلاف احدى . الا عن ابي الصلاح مذهب الى التحريم ، كما هو ظاهر المفيد في المصنعة ، ولعله عبارة الحصول المتقدمة ايضاً مشعرة بالمخالفة ، ولكن لم اجد من الاصحاب من نقل خلافه ، والأخبار المتعلقة بالمسئلة مستفيضة

منها : ما تقدم في بيان كراهة الصلوة في الحمام اليه .

ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه في باب امواضع التي تحوز الصلوة فيها ، في الصحيح عن الحسن انه سأل ابا عبد الله (ع) . عن الصلوة في مرايض العجم فقال صل ولا تصم فيه . ورواه الكافي ايضا في باب الصلوة في الكعبة ومومنها . وفي البيهق والكناس وامواضع اسي تذكره الصلوة فيها باسناد فيه ابراهيم بن هاشم .

ومنها ما رواه الكافي في باب المتقدم في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله (ع) عن الصلوة في اعطاش الابل ، فقال لا تخوفم الصيعة على متاعك فاكسبه والصحة ولا بأس بالصلوة في مرايض العجم ورواه الشهيد في باب ما يحوز الصلوة فيه من اللباس وامكان نادى تغاوت في الفس .

ومنها ما رواه الشهيد في باب المتقدم في العنق ، عن سماعة قال سألت عن الصلوة في اعطاش الابل وفي مرايض البقر والعجم ، فقال ان بصحته بالعلم وقد كان يابسا فلا بأس بالصلوة فيها . عا ما مرابط الخيل والبعال فلا . ومنها صحيحة علي بن جعفر المروية عن كتابه ، على ما في البحار ، عن ابيه موسى (ع) قال سأله عن الصلوة في معاطن الابل ، ايضاح قال

لا يصلح الا ان تحاف على ماعك صيعة . فاكثسه ثم اصبح بايعاً ثم صل . وسأله
عن معاطن العجم . تصلح الصلوة فيها ؟ قال نعم لا بأس .

ومنها ما روى في البخار عن الحارث . عن ابيه . عن صفوان عن ابي
عثمان . عن معلى بن حنيس قال سألت ابا عبد الله ((ع)) عن الصلوة في معاطن
الاس . فكرهه ثم قال ان حفت على متاعك شيئاً . فرش بقيل ماء وصل .

وروى في البخار عن الجمهور . عن النبي ((ص)) قال اذا ادركتم الصلوة
فانتم في مزاج العجم . فصلوا فيها فاسها سكيه قال وان ادركتم الصلوة وانتم
في اعطاش الابل . فاحرقوا معها وصلوا . فاسها حر من حر حلفت الا ترونها
اذا بقرت كيف تشمع بامها . وعن الجوهري وغيره شمع ابرحل ب بعه .
اداكبر . عن حابر بن سمرة ان رجلاً سأل رسول الله ((ص)) صلى في مريض
العجم ؟ قال نعم . قال صلى في مبارك الابل ؟ قال لا . وعن البراء قال قال
رسول الله ((ص)) لا تصلوا في مبارك الابل فاسها من الشياطين .

والاقرى هو ما احناره المشهور وحلاف الخلس والعقد بادري . بل على
حلافهما الاحماع المحكي عن لمختلف والحلاف وهو الحجة الصرفة للنهي الى
الكراهة . معناه الى الحوار المستعاد من موثقه سماعة المتقدم
تمبيته :

اعلم ان جماعة من الاصحاب ذكر وادرس المعاطن المبارك والاول احص
من الثاني بحسب اللغة . قال في القاموس العطن محركه وطن الابل و
مربطها حول الحوص ومريض العجم حول الماء . وعن الجوهري انه قال العطن
والمعطن واحد الاعطاش والمعاطن وهي مبارك^(١) الابل عند الماء لشرب

(١) وفي المنتخب برك بالمص حفس شمر وفي بعض كتب اللغة البرك سبيه وشتران
بسيار مروجفته وفي القاموس برك بركاوترا كما استباح كبرك وابركه وثيب واعام وابرك
ابل اهل الحوا كلها التي تروح طلعت ما بلعب وان كانت . لوقا وجماعة الابل
التاركة والكثيرة . (منه)

عللا بعد سهل ، فإذا استوفى ردت إلى المراءى والاطمأ ، وقال ابن السكيت على ما سبب . وكذا تقول هذا عطش العجم ومعطسها ، ثم اربصها حول الماء ، وقال العلل الشرب الثاني ، وانهم الشرب الأول .

قال في البحار ، بعد نقل كلام العيون آبدى . وقريب منه كلام ابن الاثير وغيره ، وقال في مصباح اللغه العطش الابل المباح ولا تكون الاحول الماء . و الجمع أعطان نحو سيب والاسباب والمعطش وإن مجلس منه وعطش العجم ومعطسها ايضا مرتبطها حول الماء ، قاله ابن السكيت وبن مبيدة ، وقال ابن فارس قال بعض اهل اللغة لا يكون عطش الابل لاحول الماء ، فاما مباركها في التربة او عند الحي فهي اساوى . وقال الارهرى ايضا عطش لا بل موضعها الذي تنشق اليه ان شرب الشربة الاولى مبارك فيه ، ثم بيلا الحوض لها ثانيا ، فتعود من عطسها الى الحوض فمعل اي شرب الشربة الاولى (١) وهو العلل ولا يعطش الابل على الماء الا في حقارة (٢) اعيط ، مادام ارد لروان فلا عطش للابل ، والمراد بالمعطش في كلام الفقهاء المباركة انتهى .

أقول صرح جماعة من الاصحاب حكوا بالتعميم وان كان مقصود كلام اهل اللغة ما عرفت ، قال بعض المحققين معاذن لابل على ما فسره الاصحاب مواضعها التي تاروا اليها للمقام او الشرب ، ومقصود كلام اهل اللغة انها احص من ذلك قالوا معاذن الابل ماركها حول الماء لتشرب عللا بعد سهل .

وقال في البحار وقد مر اعفها ان الكراهة تشمل على موضع يكون فيه الابل ، والاولى ترك الصلوة في الموضع الذي تاروا اليه الابل ، وان لم تكن فيه وقت الصلوة ، كما يومى اليه بعض لأخبار ، وصرح به العلامة في العتبي ، معذرا باسمها ما يقالها عنها لا تحرج عن اسم المعطش ان كانت تاروا اليه ، ثم ان

(١) الثانية غل

(٢) الى الصيف

الذي ورد في أحبارنا إما هو يلفظ (المعطر) وقد عرفت مدلوله لغة ، و أكثر أصحابنا حكموا بالتعميم ، كالمحقق والعلامة .

وقال ابن أديس في السرائر ، بعد تفسير المعطر بما نقلناه ، هذا حقيقة المعطر عند أهل اللغة ، إلا أن أهل الشرع لم يخصصوا ذلك بميرك دون ميرك .

وقال في العداوك مبارك الأبل هو مواضعها التي تؤول للمقام الشرب - إلى أن قال - وقد صرح المصنف والعلامة بأن المراد بإعطاء الأبل مباركتها ، ومقتضى كلام أهل اللغة ، أنها أحصى من ذلك ما سبهم قالوا معاطر الأبل مباركتها حول الماء لتشرب عللاً بعد سهل والعلل الشرب الثاني و السهل الشرب الأول لكن الظاهر نعفل الفرق بين موضع الشرب وغيره ، ويثبت عليه التعليل المستعاد من الحديث السوي .

وقال في المسالك مباركتها يشمل مقامها ليلاً ، ومعارضها حول الماء لتشرب عللاً بعد السهل ، أي تاسياً بعد الأول ، كما ذكره أهل اللغة فهو أولى من التعبير بمقابلهم الأبل ، لأنه أحصى وليس العايج عندها فصلاصها لاسها ظاهرة بل المعنى وعلل فيها بأهلها حتى من حن حلف ألا ترونها إذ عرفت كيف تشمع أنفها .

وقال في الحبل المتين والمراد بإعطاسها مطلق مباركتها التي تؤول إليها لمباركتها حول الماء لتشرب عللاً بعد سهل ، قاله صاحب الصحاح والعلل الشرب الثاني والسهل الشرب الأول ، والعقبات جميعه أعم من ذلك ، و هي مبارك الأبل مطلقاً التي تؤول إليها يدل عليه ما سبهم من اسعليل بكونها من الشياطين ، انتهى .

وقال بعض الأخلاء وكلام أهل اللغة صريح في تخصيص اسم المعاض بمبارك الأبل عند الشرب ، والمفهوم من كلام الأصحاب أنهم من ذلك ، وبذلك صرح ابن أديس في السرائر ، ثم نقله كلامه مقال ولعلهم يوه على عدم تعقل

الفرق بين موضع الشرب وغيره ، وهو محتمل الا انه لا يحلو من نوع اشكال لأن من قواعدهم الرجوع في معاشي الالفاظ - بعد تعدد الحقيقة الشرعية والعرف الخاص - الى كلام اهل اللغة ، ثم نقل حملة من الأخبار المقدمة ، وقال ظاهر هذه الأخبار من حيث دلالتها ، على انه ان كان يخاف على متاع الصبي حار له الصلوة فيه من غير كراهة ، بعد ان يكسه ويرشه ، هو الدلالة على القول المشهور في تفسير اعطاء الابل بمباركتها ، حيث كان من غير تقبيد بما ذكره اهل اللغة ، بل الظاهر التحصيل بموضع النزل ، وذلك فان الظاهر من هذا الكلام ، هو ان انقذته متى نزلوا في مكان ، محالهم ورحالهم وانقالهم في ذلك المكان ، وانه يكره الصلوة في ذلك ، فيسعى ان يحرج الى مكان آخر خارج عن محل النزل ، الا ان كان يخاف من خروجه الصبي على متاعه انه يصلى فيه ، و الا فانه مناسبة بين هذا التعليل وبين تحصيل المعاطن بمواضع السقي ، كما هو ظاهر ، فان موضع السقي ليس محل مقام منحدر للنزل وضع الا ثقال و الاحمال فيه انتهى .

وقال في البخار ، بعد ان نقل الروايات العامة المتقدمة ، ولا يحق ان يعمد تلك الروايات على نقد برصحتها ، نوى الى كراهة الصلوة في كل موضع حصر فيه ابل ، مع اسهم ذكرها في السيرة انها تتحقق بالبعير ورووا ان النبي (ص) صلى الى بعير ، ورووا عنه (ص) انه كان يعرض راحلته ويصلوا فيها ، قال قلب ماذا بهيب الركاب ، قال يعرض الرجل ويصلى الى آخرته .

قال العلامة في المنتهى لا بأس ان يستقر ببعير او حيوان ، ثم ذكر الروايتين الاخيرتين ، وقال رحمه الله في المعاطن ، بعد الروايات الاولى ، و المعها جعلوه اعم من ذلك وهي مبارك الابل مطلقا التي تاوي اليها ويدل عليه ما فهم من التعليل بكونها من الشياطين ، ثم قال والمواضع التي يثبت فيها الابن في سيرها او تناح فيها اوردتها ، الوجه انه لا بأس بالصلوة ، لانها لا تسمى معاطن ، ولو صلى الى هذه المواضع لم يكن نه بأس وليس مكروها ،

خلافًا لبعض الجمهور، انتهى .

وقد عرفت أنه لوضح التعليل، لدل على كراهة مطلق المواضع التي تحصر الأهل فيها، والامتيحي أن يقتصر على مدلول المعاطن لغة مع أن الروايات عامة لا عبرة بعدلوانها، انتهى .

أقول قد تحلص من هذه العبائر، أن المراد بالمعاطن هو المبارك، لما ذكره ابن ادريس، وهي كما عن التحرير بأن عليه الفقهاء، وكيف كان فالقول بكراهة الصلوة في المواضع التي تأوى اليها للمقام أو الشرب لا يحلو عن قوة، أما لكون المراد من المعاطن الواردة في احبارنا ذلك، كما عليه الفقهاء، على ما حكاه المصنف رحمه الله والحق، مع أن المحكى عن العيين والمقاييس ما يوافق هذا، أو لبعض الأخبار العامة التي يكفي بها في المقام للتسامح، كحبر جابر بن سمرة والبراء المتقدمين، أو لتعليل المستفاد من البيهقي المتقدم اليهما الإشارة، أو لما ذكره بعض الأخلاء المتقدم بطل كلامه .

هذا مضافاً إلى ما رَواه الصدوق في الفقيه في باب ذكر حمل من ماهي رسول الله (ص)، عن الحسين بن زيد، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آيائه، عن مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، أنه قال: «سبى رسول الله (ص) أن يصلى الرجل في المقابر، والطرق، والأرحية، والأودية، والمرابط^(١) الأهل، وعلى ظهر الكعبة» وروى في الخائس أيضاً مثله .

فظهر بما رَواه الصدوق، عدم احتيجنا إلى التعميم في المعاطن بلقول بكراهة الصلوة في مبارك الأهل، ولو كنا عبر مكتفين بالأخبار العامة في الاستحباب والكراهة، لانا لو استدللنا على ذلك بالمعاطن والمرابط الواردة في احبارنا لكان الدليل منطيقاً على المدعى .

(١) قال في البحار والمرابط أهم من المعاطن مطلقاً ومن وجهه . (منه)

يعونه تعالى و توفيقه قد تمّ الجزء الخامس
 حسب تجزئتنا من موسوعة البرغاني في
 فقه الشيعة بحمد الله ومنه وقد بذلنا
 الجهد عنايتة في تصحيحه ومقابلته
 للنسخة بخط المصنف (ره و
 يليه الجزء السادس وأوله
 هي ملحقات المكان
 التي تكره فيه
 الصلاة

٢٢٢٢

٢٢٢

٢٢

٢

محتويات الكتاب

٢	هوية الكتاب
٢	المقدمة
٥	لباس العصى
٢٥٧	في المكان
٢٠٢	محتويات الكتاب





32101 073411496